الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي -برج بوعريريج-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث
ميدان: علوم اقتصادية، والتسييروعلوم تجارية
شعبة: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد ومالية محلية

الموضوع:

دور السياسات العمومية في دعم مشاريع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر –دراسة تحليلية تقييمية–

إعداد الطالبة:
⊙ آمينه قاسة

إشراف الأستاذ:
⊙ أحمد بن قطاف

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب العائلي	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
بن منصورموسى	أستاذ	جامعة برج بوعريريج	رئيسا
بن قطاف أحمد	أستاذ	جامعة برج بوعريريج	مشرفا ومقررا
أوصغيرلويزة	أستاذ	جامعة برج بوعريريج	ممتحنا
بولطيف بلال	أستاذ محاضر "أ"	جامعة برج بوعريريج	ممتحنا
بيصارعبد الحكيم	أستاذ	جامعة المسيلة	ممتحنا
صحراوي إيمان	أستاذ	جامعة سطيف 1	ممتحنا

السنة الجامعية:2026/2025

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تذلل الصعوبات، وبتيسيره تكتمل الجهود وتقطف الثمار.

يسعدني ويشرفني أن أخص بالشكر والعرفان أستاذي المشرف الفاضل،

أ.د/ أحمد بن قطاف

الذي كان لي موجها وملهما في كل مراحل هذا العمل العلمي. فقد أمدني بتوجيهاته الرشيدة، وصبره الكبير، وملاحظاته العلمية الدقيقة، وكان لتفاعله المستمر ودعمه المتواصل الأثر البالغ في تعزيز جودة هذا البحث، ودفعه إلى طريق الاكتمال والنضج الأكاديمي. فله مني كل التقدير، والامتنان، والدعاء بموفور الصحة والعطاء.

وإلى أسرتي الكريمة، دعائم النجاح والمعين الأول بعد الله، خاصة الوالدين الكريمين، اللذين زرعا في نفسي قيمة العلم، وغرسا في روحي الثقة والصبر،

فلكم جميعا، دون استثناء، مني أسمى معاني التقدير والاعتزاز.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أساتذة قسم العلوم الإقتصادية، وطاقم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعريريج، لما وفروه لي من بيئة علمية محفزة، وما قدموه من علم وخبرة وملاحظات بناءة أسهمت في إثراء هذا العمل.

كما أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى وزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية، وكذا الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف الجزائرية، وكذلك مديرة الغرفة الوطنية لولاية برج بوعريريج سابقا "عقيدة ابتسام" لما وفروه لي من معلومات ومعطيات إحصائية وميدانية ثمينة، ساهمت بشكل فعال في بناء الجزء التطبيقي من هذا العمل، وفتحت لي أفقا أوسع لفهم واقع القطاع في الجزائر وتحدياته الحقيقية.

ولا يفوتني أن أعبر عن عميق امتناني لكل من ساندني، وشجعني، ورفع من معنوياتي طيلة رحلة إعداد هذه الأطروحة. إلى كل من فتح لي بابا للمعرفة أو أشار علي بخير، أو دعمني بكلمة طيبة، أو ساندني خلال الصعوبات والتحديات، لكم جميعا بالغ الشكر والتقدير.

وإنني، إذ أضع هذا العمل المتواضع بين أيديكم، أرجو أن يكون إضافة إلى صرح البحث العلمي في ميدان الاقتصاد والمالية المحلية، وخطوة على طريق خدمة وطننا العزيز الجزائر.

إهداء

إلى من غرسا في قلبي حب العلم، وزرعا في روحي الصبر والأمل...

إلى من كانا لي عونا في الحياة، ودعاؤهما زادي في كل خطوة...

إلى من سهرا على راحتي، وتحملا عناء السنين لأقف اليوم على عتبة التتويج بشهادة الدكتوراه...

أبي وأمي، سندي الأول ودعوتي المستمرة، أهديكما ثمرة تعبي، وعصارة جهدي، ونجاحي الذي لولاكما ما كان له أن يتحقق.

إلى **أخي وأخواتي**، رفاق دربي، وبهجة أيامي، ومصدر قوتي، شكرا لوجودكم الثابت ودعمكم الصادق.

إلى **زوجي العزيز**، الذي آمن بي وشاركني كل لحظات النجاح.

إلى من تقاسمت معهم لذة مشوار البحث العلمي، وتشرفت بمرافقتهم في مسيرة العلم والدراسة، **زملائي وزميلاتي الأعزاء**.

أهديكم هذا العمل راجية من المولى عزوجل أن يوفقكم لما يحب ويرضى.

إلى كل من دعمني، وكل من آمن بي في صمت، وكان لي سندا، أهديكم هذا العمل، عربون تقدير وامتنان.

وأخيرا...

إلى وطني الجزائر، الذي أسعى لخدمته بما أملك من علم وفكر...

إليك يا وطن، أهدي هذا الجهد المتواضع، عله يكون لبنة في بناء غد أفضل، وتنمية أصدق.

آمينه قاسة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم السياسات العمومية الموجهة لدعم مشاريع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر خلال الفترة 2014-2024، باعتبار هذا القطاع أحد الركائز المهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على التراث الثقافي. وانطلقت الدراسة من التساؤل حول مدى فاعلية السياسات العمومية الجزائرية في دعم وتطوير هذه المشاريع خلال العقد الأخير.

واعتمدت الدراسة مقاربة تحليلية تقييمية جمعت بين الجانبين النظري والتطبيقي، من خلال تناول الإطار المفاهيمي للصناعات التقليدية والحرف والسياسات العمومية، وتشخيص واقع القطاع، وتحليل مختلف آليات وبرامج الدعم التي اعتمدتها الدولة، خاصة عبر الوكالات الوطنية المختصة والتدخلات الحكومية الموجهة للقطاع.

وأظهرت النتائج وجود جهود رسمية معتبرة للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف، من خلال توفير آليات التمويل والتكوين والمرافقة والترويج، إلا أن فعالية هذه التدخلات ما تزال تواجه جملة من التحديات التي تحد من مساهمة القطاع في تحقيق أهداف التنمية المحلية. كما أبرزت الدراسة ضرورة مراجعة آليات الدعم وتطويرها بما يتلاءم مع خصوصيات النشاط الحرفي ويعزز دوره الاقتصادي والاجتماعي. وتختتم الدراسة بمجموعة من المقترحات الرامية إلى تحسين فعالية السياسات العمومية الموجهة لهذا القطاع وتعزيز مساهمته في التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: السياسات العمومية؛ مشاريع الصناعات التقليدية والحرف؛ المؤسسات المصغرة والصغيرة؛ التنمية المحلية.

Abstract :

This study aims to analyze and evaluate the public policies designed to support traditional crafts and handicraft projects in Algeria during the period 2014–2024, considering this sector as one of the key pillars of economic and social development as well as the preservation of cultural heritage. The study addresses the question of the extent to which Algerian public policies have been effective in supporting and developing these projects over the last decade.

The study adopted an analytical and evaluative approach that combines both theoretical and empirical dimensions through examining the conceptual framework of traditional crafts, handicrafts, and public policies, diagnosing the current state of the sector, and analyzing the various support mechanisms and programs implemented by the government, particularly through specialized national agencies and public interventions targeting the sector.

The findings revealed the existence of significant governmental efforts to promote traditional crafts and handicrafts through financing, training, support, and promotional mechanisms. However, the effectiveness of these interventions continues to face several challenges that limit the sector's contribution to achieving local development objectives. The study also highlighted the need to review and improve support mechanisms in a manner that takes into account the specific characteristics of handicraft activities and strengthens their economic and social role. Finally, the study proposes a set of recommendations aimed at enhancing the effectiveness of public policies directed toward this sector and reinforcing its contribution to sustainable development.

Keywords : Public Policies, Traditional Crafts and Handicraft Projects, Micro and Small Enterprises, Local Development.

Résumé :

Cette étude vise à analyser et à évaluer les politiques publiques destinées à soutenir les projets de l'artisanat et des métiers traditionnels en Algérie durant la période 2014-2024, ce secteur étant considéré comme l'un des piliers du développement économique et social ainsi que de la préservation du patrimoine culturel. L'étude s'est appuyée sur la problématique suivante : dans quelle mesure les politiques publiques algériennes ont-elles été efficaces pour soutenir et développer ces projets au cours de la dernière décennie ?

L'étude adopte une approche analytique et évaluative, combinant les volets théorique et empirique. Elle examine le cadre conceptuel de l'artisanat, des métiers traditionnels et des politiques publiques, dresse un diagnostic de la situation du secteur et analyse les différents mécanismes et programmes de soutien mis en œuvre par l'État, notamment à travers les agences nationales compétentes et les interventions gouvernementales dédiées au secteur.

Les résultats mettent en évidence l'existence d'efforts publics importants visant à promouvoir l'artisanat et les métiers traditionnels, notamment par la mise en place de dispositifs de financement, de formation, d'accompagnement et de promotion. Toutefois, l'efficacité de ces interventions demeure confrontée à plusieurs défis qui limitent la contribution du secteur à la réalisation des objectifs du développement local. L'étude souligne également la nécessité de revoir et d'améliorer les mécanismes de soutien afin de les adapter aux spécificités des activités artisanales et de renforcer leur rôle économique et social. Enfin, elle propose un ensemble de recommandations visant à accroître l'efficacité des politiques publiques destinées à ce secteur et à renforcer sa contribution au développement durable.

Mots-clés : Politiques publiques; Projets de l'artisanat et des métiers traditionnels; Micro et petites entreprises; Développement local.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير..... –
إهداء ..... –
الملخص..... –
فهرس المحتويات..... –
فهرس الجداول والأشكال والملاحق ..... –
مقدمة ..... أ-خ
الفصل الأول: مدخل إلى مشاريع الصناعات التقليدية والحرف **9**
تمهيد..... **9**
المبحث الأول: مدخل إلى المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر. **10**
المطلب الأول: تعريف المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر. **10**
المطلب الثاني: أهداف وخصائص المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر. **12**
المطلب الثالث: عوامل نجاح إدارة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر. **14**
المبحث الثاني : ماهية مشاريع الصناعات التقليدية والحرف. **16**
المطلب الأول: مفهوم الصناعات التقليدية والحرف. **16**
المطلب الثاني: خصائص الصناعات التقليدية والحرف. **22**
المطلب الثالث: أهمية الصناعات التقليدية والحرف. **26**
المبحث الثالث: واقع قطاع الصناعات التقليدية والحرف ومقوماته. **29**
المطلب الأول: أنواع الصناعات التقليدية والحرف..... **29**
المطلب الثاني: مقومات الصناعات التقليدية والحرف. **31**
المطلب الثالث: التنظيم المؤسساتي للصناعات التقليدية والحرف. **33**
المطلب الرابع: المشاكل التي تواجه مشاريع الصناعات التقليدية والحرف ودوافع الاهتمام بها..... **35**
خلاصة الفصل **40**
الفصل الثاني: المرجعيات النظرية للسياسات العمومية **42**
تمهيد..... **42**
المبحث الأول: ماهية السياسات العمومية..... **43**
المطلب الأول: مفهوم السياسات العمومية وتمييزها عن التدخلات الحكومية الأخرى. **43**
المطلب الثاني: خصائص السياسات العمومية وأهدافها. **52**
المطلب الثالث: أنواع وتصنيفات السياسات العمومية..... **55**
المبحث الثاني: الأسس الفكرية والتنظيمية للسياسات العمومية...... **59**

المطلب الأول: تأثير مداخل الفكر الاقتصادي في دراسة السياسات العمومية. 59
المطلب الثاني: الفاعلون في عملية صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية. 66
المطلب الثالث: دورة حياة السياسات العمومية. 73
المبحث الثالث: سياسات الدعم كجزء من السياسات العمومية. 81
المطلب الأول: تعريف سياسات الدعم. 81
المطلب الثاني: أهداف سياسات الدعم. 82
المطلب الثالث: أنواع سياسات الداعم..... 83
خلاصة الفصل 85
الفصل الثالث: واقع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر خلال 2014-2024..... 87
تمهيد..... 87
المبحث الأول: مدخل إلى قطاع الصناعات التقليدية والحرف الجزائرية..... 88
المطلب الأول: مفهوم قطاع الصناعات التقليدية والحرف. 88
المطلب الثاني: المؤسسات المؤطرة لقطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر. 96
المطلب الثالث: التكامل المؤسساتي بين قطاع الصناعات التقليدية والحرف والقطاعات العمومية الأخرى
..... 106
المبحث الثاني: أنواع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر. 109
المطلب الأول: الحرف اليدوية التقليدية الفنية الجزائرية -التنوع والرمزية الثقافية-. 109
المطلب الثاني: الحرف الإنتاجية -الإبداع بين الأصالة والابتكار-. 110
المطلب الثالث: الحرف ذات الطابع الخدمي أو المهني. 112
المبحث الثالث: واقع تطور مؤسسات الصناعات التقليدية والحرف خلال (2014-2024)..... 114
المطلب الأول: مساهمة الحرف التقليدية في التنمية المحلية في الجزائر. 114
المطلب الثاني: تطور توزيع الحرفيين المسجلين تحت نشاط الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر.. 121
المطلب الثالث: كيفية إقامة مشروع في مجال الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر. 123
خلاصة الفصل 128
الفصل الرابع: تحليل وتقييم السياسات العمومية الداعمة لمشاريع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر خلال 2014-2024 130
تمهيد 130
المبحث الأول: الاستراتيجيات الحكومية والآليات التحفيزية الموجهة لدعم المقاولاتية في قطاع الصناعة التقليدية والحرف. 131

المطلب الأول: السياسات العمومية المخصصة لترقية الموارد البشرية للصناعات التقليدية والحرف في الجزائر..... 131
المطلب الثاني: سياسات الدعم المقدمة من خلال التكوين المهني والتكوين المهني عن بعد للحرفيين: . 137
المطلب الثالث: التعاون الدولي للجزائر في إطار السياسات العمومية الداعمة لمشاريع الصناعات التقليدية والحرف. 141
المبحث الثاني: السياسات العمومية في مجال التصدير والترويج منتجات الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر..... 147
المطلب الأول: السياسات العمومية الداعمة في مجال تصدير منتجات الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر..... 147
المطلب الثاني: السياسات العمومية المقدمة في مجال ترقية نظام المعلومات لقطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر..... 149
المطلب الثالث: الدعم المقدم لمشاريع الصناعات التقليدية والحرف الجزائرية من خلال الترويج وترقية المنتوج. 156
المبحث الثالث: السياسة العمومية في إطار الدعم المالي لمشاريع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر..... 162
المطلب الأول: سياسة الامتيازات الجبائية الموجهة لمشاريع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر. . 163
المطلب الثاني: قراءة في السياسة الوطنية لترقية الصناعات التقليدية والحرف: الصندوق الوطني (FNPAAT) كنموذج للدعم العمومي..... 164
المطلب الثالث: السياسات العمومية في مجال الدعم المالي الموجه لمشاريع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر..... 173
خلاصة الفصل 187
خاتمة..... 189
قائمة المراجع 193
قائمة الملاحق 205

فهرس الجداول والأشكال والملاحق

أولا: فهرس الجداول

الجدول 1: تصنيف المؤسسات المصغرة والصغيرة. 11
الجدول 2: عوامل نجاح إدارة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر..... 14
الجدول 3: عناصر ومكونات المشاريع المصغرة والصغيرة..... 15
الجدول 4: أنواع الصناعات التقليدية والحرف حسب نوع الصناعة. 29
الجدول 5: أنواع الصناعات التقليدية والحرف وفقا لطابع الحاجات التي تشبعها..... 30
الجدول 6: مهام المؤسسات العمومية المؤطرة للصناعات التقليدية والحرف..... 33
الجدول 7: العناصر المكونة للسياسات العمومية. 47
الجدول 8: التدخلات الحكومية المتقاربة في سياق الحديث للسياسات العمومية. 48
الجدول 9: مراحل دورة حياة السياسات العمومية..... 73
الجدول 10: أنواع سياسات الداعم..... 83
الجدول 11: قطاعات نشاطات الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية..... 91
الجدول 12: قطاعات نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد. 92
الجدول 13: قطاعات نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات..... 92
الجدول 14: الأهداف الإستراتيجية للمخطط آفاق 2030..... 96
الجدول 15: غرف الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر. 100
الجدول 16: هياكل الدعم للصناعة التقليدية حتى سنة 2024.....106
الجدول 17: الحرف اليدوية التقليدية الفنية الجزائرية.....109
الجدول 18: الحرف الإنتاجية التقليدية الجزائرية.....111
الجدول 19: الحرف ذات الطابع الخدمي أو المهني الجزائرية.....113
الجدول 20: مناصب الشغل المستحدثة في الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر. 115
الجدول 21: تطور الإنشاء السنوي للأنشطة حسب ميادين النشاط. 118
الجدول 22: مساهمة قطاع الصناعات التقليدية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2019-2024).....120
الجدول 23: قيمة وكمية الصادرات في الجزائر لمنتجات الصناعة التقليدية والحرفية في الفترة (2019-2024).....121
الجدول 24: ملخص إحصائي للحرفيين المسجلين في الفترة الزمنية (2014) إلى (2024) في الجزائر. 122
الجدول 25: ملف تكوين بطاقة الحرفي 124
الجدول 26: التكاليف الرسومية (الإتاوات) المرتبطة بالتسجيل حسب النمط القانوني للنشاط. 125

الجدول 27: بيان الفئات المالية الخاضعة للضريبة (IRG) والنسب المئوية المطبقة عليها.....126
الجدول 28: برامج نظام الإنتاج المحلي SPL في مجال الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر. 132
الجدول 29: المتكونين والمرافقين في الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر سنة 2024. 133
الجدول 30: برنامج تكوين وتأهيل وتطوير قدرات الحرفيين في الجزائر من 2005 الى غاية 2024. 134
الجدول 31: توزيع المستفيدين والدورات السنوية من برنامج "أنشئ وحسّن تسيير مؤسستك" 136
الجدول 32: توزيع الشعب المهنية وتخصصات التكوين المهني للحرفيين. 138
الجدول 33: ملخص للمعابر في التكوين المهني لتخصصات الصناعات التقليدية والحرفية وما شابهها. 139
الجدول 34: توزيع المدارس والورشات عبر ولايات الوطن. 140
الجدول 35: عدد المستفادين من برنامج NUCLEUS لدعم تآزر الحرفيين حتى 2024. 142
الجدول 36: التعاون الدولي لسنة 2023 بين وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية ودول أخرى. 144
الجدول 37: التوزيع العددي للحرفيين المعتمدين رقميا وفقا للمجالات الثلاثة الرئيسية لقطاع الصناعة التقليدية. 151
الجدول 38: تطورات التسجيل والشطب للحرفيين الحاصلين على البطاقة الوطنية الرقمية.....152
الجدول 39: منصات إلكترونية لتسويق منتجات الحرفيين. 153
الجدول 40: قائمة الاحتفالات الخاصة بالمناسبات والأعياد المحلية والوطنية. 156
الجدول 41: المعارض والصالونات الوطنية لنشاطات الصناعات التقليدية والحرف سنة 2024.....158
الجدول 42: عدد التضاهرات والمشاركين في المعارض والصالونات لصناعات التقليدية في الجزائر من 2014 الى 2024. 159
الجدول 43: الصالونات الدولية للصناعة التقليدية في الجزائر من 2014 الى 2024.....161
الجدول 44: الامتيازات المقدمة للشباب المستثمرين في الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر. 163
الجدول 45: العمليات الممولة في إطار الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (2014-2016) 167
الجدول 46: العمليات الممولة في إطار الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (2017-2021) 168
الجدول 47: أثر تدخلات الصندوق في تطور وتيرة نمو فرص التشغيل السنوية في قطاع الصناعات التقليدية. 171
الجدول 48: صيغة االتمويل الثنائي من وكالة ANGEM. 174
الجدول 49: صيغة االتمويل الثلاثي من وكالة ANGEM.....174

الجدول 50: عدد القروض الممنوحة لمشاريع الصناعات التقليدية والحرف والمبالغ من وكالة ANGEM خلال 2014-2024. 175
الجدول 51: صيغ التمويل من وكالة NESDA..... 179
الجدول 52: عدد المشاريع الممولة والوظائف المنشأة والمبالغ الممنوحة لمشاريع الصناعات التقليدية والحرف من وكالة ANSEJ، ANADE، NESDA، خلال 2014-2024. 180
الجدول 53: جدول تعريفي بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC. 183
الجدول 54: عدد المشاريع الممولة والوظائف المنشأة والمبالغ الممنوحة لمشاريع الصناعات التقليدية والحرف من صندوق CNAC خلال 2014-2024..... 184

ثانيا: فهرس الأشكال

الشكل 1: خصائص "رايت ميلز Wright Mills" للحرف اليدوية. 22
الشكل 2: المؤسسات العمومية المؤطرة للصناعات التقليدية والحرف. 33
الشكل 3: العناصر الأساسية للنظام المفتوح في السياسات العمومية. 49
الشكل 4: خصائص السياسات العمومية. 53
الشكل 5: أنواع السياسات العمومية على أساس المستويات. 55
الشكل 6: أنواع السياسات العمومية حسب الوظيفة. 56
الشكل 7: السياسات العمومية حسب منظمة اليونيسكو. 58
الشكل 8: السياسات العمومية في ضوء الأهداف الكبرى..... 58
الشكل 9: الفاعلون في صنع وتنفيذ السياسات العمومية. 66
الشكل 10: الخطوات المنهجية للسياسات العمومية. 76
الشكل 11: طرق ممارسة نشاطات الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر. 89
الشكل 12: ميادين نشاطات الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر. 90
الشكل 13: الهيكل التنظيمي لوزارة الصناعات التقليدية والحرف الجزائرية. 97
الشكل 14: تجهيزات الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية (ANART). 98
الشكل 15: الهيكل العام للوكالة الوطنية للصناعات التقليدية (ANART). 99
الشكل 16: أجهزة الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف الجزائرية. 100
الشكل 17: أجهزة الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف الجزائرية. 102
الشكل 18: أعمدة بيانية مناصب الشغل المستحدثة في الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر. 116
الشكل 19: أعمدة بيانية يمثل تطور الإنشاء السنوي للأنشطة حسب ميادين النشاط. 119
الشكل 20: رسم بياني يمثل مساهمة قطاع الصناعات التقليدية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.... 120
الشكل 21: أنماط التكوين. 137

الشكل 22: صورة للبطاقة المهنية الرقمية للحرفيين. 151
الشكل 23: تطورات التسجيل والشطب للحرفيين الحاصلين على البطاقة الوطنية الرقمية. 152
الشكل 24: عدد التضاهرات والمشاركين في المعارض والصالونات لصناعات التقليدية في الجزائر من 2014 الى 2024.....160
الشكل 25: أثر تدخلات الصندوق في تطور خلق مناصب الشغل سنويا في الصناعة التقليدية 2014-2021 171
الشكل 26: عدد القروض الممنوحة والمبالغ للصناعات التقليدية والحرف من وكالة ANGEM خلال 2014-2024.....176
الشكل 27: عدد المشاريع الممولة والوظائف المنشأة والمبالغ الممنوحة لمشاريع الصناعات التقليدية والحرف من وكالة ANSEJ، ANADE، NESDA، خلال 2014-2024. 181
الشكل 28: عدد الوظائف المنشأة وعدد المشاريع الممولة والمبالغ الممنوحة للصناعات التقليدية والحرف من صندوق CNAC خلال 2014-2024.....185

ثالثا: فهرس الملاحق

الملحق 1 204
الملحق 2 205
الملحق 3 206
الملحق 4 207
الملحق 5 210

مقدمة

مقدمة:

شهدت العقود الأخيرة تحولات اقتصادية واجتماعية متسارعة فرضت على الدول البحث عن نماذج تنموية قادرة على تحقيق النمو الاقتصادي مع الحفاظ على الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمعات. وفي هذا السياق، لم تعد التنمية تقاس بالمؤشرات الاقتصادية فقط، بل أصبحت ترتبط أيضا بمدى قدرة القطاعات المختلفة على خلق الثروة وتحقيق الإدماج الاجتماعي والمحافظة على التراث الثقافي. ومن بين هذه القطاعات تبرز الصناعات التقليدية والحرف باعتبارها نشاطا يجمع بين البعد الاقتصادي والبعد الثقافي، إذ تسهم في توفير فرص العمل وتنشيط الاقتصاد المحلي، كما تمثل وسيلة للحفاظ على الموروث الحضاري ونقله بين الأجيال.

وقد أثبتت العديد من التجارب أن نجاح قطاع الصناعات التقليدية والحرف يرتبط بدرجة كبيرة بفعالية السياسات العمومية الموجهة لدعمه. فاعتماد برامج تمويل مناسبة، وتوفير آليات التكوين والمرافقة، وتحسين ظروف التسويق والترويج، كلها عوامل ساهمت في تحويل هذا النشاط في عدد من الدول إلى قطاع اقتصادي منتج قادر على خلق القيمة المضافة وتعزيز التنمية المحلية.

وفي الجزائر، يحظى قطاع الصناعات التقليدية والحرف بأهمية خاصة بالنظر إلى ما يزخر به من تنوع يعكس ثراء التراث الوطني واختلاف الخصوصيات المحلية عبر مختلف مناطق البلاد. كما يشكل هذا القطاع مجالا واعدا لدعم التشغيل وتنويع مصادر الدخل والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في المناطق الداخلية والريفية.

ورغم ما يتمتع به القطاع من إمكانات، فإنه لا يزال يواجه مجموعة من التحديات التي تحد من تطوره ومساهمته الفعلية في التنمية. وللتغلب على هذه الصعوبات، اعتمدت الدولة الجزائرية جملة من السياسات والبرامج الرامية إلى دعم هذه المشاريع وتطويرها. غير أن تعدد هذه التدخلات يثير تساؤلات حول مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة ومدى انسجامها مع خصوصيات القطاع واحتياجات الحرفيين.

أ. الإشكالية:

يكتسي قطاع الصناعات التقليدية والحرف أهمية خاصة في الجزائر لما يضطلع به من دور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على التراث الثقافي. ورغم الجهود المبذولة لدعمه من خلال مختلف السياسات والبرامج العمومية، فإن مدى فعالية هذه التدخلات في تطوير القطاع وتحقيق أهدافها يظل محل التساؤل الرئيسي التالي:

ماهو دور السياسات العمومية في دعم مشاريع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر خلال الفترة 2014/2024؟

لتفكيك هذه الإشكالية، تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل فيما يلي:

- فيما تتمثل المرجعيات النظرية التي تؤطر تدخل الدولة في دعم الصناعات التقليدية والحرف؟
- ما هو واقع قطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر من حيث البنية، والفاعلين، ومستوى الأداء؟

- ما هي طبيعة السياسات العمومية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لدعم هذا القطاع، وما هي أساليب وآليات الدعم المرافقة لها؟
- كيف انعكست هذه السياسات والآليات الداعمة على تطوير مشاريع الصناعات التقليدية والحرف خلال الفترة المدروسة؟

ب. فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الرئيسية:**

- تساهم السياسات العمومية المعتمدة في الجزائر في دعم مشاريع الصناعات التقليدية والحرف، إلا أن درجة فعاليتها تتوقف على كفاءة تنفيذ آليات الدعم والتنسيق والمتابعة بين مختلف الفاعلين.

- **الفرضيات الفرعية:**

- يرتبط نجاح السياسات العمومية الموجهة لقطاع الصناعات التقليدية والحرف بمدى استنادها إلى مرجعيات تنموية ومؤسساتية واضحة؛
- يؤدي تنوع آليات الدعم المالي والتكويني والترويجي والمؤسساتي إلى تحسين أداء مشاريع الصناعات التقليدية والحرف؛
- أسهمت السياسات العمومية المطبقة خلال الفترة (2014–2024) في تحسين مؤشرات قطاع الصناعات التقليدية والحرف؛
- تتوقف فعالية السياسات العمومية في قطاع الصناعات التقليدية والحرف على وجود حجم من الموارد المالية المخصصة للقطاع.

ت.أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تناولها موضوع السياسات العمومية الموجهة لدعم مشاريع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، لما لهذا القطاع من دور في التنمية المحلية.

كما تتمثل أهميتها العلمية في تحليل وتقييم السياسات العمومية المطبقة في هذا المجال، بما يسهم في إثراء الدراسات المتعلقة بتقييم السياسات العمومية في الجزائر. أما من الناحية التطبيقية، فتسعى إلى تقديم نتائج وتوصيات يمكن أن تساعد صناع القرار على تحسين آليات دعم القطاع وتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ث. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم السياسات العمومية المعتمدة في الجزائر لدعم مشاريع الصناعات التقليدية والحرف خلال الفترة 2014–2024، عبر فهم آليات الدعم، قياس مدى فعاليتها، وتشخيص أوجه القصور، مع اقتراح بدائل لتعزيز فاعليتها بما يتلاءم مع خصوصيات القطاع؛ وتنطلق الدراسة من مجموعة أهداف خاصة، تتمثل في:

- تشخيص الواقع الهيكلي والتنظيمي للقطاع الحرفي في الجزائر، بما يشمل طبيعة المشاريع والجهات الفاعلة ومدى مردوديتها التنموية؛
- حصر وتحليل برامج وآليات الدعم العمومي الموجهة للقطاع، سواء المالية أو المؤسسية أو الترويجية، على المستوى الوطني؛
- تحديد مواطن القوة والقصور والعراقيل التي تحد من فاعلية السياسات، واقتراح مقاربة إصلاحية لتعزيز التكامل بين الأهداف التنموية واحتياجات القطاع.

ج. منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على كل من المنهج الوصفي والتحليلي، كونه الإطار المنهجي الأنسب لطبيعة الموضوع، إذ يتيح وصف وتحليل مضامين السياسات العمومية وآليات تنفيذها تجاه قطاع الصناعات التقليدية والحرف، وتقييم مدى فعاليتها ومردوديتها في الواقع الجزائري خلال الفترة 2014–2024.

ح. حدود الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة، شأنها شأن باقي البحوث التطبيقية، على ضبط الحدود المنهجية لتحديد مجال اشتغالها بدقة، وذلك وفق ما يلي:

- **الحدود المكانية:** تركزت الدراسة على الجزائر، بوصفها الإطار الجغرافي الوطني الذي تطبق فيه السياسات العمومية لدعم قطاع الصناعات التقليدية والحرف. وقد تم تحليل هذه السياسات من منطلق وطني شمولي، مع الاستناد إلى بيانات رسمية صادرة عن الهيئات الوطنية المختصة (مثل وزارة السياحة والصناعات التقليدية، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية، الوكالات الداعمة، الديوان الوطني للإحصاء، إلخ)، مع الإشارة إلى بعض التفاوتات بين ولايات الوطن، من حيث حجم الدعم وتوزيع المشاريع.
- **الحدود الزمانية:** شملت الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2024 وكذلك فترات في هذا المجال الزمني، وهي مرحلة تمتاز بتكثيف السياسات العمومية الداعمة للمشاريع الصغيرة في إطار مقاربات التنمية المحلية، وبتفعيل عدد من برامج الدعم المالي والهيكلي لقطاع الصناعات التقليدية والحرف، مما يجعلها فترة خصبة للتحليل والتقييم.
- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تحليل السياسات العمومية الداعمة لمشاريع الصناعات التقليدية والحرف فقط، دون التطرق إلى السياسات الموجهة للقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- **الحدود المنهجية:** تعتمد الدراسة بشكل أساسي على البيانات المتاحة من المصادر الرسمية.

خ. متغيرات الدراسة:

- **المتغير المستقل:** ويتمثل في "**السياسات العمومية**" الموجهة لدعم مشاريع الصناعات التقليدية والحرف، والتي تشمل مجموع التدخلات الحكومية المالية وغير المالية، المؤسسية والتنظيمية، المباشرة وغير المباشرة، على المستوى الوطني والدولي.
- **المتغير التابع:** ويتمثل في فعالية ونجاعة "**مشاريع الصناعات التقليدية والحرف**" في الجزائر من حيث (الإنشاء، الاستمرارية، الأداء، والمردودية الاجتماعية والاقتصادية).

د. نموذج الدراسة:

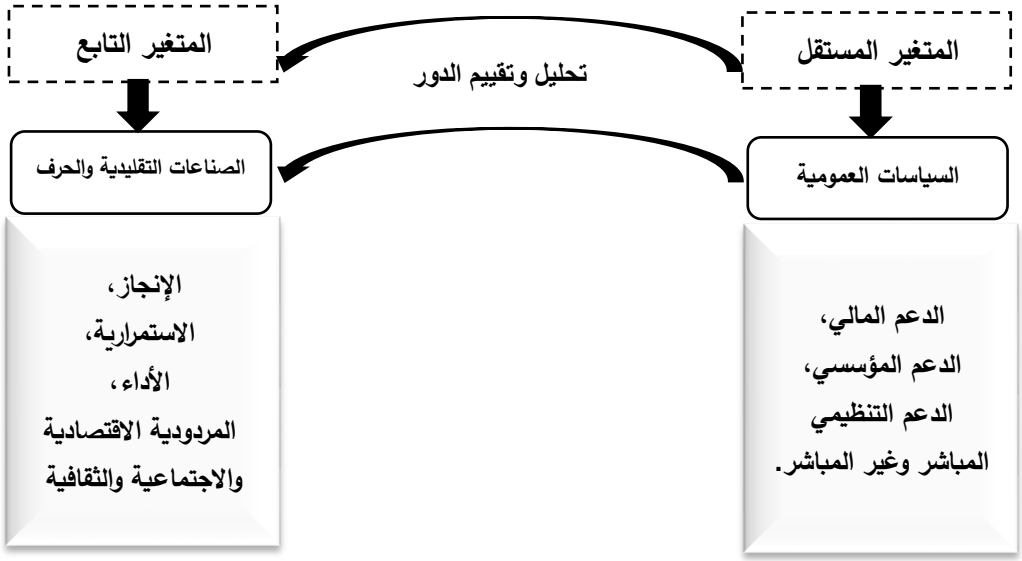

ذ. الدراسات السابقة:

تعد مراجعة الدراسات السابقة خطوة أساسية، إذ تتيح لنا تحديد موقع الدراسة ضمن خارطة البحث العلمي، وتساعدنا على فهم الخلفية المعرفية للموضوع، ورصد أهم الإسهامات والنقائص المرتبطة به. وبالنظر إلى موضوع أطروحتنا الموسوم بـ: "**دور السياسات العمومية في دعم مشاريع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر – دراسة تحليلية تقييمية**"، فقد تبين من خلال عملية المسح المكتبي أنه لا توجد دراسة سابقة شاملة عالجت الموضوع بنفس المنظور التحليلي والتقييمي المعتمد في دراستنا، وبنفس التركيز على الفترة الزمنية والبيئة المحلية الجزائرية. غير أن هناك جملة من الدراسات التي قاربت الموضوع من زوايا مختلفة، وهو ما سيتم عرضه وتحليله من خلال الدراسات التالية:

1. دراسة Yongzhong Yang (2018) بعنوان: " Preservation of Cultural Heritage Embodied in Traditional Crafts in the Developing Countries: A Case Study of Pakistani Handicraft Industry"، هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الحرف التقليدية في الحفاظ على التراث الثقافي ودعم التنمية الاقتصادية في الدول النامية، من خلال دراسة حالة قطاع الصناعات التقليدية في باكستان. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي

التحليلي لتحليل واقع القطاع والتحديات التي تواجهه، مع التركيز على دور السياسات والبرامج الداعمة في حماية الحرف التقليدية واستدامتها.

وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في اهتمامها بقطاع الصناعات التقليدية والحرف وأهميته الاقتصادية والثقافية، كما تتقاطع معها في إبراز دور السياسات الداعمة للقطاع. غير أنها ركزت على حالة الصناعة الحرفية في باكستان من منظور المحافظة على التراث الثقافي، بينما تتناول الدراسة الحالية تحليل وتقييم السياسات العمومية الموجهة لدعم مشاريع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر خلال الفترة 2014-2024.

2. **دراسة شارف سامية (2020)** بعنوان: السياسات العمومية في دعم الصناعات التقليدية – دراسة حالة ولاية قسنطينة، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر السياسات العمومية في دعم الصناعات التقليدية على المستوى المحلي، من خلال دراسة حالة ولاية قسنطينة. واعتمدت منهجا ميدانيا لتحليل واقع القطاع وآثار التدخلات العمومية الموجهة إليه. وأظهرت النتائج أن بعض المبادرات والسياسات المطبقة حققت نتائج إيجابية، إلا أنها واجهت صعوبات مرتبطة بالاستمرارية والاستدامة.

وتتقاطع هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع السياسات العمومية والصناعات التقليدية، غير أنها اقتصرت على دراسة حالة محلية، في حين تتناول الدراسة الحالية القطاع على المستوى الوطني مع التركيز على تقييم مختلف آليات الدعم العمومي.

3. **دراسة دحماني نسرين (2021)** بعنوان: آليات الدعم الحكومي لقطاع الحرف التقليدية في الجزائر

هدفت الدراسة إلى تحليل دور السياسات العمومية في تمويل قطاع الحرف التقليدية، واعتمدت منهجا تحليليا تقييميا لدراسة آليات التمويل الحكومية الموجهة للحرفيين. وأظهرت النتائج وجود صعوبات مرتبطة بالتنسيق والمتابعة، وهو ما انعكس على فعالية برامج الدعم.

وتلتقي هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في اهتمامها بآليات الدعم العمومي الموجهة للقطاع الحرفي، غير أنها ركزت أساسا على جانب التمويل، بينما تتناول الدراسة الحالية مختلف آليات الدعم المالي والتكويني والمؤسساتي والترويجي في إطار تقييم شامل للسياسات العمومية.

4. **دراسة أيت سعيد فوزي (2022)** بعنوان: المرافقة المقاولاتية وآثارها على تنشيط الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر.

هدفت هذه الأطروحة إلى دراسة أثر التكوين والمرافقة المقاولاتية على تنشيط الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، من خلال عينة من الحرفيين المستفيدين من برنامج "ابدأ وحسن تسيير مؤسستك". واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى وجود تأثير إيجابي للتدريب المتخصص على التوجه المقاولاتي للحرفيين، بما ينعكس على تنشيط النشاط الحرفي.

وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في اهتمامها بتطوير قطاع الصناعات التقليدية والحرف، إلا أنها ركزت على المرافقة المقاولاتية باعتبارها إحدى أدوات الدعم، بينما تتناول الدراسة الحالية السياسات العمومية بمختلف آلياتها وتدخلاتها.

5. **دراسة بن عمار سهام (2024)** بعنوان: دور التسويق في تعزيز تنافسية مؤسسات الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر.

هدفت الدراسة إلى إبراز دور التسويق في تحسين تنافسية مؤسسات الصناعات التقليدية والحرف واستدامة نشاطها، واعتمدت منهجا ميدانيا تحليليا من خلال دراسة عينة من المؤسسات الحرفية الفنية. وأظهرت النتائج أن اعتماد استراتيجيات تسويقية فعالة يساهم في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الحرفية وتعزيز فرص بقائها وتطورها.

وتتقاطع هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في اهتمامها بتطوير قطاع الصناعات التقليدية والحرف، غير أنها ركزت على البعد التسويقي، بينما تتناول الدراسة الحالية مختلف السياسات العمومية وآليات الدعم الموجهة للقطاع.

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أن معظمها تناول جوانب محددة من دعم قطاع الصناعات التقليدية والحرف، كآليات التمويل، أو المرافقة المقاولاتية، أو التسويق، أو أثر السياسات على المستوى المحلي، كما ركزت بعض الدراسات الدولية على العلاقة بين السياسات العمومية أو الثقافية وتنمية القطاع. أما الدراسة الحالية فتسعى إلى تحليل وتقييم السياسات العمومية الموجهة لدعم مشاريع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر بصورة شاملة، من خلال دراسة مختلف آليات الدعم المعتمدة وتقييم فعاليتها خلال الفترة 2014-2024، بما يسمح بتقديم رؤية حول واقع تدخل الدولة في هذا المجال.

ر. هيكل الدراسة:

تتكون الدراسة من أربعة فصول مترابطة. تناول الفصل الأول مدخل إلى الصناعات التقليدية والحرف، مع إبراز خصائصها وأهميتها ومختلف التحديات التي تواجهها كما تم التطرق في الفصل الثاني إلى المرجعيات النظرية للسياسات العمومية، من خلال عرض أهم المفاهيم والمقاربات المرتبطة بها ومراحل إعدادها وتنفيذها وتقييمها

في حين تناول الفصل الثالث واقع قطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر خلال الفترة 2014-2024، من خلال استعراض تطور القطاع ومحيطه المؤسساتي والتنظيمي. أما الفصل الرابع فقد خصص لتحليل وتقييم السياسات العمومية الموجهة لدعم مشاريع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، مع الوقوف على مختلف آليات الدعم المعتمدة وتقييم نتائجها وإبراز أهم نقاط القوة والقصور.

الفصل الأول:

مدخل إلى مشاريع الصناعات التقليدية والحرف

تمهيد:

تعد الصناعات التقليدية والحرف جزءا أساسيا من الهوية الثقافية والاجتماعية للمجتمعات، حيث تعكس مهارات الأجيال السابقة وتعبر عن التراث الغني الذي تمتلكه كل ثقافة. في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، أصبحت هذه الصناعات تواجه تحديات كبيرة تتطلب منا دراسة معمقة لفهم بيئتها وظروفها.

في هذا الفصل، سنستعرض من خلال المبحث الأول أهمية المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر كوسيلة تعرض عن طريقها الصناعات التقليدية والحرف، وكيف تساهم في الحفاظ على الهوية الثقافية وتعزيز الاقتصاد المحلي.

ثم ننتقل إلى المبحث الثاني لإستكشاف ماهية الصناعات التقليدية والحرف، حيث نقوم بتعريف هذه الصناعات وإبراز أنواعها، وتوضيح كيف تعكس المهارات والتقاليد المتوارثة.

أما في المبحث الثالث، سنناقش بيئة الصناعات التقليدية والحرف، مستعرضين المقومات الأساسية التي تدعم هذه الصناعات، مثل المهارات الحرفية والموارد المتاحة، وكذلك التنظيم المؤسساتي الذي يوفر الدعم الفني والمالي للحرفيين.

وأخيرا، سنناقش المشاكل التي تواجه الصناعات التقليدية والحرف، حيث سنحدد التحديات الرئيسية التي تعيق نموها واستدامتها، وسنبحث في كيفية التغلب عليها من خلال تعزيز المقومات اللازمة للنجاح.

المبحث الأول: مدخل إلى المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.

تعد المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر من الدعائم الأساسية للاقتصادات المحلية، حيث تلعب دورا حيويا في تعزيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل. حيث تتميز هذه المشاريع بمرونتها وقدرتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة، مما يجعلها محركا رئيسيا للنمو والابتكار في المجتمع.

كما تعتبر الصناعات الحرفية جزءا لا يتجزأ من هذا القطاع، حيث تعكس التراث الثقافي وتساهم في الحفاظ على الهوية المحلية. فهي تمثل أسلوبا فريدا في الإنتاج، يجمع بين المهارات التقليدية والتقنيات الحديثة. من خلال دعم المشاريع الصغيرة في هذا المجال، يمكن تعزيز القيمة المضافة للمنتجات الحرفية، وزيادة القدرة التنافسية، وتوفير فرص عمل مستدامة؛ ومن خلال هذا المبحث سنسعى إلى استكشاف المفاهيم الأساسية للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، وكيفية ارتباطها الوثيق بالصناعات الحرفية.

المطلب الأول: تعريف المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.

لايوجد هناك تعريف واحد متفق عليه من قبل الباحثين حول مفهوم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وذلك لاختلاف المعايير التي تحدد هذه المفاهيم بإختلاف اهتمامات الباحثين. حيث عرفت **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية** "**UNIDO**"، المشاريع الصغيرة بأنها: "تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل (الإستراتيجية)، والقصيرة الأجل (التكتيكية). كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10-50 عامل، كما أن المشروع متناهي الصغر يقل عدد العمال فيه عن 04 عمال. أما الدول الصناعية المتقدمة فقد اعتبرت المنظمة أن المشروع الصغير يعمل فيه من (01-90 عاملا". كما يصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشروعات متناهية الصغر، والتي يعمل فيها ما بين 10 و50 عامل بالمشروعات الصغيرة.[1]

كما صدرت توصية **المفوضية الأوروربية** بإستخدام التعريف الجديد داخل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بناءا على قرار المجلس الأوروبي بتطبيق برنامج متكامل لصالح المنشآت الصغيرة سنة 1994، ولقد حدد التعريف بالنسبة للمؤسسات الصغيرة علم 1996، والذي يركز على ثلاث مقاييس وهي "عدد المستخدمين، رقم الأعمال و درجة استقلالية المؤسسة"، حيث عرفتها على أن: "المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجراء"، و" المؤسسة الصغيرة هي التي وافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجير".[2]

وتتمثل أشكال المشروعات المصغرة والصغيرة فيما يلي:

- الصناعات الحرفية (الحرفيين)، حيث يتم قياسها على أساس عدد العمالة الذي يتراوح ما بين عامل 01 إلى تسعة 09 عمال في المشروعات المصغرة، وما بين 10 عمال إلى 50 عامل في المشروعات الصغيرة، وتستخدم المهارات اليدوية في انتاجها؛

[1] راوية عبد القادر عويس: "**المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية: مصر نموذجا**"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 07، العدد 01، 2016، الصفحة 74.

[2] أيمن علي عمر: "**إدارة المشروعات الصغيرة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2007، الصفحة 17.

- الصناعة الريفية مثل دباغة الجلود وصناعة الجبن والزبدة ومعامل الألبان في الريف وغيرها؛
- الصناعات المنزلية والأسر المنتجة؛
- المصانع الصغيرة الآلية الحديثة؛

كما عرفت **وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني الجزائرية** كل من المؤسسة الصغيرة "بأنها مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخصا، ورقم أعمالها لا يتعدى 200 مليون دج، ومجموع ميزانياتها السنوية لا يتعدى 100 مليون دج". والمؤسسة المصغرة "بأنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 9 أشخاص، ورقم أعمالها لا يتعدى 20 مليون دج، ومجموع ميزانياتها السنوية لا يتعدى 10 مليون دج".[1]

حيث تصنف حسب وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني الجزائرية وفق المعايير التالية:

الجدول 1: تصنيف المؤسسات المصغرة والصغيرة.

المعيار	المؤسسات المصغرة	المؤسسات الصغيرة
عدد العمال	من 01 إلى 09 أشخاص	من 10 إلى 49 شخص
رقم الأعمال	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 400 مليون دج
الحصيلة السنوية	لا تتجاوز 20 مليون دج	لا تتجاوز 200 مليون دج

المصدر: وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني: "دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، تم الإطلاع عليها في 2024/09/30، على الساعة 17:30، من خلال:
https://www.industrie.gov.dz/soutien-pme

كما تختلف المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من حيث المنتج أو الخدمة التي يقدمها، فهنالك عدة أنواع لهذه المشروعات منها: مشروعات صناعية، مشروعات غذائية، مشروعات خدمية، مشروعات تجارية، مشروعات زراعية وغيرها. حيث تتباين أساليب وطرق الإنتاج أو تقديم الخدمة نفسها أو المنتج نفسه من بيئة إلى أخرى. كما أنه مهما اختلفت هذه المشروعات سواء في المكان الجغرافي أو الأسلوب التقني أو الموارد البشرية فإنها تتسم بعدة بعدة مميزات جعلت منها مشاريع ذات أهمية اقتصادية واجتماعية على حد سواء. [2]

تعتبر المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر ركائز أساسية لمستقبل العمل، وذلك ليس لاستحداث العمالة والنمو الاقتصادي فحسب، بل أيضا لحفز الابتكار والمنافسة في الأسواق. لكن بإمكان المؤسسات المتوسطة والكبيرة أن تستثمر أكثر في التدريب والمعدات وتدفع أجورا أعلى وتوفر ظروف عمل أفضل، وبالتالي فهي تتفوق على المؤسسات الصغيرة والمصغرة عندما يتعلق الأمر بالإنتاجية ونوعية العمالة.

كما أنها لا تكتفي المؤسسات الصغيرة والمصغرة، في جميع البلدان، بتوفير فرص العمل فحسب، بل تشكل أيضا محركات للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وتساهم هذه المشاريع، في معظم بلدان منظمة

[1] وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني: "**دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، تم الإطلاع عليها في 2024/09/30، على الساعة 17:30، من خلال: https://www.industrie.gov.dz/soutien-pme/

[2] نادية المبارك، عبد الحكيم أخو ارشيدة: "**أثر المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في التنمية**"، مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية وتكنولوجيا المعلومات، المجلد 09، العدد 01، 2023، الصفحة 89.

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بأكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي، وتشير بعض التقديرات العالمية إلى أن هذا الرقم يصل إلى 70%. ويختلف هذا الإسهام باختلاف القطاعات، ويكون مرتفعا للغاية في قطاع الخدمات، الذي تستأثر فيه المشاريع الصغيرة والمصغرة بنسبة 60% أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي في جميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تقريبا.[1]

المطلب الثاني: أهداف وخصائص المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.

تتميز المشاريع المصغرة والصغيرة عن غيرها من المشاريع المتوسطة والكبيرة في الخصائص المميزة لها والأهداف المرجوة منها، وفيمايلي سنعمل على توضيح كل من أهدافها وخصائصها كل على حدى.

أولا: أهداف المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.

تتنوع أهداف المشاريع الصغيرة منها ومتناهية الصغر، ما يهدف إلى الربحية، ومنها ما يهدف إلى توفير فرص العمل، ومنها ما يهدف إلى تحقيق عوائد اجتماعية، ومنها ما يهدف إلى رفع مستوى الخدمة، وقد تكون هذه الأهداف مجتمعة معا. أما من الناحية العلمية فغالبا ما يكون المشروع الصغير أو المصغر هدفه الأساسي الربحية في أسرع وقت نظرا لصغر رأس ماله ومحدودية استثماراته.[2] وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- **توفير فرص العمل:** تتميز المشروعات الصغيرة بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، حيث أن تكلفة فرصة العمل المتولدة في المشروعات الصغيرة منخفضة، كذلك فإن المشروعات الصغيرة وسيلة جيدة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص، وأخيرا فإن المشروعات الصغيرة تحتاج إلى تكلفة رأسمالية مناسبة أو منخفضة لبدء النشاط مما يشجع الكثير من رواد الأعمال الشباب على بدء النشاط بالاستثمار فيها.
- **توفير فرص عمل للموظفين من ذوي الخبرات القليلة:** لا تساهم المشروعات الصغيرة والمصغرة فقد في توفير فرص عمل حقيقية ومنتجة، بل تتمتع بميزة إضافية تتمثل في قدرتها على توظيف الموظفين المبتدئين لسببين، الأول يتمثل في انخفاض نسبة المخاطرة، والثاني هو وجود فرصة أفضل للتدريب أثناء العمل، وذلك لرفع القدرات والمهارات وهو ذلك النوع من التدريب التي لا تسمح به المشروعات الكبيرة.
- **تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية:** وهو من أهم أهداف المشروعات الصغيرة، حيث تؤدي المشروعات الصغيرة إلى تغطية الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة من خلال زيادة إنتاجيتها لصالح المجتمع من جهة،

[1] منظمة العمل الدولية: "قوة المشاريع الصغيرة: تحرير إمكانات المنشآت الصغيرة والمتوسطة"، نشرت أكتوبر 2019، تم الإطلاع عليها في 2024/09/30، على الساعة 17:55، من خلال: https://webapps.ilo.org/infostories/ar-AE/Stories/Employment/SMEs#intro

[2] B. Murthy & K. Latha: "**Chinese Entrepreneurship**", Journal of .Problems of small scale entrepreneurs in Nellore district, Vol 03, N 01, 2009, page 268.

وتحسين جودة المنتجات والخدمات نتيجة المنافسة ما بين المشروعات الصغيرة وبعضها البعض أو بينها وبين المشروعات الكبيرة.[1]

- **ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية:** باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا التخلي عنها لأي سبب كان، ومثال ذلك إعادة تنشيط الصناعات التقليدية، وإحياء أنشطة اقتصادية تم المناولة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية.
- **إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم:** جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها، جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة، وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- تشكل أداة فعالة لتوطن الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق. [2]

ثانيا: خصائص المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.

تحمل المشاريع المصغرة والصغيرة من الخصائص ما يؤهلها لأن تكون ذات أهمية كبيرة في عملية التنمية حيث تتميز بـ:[3]

- يتميز المشروع بحجمه الصغير وتخصصه المحدود، مما يعزز من مرونته وقدرته على التكيف مع التغيرات الاقتصادية، خاصة في ظل الرقمنة والانفتاح الاقتصادي العالمي؛
- يسهم رأس المال النسبي المنخفض لهذه المشاريع في تسهيل عملية التمويل، خصوصا إذا كان حديثو الإنشاء يمتلكون جزءا من رأس المال على شكل موارد عينية أو نقدية. ومن الشروط الأساسية عند تأسيس المؤسسة هو المساهمة الاستثمارية، حيث تتفاوت حسب حجم الاستثمار، مما يخفف الأعباء المالية عن البنوك والجهات التمويلية الأخرى؛
- تتمتع هذه المؤسسات بسرعة الاستجابة لحاجات السوق، حيث أن صغر حجمها وانخفاض تخصصها ورأس المال يجعلها غير مكلفة نسبيا عند تعديل نشاطها أو طبيعته، مقارنة بالمؤسسات الكبيرة أو المتوسطة؛
- تمكن هذه المؤسسات من التعامل مع الخصوصيات المحلية والإقليمية وفقا لوفر عناصر الإنتاج ومتانة البنية التحتية؛

---

[1] الأكاديمية البريطانية للبحث والتطوير: "**أهداف المشروعات الصغيرة** "، تم الإطلاع عليها في 2024/10/04، على الساعة 13:59، من خلال: https://batdacademy.com/ar/post/647

[2] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: "**تقرير حول التنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، الجزائر،1998، الصفحة 86.

[3] محمد الهادي مباركي: "**المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية**"، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 09المنعقد في 08-09 أفريل،2002، الجزائر، الصفحة 84.

- يساعد انخفاض التدرج الوظيفي في هذه المؤسسات، نظرا لعدد العاملين المحدود، على اتخاذ القرارات بسرعة وسهولة، مما يساهم في استقرار القوى العاملة بسبب تركيز السلطة في يد مالك المشروع وشركائه، مما يسمح بمواجهة التحديات لحظيا؛
- يتميز الإنتاج فيها بالدقة والتخصص، مما يساعد على اكتساب الخبرات والاستفادة من نتائج البحث العلمي وتطبيق المبادرات التي تهدف للاستفادة من التقدم التكنولوجي، مما يعزز الإنتاجية ويخفض التكلفة؛
- تعزز قدرة هذه المؤسسات على الاندماج في الاقتصاد الوطني من خلال تنوع الأنشطة الناتجة عن كثرة المؤسسات الجديدة، مما يتيح إمكانية إنشاء مناطق صناعية وحرفية متكاملة؛
- توفر حرية اختيار النشاط لأصحاب المشاريع فرصة لاكتشاف قدراتهم الذاتية وتعزيز المبادرات الفردية، بالإضافة إلى إدماج كل إدارة في الابتكار والإبداع الذي يحجبه النقص في الموارد المالية عن المشاركة في النشاط الاقتصادي؛
- تسهل عملية تأسيس هذا النوع من المؤسسات فرص تحقيق التشغيل الذاتي وتعزيز اقتصاد الأسرة، مما جعلها تبرز بشكل ملحوظ في المناطق المختلفة حول العالم؛
- يتيح انتشار المعلومات وسرعة تبادلها داخل هذه المؤسسات سرعة التكيف مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة.

المطلب الثالث: عوامل نجاح إدارة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.

يحتاج أي مشروع لتحقيق أهدافه من خلال عدت عوامل منها الكفاءة الإدارية والفنية، وتحديد أسلوب العمل والفاعلية نتاج وتحويل إلى آخره؛ لذا يجب توافر عناصر أساسية لإدارة المشروعات الصغيرة منها:

الجدول 2: عوامل نجاح إدارة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.

الإطار	العوامل
الإطار التنظيمي	• التخطيط للأعمال الصغيرة؛ • التنبؤ بالسوق والطلب وتحديد الأهداف والأولويات؛ • وضع البرامج والميزانيات والمعايير والمقاييس والخطط؛ • توظيف الموارد اللازمة من العاملين والمعدات الصغيرة والمواد الخام؛ • دعم الدولة وتدليل الصعاب لكافة المنخرطين في تأسيس المشروعات الصغرى؛ • حسن قيادة العاملين بما يحقق الأهداف الموضوعة.
نظام المعلومات	• معلومات عن السوق والموردين والتجار والمنافسين والعملاء؛ • معلومات عن الطلب؛ • معلومات عن الأسعار؛ • معلومات عن النواحي الفنية وفرص التمويل؛ • معلومات عن أسواق المال وأسواق العمل والحرفيين والبيئة الخارجية.

دراسة السوق	• عدم دراسة السوق؛ • عدم وجود نظام لمعلومات التسويق؛ • كمية إنتاج أكثر نسبيا مما يستوعبه السوق المحلى؛ • ارتفاع تكاليف الإنتاج وارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاع التكلفة؛ • عدم المطابقة للمواصفات أي انخفاض الجودة.

المصدر: ناجم محمد أبو خويط، نبيل الطاهر المهدي صقر، أنور احمد محمد سمية: "**دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في تقليل من حجم البطالة في ليبيا**"، مجلة JEGE، المجلد 06، العدد 01، 2023، الصفحة 84.

كما أنه عند البدء في تنفيذ أي مشروع متناهي الصغر أو صغير، توضع في الاعتبار مجموعة من العناصر والمكونات الأساسية لذلك المشروع، والتي تلعب دورا بارزا في نجاحه وهي كما يلي:

الجدول 3: عناصر ومكونات المشاريع المصغرة والصغيرة.

العنصر	تعريفه
رأس المال	رأس المال هو المبلغ النقدي المطلوب توفره من أجل شراء مستلزمات المشروع وبدء تشغيله وسداد الرواتب والأجور والإنفاق على العمليات الإنتاجية.
الأصول الثابتة	هي جميع التجهيزات المستخدمة في المشروع لإنتاج المنتجات أو تقديم الخدمات التي يقوم عليها المشروع في الأساس، وتتعدد ما بين أراضي ومباني وأجهزة وآلات ومعدات.
موقع المشروع	موقع المشروع هو مكان إقامة المشروع، ويمكن أن يكون موقع خارجي مثل محل أو مخزن، أو ينفذ المشروع من المنزل. وفي حال اختيار موقع خارجي للمشروع؛ لا بد من مراعاة مدى احتياج سكان المنطقة لخدمات ومنتجات المشروع وقدرتهم على شرائها، ومدى توفر تلك الخدمات في المنطقة المختارة، إضافة إلى مدى سهولة نقل المنتجات من وإلى هذا المكان.
الموارد البشرية	الموارد البشرية أو القوى العاملة هم الأفراد الذين يمتلكون المهارات التي تمكنهم من تنفيذ وإدارة المشروع، إذ ينقسمون إلى صاحب أو أصحاب المشروع، والإداريين، والعمال الفنيين.
العمليات الانتاجية	تشير العمليات الإنتاجية إلى الأنشطة والأساليب التي ينفذها العاملون في المشروع من أجل تقديم الخدمات أو إنتاج المنتجات، مستخدمين في ذلك ما يتوفر لديهم من موارد وأدوات ومعدات.
الإدارة	تعد الإدارة من أبرز عناصر المشروع، ودونها لن يحقق المشروع أي نجاح، نظرا لدورها في تشغيل المشروع على النحو الأمثل وبلوغ أهدافه.
التسويق	يقوم صاحب المشروع والعاملين فيه بمجموعة من الإجراءات تهدف إلى الترويج للمنتجات والخدمات التي يقدمها المشروع حتى يصل إلى أكبر عدد ممكن من المستهلكين، تلك الإجراءات تسمى التسويق، وهي من المكونات اللازمة لإنجاح المشروع.

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على: بكة للتدريب: "**أنواع المشاريع الصغيرة وأهدافها وأسباب فشلها**"، نشرت 17 سبتمبر 2024، تم الإطلاع عليها في 2024/09/30، على الساعة 18:27، من خلال: https://bakkah.com/

المبحث الثاني : ماهية مشاريع الصناعات التقليدية والحرف.

تمثل الصناعات التقليدية والحرف تجسيدا حقيقيا للثقافة والتراث الوطني، حيث تعكس المهارات الفنية والممارسات الحرفية التي تنتقل عبر الأجيال. في سياق المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، تكتسب هذه الصناعات أهمية خاصة، إذ تعد من الركائز الأساسية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

سنسلط الضوء في هذا المبحث على تعريف الصناعات التقليدية والحرف، وأهميتها في تعزيز المشاريع الصغيرة والمصغرة، والخصائص التي تتميز بها، مما يمكننا من فهم الجانب المفاهيمي للصناعات التقليدية والحرف.

المطلب الأول: مفهوم الصناعات التقليدية والحرف.

تلعب الصناعات التقليدية والحرفية دورا مهما في المحافظة على التراث الثقافي والتنمية الحضارية، ويساهم الحفاظ على هذه الصناعات في دعم الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل وتعزيز السياحة المحلية والدولية. وعليه، ينبغي على المجتمعات دعم وتعزيز هذه الصناعات من خلال توفير الدعم اللازم للحرفيين والصناعيين وتشجيعهم على التطوير والابتكار. وعلاوة على ذلك، يجب توعية الجمهور بأهمية هذه الصناعات ومساهمتها في تعزيز الهوية والثقافة الوطنية. حيث لاطالما كانت تمثل جزءا هاما من "**التراث اللامادي للشعوب**"، كما يقصد بهذا الأخير من خلال المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «**اليونسكو**»، بأنه هو :

"مجمل الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات – وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية– التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحيانا الأفراد، جزءا من تراثهم الثقافي. وهذا التراث الثقافي اللامادي المتوارث جيلا عن جيل، تبدعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو ينمي لديها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريتها، ويعزز من ثم احترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية".[1]

ومن بين أشكال التراث الثقافي اللامادي نجد الصناعات التقليدية والحرف بإعتباره قطاع غير متجانس حيث يضم مجموعة من الأنشطة المتنوعة التي لا تخضع لنفس الخصائص والغرض.

أولا: تعريف الصناعات التقليدية والحرف لغة.

قبل التطرق لمفهوم الصناعات التقليدية، وجب تعريف "**الصَّنْعَةُ**" قد عرفها ابن منظور في معجمه لسان العرب على أنها كلمة مشتقة من الفعل "صنع"، صَنَعهُ، يَصْنَعُه، صُنْعًا، فهو مصنوع، وصنيع. أي الصنع هو العمل، ويواصل قوله واصطنعه يعني اتخذه، فيقال اصطنع فلان شيئا أي سأل رجلا ليصنعه له. و"الصناعة"

[1] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: "**إتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي غير المادي**"، المؤتمر العام لمنظمة اليونيسكو، الدورة 32، باريس–فرنسا، 17 أكتوبر 2003، الصفحة 04.

هي حرفة الصانع، وعمله يسمى "**الصَّنْعَةُ**". وبالتالي فإنه في نظر ابن منظور وحسبه هي حرفة الصانع وهي كل علم وفن مارسه الإنسان حتى يصنع حرفة خاصة به ولها جودتها الخاصة.[1]

وذكر في المعجم التاريخي للغة العربية أن " **الصَّنْعَةُ**"، حرفة الصانع، وجمعها صَنَعَاتٌ وصَنْعَاتٌ وصَنائِع، في قول مالك ابن انس "وكل ذي صنعة، مثل الخياط والصباغ والصائغ وما يشبههم، فهم أحق بما في أيديهم من الغرماء في الموت والفلس جميعا".[2] حيث كان هذا المصطلح "الصنعة" يستعمل في البلاد العربية في القرن الثامن عشر 18، لكن حتى المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر 19 فقد أصبح مصطلح "الحرفة" بديلا عنه.

لذا فإن مصطلح "**الحرفة**" عرف حسب الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية بأنها تضم كل أنواع الأنشطة التي تستخدم الوسائل اليدوية في الإنتاج وتطوير الماديات.

ومن ثم يشمل هذا المفهوم الفن **Art** نظرا لأن هذا الأخير يعتمد بشكل أساسي على الإحساس بالتعبير الجمالي. والحرفة كمفهوم تعرف بأنها "الصناعة التي تستخدم المهارة اليدوية في إنتاج سلع حرفية ذات جودة عالية". [3]

وإجمالا في معجم المعاني الجامع قال بأن "**الصناعة التقليدية**"، هي أنشطة الإنتاج أو التحويل أو الإصلاح التي تعتمد أساسا على العمل اليدوي، وتلبي حاجيات نفعية أو وظيفية. وأيضا هي مجمل الأعمال الحرفية القديمة التي ما زالت سائدة وتعتمد على العمل اليدوي لأصحاب الصنائع.

لذا وجب التفرقة بين الصنعة والصناعة التقليدية. فالصنعة حرفة الصانع وعمله، حيث يعتمد فيها على يديه لصناعة الأشياء مع إعمال فكره وعقله في تحويل الأشياء، والصناعة التقليدية تعتبر ذا مفهوم أوسع حيث تشمل الصناعات الأكثر تاريخية وارتباطا بالتقاليد والتراث.

أما عن الفرق بين الصنعة والحرفة، فيظهر جليا عندما نتمعن في تعريف الصنعة والحرفة، لذا فقد قال الباحثون أن الفرق يعتمد في أن الصنعة هي ما حصلت بالممارسة والتمرن لذا فهي أخص من الحرفة التي لا

---

[1] ابن منظور: "**معجم لسان العرب**"، المجلد الأول، دار الصادر، بيروت– لبنان، الصفحة 208.

[2] اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية: "**المعجم التاريخي للغة العربية**"، الشارقة– الامارات العربية المتحدة، تم الإطلاع عليه يوم (2024/06/14)، الساعة 14:13، من خلال الرابط:
https://www.almojam.org/root/5800/%D8%B5%20%D9%86%20%D8%B9/word/50968/%D8%B5%D9%8E%D9%86%D9%92%D8%B9%D9%8E%D8%A9

[3] سامية علي الحسنين: "**اللهجات الحرفية –دراسة أنثروبولوجية لغوية في إحدى القرى التابعة لمركز السنبلاوين محافظة الدقهلية**–"، أكاديميا العربية، تم الإطلاع عليه يوم (2024/06/14)، الساعة 15:53، من خلال الرابط:
https://academia-arabia.com/ar/reader/2/14093

تحتاج إليهما، وقيل أن الصنعة ما كانت بالأعمال اليدوية حتى قيل فلان بارع اليدين بخلاف الحرفة التي يمكن أن تكون دون ذلك. [1]

ثانيا: تعريف الصناعات التقليدية والحرف حسب الباحثين العرب والأجانب.

حظيت الصناعات التقليدية والحرف اهتمام كبير من طرف الباحثين العرب والأجانب على حد السواء، وقد كان "ابن خلدون" من الأوائل الذين إهتموا بدراسة الصناعات التقليدية، وقد عرفها على أنها: "عبارة عن علم وفن مكتسب، لاتقتصر على تحويل المواد الأولية إلى أدوات وإنما تشتمل كل الأعمال الإنسانية الفكرية والعلمية من فلاحة، نجارة، حدادة، خياطة ... وما إلى ذلك". [2]

كما قام الأستاذ "**فاروق نادي**"، بتقسيم الصناعة التقليدية إلى قسمين الصناعة التقليدية الفنية والصناعة التقليدية النفعية، فعرف الأولى على أنها "صناعة يتطلب فيها الحرفي مؤهلات ومهارات عالية وجودة في المواد المستعملة فيها، كما انه يطغى عليها العمل اليدوي، أما بالنسبة للثانية فهي لا يتطلب فيها مؤهلات عالية حيث يسمح فيه للحرفي أن يستعين بالآلات".[3]

وقد عرفها "**GoLvin**" على أنها: "فعل أساسي ريفي تؤدي إلى تلبية الحاجيات بالنسبة لأفراد المجتمع وهي لا تتطلب أدوات وتقنيات معقدة بل أدوات يدوية بسيطة كالمطرقة ومواد أساسية كالصوف والطين وهذا من أجل صناعة النسيج والفخار ومختلف والصناعات". [4]

وقال أيضا "**Vivien**" بأنها عبارة عن صناعات تحمل في طياتها تاريخا عميقا وتشهد على ماض بعيد، فهي نشاط اجتماعي رافق الإنسان منذ القدم ابتداء من الأدوات البسيطة". [5]

أما الأستاذ "**CHAUDIEU George**" ، فقد عرف الصناعة التقليدية على أنها مقسمة في حقيقة الأمر إلى صناعة ريفية وأخرى تتواجد في المدينة والتي كانت منظمة مقارنة بالأولى، حيثكان لكل نوع من هذه الصناعة التقليدية أحكامه وشوارعه وأعرافه فكان يقال مثلا زنقة الصباغين زنقة الجزارين...الخ.

---

[1] صالح بوسليم: "**الصناعة التقليدية بمنطقة تيديكلت _صناعة الفخار والجلود نموذجا_**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الثقافة الشعبية، فرع الفنون الشعبية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان– الجزائر، 2002/2001، الصفحة 23.

[2] عبد الرحمان ابن خلدون: "**المقدمة، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، 2007، الصفحة 404.

[3] فازية بوعوط: "**الآليات القانونية لحماية مخرجات الصناعة التقليدية والحرفية**"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد 01، 2022، الصفحة 77.

[4] حسام خليفي، عمر لعلاوي: "**واقع استراتيجية ترويج منتجات الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر**"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، الجزائر، 2021، الصفحة 1029.

[5] المرجع نفسه، الصفحة 1029.

ونجد أن الأستاذ" **GOLNIN Lucien"** المختص في الصناعة التقليدية، قد قسم هو الأخر الصناعة التقليدية إلى قسمين؛ الصناعة التقليدية المنضمة وأخرى شعبية أو منزلية.[1]

ثالثا: تعريف الصناعات التقليدية والحرف حسب الهيئات الدولية.

لقد بينت الدراسات على اختلاف عالمي في تعريفها للصناعات التقليدية والمنتجات الحرفية، كما أن هناك من يطلق عليها تسمية الحرف اليدوية وفيما يلي سنعرف كل هيئة وكل منظمة دولية كيف تنظر للمنتجات الحرفية واليدوية والصناعات التقليدية، وذلك:

حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **(CNUCED)**، وفي سنة 1969 تم تقديم تعريف تم فيه التمييز بين الصناعة اليدوية والصناعة التقليدية كما يلي: "يطبق تعبير المنتجات اليدوية على كل الوحدات المنتجة بمساعدة أدوات أو وسائل بسيطة وكل المعدات المستعملة من طرف الحرفي، والتي تحتوي في جزئها الأكبر على عمل اليد أو بمساعدة الرجل، في حين أن منتجات الصناعات التقليدية تتميز عن نظيرتها اليدوية بما يلي: الطابع التقليدي أو الفني الذي يعكس خصائص وتقاليد البلد المنتج؛ منتجات حرفيين يمارسون غالبا عملهم في المنزل". [2]

أما منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **(UNISCO)** وبالاشتراك مع المركز العالمي للتجارة **(CCI)**، فقد صرحوا في ندوة (الحرف والسوق العالمي) المنعقدة في 06-08 أكتوبر 1997 بتعريفهم للحرف التقليدية والمنتجات الحرفية اليدوية على أنها: " هي تلك التي ينتجها الحرفيون، إما يدويا بالكامل أو بمساعدة الأدوات اليدوية المباشرة للحرفي تظل العنصر الأكثر أهمية في المنتج النهائي. ويتم إنتاجها دون التقييد من حيث الكمية واستخدام المواد الخام من الموارد المستدامة التي تستمد قيمتها من الطبيعة الخاصة بالمنتجات الحرفية من سماتها المميزة، والتي يمكن أن تكون نفعية وجمالية وفنية وإبداعية ومرتبطة ثقافيا وزخرفية وعملية وتقليدية ورمزية، تعكس وجهة عقائدية أو اجتماعية وهذا ما يجعلها تلعب دورا اجتماعيا وثقافيا وإقتصاديا". [3]

كما أن اللجنة الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي (UE) عرفت المشروعات الحرفية في نوفمبر 2001 على أنها عبارة عن مشروعات يديرها أشخاص لحسابهم الخاص، أو عمال أحرار يمارسون نشاطا مصنفا وفقا للتصنيف الدولي للمهن (CITP-88) أو نشاط اقتصادي معرف كحرفة وتشغل عدد عمال أقل من 50 عاملا. [4]

---

[1] فازية بوعوط: "**الآليات القانونية لحماية مخرجات الصناعة التقليدية والحرفية**"، المرجع السابق، الصفحة 76.

[2] أم كلثوم جماعي: "**تحديات واستراتيجيات تنمية الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 4، العدد 02، 2019، الجزائر، الصفحة 85.

[3] NoÎlla Richard: "**Handicrafts and Employment Generation for the Poorest Youth and Women**", UNESCO Intersectoral Programme on the Cross-Cutting Theme "Poverty Eradication Especially Extreme Poverty", N^{O} 17, Paris- France, 2007, pages 04.

[4] محبوب بن حمودة، محمد بن قطاف: "**مساهمة مؤسسات الدعم في تمويل مشاريع الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر**"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية جامعة الجزائر3، المجلد05، العدد02، 2016، الصفحة 251.

أما المجلس العالمي للصناعة التقليدية والحرف **(CMA)**، وفي سنة 1984 قام بتقسيم الصناعات التقليدية والحرف اليدوية إلى أربعة مجموعات:

- **الإبداعات ذات الطابع الفني:** ويتعلق الأمر بالأنشطة التي تكون منتجاتها ذات محتوى إبداعي والتي يتطلب انتاجها مهارات وتقنيات مرتفعة؛
- **الفنون الشعبية والفلكلورية:** تعكس منتجاتها تعابير مستوحات من تقاليد وثقافات محلية ووطنية وتتطلب درجة عالية من الكفاءة والتقنيات اليدوية؛
- **الصناعات التقليدية:** وتشمل الورشات المنتجة لمنتجات ذات طابع تقليدي أصيل والمصنوعة يدويا ولكن بكميات كبيرة، وفي حالة توسع هذه الورشات إلى غاية الوصول إلى تقسيم العمل لاتعتبر آنذاك منتجاتها مواد لصناعات تقليدية ولكن منتجات مصنوعة بالسلسة تحمل ذوقا محليا وموجها إلى السوق الواسع؛
- **الإنتاج الصناعي:** وتخص كل نماذج الصناعات التقليدية أو المواد المعاد إنتاجها بواسطة آلات أوتوماتيكية وبكميات كبيرة.[1]

وقد كان لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية **(UNIDO)** وجهة نظر أيضا في تلك التقسيمات، فقد قامت بتصنيف الحرف اليدوية إلى أربعة أقسام وهذا وفقا للسوق المستهدف كما يلي:

- **الحرف التقليدية الجميلة:** هي تلك القطع الفريدة التي تظهر التراث العرقي والتقليدي. حيث تصنف هذه الأعمال على أنها أعمال فنية، وتخاطب السوق الراقية، وتعرض في المتاحف والمعارض الفنية ويشتريها هواة جمع التحف الفنية؛

- **الحرف اليدوية:** فهي مصنوعة يدويا وتحافظ على العناصر التقليدية. الفرق بين هذه والحرف التقليدية الجميلة هو أن الحرفيين قد يعملون مع مصممين وغيرهم لمساعدتهم على تعديل أعمالهم لتتناسب مع متطلبات السوق مع ضمان الحفاظ على المظهر العرقي والخلفية التاريخية.

- **الحرف التجارية:** تصنع الحرف التجارية على الطراز التقليدي ولكن قد تتم استشارة المشترين ويتم تكييف الحرف اليدوية بشكل أكثر وضوحا مع احتياجات وأذواق السوق الشامل. كما أن عدد وأنواع منافذ البيع أكبر؛ وتشمل المتاجر المتخصصة ومراكز المعارض ولكنها تتألف بشكل أساسي من المتاجر السياحية ومراكز التصميم والمشترين الرئيسيين.

- **الحرف المصنعة (حرف الإنتاج الضخم):** الاختلافات الرئيسية بين هذه المجموعة والمجموعات الأخرى هي أنه يتم إنتاجها بكميات كبيرة، وبإستخدام آلات أو شبكات من الحرفيين، كما أن المنتجون لا يلتزمون بالتقاليد، والحرف اليدوية لها مظهر عرقي استنادا إلى أنماط مأخوذة من مصادر مختلفة. كما يكون التركيز

[1] مصباح حراق ، وداد بوقلع، بشرى نمديلي: "**قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر –واقع وتحديات–**"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، جوان 2020، الصفحة 163.

في التصميم على القيمة مقابل المال. هذا النوع من الحرف اليدوية موجه للمحلات السياحية ويمكنه الاتصال بالمشترين الرئيسيين والسلاسل العالمية.[1]

كما لا يمكننا أن ننسى الحرفي كونه هو العنصر الأساسي في صناعة تلك المنتجات التقليدية، ففقد قامت بدورها المنظمة الدولية للعمل (OIT) وحسب التصنيف الدولي للمهن (CIT-88) الصادر في 1988 والمنشور سنة 1991، بتقديم تصنيف للحرفيين في المجموعة السابعة للمهن ويعرف كالآتي: "تطلق تسمية الحرفي وعمال المهن ذات الطابع الحرفي على الأشخاص الذين يمارسون أعمالهم باليد أو بمساعدة أدوات يدوية أو ميكانيكية أو غيرها، والتي تساعد على تقليص الجهد البدني أو الوقت اللازم للقيام بمهام معينة أو للوصول إلى المنتجات ذات الجودة ويصنفون إلى:

- **حرفيو وعمال مهن الاستخراج والبناء:** و يتعلق الأمر بأولئك الذين يقومون بإعداد واستخراج المعادن الصلبة من المناجم، بناء وصيانة وإصالح المباني؛
- **حرفيو وعمال مهن التعدين و آلات البناء:** وتضم هذه المجموعة الأشخاص العاملين بتلحيم و إعادة تركيب المعادن، بناء وصيانة وإصالح الهياكل الفولاذية الثقيلة، تركيب وصيانة وإصالح آلالات وغيرها؛
- **حرفيو وعمال الهندسة الدقيقة ومهن الفن والصباغة وما شابهها:** وتشمل مصلحي الأجهزة الدقيقة و الآلات الموسيقية، المجوهرات والمعادن الثمينة وغيرها؛
- **حرفيو وعمال مهن أخرى ذات طابع حرفي:** تحوي هذه المجموعة على مهن معالجة وتحضير المواد الخام للزراعة والصيد وتحويلها إلى أغذية و منتجات أخرى، حرفة التجارة، المنتوجات، الفرو والجلود وغيرها من المواد. [2]

أي أن الصناعات التقليدية والحرفية تمثل –في كل دول العالم– الإنتاج المتميز الحاضر في بعض مناحي الحياة، فهي: [3]

- التراث الحي الذي يعبر عن أعماق ووجدان الشعوب وعن خصوصياتها الثقافية والتاريخية؛
- الوسيلة المثلى لديمومة التواصل الإنساني والتبادل الثقافي بين مختلف الشعوب؛
- منبعا لتنمية المواهب والإبتكارات والإبداعات؛
- وحافظا أمينا للتراث والتقاليد.

وبالتالي يمكننا القول بأن الصناعة التقليدية والحرفية تشير إلى الصناعات التي يشارك في إنتاجها الحرفيون بشكل يدوي، باستخدام أدوات يدوية بسيطة، ويعتمدون على العمل اليدوي كعامل رئيسي في صناعة

[1] United nations industrial devlopment organization: "**Creative Industries and Micro & Small Scale Enterprise Development A Contribution to Poverty Alleviation**", Project XP/RAS/05/002, As a Joint Initiative by UNIDO and UNESCO, Private Sector Development Branch, Programme Development and Technical Cooperation Division, Vienna – Austria, page 29.

[2] أحلام عماري، سهام وناسي: "**الحرف والصناعات التقليدية في الجزائر**"، مجلة أنثروبولوجيا، المجلج 08، العدد 01، الجزائر، 2022، الصفحة 469.

[3] محبوب بن حمودة: "**الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر: هل هي قابلة للابداع التكنولوجي؟**"، مجلة إضافات اقتصادية، العدد 01، الجزائر، أفريل 2017، الصفحة 81.

هذه المنتجات. كما أنها تتميز بالطابع التقليدي والفني، الذي يعكس الخصائص والتقاليد الثقافية للبلد الذي تنتج فيه. وترتبط هذه الصناعات بالثقافة والفن والإبداع، وتعكس قيما اجتماعية وثقافية مهمة.

تنتج الصناعات التقليدية والحرفية منتجات تتميز بالجودة والفرادة والتنوع، وعادة ما يكون الإنتاج في هذه الصناعات محدودا ومبتكرا. وأيضا تعد هذه الصناعات جزءا هاما في ترويج الحفاظ على التراث الثقافي والتنمية المستدامة، كون أن لها دور اجتماعي واقتصادي في تعزيز الهوية الوطنية والتنمية المحلية.

المطلب الثاني: خصائص الصناعات التقليدية والحرف.

يرجع الإهتمام بدراسة خصائص العمل التقليدي والحرفي أو ما يسمى بالصناعات التقليدية إلى إسهامات بعض المفكرين، وفي هذا الصدد استطاع عدد من العلماء أمثال "جورج ميد George Mead"، و"وليم موريس William Morris" و"كارل ماكس Karl Marx" و"بول بوجييه Paul Bouget"، في إثراء مفهوم "الحرف اليدوية" بحيث إستطاعوا أن يضعوا أيديهم على بعض الخصائص التي تتصف بها هذه الحرف، واستفاد منها الباحث "رايت ميلز Wright Mills"، والذي وضع إطار تصوري ضمنه خمسة خصائص تتصف بها الحرف اليدوية، تهدف في مجملها إلى تحقيق الإشباع الذاتي والرضا عن العمل اليدوي عند الحرفيين، معتقدا أن هذا النموذج يصلح كأداة أساسية لأي نظرية عامة مستقبلية تهتم بالحرفية والنظام الحرفي، والممثلة في الشكل الموالي:

الشكل 1: خصائص "رايت ميلز Wright Mills" للحرف اليدوية.

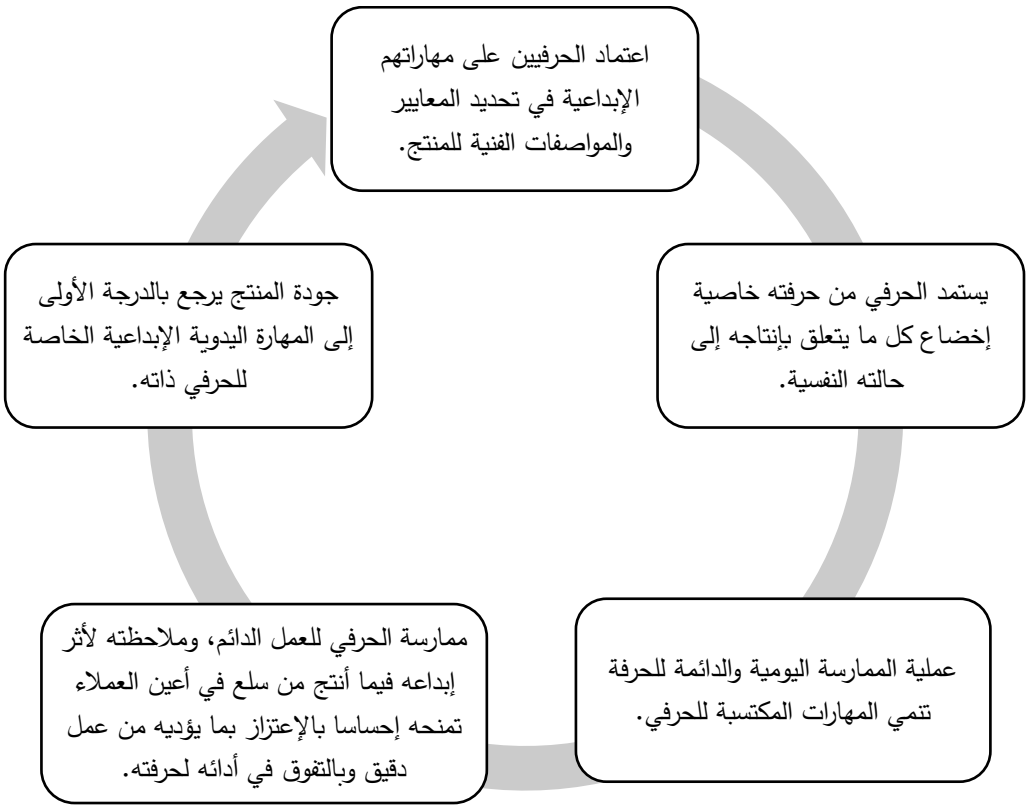

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على: سامية علي الحسنين: "**اللهجات الحرفية –دراسة أنثروبولوجية لغوية في إحدى القرى التابعة لمركز السنبلاوين محافظة الدقهلية**–"، مرجع سبق ذكره، الصفحة 12".

كما تتميز الصناعات التقليدية والحرفية بخصائص إقتصادية مميزة ترتبط بالقطاع كونه يعتمد على زيادة الدخل والعمالة. ويساهم في دعم الاقتصاد المحلي والتنمية الاقتصادية. حيث يمكننا أن نوجز أهم هذه الخصائص فيما يلي: [1]

- **كثافة العمالة وضعف رأس المال:** من المميزات الأساسية لمشاريع هذا القطاع أنها توفر فرص عمل لنسبة كبيرة من اليد العاملة دون اللجوء لتعبئة رأسمال كبير، ومهما اختلفت نشاطات الصناعات التقليدية فهي تعتمد على عمالة مكثفة والنسبة بين الرأسمال والعمالة متدنية جدا. فمشاريع قطاع الصناعات التقليدية والحرف يستهلك أقل رأسمال مقارنة بقطاعات الإنتاج الأخرى وهذه ميزة ذات أهمية خاصة عند البلدان ضعيفة الرأسمال، إذ يعتبر هذا القطاع مصدرا قويا لتوفير فرص العمل خاصة في البلدان التي لديها نسبة البطالة كبيرة.
- **تكلفة الدخل من العملة الأجنبية للصناعة التقليدية أقل مقارنة بالصناعات الأخرى:** يساهم هذا القطاع بشكل عام في تحقيق الدخل من العملة الأجنبية فهو مزود للعملة للصعبة، ويرجع هذا لكونه قطاع يحقق قيمة مضافة عالية مقارنة بالقطاعات الصناعية الأخرى. إلى جانب أن المواد المستخدمة في إنتاج الحرف أرخص من تلك التي تستخدم في إنتاج السلع الأخرى الموجهة للتصدير. كما أن هذه الصناعات لها أهمية في تحقيق قيمة مضافة تؤدي إلى تدنية تكلفة الدخل المحقق من تلك الصناعات من العملة الأجنبية، فإذا اعتبرنا أن صافي الدخل من العملة الأجنبية هو "الفرق بين الصادرات والواردات في القطاع"، وإذا علمنا أن واردات القطاع من الخارج تكاد منعدمة كون أن مدخلات هذه الصناعات أغلبها منتجات محلية، فإننا نصل إلى صافي الدخل من العملة الأجنبية موجب ومرتفع مقارنة بالصناعات الأخرى. كما أن تدني تكلفة الموارد المستخدمة في إنتاج منتجات الصناعات التقليدية يساعد أيضا في كون الحرف التقليدية مصدرا لتحقيق العملة الأجنبية بشكل أرخص من الكثير من صادرات السلع الأخرى المنتجة.

تتصف أيضا الصناعات التقليدية والحرف بمزايا وخصائص أخرى فنية وثقافية تجعلها ذات جاذبية أكبر، هذا بسبب بروزها في الاقتصاد وانتشارها على نطاق واسع، إضافة إلى الخصائص السابقة نذكر أيضا:

- **صعوبة تنميط منتجات الصناعات التقليدية والحرف:** إن هدف تنميط المنتجات يتمثل في تحديد المعايير والمقاييس التي تجعل تلك المنتجات متجانسة من مختلف الأبعاد (الاستعمال، الشكل، الأسلوب الفني، السعر، النوعية)، وفي حالة منتجات الصناعات التقليدية نجد أن هناك ارتباط إيجابي بين التنميط والمنتجات ذات القيمة الاستعمالية على عكس ذلك نجد علاقة الارتباط سلبية بين التنميط والمنتوج التقليدي الفني، حيث كلما كان ذا قيمة استعمالية كلما كان قابلا للتنميط وكلما زادت قيمته الفنية كلما صعب تنميطه.

كما ترجع صعوبة تنميط الصناعات التقليدية للبعد الفني للمنتوج الذي يرتبط بأفكار وثقافة وهوية الحرفي، وتعتبر اللمات الفنية للمنتوج من بين العوامل التي يرتكز عليها المستهلك العام والمستهلك السياحي على وجه

[1] عبد الرحيم شنيتي: " **دور التسويق السياحي في إنعاش الصناع التقليدية والحرفية –دراسة ميدانية حالة مدينة غرداية–**"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص تسويق الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان–الجزائر، 2010/2009، الصفحة 19.

الخصوص. فالتنميط عادة يخص الجوانب التقنية للمنتوج التقليدي وهي التي تخص طبيعة المواد الأولية المستعملة.

- **إمكانية تشخيص منتجات الصناعة التقليدية:** من المميزات الأساسية للصناعات التقليدية هي أنها تستطيع أن تكون ذات طابع شخصي، لأن عمل الحرفي هو عمل يدوي ويكفي الطلب منه المواصفات الموجودة في منتوج معين، فمثلا يمكن طلب نوع من الزربية بمواصفات معينة وحجم معين. مما يمكن القول أن منتجات الصناعات التقليدية يمكن تشخيصها لتعطي لنا فكرة عن إمكانية الإستجابة للطلب الأجنبي المتصف بالتغير السريع. [1]
- **سهولة وبساطة متطلبات التكوين:** أي أن مشاريع الصناعات التقليدية والحرفية يمكن لأي شخص مهما كانت درجة تعلمه وبرأس المال الذي يملك أن يمتلك القدرة على إدارة عمل حرفي ذا رأس مال محدود جدا.
- **المرونة العالية:** من مميزات الأعمال التقليدية والحرفية، هي المرونة العالية في قدرتها على التغير، وهذه الخاصية نتيجة تميز الأعمال كونها صغيرة من حيث عدد العاملين الذيم ينشطون في تنظيم بسيط ويتطلب تخصص عالي. هذه الميزة ضرورية بل قد تكون أحد الأسباب الرئيسية للإنتشار الكبير لهذه الصناعات.
- **الحرية لصاحب العمل:** من بين الأسباب التي تدفع ببعض العمال إلى إقامة أعمالهم الخاصة عوض العمل كموظفين لدى الآخرين، وهذا راجع إلى كون أن العمل الحرفي يعطي صاحبه الحرية الكاملة في ادارته، كما أنه يستفيد من كل العوائد التي يحققها من عمله، ويسمح لصاحبه إقامة علاقات شخصية مع كل العاملين وكذلك الزبائن. [2]
- **الانفرادية:** تتمثل في الأصالة والعراقة، ويعني أن يكون للصناعة التقليدية طابعها الانفرادي الذي يعبر عن موضوعها وبأصالة عن ثقافة وحضارة الصانع والمكان والبلد الذي يعيش فيه، وعليه فإن الانفراد يحمي الصناعات الحرفية من التقليد، لذلك فإن الانفراد مرتبطا إرتباطا وثيقا بالأصالة والعراقة.
- **الإتقان اليدوي والجمال:** إن المنتوج المتقن يدويا يختلف تماما عن المنتجات النمطية المتقنة آليا، فالاتقان اليدوي يحافظ على التراث الثقافي ومنه تصبح الصناعة التقليدية جميلة وجذابة في تعبيرها عن التراث، ويظهر الإتقان في تشكيل الصناعة التقليدية بيد صانعها بدقة تعبيرها عن موضوعها بالألوان المميزة التي يستخدمونها في سلعهم الحرفية المعبرة عن ثقافتهم، والإتقان اليدوي وجمال الصنعة يستلزم أيضا التقيد الدقيق

[1] عبد الرحيم شنيتي: " **دور التسويق السياحي في إنعاش الصناع التقليدية والحرفية –دراسة ميدانية حالة مدينة غرداية–**"، مرجع سبق ذكره، الصفحة 20.

[2] عبد الكريم وهراني: "**الصناعات التقليدية والحرفية بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي –دراسة حالة مدينة تلمسان–** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان–الجزائر، 2008/2007، الصفحة 94.

بالتصميمات والسمات الثقافية والجمالية لكل عصر من العصور التي تعبر عنها الصناعة التقليدية في بلد له تراثه الحضاري. [1]

- **البعد الثقافي، الحضاري والاجتماعي للمنتج الحرفي الأصيل:** وتعد هذه الخاصية التي يحرزها المنتج التقليدي دون منافس فهو ثقافي لأنه يعكس الموروث الثقافي والتاريخي للبلد، وحضاري لأنه يتضمن مختلف أنماط الإبداع التلقائي لشعوب والجماعات سواءا كانت بدائية أو متحضرة، وإجتماعي لأنه يعد مصدرا للإسترزاق والإستقرار الاجتماعي.
- **إنتشارها في المناطق الريفية وشبه ريفية:** غالبا ما تنتشر حرف الصناعات التقليدية في الأوساط الريفية والمدن الصغرى، في حين تتركز الصناعات الأكبر في المناطق الحضارية، وذلك يعود لكون أن الصناعة التقليدية تستمد عراقتها وأصالتها من ذلك المحيط، فالمنتج التقليدي عادة ما يعبر على قيم وإنشغالات جد مرتبطة بماضي وأصاله أهالي الريف العريقة، زيادة على ذلك تعد المؤسسات الحرفية وسيلة مهمة لتغطية الإحتياجات اليومية في هاته المناطق. [2]

ومن بين الخصائص الأخرى نجد خصائص إدارية وتنظيمية لمشاريع الصناعات التقليدية والحرف من بينها: [3]

- **الملكية الخاصة:** غالبا ما تكون المشاريع الحرفية ذات تنظيم فردي لشخص واحد أو عدة أشخاص فقط، وما ينجم عن هذا تعزيز الروابط العائلية بين أفراد المشروع، حيث يلاحظ أن العاملين في هذه المؤسسات، هم في الغالب أبناء أسرة واحدة أو من أسر متقاربة، مما يؤدي إلى نوع من التكافل الاجتماعي. ومن جانب أخر تجعل الملكية الخاصة أصحاب هذه المؤسسات على معرفة تامة بالعمل والمشكلات التي تعرتضهم، على اعتبار أنهم المالكين الفعليين لهذه المشاريع، وهذا ما يسهل من إمكانية وضع الحلول المقترحة للمشكلات القائمة.

- **مرونة الإدارة والتنظيم:** مرونة الإدارة وسهولة التنظيم فالمؤسسات الحرفية أقل بيروقراطية من المنشآت الكبيرة نظرا لطبيعة الهيكل التنظيمي البسيط الذي يساعد في سرعة اتخاذ القرارات وسرعة ردة الفعل على التغيرات والمستجدات الطارئة.

---

[1] ليلى بوحديد، شراف عقون: "**واقع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر وآليات ترقيتها**"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 05،العدد 01، جوان 2019، الصفحة 178.

[2] جليلة بن العمودي، سمية دربال: " **سياسة دعم المؤسسات الحرفية في الجزائر**"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02، العدد 01، جوان 2018، الصفحة 211.

[3] نصر الدين بن نذير: " **الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مجلة الإبداع، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2011، الصفحة 06.

المطلب الثالث: أهمية الصناعات التقليدية والحرف.

يحتل قطاع الصناعة التقليدية والحرف مكانة بارزة، نظرا لدوره الحيوي عبر جوانب ومجالات متعددة مرتبطة به، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي. فهو كان ولازال من بين الموارد الأساسية التي تضمن سبل العيش لشرائح واسعة من المجتمع.

أولا: الأهمية الاقتصادية للصناعات التقليدية والحرف.

تظهر الأهمية الاقتصادية لقطاع الصناعات الاقتصادية في العديد من الجوانب كونه ركيزة أساسية، من بينها:

- **مساهمة الصناعات التقليدية في زيادة الانتاج الوطني:** بحيث تحقق جزءا هاما من القيمة المضافة التي تكون مرتفعة في هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى، وهذا لإعتماده على العمل اليدوي والموارد المحلية. ففي الجزائر مثلا قطاع الصناعة التقليدية يمثل قوة اقتصادية ساهمت في الناتج الوطني الخام بحوالي 360 مليار دج سنة 2023، وقبلها خلال سنة 2022 ساهم قطاع الصناعات التقليدية والحرف بأكثر من 350 مليار دج في الناتج الوطني الإجمالي.[1]
- **ركيزة حيوية للقطاع السياحي:** تلعب الصناعات التقليدية دورا مهما في تدعيم وترقية القطاع السياحي فهي تمثل 10% من إيرادات السياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة، فالسائح يبحث دائما على أخذ منتوج تذكاري يعكس ثقافة البلد المضيف له، وما يلاحظ كذلك من خلال التطورات العالمية ظهور السياحة الاجتماعية حيث لا يعود السائح إلى بلده بدون اقتناءه لمنتجات التقليدية التي تعبر كواجهة للبلد التي زارها. [2]
- **تحريك القوى العاملة:** يلعب قطاع الصناعات التقليدية والحرف دورا قياديا في توفير مناصب العمل والحد من انتشار الفقر، ذلك من خلال قدرته على توفير مداخيل محترمة لعدد هام من المواطنين وبالتالي العدالة في توزيع الدخل الوطني ومن ثم تحقيق الرفاهية. [3]
- **تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات:** حيث تساهم مشاريع الصناعات التقليدية كونها مؤسسات صغيرة في التصدير مباشرة وذلك بإنتاج السلع التي تتجه للتصدير، وتنويع هيكل الصادرات عن طريق دعم وتشجيع هذه المؤسسات وتوفير المساعدات الفنية والتنظيمية لها ومدها بالمعلومات عن احتياجات الأسواق الخارجية.

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية: "**قطاع الصناعة التقليدية ساهم بـ 360 مليار دج في الناتج الوطني الخام سنة 2023**"، تم الإطلاع عليه يوم (2024/07/12)، الساعة 17:21، من خلال الرابط:
https://www.aps.dz/ar/economie/162612-360-2023

[2] عبد الرحيم شنيتي: "**دور التسويق السياحي في إنعاش الصناع التقليدية والحرفية –دراسة ميدانية حالة مدينة غرداية–**"، مرجع سبق ذكره، الصفحة 34.

[3] محبوب بن حمودة، سهام بن عمار:"**دعم الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر –حالة دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية الجزائر (1998–2015)**"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد 03، 2017، الصفحة 890.

- **تحقيق التنمية الإقليمية والتوازن الجغرافي لعملية التنمية:** حيث تتسم المؤسسات الخاصة بالصناعات التقليدية والحرف بالمرونة في التوطين والتنقل بين مختلف الأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى، هذا ما يجعلها تلعب دورا كبيرا في التنمية الإقليمية، فهي تتطلب القليل من البنية الأساسية، وقادرة على تصريف منتجاتها في الأسواق الصغيرة المتجاورة ومتطلباتها حتى تكون عادة محدودة، فضلا عن أنها قادرة على الاستفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى. [1]

ثانيا: الأهمية الاجتماعية للصناعات التقليدية والحرف.

نظرا للدور الفعال الذي أصبحت تقوم به الصناعات التقليدية والحرفية، لقد انعكس ذلك على المجتمع. وفي جملة من الجوانب نذكر مايلي:

- تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد باعتمادها على رأسمال محلي ومساهمتها في إعداد حرفيين داخل الوطن؛
- محاربة أنماط السلوك الاجتماعي الغير سوية، فطبيعة الصناعات التقليدية والحرفية تجعلها تساهم بشكل معتبر في القضاء على البطالة وتوفير فرص للعمل وذلك بالابتعاد عن السلوكيات السيئة في كسب قوتهم والقضاء على الآفات الاجتماعية؛
- رفع مشاركة الفئة النسوية في النشاط الاقتصادي، حيث أن تدعيم دور الصناعات التقليدية والحرفية في مختلف أقاليم الدولة يساعد على رفع نسبة مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي مثلاصناعة الألبسة التقليدية، مما يسمح باستغلال وقت فراغهن وزيادة دخلهن وتحسين مستوى معيشتهن؛
- تكوين نشاط متكامل في أداء الأعمال، وخلق قيم اجتماعية لدى الأفراد أهمها الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل. [2]

ثالثا: الأهمية الثقافية للصناعات التقليدية والحرف.

تعتبر الصناعة التقليدية والحرف لدى شعوب العالم أحد مقومات الشخصية الوطنية الأساسية، لأنها تميز خصوصية المجتمع وهويته وأصالته كما تعبر عن تراكمات الناتج الحضاري لإنسان المنطقة الذي تفاعل مع الطبيعة بمقداتها المحلية مبرزا قدراته الإبداعية في إنتاج ماهو بحاجة إليه للإستعمالات اليومية أو الموسمية

[1] ناجية صالحي، ريمي رياض، أمال مهاوة: "**دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في توفير الدعم والتمويل المالي للصناعات التقليدية والحرف في الجزائر خلال الفترة 2015-2018**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، 2020، الصفحة 432.

[2] عبد الكريم وهراني: "**الصناعات التقليدية والحرفية بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي –دراسة حالة مدينة تلمسان–** "، مرجع سبق ذكره، الصفحة 100.

المتراكم عبر العصر المتعاقبة، وبالتالي يعد الحفاظ على الصناعة التقليدية هو صميم الحفاظ على تراث الأجداد كما يعد عنوانا للشخصية المعنوية لكل أمة.[1]

بحيث تستوحي الحرف إلهامها من التراث، وتمثل جانبا مهما منه، وقيمة كبرى تعكس قدرات الأمم على ممارسة الحضارة بجميع أبعادها. من أجل هذا كانت الدعوة ملحة لصيانة التراث الثقافي، واستخراج ملامح الأصالة فيه، وتوسيع وظائفه اقتصاديا واجتمايا وثقافيا. [2]

كا أن الصناعات التقليدية والحرف اليدوية عامل أساسي للهوية الثقافية، خاصة تلك السائرة في طريق النمو، فبفضل هذا الموروث الثقافي الشعبي يمكن للأفراد التعبير في ظل الجماعة التي ينتمون إليها في علاقاتهم مع العالم، فهي أداة للهوية الثقافية، يجب المحافظة عليها وصونها خاصة وان العالم يعيش ثورة علمية وتكنولوجية ساهمت في تدفق الأفكار والخدمات والسلع بين دول العالم.

كما أن تسارع التطور والانفجار المعرفي الذي يعرفه العالم أصبح صون المصنوعات اليدوية وتحقيق التنمية الثقافية، مطلبا أساسيا لتحقيق التوازن بين الجوانب العلمية والثقافية، والتأكد على خصوصية الموروث الثقافي، خاصة غير المادي منه والذي يضم المعارف التقليدية والمهارات التي تعتمد عليها أساسا صناعة هذه الحرف. فالمرحلة التي يمر بها العالم المعاصر بثقافته الاستهلاكية المعاصرة تتطلب بالضرورة تحصين الأجيال الجديدة بنظام من القيم الاجتماعية الثقافية التي تعبر عن أصالته وانتمائه المجتمعي، لذا الحفاظ على الصاعات التقليدية والحرف يساعد على إنماء روح الهوية الوطنية للأفراد واحياء شعور الفخر والاعتزاز بالانتماء لحضارة وتراث تلك المجتمعات التي ينتمون إليها، فلكل شعب أصالته وهويته وانتماءاته المجتمعية[3].

[1] نوال بن صديق: "**التكوين في الصناعات والحرف التقليدية بين المحافظة على التراث ومطلب التجديد –دراسة أنتروبولوجية بمنطقة تلمسان–**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير، تخصص أنتروبولوجيا التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان–الجزائر، 2013/2012، الصفحة 12.

[2] نوال بن صديق، مرجع سبق ذكره، الصفحة 37.

[3] فازية بوعوط: "**الآليات القانونية لحماية مخرجات الصناعة التقليدية والحرفية**"، مرجع سبق ذكره، الصفحة 78.

المبحث الثالث: واقع قطاع الصناعات التقليدية والحرف ومقوماته.

تعد بيئة الصناعات التقليدية والحرف من العوامل الأساسية التي تساهم في تشكيل الهوية الثقافية والاقتصادية لأي مجتمع. في هذا المبحث، سنستكشف العوامل المختلفة التي تؤثر على هذه الصناعات، بما في ذلك أنواعها ومقوماتها والتنظيم المؤسساتي المرتبط بها.

المطلب الأول: أنواع الصناعات التقليدية والحرف.

طرحت مسألة تقسيم الصناعات التقليدية للمناقشة في العديد من اجتماعات الخبراء خصوصا في مؤتمر نيامي للبيانات الكمية والنوعية المتعلقة بالحرف اليدوية (اليونيسكو، يونيو 1986)، وكذا مؤتمر الحمامات بشأن وضع خطة عمل عشرية لتنمية الحرف اليدوية في العالم (اليونيسكو، مايو 1989)، وبعد ذلك طرح اقتراح بأن تعتمد عملية التصنيف على المواد المستخدمة في المقام الأول. تم التوصل إلى تقسيم موحد للصناعات التقليدية لأنواع من خلال خطة العمل العشرية لتنمية الحرف اليدوية في العالم سنة 1999/1990، كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 4: أنواع الصناعات التقليدية والحرف حسب نوع الصناعة.

النوع	أنوع رئيسية	أنواع تكميلية	أنواع مركبة
الصناعة التقليدية	صناعة السلال (ألياف نباتية)	الأحجار (الصخور والأجدار الكريمة)، الزجاج، العاج، العظم، قرون الحيوانات، القواقع، الأصداف البحرية، عرق اللؤلؤ وغيرها.	المساكن والهندسة المعمارية التقليدية
	المنسوجات (ألياف نباتية أو حيوانية)		زخارف الجدران واللافتات
	صناعة الفخار والخزف (الطين)		الألعاب التقليدية (من القش والطين والخشب)
	صناعة الأخشاب (مواد نباتية متنوعة)		الآلات الموسيقية ولوازم الرقص
	صناعة المعادن (الحديد، النحاس، السبائك، المعادن النفيسة)		الملابس والكماليات وأدوات تزيين الشعر
	صناعة الجلود (مختلف أصناف جلود الحيوانات)		الحرف القائمة على الانتفاع بالنفايات

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على "جوسلين اتين–نوغ: "**دليل منهجي لجمع البيانات عن الحرف اليدوية**"، خطة العمل العشرية لتنمية الحرف اليدوية في العالم (1999/1990)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"، 1992، الصفحة 04–07".

و من خلال الأنواع السابقة، نلاحظ أن الصناعات التقليدية والحرف لا تتضمن تلك الحرف المعتمدة على الخدمات، مثل بائع الأعشاب الطبية، الخباز الشعبي وغيرها من الصناعات التي لايزال الناس يعتمدون

عليها في مجتمعاتنا ويعملون بها، لذا ارتئينا أن نتوجه إلى تصنيف آخر لأنواع الصناعات التقليدية المتداولة عالميا والمتمثلة في ما يلي:

الجدول 5: أنواع الصناعات التقليدية والحرف وفقا لطابع الحاجات التي تشبعها.

التصنيف	وفق البناء التنظيمي للصناعة التقليدية	وفق الحاجة التي تشبعها الصناعة التقليدية	وفق نمط المنتجات	وفق الخامات والمكونات المستخدمة	وفق درجة الإستمرارية	وفق الطابع العمراني
الأنواع	صناعات منزلية للإكتفاء الذاتي للأسرة	صناعات تشبع احتياجات ضرورية	صناعات سلعية	صناعات بيئية	صناعات موسمية للخامات الموسمية (الصناعات الغذائية مثل عصر الزيتون وتخليله)، صناعات دائمة (الفخار، بناء المساكن، النجارة، الحدادة، النسيج وغيرها)	صناعات صحراوية
	صناعات منزلية حرفية للحرفي			صناعات الخامات الطبيعية (سوق عالمي)		
	صناعات منزلية حرفية للصانع			صناعات الخامات الطبيعية (سوق قومي)		صناعات ريفية
	صناعات الحرفي في الورش	صناعات تشبع احتياجات ترفيهية كمالية	صناعات خدمي	صناعات الخامات الطبيعية (سوق محلي)		
	صناعات صاحب الورشة المتخصص					
	صناعات قائمة في المصانع الصغرى			صناعات الخامات الصناعية المستوردة		صناعات حضرية

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على "أم كلثوم جماعي، أحمد بوشناقة: "**فاعلية استخدام أصول الملكية الفكرية في تعزيز القدرة التنافسية لمؤسسات قطاع الصناعة التقليدية والحرفية**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 04، ديسمبر 2017، الصفحة 232".

المطلب الثاني: مقومات الصناعات التقليدية والحرف.

تتمثل أهمية مقومات الصناعات التقليدية في قدرتها على المحافظة على التراث الثقافي، وتوفير فرص العمل، وتعزيز التنمية المستدامة للبيئة المحلية. وفي ظل مختلف التحديات التي تواجه هذه الصناعات التقليدية، يصبح من الضروري التركيز على تلك المقومات لتطوير القطاع وضمان استمراريته.

سنسعى في هذا المطلب لدراسة المقومات الأساسية التي تعتمد عليها الصناعات التقليدية والحرف، وكيفية تأثيرها على تطور هذا المجال، والمتمثلة فيما يلي: [1]

أولا: رأس المال البشري (الحرفيين).

هو أساس قيام هذه الصناعة، حيث أن لإبداعه وتوازنه النفسي ومهارته وأسلوبه دورا مباشرا على الحفاظ وازدهار الصناعة الحرفية وتوسيع نطاقها الجغرافي نحو العالمية. فالحرفي هو الذي يخلق القيمة للمنتج التقليدي من خلال ما يقدمه من جهد وما لديه من مهارات وخبرات ودوافع داخلية، لايمثل مصطلح رأس المال البشري كمعنى مجرد، ولكنه يعني ما يمتلكه الأفراد الحرفيين من معرفة ومهارات ومعلومات واتجاهات تلعب دورا رئيسيا في الصناعات التقليدية، فالحرفي بدوره يتأثر بالمقومات التالية:

- **التدريب:** توفر الموهبة في أي مجال لا يكفي لإتقان الحرفة وإنما يجب تعزيزه بالتدريب الفني العلمي، لصقل موهبته؛
- **الحافز:** لابد من عمل دراسة نفسية شاملة للحرفي لتجديد مستوى روحه المعنوية وطريقة رفعها ماديا أو معنويا لضمان الاستمرار في حرفته؛
- **تطوير المناهج:** يتطلب إعادة النظر في المناهج المستخدمة في التدريب من خلال عقد مؤتمرات وندوات لتقييم المناهج والمقررات المعتمدة بالمعاهد التخصصية كالمهن الشاملة والمدارس الفنية الخاصة والعامة.

ثانيا: مواد الخام.

لابد أن يراعي الحرفي المواصفات المطلوبة في المواد اللازمة لصناعته وهي مكملة لدور الحرفي وشدة تأثيرها سيكون فيما يلي:

- **رقابة الجودة:** يجب توريد مواد جيدة وفقا للخصائص العامة للمادة إذا تطلب الأمر الاستيراد لضمان الحصول على منتجات تقليدية محلية عالمية وهذا يساعد بصورة أو بأخرى على الدفع بهذه الصناعات إلى الأمام؛
- **الاستغلال الأمثل للمواد الخام:** تخفيض استهلاك المواد الخام والاستفادة من المخلفات، يعتبر تخفيض في التكلفة لغرض تحسين اقتصاديات المشروع الصناعي؛

[1] أم كلثوم جماعي: "**تحديات واستراتيجيات تنمية الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 04، العدد 02، 2019، الصفحة 88.

- **تجهيز الخامات:** بالإضافة إلى رقابة الجودة والاستخدام الأمثل للخامات، فإن تجهيز الخامات وبكل ما يحتاجه الحرفي في صنعته في أرقب وقت ممكن لتفادي الوقت الضائع وتعطيل حركة الإنتاج.

ثالثا: التسويق.

رواج السوق يعني ازدهار التجارة وتسويق المنتجات لأن تسويق البضائع بسهولة وبأسعار مقبولة يكون لها ردودها الاقتصادية على الحرفي ومجتمع، ومجال التسويق يتأثر بالعوامل الآتية:

- **الدعاية والإعلان:** لها تأثير مباشر في تسويق المنتجات التقليدية بالأسواق الداخلية والخارجية والترويج لها والتعريف بها وإقناع المستهلك باقتنائها من خلال وسائل الإعلان المختلفة "المرئية، المسموعة، المقروئة"، بالإضافة إلى إقامة المؤتمرات والندوات العلمية ذات الطابع العلمي على المستويين المحلي والعالمي؛
- **المعارض:** إقامة المعارض الخاصة بمنتجات الصناعة التقليدية له الأثر الكبير للاطلاع على مثل هذه المنتجات والرقي بها وإبراز الابداعات والمهارات الوطنية لأنها تفتح لها أسواق خارجية؛
- **قنوات التوزيع:** وضع برنامج ذو كفاءة عالية لتسويق المنتجات من الصناعات المرتبطة بالعادات والتقاليد، لأن تعدد قنوات التوزيع وتنوعها يعني تسويق أبر قدر ممكن من المنتجات وزيادة الإنتاج وتنوعه مع الحرص على رفع القدرة الإبداعية لدى الحرفي نتيجة لدخول منافسين يتمتعون بدرجة مهاره وإبداع عاليين؛
- **الترويج:** تمثل سياسة الترويج في مجال الصناعات التقليدية أمرا هاما، حيث أنها الوسيلة الوحيدة التي تساهم في تسويق منتجات كبيرة سواء على مستوى الأشخاص أو الشركات أو الدول؛
- **القروض:** التمويل المالي يتيح الفرصة للحرفيين لأجل تطوير منتجاتهم لأنه يفتح المجال لتطوير الأدةات المستخدمة واقتناء المواد الخام ذات جودة عالية؛
- **السياحة:** النظرة الداخلية أو الخارجية للسياحة لها انعكاس مباشر على المنتجات ذات الصناعة التقليدية ألا وهو لفت انتباه السائح الوطني أو الخارجي باقتناء هذه المنتجات التي تميز منطقة عن منطقة أخرى بهدف الذكرى أو المتجارة.

رابعا: البحث والتطوير.

يتفاعل هذا العامل مع العوامل الأخرى والتي سبق ذكرها بشكل مباشر والذي له تأثير يظهر في تنمية الصناعات الحرفية وذلك عن طريق القيام بالإبداع والدراسات والبحوث والمؤتمرات والندوات والملتقيات الجماهيرية الشعبية لإحياء التراث. فالإبداع هو تطبيق التفكير الخيالي الذي يؤدي إلى حلول مبتكرة لمشاكل كثيرة.

المطلب الثالث: التنظيم المؤسساتي للصناعات التقليدية والحرف.

أهم المؤسسات العمومية التي تؤطر هذا القطع نجد المديرية العامة للصناعات التقليدية على مستوى الوزارة، والتي بورها تشرف على الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية، وأيضا الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف ومن ثم الغرف الجهوية، فضلا عن الهاكل القاعدية المساعدة للقطاع؛ كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل 2: المؤسسات العمومية المؤطرة للصناعات التقليدية والحرف.

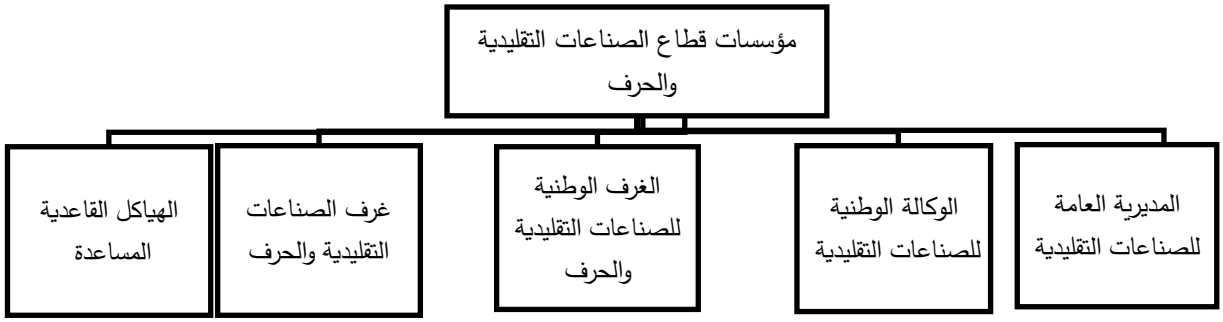

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على "صديقي شفيقة: "**دور المضمون الثقافي في تحديد قيمة المنتجات الموجهة نحو الأسواق الأجنبية –دراسة حالة المنتجات اليدوية التقليدية والفنية**"، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014/2013، الصفحة 118".

هذه المؤسسات المؤطرة للصناعات التقليدية والحرف تلعب دورا حيويا في تنظيم وتطوير هذه الصناعات، وتتضمن مهام يمكننا حصرها في الجدول التالي:

الجدول 6: مهام المؤسسات العمومية المؤطرة للصناعات التقليدية والحرف.

المؤسسة		مهامها
المديرية العامة للصناعات التقليدية	**مديرية تطوير الصناعة التقليدية**	• المبادرة باستراتيجية تطوير الصناعات التقليدية؛ • إعداد مخططات وبرامج الإدماج الاقتصادي لنشاطات الصناعات التقليدية؛ • إعداد البرامج المحلية لتطوير الصناعة التقليدية ومتابعة تنفيذها؛ • إعداد دراسات الأثر المتعلقة بنشاطات الصناعات التقليدية؛ • اقتراح تدابير تحفيزية في مجال التموين والتسويق والتصدير.
	مديرية تنظيم المهن والحرف	• المبادرة باستراتيجية تطوير مهن وحرف الصناعات التقليدية واقتراحها؛ • مسك وتسيير المدونة القطاعية لنشطات الصناعات التقليدية؛ • اقتراح الاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية، واجراء كل التدابير الرامية إلى تطوير المؤهلات المرتبطة بمهن وحرف الصناعات التقليدية؛ • اقتراح برامج التكوين المتواصل والتمكين المتعلقة بنشاطات الصناعات التقليدية بالتشاور مع القطاعات والجمعيات المعنية وتقييم تأثيرها؛

		• متابعة نشاط لجان التأهيل لغرف الصناعات التقليدية والحرف؛ • إقتراح النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحرف ومهن الصناعات التقليدية.
	مديرية الصناعات التقليدية	• إعداد واقتراح إستراتيجية تطوير الصناعات التقليدية وترقيتها؛ • إعداد واقتراح قواعد مراقبة جودة منتجات الصناعات التقليدية؛ • وضع وضمان متابعة الجودة ودمغ منتجات الصناعات التقليدية؛ • إعداد البرامج السنوية لترقية منتجات الصناعات التقليدية؛ • تنفيذ التدابير المقررة من اللجنة الوطنية المطلفة بالصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعات التقليدية؛ • تحديد واقتراح إجراءات المحافظة والنهوض بالتراث الصناعي التقليدي وحمايته؛ • إقتراح النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالصناعات التقليدية.
الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية		• القيام بدراسات الأسواق في مجال الصناعة التقليدية الفنية؛ • تنظيم أو المشاركة في كل لقاءات وتظاهرات الصناعة التقليدية بالداخل والخارج؛ • المساهمة في تحديد الشروط التقنية الضرورية لمراقبة جودة وأصالة منتجات الصناعات التقليدية؛ • نشر أو اقتناء كل المطبوعات والمنشورات والدعائم الترقوية المتعلقة بالصناعات التقليدية؛ • تمويل الحرفيين الذين ينشطون بالبيت والمؤسسات الحرفية التي تعبر عن حاجتها مع ضمان تسويق منتجاتهم وكذا التصدير في إطار عقود تقديم خدمات؛ • إقامة علاقات تقنية ومهنية أو تجارية مع هيئات أجنبية والمحافظة عليها.
الغرف الوطنية للصناعات التقليدية والحرف		• مسك ومتابعة ملف البطاقة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف ومتابعتها؛ • تنظيم التشاوريين الحرفيين وجمع آراءهم في المسائل التي تعرضها عليها الإدارة لدراستها وإبداء رأيها فيها؛ • تلخيص الآراء والتوصيات والاقتراحات التي تعتمدها غرف الصناعة التقليدية والحرف وتشجيع التنسيق بين برامجها ووسائلها؛ • تمثيل أعضائها لدى السلطات العمومية وتعيين ممثليها لدى هيئات التشاور والاستشارة الوطنية؛ • إقامة علاقات التعاون والتبادل وتبرم إتفاقيات مع الهيئات الأجنبية المماثلة؛ • إنشاء مؤسسات ذات طابع حرفي وتسييرها مثل مدارس التكوين ومؤسسات ترقية الحرفيين؛
غرف الصناعات التقليدية والحرف		• إمساك سجل الصناعات التقليدية والحرف وتسييره؛ • إقتراح على السلطات المعنية برنامج تنميةنشاطات الصناعات التقليدية والحرف على مستوى دوائرها الإقليمية، وتتولد تنفيذها بعد موافقة الوزير المكلف بالصناعات التقليدية؛ • التصديق على منتجات الصناعات التقليدية؛ • تقوم بأعمال التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات لصالح الحرفيين التابعين لدوائرها الإقليمية.
الهياكل القاعدية المساعدة		والمتمثلة في :

	دور الصناعات التقليدية والحرف، المتاحف الخاصة بالصناعات التقليدية، مراكز التكوين والإنتاج، مراكز الدمغ للزرابي، مراكز فضاءات عرض وبيع المنتجات التقليدية، مراكز شراء وبيع الصوف، مراكز الفنون والمهن، المحلات التجارية. مهامها مايلي: • تمكين المناطق بجلب السياح على مدار السنة من خلال فضاءات عرض وبيع المنتجات؛ • دعم الحرفيين وتحسين مستواهم عبر المراكز المحلية؛ • تحسين نوعية المنتجات.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على "صديقي شفيقة: "دور المضمون الثقافي في تحديد قيمة المنتجات الموجهة نحو الأسواق الأجنبية –دراسة حالة المنتجات اليدوية التقليدية والفنية"، المرجع السابق، الصفحة 119– 124".

المطلب الرابع: المشاكل التي تواجه مشاريع الصناعات التقليدية والحرف ودوافع الاهتمام بها.

رغم الأهمية الكبيرة التي تحظى بها الصناعات التقليدية والحرف، إلا أنها تواجه تحديات جوهرية نتيجة للتقدم التكنولوجي وتغيرات نمط الحياة الحديثة. بحيث أصبح يعاني هذا القطاع من انخفاض الطلب على منتجاته وذلك نظرا لتوافر بدائل صناعية بأسعار تنافسية يتجاوز بعضها بكثير تكلفة الإنتاج اليدوي. تلك الوضعية أدت إلى انخفاض حظوظ العاملين في هذا المجال من تحقيق الاستدامة المالية والتقدير الاجتماعي، مما يحتم عليهم البحث عن سبل لتعزيز دخلهم ومكانتهم في المجتمع. يمكن إيجاز أهم التحديات التي تواجه الصناعات الحرفية على النحو التالي:

- **عدم توفر البيانات الكافية:** في العديد من البلدان النامية، تعد الصناعة الحرفية خاصة اليدوية ثاني أهم مصدر للدخل بعد قطاع الزراعة، ومع ذلك فقد تضرر هذا القطاع بسبب عدم توفر الحقائق والأرقام الكافية. كما أن نقطة الضعف الرئيسية في استخدام التدابير الوقائية للحرف اليدوية هي عدم توفر البيانات. علاوة على ذلك، فإن قوانين الصناعة لقياس الاستيراد والتصدير والتوظيف في قطاع الصناعات التقليدية لا تفصل الحرف اليدوية ككيان منفصل بدون بيانات كافية، كذلك تعتبر الأنشطة الحرفية في العديد من البلدان النامية قطاع غير رسمي، ومع ذلك يجب أن تكون هناك بعض الأدلة الرقمية حول فقدان الوظائف حتى يمكن اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز فرص العمل. وبالتالي، فإن صانعي السياسات غير قادرين على صياغة السياسات وفقا لذلك لتعزيز وإحياء هذا القطاع.
- **تحدي التصنيع والإنتاج الضخم:** بسبب التصنيع، أصبحت المنتجات سلعة وتم استبدال الحرف اليدوية التقليدية بالمنتجات المصنوعة آليا، ونتيجة لزيادة المنافسة على المستوى العالمي، تتنافس الحرف اليدوية مع منتجات بديلة مماثلة أخرى. كما أن انتقال نمط الحياة الحديث وتنوع الإنتاج وتنوع الانتشار وتنوع المبيعات يؤدي إلى انخفاض الرغبة في صناعة الحرف اليدوية التقليدية. حيث يتم استبدال الحرف اليدوية بمنتجات ذات إنتاج ضخم. وبالتالي، فإن المنتجات اليدوية تتضاءل بسرعة كبيرة وتواجه الحرف التقليدية منافسة شديدة

في الأسواق، حيث أن السلع المنتجة بكميات كبيرة أرخص ويتمتع البائعون بقدرة إنتاجية أعلى مع دعم لوجستي قوي.

- **عدم رغبة جيل الشباب في الاستمرار في هذه المهنة:** يجد جيل الشباب صعوبة في الخضوع لعملية إنتاج الحرف اليدوية المعقدة والمستهلكة للوقت، وبالتالي فإنهم عموما لا ينوون اختيار هذه المهنة، وبدلا من ذلك، يفضلون العمل في المصانع التي تتطلب أعمالا أقل تطلبا وبراتب أعلى. كما أن معظم الشباب غير راغبين في وراثة حرفية بسبب التعقيد وطول عملية الإنتاج.
- **عدم توفر البنية التحتية الأساسية:** إن إحدى العقبات الرئيسية أمام أصحاب المشاريع الحرفية في المناطق الريفية هي عدم توفر البنية التحتية الأساسية. ينتمي معظم الحرفيين إلى المناطق الريفية التي تتوفر فيها البنية التحتية الأقل. كما أن عدم كفاية إمدادات الطاقة يؤدي إلى زيادة الصعوبة على الحرفي في إنجاز المهام المطلوبة في الوقت المناسب والحصول على الإنتاج الأمثل. [1]
- **الإهمال الرسمي:** فالحرفيون لا يحظون بأي ميزة تتيح لهم الحصول على المواد الخام أو اعفائهم من الضرائب أو مساعدتهم على الأقل بمجال تسديد فواتير الكهرباء في محلاتهم، ويتركون بلا حماية أمام ضغط المستورد الخارجي، حيث أن السوق التقليدي مليئ بالبضائع المستوردة من مختلف بلدان العالم والتي تشكل منافسة شديدة للمنتج المحلي.
- **المعوقات التسويقية:** ان الصناعات الحرفية تعاني من العيدي من المشكلات التي تتعلق بالتسويق من حيث انفتاح السوق على الاستراد الخارجي، جعل المستهلك يفضل المنتجات المستوردة على المنتجات المحلية مما يؤدي إلى خفض الإنتاج بسبب تكدس المنتجات المحلية، هذا بالإضافة إلى عدم توفر التمويل للأنشطة التسويقية، وعدم وجود ترويج للمنتجات الحرفية تتبناها جهات تسويقية، وكذلك عدم وجود دراسات تسويقية حول احتياجات السوق من الإنتاج المحلي للحرف التقليدية، وعدم كفاية وفاعلية وسائل الإعلام في استقطاب الشباب للعمل في المجال السياحي الحرفي بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الدعاية والإعلان بما يتناسب مع إمكانية الحرفيين.
- **المشاكل الإدارية والتنظيمية:** أهم المشكلات التي تواجه هذا القطاع من الناحية التنظيمية هي عدم وجود جهة معينة تهتم بشؤونها، وهذا يحرمها في الكثير من الأحيان من الحصول على الامتيازات والتسهيلات لا بل إن مزاحمة المشروعات الكبيرة لها يجعلها عرضة للفشل، وافتقار الصناعات الصغيرة والحرفية إلى التمثيل المؤسسي، الذي يعني بكافة شؤونها. إلى جانب ذلك تعاني هذه المشروعات من تعدد الجهات التفتيشية

[1] Yongzhong Yang, Mohsin Shafi, Xiaoting Song, Ruo Yang: "**Preservation of Cultural Heritage Embodied in Traditional Crafts in the Developing Countries. A Case Study of Pakistani Handicraft Industry ",** journal Cultural Heritage Conservation and Sustainability, 25/04/2018, https://www.mdpi.com/2071-1050/10/5/1336

والرقابية، والصحية والاقتصادية وغيرها وبالنظر لتعدد الاجتهادات الشخصية، مما يعني خلق مشاكل تنظيمية مختلفة. [1]

- **معدل الخسارة العالية:** مايميز الصناعات التقليدية والحرفية أنها أكثر عرضة للفشل التصفية والغلق والذي لا يعتبر دائما أساس في فشل هذه المشروعات، ولكن قد يحصل ذلك لأسباب أخرى، إلا أن النسبة الأكبر منه هي نتيجة عدم رغبة أصحاب المشروع في البقاء على العمل بسبب الخسائر المالية التي تتعرض لها أعمالهم مما يجبرهم على التصفية. فحسب نتائج لدراسات أجريت في كل الدول المتقدمة، والتي ارتكزت على عاملين هما:
  - تزايد معدلات الخسارة، أي الفشل الذي يدفع الى غلق وتصفية العمل؛
  - نسب التهديد واحتمالات الفشل.
- **الضعف المالي:** في هذا الشأن نجد بأن الضعف المالي الناجم عن محدودية حجم انتاجها هي السمة السلبية الثانية، وفيما يلي بعض أسباب هذا الضعف:
  - **تكاليف إنتاج عالية:** لأن المؤسسات الصغرى والمصغرة لا تستطيع الإستفادة من اقتصاديات الحجم ومن المزايا الاقتصادية المختلفة للإنتاج الكبير، لأنها لا تستطيع شراء مواد أولية بكميات كبيرة وبالتالي تكون أسعارها مرتفعة نوعا ما.
  - **تكاليف تمويل عالية:** من المشاكل التي تعترض الصناعات التقليدية والحرفية، خاصة تلك التي تقوم على شكل مؤسسات، يوجد صعوبة الحصول على التمويل وإذ تحصل عليه الحرفي غالبا يكون غير قادر على سداد التكلفة الكلية.
  - **عدم قدرة الصناعات التقليدية والحرف على مواكبة التغيرات الاقتصادية:** غالبا ما تتأثر تلك الأعمال سلبا بحالة الكساد، حيث أنه لا يسطيع امتصاص تأثيراتها كالعمل الكبير، لذا يمكن أن يشكل ذلك الكساد خاصة وان كان لفترة طويلة تهديد لتلك الصناعات.
  - **قدرة محدودة على امتصاص آثار المخاطر المالية:** على عكس الصناعات التقليدية والحرفية تحمل آثار الأخطار المالية التي قد تتعرض لها هذه المشاريع.
  - **صعوبة تكوين احتياطات مالية للنمو:** لأن عملية تكوين احتياطات مالية لمعالجة المشاكل المالية سببها تردد أصحاب الصناعات التقليدية والحرف في التوسع المالي بسبب محدودية الأرباح التي يحققها العمل الحرفي، كما أن الأرباح المحققة تستهلك للاستخدام الشخصي.

[1] عبد الحليم خليفة: "**دور غرف الصناعة التقليدية والحرف في تعزيز تنافسية المنتج المحلي –دراسة حالة غرف الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر–**"، أطروحة دكتوراه العلوم، تخصص تسويق العمليات المصرفية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 17 ماي 2023، الصفحة 17.

- **الضعف القانوني والسياسي للصناعات التقليدية والحرف:** إن الضعف القانوني هو السبب الرئيسي في المشاكل سابقة الذكر، حيث انه لم يراعي مصالح الأعمال الحرفية والتقليدية، والذي كبح قدرتها على تغيير هذا الوضع؛ ومن أبعاد هذا الضعف نذكر:

- **ضعف القدرة على التأثير في التشريعات:** أصحاب الحرف والصناعات التقليدية لا يتابعون التشريعات التي تصدرها الدولة، والتي لا يستطيعون تقدير آثارها عليهم بسبب ضعف الثقافة والقدرة على متابعة القوانين، كما لا يملكون الموارد لممارسة الضغط للتأثير فيها.
- **ضعف القدرة على انتزاع الحقوق التي يتمتع بها الحرفي:** في حالة كشف اعتداء قانوني تعرض له الحرفي، غالبا ما يصرف النظر عن الموضوع ويتنازل ن حقه الواضح بسبب ضعفه المالي، وعدم استطاعته تغطية التكاليف العالية للمحامين والمحاكم وغيرها.
- **الضعف السياسي:** ضعف الأعمال الحرفية سياسيا، ومن الطبقات التي ينطبق عليها هذا الضعف نجد وسائل الإعلام التي ينكب اهتمامها على الأعمال الكبيرة، ونادرا ما تهتم بالأعمال التقليدية والحرفية وحاجاتها. هذا ما يبين بأن القوة السياسية للأعمال الحرفية محدودة وهذا ما يساهم في إهمال صوتها وتلبية حاجاتها الخاصة. [1]

هذا بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المشاكل والتحديات التي تواجه مشاريع الصناعات التقليدية والحرف منها: [2]

- عدم إدراج قطاع الصناعات التقليدية والحرف كأولوية تنموية ضمن السياسات الاقتصادية والإصلاحية؛
- عدم الاستقرار التنظيمي للقطاع، فعملية ادراجه من وصاية الى أخرى افقدته قيمته الحقيقية كونه فاعلا اقتصاديا؛
- صعوبة التموين بالمواد الأولية والتجهيزات، كون أن هذه الصناعات تعتمد غالبا على الموارد المحلية مما يصعب إيجاد بعض المستلزمات والتجهيزات للقيام بالأعمال الحرفية؛
- محدودية برامج التكوين وتنمية المهارات مما يفقد الحرفي عملية الإبداع والتطوير في العملية الإنتاجية أو المنتج نفسه هذا ما يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للمنتوج الحرفي خاصة في ظل انتشار واسع للمنتجات الأجنبية المقلدة في الأسواق بأسعار منخفضة مع جودة رديئة؛
- نقص الدراسات والأبحاث وضعف التنظيمات الجمعوية وقلة التاثير في هذا القطاع؛
- ارتفاع الأعباء الجبائية التي شكلت عائقا أمام استمرارية الحرفين في مزاولة انشطتهم الحرفية.

كما يحظى قطاع الصناعات التقليدية بإهتمام واسع في معظم دول العالم، وتتزايد الجهود المبذولة على المستويات الوطنية والدولية لتأكيد الأهمية الاجتماعية والثقافية لهذه الصناعات كجزء من التراث الوطني في

---

[1] عبد الكريم وهراني: "**الصناعات التقليدية والحرفية بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي –دراسة حالة مدينة تلمسان–**"، مرجع سبق ذكره، الصفحة 96.

[2] جليلة بن العمودي: " **واقع قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر ودوره في تعزيز التنمية المحلية**"، جملة إضافات اقتصادية، المجلد 02، العدد 03، غرداية– الجزائر، أفريل 2018، الصفحة 293.

غالبية الدول، ولا ينحصر الإهتمام على الجوانب الثقافية والاجتماعية فقط بل يشمل الجوانب الاقتصادية، وذلك لأهمية الإستفادة من الإمكانيات المتاحة سواء كانت تتعلق بالموارد البشرية التي لديها مهارات متميزه في الأنشطة الحرفية، أو تتعلق بزيادة الإستفادة من الخامات الأولية المتوفرة في البيئة المحلية، أو غير ذلك من الإمكانات المتاحة التي يمكن الإستفادة منها في تنمية وتفعيل الإستثمار في مشاريع صغيرة أو متوسطة الحجم في هذا القطاع، كما تركز بعض الدول على تنمية الصناعات التقليدية وذلك لأهمية منتجاتها في جذب السواح وزيادة أعدادهم. و يمكن تلخيص دوافع االهتمام بالصناعة التقليدية في مجموعة النقاط التالية:[1]

- تولي الدول الصناعية الكبرى اهتماما كبيرا بالصناعات التقليدية، وذلك على عكس ما هو واقع في الدول غير الصناعية، حيث بقيت هذه الصناعات مهمشة وتتدهور حالتها يوما بعد يوم. فقد أدركت الدول الصناعية مبكرا أن هذه الصناعات من القطاعات التي لها مؤهلات كبيرة لتوفير فرص عمل لمواطنيها والمساهمة في زيادة دخلهم، وذلك ألسباب عديدة أهمها انخفاض رأس المال الذي يحتاجه الحرفيون، انخفاض تكلفة الفرصة الوظيفية، وغيرها؛
- حالة الحرفيين في الدول الصناعية وظروف عملهم متميزة اجتماعيا، كما أن متوسط الدخل الذي يحققه الحرفي لا يقل أهمية عن متوسط الدخل في قطاعات منافسة وحتى الحكومية منها، وقد شجع هذا الواقع الإيجابي حكومات هذه الدول على دمج القطاع الحرفي في سياساتها الاقتصادية وإعطائه الأهمية الملائمة؛
- من ناحية أخرى، الصناعات التقليدية تعد مناسبة للعمل في المنزل، وفرص نجاح برامج التشغيل الذاتي فيها أكبر، كما أنها مؤهلة لإنجاح برامج الإقراض المتناهي الصغر، وهي في مجملها أداة فعالة لمكافحة الفقر والتهميش خاصة عند الإناث، وفيما بين المناطق الجغرافية خاصة وأن الأمية لا تعيقها، وان كانت عائقا في وجه تطويرها.

[1] وهيبة براهيمي: "**دور الدولة في توفير المناخ الإستثماري والتنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة مقارنة مع دراسة حالة قطاع الصناعات التقليدية والحرف**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص النقود والمالية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016/2015، الصفحة 61.

خلاصة الفصل:

خصص هذا الفصل لعرض الإطار المفاهيمي المتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والصناعات التقليدية والحرف، باعتبارها من المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة. وقد تم في البداية تناول المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال عرض مختلف التعريفات الواردة بشأنها، وبيان خصائصها وأهدافها ومعايير تصنيفها، إلى جانب التطرق إلى أهم مجالات نشاطها.

كما تناول أيضا مفهوم الصناعات التقليدية والحرف من خلال استعراض التعريفات المختلفة التي قدمتها الأدبيات الاقتصادية والتشريعات المنظمة للقطاع، مع توضيح خصائصها وأشكالها المختلفة، وبيان علاقتها بالمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر باعتبارها أحد أهم الأطر التي تمارس من خلالها الأنشطة الحرفية.

وتطرق كذلك إلى المقومات الأساسية التي يرتكز عليها قطاع الصناعات التقليدية والحرف، سواء تعلق الأمر بالموارد البشرية أو المواد الأولية أو المعارف والمهارات الحرفية، كما تم عرض التنظيم المؤسساتي المؤطر للقطاع والهيئات المتدخلة في تسييره ومرافقته.

كما تم التطرق إلى أبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه الصناعات التقليدية والحرف، سواء تلك المرتبطة بالإنتاج أو التمويل أو التسويق أو المنافسة، والتي تؤثر بدرجات متفاوتة على نشاط الحرفيين واستمرارية مشاريعهم.

وبذلك تمت الإحاطة بالجوانب المفاهيمية والتنظيمية المرتبطة بالصناعات التقليدية والحرف، بما يشكل قاعدة نظرية تساعد على فهم واقع القطاع وتحليل السياسات العمومية الموجهة لدعمه في الفصول اللاحقة من الدراسة.

الفصل الثاني:

المرجعيات النظرية للسياسات العمومية

تمهيد:

تعتبر السياسات العمومية من العناصر الأساسية التي تساهم في تشكيل وإدارة الشأن العام، إذ تلعب دورا محوريا في توجيه وتنظيم الموارد، وتحقيق التنمية المستدامة، والاستجابة لإحتياجات المجتمع المتنوعة. في هذا الفصل، نهدف إلى إستكشاف موضوع السياسات العمومية من خلال تحليل العوامل التي تؤثر في صناعة هذه السياسات، والأنماط النظرية التي تشكل إطارها الفكري، مع التركيز على سياسات الدعم كأحد المكونات الأساسية.

حيث سنتناول في البداية السياسات العمومية من حيث التعريف ونشأة المصطلح، ثم بعدها سنركز على كيفية تأثير النظريات الاقتصادية على فهم وإدارة السياسات العمومية، وفي هذا السياق، سنستعرض النماذج النظرية المختلفة التي تشكل خلفية تحليلية لعملية صنع السياسات، وكيف تؤثر هذه الأفكار على الأطر الحكومية والسياسات الاقتصادية.

من جهة أخرى سننتقل إلى عرض للنماذج النظرية لعملية صنع السياسات العمومية، حيث نقدم تحليلا للنماذج المختلفة التي تفسر كيفية صنع السياسات وكيفية تأثير الفاعلين الرئيسيين على هذه العملية، حيث نعرض في هذا الجزء النماذج التقليدية والحديثة، وبعدها سنتطرق إلى تطور الفكر النظري الذي يساعد على فهم ديناميات صنع السياسات، مع التركيز على الجوانب النظرية التي تقود إلى تشكيل السياسات وتنفيذها.

بعد ذلك، نستعرض مناقشة سياسات الدعم، حيث نغوص في تحليل ماهيتها وأهدافها وأنواعها، وكيفية تأثيرها على الاقتصاد والمجتمع، بالإضافة إلى تقييم فعالية هذه السياسات.

المبحث الأول: ماهية السياسات العمومية.

تعد السياسات العمومية من الأدوات الرئيسية في تنظيم وتخطيط الأنشطة الحكومية، حيث تعكس استراتيجيات وإجراءات الحكومات لمعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها المجتمع، كما تتميز بطابعها المؤسسي بفضل ارتباطها الوثيق بالجهاز الرسمي للدولة، حيث يتم اتخاذها وتنفيذها ضمن إطار تشريعي وتنظيمي يشمل جميع مستويات الحكم، تسعى من خلاله تحقيق توازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، عبر استراتيجيات تهدف إلى تحسين جودة الحياة ودعم النمو الاقتصادي.

في هذا المبحث، سنلقي الضوء على طبيعة السياسات العمومية من خلال تحليل تطورها، تعريفاتها وخصائصها. كما سنستعرض كيفية تأثير هذه السياسات على تحقيق التوازن بين الحاجات الفردية والمصالح العامة، بالإضافة إلى تصنيفاتها المتعددة.

المطلب الأول: مفهوم السياسات العمومية وتمييزها عن التدخلات الحكومية الأخرى.

رغم التضارب المفاهيمي الموجود بين مصطلحي "**السياسات العامة Politique general**" و"**السياسات العمومية publiques Politiques**"، والذي يعود إلى الاختلاف في التفسير والاستخدام لأنه يمكن أن يستخدم الإثنان تقريبا بنفس المعنى في بعض السياقات، ويفضل تمييزهما في سياقات أخرى. حيث أن السياسات العامة، عبارة عن التوجه العام للدولة والمهتمة بتدبير الشأن العام وطنيا أو في مجال ترابي محدد. بينما السياسات العمومية عبارة عن تدخلات حكومية في مجالات وقطاعات محددة، تعمل من خلالها على تنزيل البرنامج الحكومي بهدف حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

في السياق الجزائري، لا يميز الدستور الجزائري بشكل صريح بين مصطلحي "**السياسات العامة**" و"**السياسات العمومية**". فعادة ما يتم استخدام المصطلحين بشكل متبادل في القوانين والتشريعات. بناءا على المفهوم الأقرب الذي نريد توضيحه في دراستنا بين المصطلحين، ارتأينا استخدام مصطلح "**السياسات العمومية**"، لأنه يستهدف قطاعا معينا فقط، ألا وهو قطاع الصناعات التقليدية والحرف.

أولا: تعريف السياسات العمومية.

عند الحديث عن السياسات العمومية، يجب البدء بتعريف مصطلح "**السياسة**"، وعلى الرغم من أن هذا المصطلح يعد من الموضوعات القديمة والعريقة، فإن الوصول إلى تعريف دقيق له لا يزال يشكل مادة جدل حتى الآن، نظرا لتعقيده وتشابكه مع العديد من الظواهر والموضوعات والحقول الأخرى، فإن التعريف بالسياسة هو تعريف بظاهرة متعددة الأوجه وذات تنوع كبير، حيث يختلف النظر إليها كعلم وكممارسة بإختلاف الحضارات. ولهذا السبب، نجد أن مصطلح "**السياسة**" يحظى بتعريفات متنوعة تعكس زوايا نظر مختلفة إلى هذا المفهوم؛ كما يمكننا القول بأنها هي مجموعة أو سلسلة من القرارات تتعلق بمجال معين، أو قطاع معين؛ حيث: **Policy**: تعني السياسة؛ **Politics**: تعني علم السياسة.

فتعرف السياسة لغة على أنها: "تولي أمر الناس وارشادهم إلى الطريق الصحيح الصالح".[1] كما يقال أيضا بأنها "السياسة المتعلقة بتنظيم وممارسة السلطة في مجتمع منظم".[2]

أما اصطلاحا فإن "**السياسة Policy** " عند ابن سينا هي " العلم العملي المختص بتدبير أخلاق الخلق وحياتهم وعلاقاتهم، أفرادا وجماعات (جزئية وكلية)" وقال عنها أيضا بأنها "حسن التدبير الذاتي والجماعي".[3]

ويعتبر كتاب أريسطو "**السياسة**" بمثابة نقطة بدء هامة، ويسلم بأن جانبا على الأقل من الجوانب المميزة للسياسية هو وجود سلطة أو حكم.[4] وتعني أيضا بأنها "فن حكم الدولة"، ويصف أيضا العلامة روبير السياسة بأنها "فن حكم المجتمعات الإنسانية".[5]

ومن المهم أيضا تعريف "**الدولة**" كونها السلطة الصانعة لتلك السياسة، حيث أن كلمة **(دولة)** في الأساس هي كلمة لاتينية **Statu**، وتعني "الحالة المستقرة". أخذت مدلولا سياسيا وأصبحت تعرف بالجمهورية. وإندرجت في اللغة الحديثة لتدل على المؤسسات السياسية، بصرف النظر عن تنوع الأنظمة السياسية. [6]

وبالرجوع إلى "**السياسات العمومية**"؛ تضافرت جهود المفكرين والباحثين في المجال وكذا الفاعلين السياسيين من أجل تحديد مفهوم دقيق لها، الأمر الذي جعلنا أمام تعدد المعاني لهذا المفهوم المشتق من اللغة الفرنسية "**Politiques publiques**" واللغة الإنجليزية "**Public Policy**". وكذا بحكم تشعب هذا المصطلح واتساع نطاقه، إضافة إلى اختلاف الزاوية التي ينظر منها الباحثين، والتي تختلف بإختلاف الأيدولوجية والمدرسة التي يتبناها كل واحد منهم وحسب النظام السياسي ودور الدولة في المجال الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي؛ والذي يختلف هو الآخر من دولة لأخرى ومن وقت لآخر؛ حيث يمكن أن نصنف هذه التعاريف وفق أربع عناصر أساسية هي:

- **التركيز على النشاطات:** حسب **هارولد لسويل Harold Lasswell** فإن السياسات العمومية ماهي إلا "من يحصل على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟"، من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا

[1] المرشد: "**قاموس مدرسي عربي عربي**"، دار المرشد الجزائرية، الجزائر، 2005، الصفحة 153.

[2] Bérengére Baucher: "**Le Robert, dictionnaire de Français**", le ROBERT-SEJER, Nouvelle édition, Paris-France, 2016, page 345.

[3] علي عباس مراد: **دولة الشريعة قراءة في جدلية الدين والسياسة عند ابن سينا**، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت– لبنان، 1999، الصفحة 57.

[4] روبرت أ. دال، **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة: د. علا أبوزيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الخامسة، القاهرة– مصر، 1993، الصفحة 08.

[5] محمد فايز عبد السعيد: **قضايا علم السياسة العام**، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، بيروت– لبنان، مارس 1986، الصفحة 09.

[6] مولود ديدان: **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء–الجزائر، 2023، الصفحة 24.

المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية بفعل ممارسة السلطة والنفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة.

- **التركيز على الفاعلين:** يراد بالسياسات العمومية حسب **Jean-Claude Thoenig** " التدخلات التي تقوم بها سلطة ما مسنودة بالقوة العمومية وبمرشوعية الحكم في مجال اجتماعي أو ترابي خاص".
- **التركيز على المشاكل:** حسب **جيمس أندرسون j-Anderson** على أن السياسات العمومية "هي برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي او جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع". [1]
- **التركيز على الحلول:** فحسب الباحث الكندي **ريشارد سيميون Richard Simeon** السياسات العمومية "أنها ما تفعله الحكومة ولماذا؟".

ومن خلال هذه الأربعة عناصر أساسية سيتم فيما يلي التطرق لبعض المفاهيم من الباحثين الأجانب، حيث عرفها:

توماس داي Thomas Day "كل ما تختار الحكومات القيام به أو عدم القيام به"، وقال أيضا بأن "السياسات العمومية هي القواعد والبرامج الحكومية، التي يتم النظر فيها بشكل فردي وجماعي، والتي تمت صياغتها بغرض إحداث تغيير إيجابي".[2]

تشارلز وإلويز Charles and Éloïse فعرفا السياسة العمومية على أنها: "دراسة القرارات والإجراءات الحكومية المصممة للتعامل مع مسألة تهم الجمهور". [3]

جاي بيترز Guy Peters " قال بأنها "هي مجموع الأنشطة الحكومية، سواء كانت تعمل مباشرة أو من خلال وكلاء، حيث أن لها تأثير على حياة المواطنين". [4]

رينفريت وشيبرل وباوتز Rinfret, Scheberle, and Pautz قال "هي مسار عمل تتبناه الحكومة استجابة للمشاكل العامة". [5]

هذه التعريفات السابقة كانت بالنسبة للمنظور الغربي، فالسياسات العمومية حسب رأيهم ماهي إلا مجموعة من البرامج التي لها أهداف عمومية، فهناك سياسات تحدد وسائل معينة لتحقيق أهداف معينة، وهناك برامج التي تجسد الوسائل السلطوية لتحقيق تلك الأهداف، وهناك القرارات، وهي الأنشطة المحددة التي تتخذ لتنفيذ تلك البرامج، وهناك الآثار، وهي النتائج القابلة للقياس والمتحققة من تنفيذ البرامج.[6]

---

[1] جيمس أندرسون: **صنع السياسات العامة**، ترجمة: عامر الكبسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الدوحة– قطر، 1998–، الصفحة 15.

[2] Baljit sigh, Mamta Sharma: "**Public Policy Making & Policy Analysis**", SELF LEARNING MATERIAL M. A. POLITICAL SCIENCE, M. A. POLITICAL SCIENCE, UNIVERSITY OF JAMMU, 2021, page 07.

[3] Charles L. Cochran and Eloise F. Malone: **Public Policy: Perspectives and Choices**, Lynne Rienner Publishers, Third Edition, USA, 2005, page 01.

[4] Kimberly Martin, Keith E. Lee Jr, John Powell Hall: **Public Policy Origins, Practice, and Analysis**, University of North Georgia, University Press, Dahlonega-Georgia, 2021, page 02.

[5] Ibidem.

[6] أحمد مصطفي الحسين: **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**، المركز العلمي للداسات السياسية، الطبعة الأولى، عمان– الأردن، 2002، الصفحة 12.

كذلك الكتاب العرب فقد كانت لهم كذلك نظرة في إثراء موضوع السياسات العمومية، وفيما يلي بعض التعاريف:

عرفها **خيري عبد القوي** بأنها: "هي تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى إتفاق على تعريف المشكلة، والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها، تمهيدا لإختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسة عمومية ملزمة تنطوي على حل مرضي للمشكلة". [1]

وحسب **سلوى الشعراوي:** "هي مجموعة القرارات التي تتخذها الحكومة لمواجهة مشكلة ما، سواء بشكل وقائي أو بشكل علاجي".[2]

ويقول **حسن عبد الله الدعجة** بأن السياسات العمومية هي: "الخطط الحكومية المبرمجة لتحقيق أهداف محددة في فترة محددة قد تخدم قطاعا واحد أو قطاعات عدة، كما قد تخدم شريحة من المجتمع أو المجتمع بأكمله". [3]

وعرفها **حسن أبشر الطيب:** بأنها "الأطر الفكرية والعملية التي توضح توجهات وتطلعات وأهداف الحكومة، وتحدد برامجها لإشباع حاجات مجتمعية، أو حل مشكلات عامة موجودة أو متوقعة، مع تحديد للأسبقيات وتخصيص للموارد والإمكانات الواجبة للتنفيذ". [4]

بناءا على التعاريف المقدمة، يتبين لنا أن السياسات العمومية ماهي إلا جزء من الإجتهادات المتعددة والمختلفة. الأمر الذي يوضح الاختلاف الموجود بين مختلف الباحثين في الموضوع. كما أنه اختلاف شكلي فقط لا يمس المضمون والمحتوى، وعليه يجب التعامل مع السياسات العمومية على أنها قضية سياسية واقتصادية واجتماعية وحكومية، وبالتالي فإن السياسات العمومية ماهي إلا حصيلة ناتجة عن التفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين الفاعلين على المستويين المحلي والمركزي، وتعبر عن إرادة هؤلاء الفاعلين الذين يكونون أعضاء في شبكة منظمة.

من خلال تطرقنا للتعاريف السابقة نلاحظ أن التعاريف تحتوي نقاط مشتركة هي:

- السياسات العمومية تصنع من قبل الحكومة؛
- السياسات العمومية تصنع وتحول إلى عمل ملموس من قبل الفاعلين العامين أو الخواص؛
- السياسات العمومية هي ما تريد الحكومة القيام/ عدم القيام به.

---

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي: **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان– الأردن، 2004، الصفحة 28.

[2] سلوى شعراوي جمعة: **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، القاهرة– مصر، 2004، ص 31، **نقلا عن:** مثنى فائق مرعي، فرح ضياء المبارك: **السياسات العامة والحكومات المحلية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد– العراق، 2020، الصفحة 20.

[3] نفس المرجع، الصفحة 24.

[4] حسن أبشر الطيب: **الدولة العصرية دولة مؤسسات**، الدار الثقافية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة– مصر، 2000، الصفحة 31.

وبالتالي يمكننا القول بأن السياسات العمومية هي مجموعة العمليات والإجراءات التي تتخذها الحكومة للوصول إلى حل أوتحديد بدائل حول مشكلة عمومية سواء بشكل وقائي أو علاجي. كما تشمل مجموعة من القرارات التي تتخذها الحكومة من أجل اعداد الخطط المبرمجة لتحقيق أهداف محددة في فترة زمنية محددة، تخدم قطاعا أو عدة قطاعات، أو شريحة من المجتمع أو المجتمع بأكمله. كما أنها توضح توجهات وأهداف الحكومة، وتحدد برامجها لتلبية حاجات المجتمع أو حل مشكلات عامة، مع تخصيص الموارد والإمكانيات اللازمة لتنفيذها.

وحتى يتم فهم مصطلح السياسات العمومية بشكل أدق لابد من تحديد أبرز العناصر المكونة لها، فهيكلة السياسات العمومية ترتبط وتتشكل عبر مجموعة من العناصر المكونة لها والمتمثلة في:

الجدول 7: العناصر المكونة للسياسات العمومية.

العنصر	تعريفه
المطالب السياسية Political demands	وهي كل ما يطرح على المسؤولين في الحكومة من قبل الفاعلين الرسميين أو غير الرسميين، والتي تحث الحكومة على التحرك إزاء القضية المعروضة أمامها.
القرارات السياسية Political Decisions	وتتمثل في كل ما يصدر عن المسؤولين الحكوميين المخولين قانونيا من الأوامر والتوجيهات التي تعبر عن محتويات وإجراءات السياسات العمومية.
إعلان محتويات السياسة Policy Contents Avertisement	وتتمثل في مجموع الخطابات والإعلانات الرسمية والتصريحات الحكومية التي توحي للرأي العام بأن هناك توجها معينا نحو قضية ما.
مخرجات السياسة Policy Outputs	وتتمثل في النتائج أو المعطيات المسلموسة الناجمة عن السياسات العمومية، فالمخرجات تعبر عن الفارق الذي يكون بين ما أعلنته الحكومة من وعد بالعمل والتنفيذ وما تحقق فعلا.
أثر السياسة Policy Impact	وتشمل كل العوائد المتحصل عليها والنتائج المقاسة سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة من جراء السياسات العمومية التي تبين موقف الحكومة إزاء قضية معينة؛ فلكل سياسة عمومية جرى تنفيذها آثار معينة قد تكون إيجابية أو سلبية.

المصدر: فهمي خليفة الفهداوي: **السياسات العامة**، منظور كلي في البنية والتحليل، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى،2001، عمان– الأردن، الصفحة 40–42.

ثانيا: تميز السياسات العمومية عن التدخلات الأخرى وتحديد مستوياتها.

بهدف تجنب الخلط الذي يقع في العديد من الحالات عند استعمال مجموعة من المصطلحات المتقاربة في سياق الحديث عن مفهوم السياسات العمومية، يتعين توضيح بعض هذه المصطلحات في هذا الإطار كما يلي:

الجدول 8: التدخلات الحكومية المتقاربة في سياق الحديث للسياسات العمومية.

المصطلح	تعريفه
السياسات الإدارية	وهي عبارة عن مجموعة من المبادئ التوجيهية والإجراءات المطبقة داخل مؤسسة عامة أو إدارة عمومية أو مرفق عام، وتهدف إلى تنظيم ومراقبة أعمالها.
السياسة القطاعية	سياسة عمومية تسعى إلى وضع حل أو حلول لمشكلة أو قضية في قطاع معين، وفي هذه الحالة يتوجب أن تكون منسجمة مع القانون أو السياسات القطاعية الأخرى.
السياسة الإطار	وهي سياسة عمومية تحدد أهدافا عامة وترتبط بها كل السياسات الأخرى المتفرعة عنها. حيث توجد صلة وطيدة بين أهداف السياسات القطاعية وأهداف السياسة الإطار. ويعبر عن السياسة الإطار بتحديد الأهداف العامة الاقتصادية والاجتماعية ضمانا للإنسجام والفعالية، حيث يمكن للقانون أيضا أن يضع سياسة إدارية.
تصريح سياسي	وثيقة رسمية للحكومة، وتمثل سياسة معينة؛ وتشمل العناصر التالية: تحديد المشكلة، والأهداف المتوخاة، التدابير المقترحة، ومخطط التنفيذ وكذا عناصر التقييم.
برنامج حكومي	مجموعة من التدابير الدقيقة والملموسة التي تتبناها الحكومة من أجل العمل على معالجة القضايا أو مواجهة التحديات، ويحدد البرنامج الحكومي أهداف السياسات العمومية.
التشريع	النصوص التشريعية الي تصدر لتقنن مجال محدد أو تتمم قانونا موجودا، وذلك من أجل تنظيم السلوك الاجتماعي أو السماح بالتدخل في مجال معين، وقد تؤثر التشريعات على تفسير السياسات العمومية، كما يمكن استعمالها كآلية من آليات السياسة العمومية.

المصدر: مجلس النواب: "**تقييم السياسات العمومية**"، الإطار المرجعي لتقييم السياسات العمومية، الرباط– المغرب، 2021، الصفحة 55–56.

كما أن السياسات العمومية تؤثر وتتأثر بعدة متغيرات منها ماهي سياسية ومنها ماهي إدارية كما يلي:

1. المتغيرات السياسية المؤثرة في السياسات العمومية:

يتم تقسيم المتغيرات السياسية التي تؤثر وتتأثر بالسياسات العمومية إل صفتين مختلفتين، الأولى كمتغير مستقل أي أنها تؤثر على الحياة السياسية، والثانية كمتغير تابع أي هي من تتأثر بالعوامل السياسية:[1]

- **السياسات العمومية كمتغير مستقل:** يمكن أن ينظر للسياسات العمومية على أنها هي من تؤثر على الحياة السياسية من خلال السلطة السياسية، كون أنها تمثل أساس قيام الدولة، وهي أيضا ضرورية كونها

[1] عبد الرزاق مدوري: "**تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسير، جامعة وهران، 2012/2011، الصفحة 08–09.

الوسيلة التي تمكن الدولة من خلالها القيام بوظائفها الداخلية أو الخارجية، فالسلطة السياسية التي يتمتع بها متخذي السياسات العمومية، خاصة البرلمان هي سلطة دستورية مباشرة التصرف، أي أن البرلمان لا ينتظر تفويض من أي جهة رسمية أخرى. ومن هذا نستنتج أن فعالية آداء السياسات العمومية تكون أكبر في إطار النظم السياسية التي تسود فيها الديمقراطية.

- **السياسات العمومية كمتغير تابع:** يقصد بها كمتغير تابع أي أنها تتأثر بالعوامل السياسية، فقد ينظر إلى السياسات العمومية على أنها استجابة للنظام السياسي، ولعل أبرز العناصر الأساسية المكونة لهذا النظام هي (المدخلات، العمليات، المخرجات والتغذية العكسية)، وهذه العناصر تعتبر من أهم خصائص النظام المفتوح والتي يتم بموجبها تحويل المدخلات إلى مخرجات ليستفيد منها المجتمع؛ كما يوضحها الشكل الموالي:

الشكل 3: العناصر الأساسية للنظام المفتوح في السياسات العمومية.

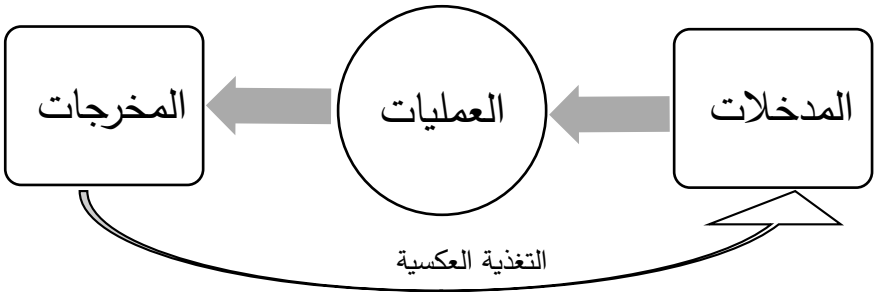

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطياة الواردة أعلاه.

2. المتغيرات الإدارية المؤثرة في السياسات العمومية:

يتجلى تأثير المتغيرات الإدارية في السياسات العمومية مع تطور مهام الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة، فإن توسع الجهاز الإداري الحكومي وازدياد هيئاته ومؤسساته وارتفاع عدد الموظفين العاملين به، اقتضى زيادة النفقات العامة لمواجهة التكاليف الزائدة من جراء إقامة هذه المؤسسات مع دفع مرتبات وأجور الموظفين الجدد بها، وكما تتأثر السياسات العمومية بالمتغيرات الإدارية فإنها تؤثر فيها، من خلال منحها لمؤسسات الإدارية سلطة قائمة على الاستقلالية المالية، وذلك من أجل إعطاءها الفعالية والمردودية والديناميكية المطلوبة في إطار التسيير الحديث.

ثالثا: نشأة مفهوم السياسات العمومية ومراحل تطورها.

تطور مفهوم السياسات العمومية عبر الزمن ليصبح علما ومنهجا حليليا دقيقا، حيث انتقل من كونه مجرد آلية وصفية إلى مجال علمي شامل يعتمد على التحليل المقارن والسياسي، مما يعكس تحولها إلى أداة استراتيجية رئيسية في العمل الحكومي.

ظهر علم السياسات العمومية كرد فعل على المتطلبات والتحديات التي تواجه الحكومات. تطورت هذه العلوم عبر مراحل متعددة حتى نضجت كعلم مستقل، وبدأت تدرس كتخصص في الجامعات العالمية.[1]

نشأت السياسات العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية، وبرزت في أعمال هارولد لاسويل، خاصة كتابه "السياسة: من يحصل على ماذا؟ متى وكيف؟" عام 1936. ثم تطور هذا المفهوم بفضل عدة تيارات فكرية رئيسية، مثل التفكير في البيروقراطية والنظرية التنظيمية ودراسات الإدارة.[2]

كما يمكن التمييز بين اتجاهين لتوضيح نشأة السياسات العمومية وتطورها. الاتجاه الأول يرى أن السياسات العمومية بصفتها "**فعل**" نشأت نتيجة لمشكلة عامة تطلبت تدخلا من الجهات المسؤولة، وبالتالي فهي قديمة قدم الدولة نفسها. أما الاتجاه الثاني، فيرى أن السياسات العامة بصفتها "**علم**" يركز على دراسة السياسات التي تقوم بها الدولة لمعالجة القضايا والمشاكل التي تقع ضمن نطاق مسؤوليتها، فقد نشأت نتيجة عوامل وأسباب أفرزتها تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية، سواء داخلية أو خارجية، حتى تبلور مصطلح ومفهوم السياسات العامة بالشكل الذي هو عليه الآن؛ [3] ولهذا تم تقسيم تطور السياسات العامة إلى خمس مراحل متتالية على النحو التالي:

1. مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى:

تميزت هذه المرحلة بالتركيز على الفلسفة الأخلاقية، حيث اعتبرت الظواهر السياسية امتدادا طبيعيا لحياة الإنسان. كانت الدراسات تدور حول تنظيم المجتمعات وتأثير السياسات الحكومية، وقد اقتصرت الجهود التقليدية على السياسة نفسها، فبقيت وصفية وظاهرية، دون التعمق في تحليل المؤسسات والقطاعات الحكومية، أو فهم وتحليل السلوك السياسي والتصرفات والعمليات المصاحبة لصنع السياسة. كما أغفلت ترتيب العلاقات الهامة والاتصالات القائمة بين المؤسسات، مما أدى إلى إبقاء محتوى السياسات العمومية بعيدا عن البحث والتناول، واحتفظ الجهد الوصفي بطابعه الغامض والسطحي.[4]

2. مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية:

شهدت الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية تطورا نسبيا في مفهوم السياسات العمومية، وذلك بفضل أطروحات المدرسة السلوكية (Behavioral School)، والتي انتقلت بالاهتمام من المؤسسات الدستورية إلى دراسة الأفعال والعمليات الاجتماعية. ساعد هذا التحول على تعميق الفهم لكيفية تشكيل السياسات العمومية، رغم أن تحليل مضمون السياسات ظل ثانويا.[5]

---

[1] Cochran Charles L, Malone Eloise F: **Public policy: Perspectives and choices**, Lynne Rienner Publishers, USA, 2005, page 01.

[2] Pierre Muller: **Que? Sais-je? Les politiques publiques**, irecteur de recherche (CNRS) au centre d'études européennes de Sciences-Po, Dixième édition mise à jour, page 08.

[3] مثنى فائق مرعي، فرح ضياء مبارك: **السياسات العامة والحكومات المحلية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد –العراق، 2020، الصفحة 09.

[4] فهمي خليفة الفهداوي: **السياسات العامة، منظور كلي في البنية والتحليل**، مرجع سبق ذكره، الصفحة 27.

[5] حسن أبشر الطيب: **الدولة العصرية دولة مؤسسات، الدار الثقافية للنشر والتوزيع**، مرجع سبق ذكره، الصفحة 55.

3. مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية:

تميزت بفكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كوسيلة للتخطيط والتنظيم. تم إدخال علماء النفس والاجتماع لدراسة السياسات المقترحة، مما أدى إلى تحسين أساليب اتخاذ القرار وزيادة عدد المختصين في تحليل السياسات العمومية؛ مما أدى إلى عدة تطورات أهمها:

- توسيع استخدام طرق وأساليب البحث العلمي؛
- تحسين أساليب اتخاذ القرارات؛
- زيادة عدد العلماء المتخصصين في تحليل السياسات العمومية؛
- تشعب وتفرع حقل دراسة السياسات العمومية إلى تخصصات دقيقة.[1]

4. مرحلة مابين الخمسينات والسبعينات:

شهدت هذه المرحلة تطورا في مجال السياسات العمومية، حيث اكتسبت أهمية علمية بفضل إسهامات هارولد دي لاسويل في خمسينات القرن الماضي، من خلال كتابه "من يحوز على ماذا؟ وكيف؟ ومتى؟"، الذي أسس لفهم جديد للتوزيع والتبادل للقيم والمنافع في رسم السياسات وتنفيذها.

في بداية الستينات، تم تبني منهج تحليل النظم، الذي اعتبر الجماعات والقوى الاجتماعية محاور أساسية في البحث والتحليل. وقد أدى هذا إلى التحول من مفهوم الدولة إلى مفهوم النظام، حيث أصبحت السياسات العمومية تدرس كمجموعة من المدخلات والمخرجات ضمن النظام السياسي. كما أسهمت التطورات العلمية في تطوير أدوات البحث، مما أثر على الأنشطة الحكومية، خاصة في كيفية إعداد الميزانية العامة، والتي أصبحت أداة رئيسية لمعالجة مشكلات العمالة واتخاذ القرارات الحكومية.

في السبعينات، برزت أهمية تحليل مخرجات النظام السياسي، نتيجة لتحديات اجتماعية ونفسية عميقة في المجتمع الأمريكي، مثل العنصرية وحرب الفيتنام، مما أثار تساؤلات حول فعالية السياسات المعمول بها. أدت هذه القضايا إلى ضرورة صياغة حلول جديدة في شكل سياسات عمومية، وتحليلها لتحقيق فعالية أكبر في الأهداف المرجوة.

5. مرحلة التسعينات وما بعدها من القرن الحادي والعشرين:

استمر الاهتمام بحقل السياسات العمومية خلال فترة التسعينات وما بعدها، وبانتقاله إلى متطلبات القرن الحادي والعشرين. شهدت هذه الفترة تغييرات كبيرة في دور الدولة وارتفاع مستويات التفاعل بين مؤسسات ومنظمات القطاعين الخاص والعام، فضلا عن تزايد أدوار الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية وغير الحكومية في صياغة أولويات السياسات العمومية وتحديد مساراتها.

ساهم التغير في مفهوم السيادة والتسارع في الإنجازات المعلوماتية وثورة الاتصالات في تبلور هذا الدور، حيث منحت المنظمات الدولية غير الحكومية مثل منظمات حقوق الإنسان القدرة السريعة على التدخل في السياسات العمومية الداخلية للدول، وبالتالي التأثير في مضامين هذه السياسات. كما ظهرت كتابات جديدة تركز على دور الفاعلين الجدد في السياسات العمومية، مثل الشركات الكبرى ومنظمات حقوق الإنسان، في

[1] حسن عبد الله الدعجة: **صنع السياسات العامة**، مرجع سبق ذكره، الصفحة 31.

التأثير على البيانات العمومية وصنع السياسات. وقد أظهرت هذه الكتابات دور ما يسمى بالقطاع الثالث (المنظمات غير الحكومية) في تشكيل السياسات العمومية.[1]

بناءا على ذلك، يمكن القول بأن السياسات العمومية قد شهدت تطورات مرحلية، حيث انتقلت من المنهج الوصفي إلى المنهج التحليلي، ثم إلى منهج المقارنة. في الوقت الراهن، أصبح هذا الحقل شاملا ويعتمد على الأسلوب العلمي في التحليل والبحث.

المطلب الثاني: خصائص السياسات العمومية وأهدافها.

تتسم السياسات العمومية بمجموعة من الخصائص التي تعكس أهدافها المتعددة. فهي تتميز بالتخطيط والتنظيم المنهجي، حيث يتم تبنيها وتنفيذها من قبل الحكومة ضمن إطار تشريعي وتنظيمي محدد، كما تعكس السياسات العمومية أيضا التفاعل المستمر بين الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية، مما يضمن شمولية وفعالية الإجراءات المتخذة لتحقيق الأهداف المرجوة.

أولا: خصائص السياسات العمومية.

رغم أن مفهوم السياسات العمومية قد يتسع أو يضيق بناءا على الهدف منه أو وجهة النظر الفكرية، إلا أن غالبية التعاريف تركز على الربط بين الجهاز الرسمي للدولة، وهو الحكومة، والنشاطات أو الأفعال الصادرة عنها. وهذا الربط بين أعمال الحكومة والسياسات العمومية يضفي على الأخيرة سمات وخصائص معينة، متمثلة فيما يلي: [2]

[1] مثنى فائق مرعي العبيد: **مقاربات نظرية في السياسات العامة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة– مصر، 2019، الصفحة 22.

[2] علي الحنودي: **دراسة السياسات العمومية**، طباعة Rive Imprimerie، طبعة 2016، تطوان– المغرب، الصفحة 31–35.

الشكل 4: خصائص السياسات العمومية.

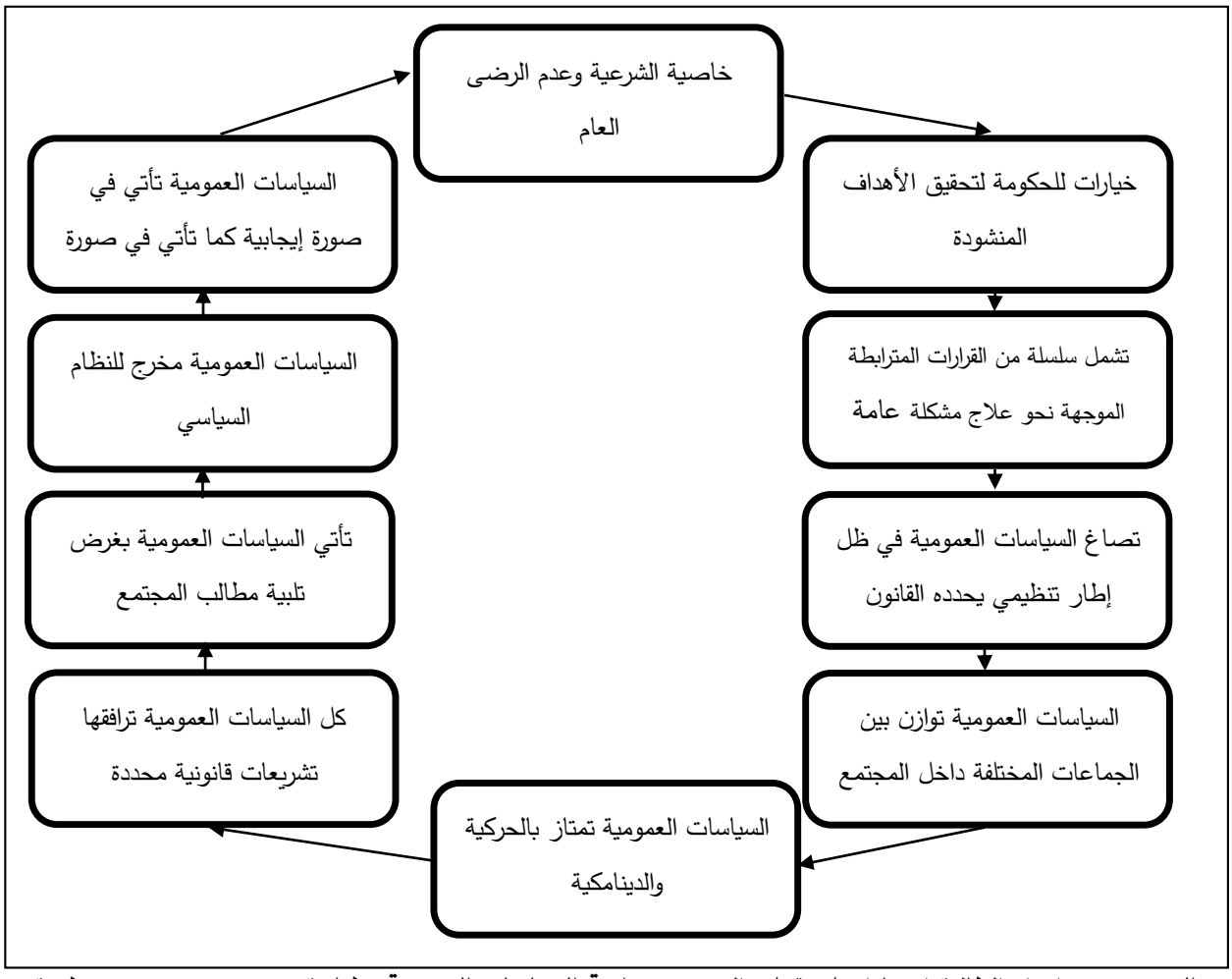

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على "علي الحنودي: **دراسة السياسات العمومية**، طباعة Rive Imprimerie، طبعة 2016، تطوان– المغرب، الصفحة 31– 35".

من خلال كل ما سبق، يبين أن السياسات العمومية عادة ما تكون برامج عملية تديرها السلطات الرسمية، وتترابط مع عناصر اتخاذ القرارات القانونية التي يتخذها المسؤولون الحكوميون بشأن البيئة الاقتصادية والمجتمع. توجه السياسات السلوك بناءا على قواعد ملزمة، مما يجعلها أداة تحدد الإطار العام للفعل وتستجيب للمشكلات الكبيرة والصغيرة. تصاغ لتحقيق أهداف معينة أو تلبية احتياجات محددة، وتكون برنامجا مدروسا يسعى لتحقيق القيم المنشودة وله تأثير عملي على القيم المادية.

ثانيا: أهداف السياسات العمومية.

إن الهدف الأساسي من السياسات العمومية هو تمكين صانعيها من التخطيط والتنظيم وتوجيه الوسائل والقدرات المتاحة لحل المشكلات العمومية والمستهدفة وتحقيق الأهداف العامة. وانطلاقا من هذا الهدف الرئيسي يمكننا التوصل إلى الأهداف الفرعية التالية:

1. تحقيق الأهداف العامة والمصلحة العليا للدولة: أي أن السياسات العمومية تعبر عن أهداف الدولة والمصالح العليا التي تستهدف من خلالها خدمة المواطن وتحقيق كافة أشكال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحضارية وغيرها؛ حيث تنقسم إلى ثلاث أنماط من السياسات العمومية كل نمط له هدف أساسي منه: [1]

- **سياسات عمومية تهدف إلى البقاء:** وهي سياسات تهدف إلى بقاء الدولة والمحافظة على السيادة والأمن القومي، وما تحتوي عليه لتحقيق تلك الأهداف من سياسات خارجية واقتصادية وغيرها.
- **سياسات عمومية تهدف إلى تحقيق التنمية والاستثمار:** وهي سياسات تهدف إلى التغيير والتجديد الإيجابي في المجتمع وتحقيق كافة أشكال التنمية الحضارية والاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وما تحتوي عليه لتحقيق تلك الأهداف من سياسات استثمارية واقتصادية وسياسات تعليمية وغيرها.
- **سياسات عمومية تهدف إلى استقراء الواقع وتوقع المستقبل:** وهي سياسات عومية هدفها الرئيسي استقراء الواقع في محدداته ومشكلاته للتمكين من توقع المستقبل وما تحتوي عليه من لتحقيق تلك الأهداف، غير أن هذا النمط من السياسات العمومية يؤثر ويتأثر بالسياسات الأخرى.

2. توظيف الدراسات والأبحاث للإستفادة منه في حل المشكلات العامة: وذلك بصورة علمية في تحليل المشكلات العامة لاستكشاف البدائل العملية الممكنة في ضوء الإمكانات والقدرات المماثلة للتوصل إلى سياسات عمومية فعالة لمواجهة تلك المشكلات العامة.[2]

3. تحقيق التوازن بين كافة القوى السياسية والجماعات المصلحية: وذلك عن طريق التواصل والتفاعل والمشاركة السياسية الإيجابية لكافة القوى السياسية بالدولة فضلا عن الاستفادة من تلك المساهمات والحوار الإيجابي الهادف لتوظيف نتائج هذا التعاون في بلورة الغايات المطلوب تحقيقها من تبني تلك السياسات.

4. محاولة الاستفادة من التجارب السياسية في صنع وتنفيد وتقويم السياسات العمومية: انطلاقا من أن أحد أهم خصائص السياسات العمومية هي الحركية والديناميكية، فيعد أحد أهم أهداف السياسات العمومية هو الاستفادة من الأفكار والتجارب والأزمات السياسية لتحسين وتطوير أدوات استكشاف البدائل الممكنة وبرامج العمل المتبعة وأساليب التنفيذ وأدوات التقييم لضمان الوصول إلى أكبر قدر ممكن من فاعلية وكفاءة السياسات العمومية المتخذة.[3]

---

[1] حسن أبشر الطيب: "**أهداف السياسات العامة ودورها في ترشيد مشروعات التنمية الإدارية**"، مجلة الإداري، العدد 01، 1992، مسقط–عمان، الصفحة 39.

[2] Thomas R. Dye: **Understanding Public Policy**, Englewood Cliffs: Prentice Hall, Seventh edition, New Jersey-USA, 1992, page 203.

[3] كريم سيد محمد السيد أبو العزم: "**التنظيم الدستوري لصنع السياسات العامة: دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا وأمريكا**"، المجلة القانونية، المجلد 08، العدد 05، نوفمبر 2020، القاهرة –مصر، الصفحة 1975.

المطلب الثالث: أنواع وتصنيفات السياسات العمومية.

تعرف السياسات العمومية على أنها تدخل سلط عمومية ذات مشروعية عبر برنامج عمل في مجال محدد من مجالات المجتمع أو في فضاء جغرافي محدد، كما وأنه نظرا للعدد الكبير والتعقيد الذي تتسم به السياسات العمومية، وبناءا على ما سبق يمكن تلخيص السياسات العمومية في عدد من التصنيفات العامة التي طورها علماء السياسة وغيرهم وحسب هذا فإنها تتعدد أنواعها بتعدد المجالات التي تدخل فيها الدولة وكذا مستوياتها؛ من بين هذه التصنيفات مايلي:

1. التصنيف على أساس المستويات: وتتفرع حسب هذا التصنيف إلى أربعة مستويات تتمثل في:

الشكل 5: أنواع السياسات العمومية على أساس المستويات.

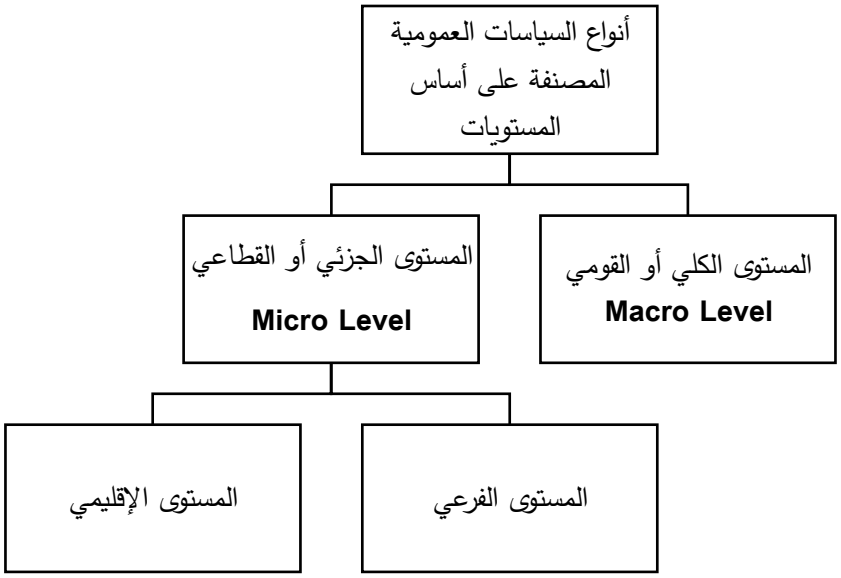

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة أدناه.

1.1 المستوى الكلي أو القومي الشامل (Macro Level): هنا يتم صنع السياسات التي تهم القضايا القومية المؤثرة على قطاعات واسعة من المواطنين. تشمل هذه القضايا برامج التنمية الاقتصادية الشاملة أو فرض الضرائب القومية. يمكن أيضا أن تنتقل القضايا من مستويات أدنى إلى هذا المستوى بسبب عوامل معينة. المشاركون في هذا المستوى يشملون القيادة العليا للدولة، قادة الأحزاب السياسية، والأجهزة الإدارية والتنفيذية.[1]

1.2 المستوى الجزئي أو القطاعي (Micro Level): تظهر هذه السياسة عندما يسعى فرد للحصول على أمر إداري من جهة إدارية لصالحه أو لإعفائه من متطلبات معينة. يتميز هذا المستوى من السياسات بالخصوصية أو المحدودية، حيث تتعلق بقضايا فردية أو شركات أو مناطق صغيرة.[2]

[1] أحمد مصطفي الحسين: **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**، مرجع سبق ذكره، الصفحة 243.

[2] جيمس أندرسون: **صنع السياسات العامة**، ترجمة: عامر الكبسي، مرجع سبق ذكره، الصفحة

- **المستوى الفرعي:** تركز على التنظيمات الوظيفية والتخصصية مثل الموانئ والنقل الجوي وغيرها، وتشمل العلاقات والتفاعلات بين الأجهزة الإدارية ولجان البرلمان والجماعات المصلحية.[1]
- **المستوى الإقليمي:** تختص السياسات المحلية بالتخطيط لتطوير مناطق جغرافية معينة بهدف تحسين مستوى المعيشة وتعزيز التنمية فيها، كما تركز على الوحدات المحلية مثل البلديات.[2]

2 التصنيف الوظيفي للسياسات العمومية.

صنف جيمس أندرسون J.Anderson السياسات العمومية حسب هذا التصنيف إلى خمسة أنواع معتمدة وهي كالآتي: [3]

الشكل 6: أنواع السياسات العمومية حسب الوظيفة.

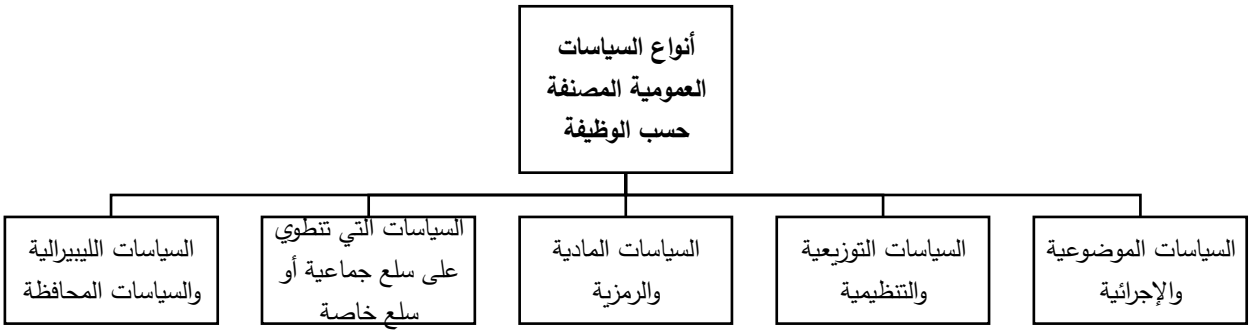

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة أدناه.

1.2 السياسات العمومية الموضوعية والإجرائية: يمكن تصنيف السياسات العمومية على أنها إما موضوعية أو إجرائية؛ حيث:

- **السياسات الموضوعية:** تتضمن السياسات الموضوعية جميع الأعمال التي تقوم بها الحكومة لتلبية الاحتياجات العامة، مثل بناء الطرق السريعة، أو تقديم مزايا الرعاية الاجتماعية.
- **السياسات الإجرائية:** تتناول السياسات الإجرائية كيفية تنفيذ السياسات وتحديد المسؤولين عن ذلك. تشمل هذه السياسات القوانين التي تنشئ الوكالات الإدارية، وتحدد العمليات والتقنيات اللازمة لتنفيذ البرامج، وتضع الضوابط الرئاسية والقضائية. كما يمكن أن تؤدي السياسات الإجرائية إلى تأخير تنفيذ القرارات أو منع الاعتمادات الخاصة بها.

2.2السياسات العمومية التوزيعية والتنظيمية: يفرق هذا التصنيف السياسات من حيث تأثيرها على المجتمع والعلاقات بين المشاركين في صياغة السياسات، حيث تمثل:

[1] فهمي خليفة الفهداوي: **السياسات العامة، منظور كلي في البنية والتحليل**، مرجع سبق ذكره، الصفحة 60.

[2] أحمد مصطفي الحسين: **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**، مرجع سبق ذكره، الصفحة 33.

[3] J. Anderson: **Public Policy Making: An Inttroduction**, Houghton Mifflin Company, Boston -USA, 2003, page 05-10.

- **السياسات التوزيعية:** تختص سياسات التوزيع بتخصيص الخدمات والموارد لقطاعات معينة. تتضمن توزيع الدخل على الأفراد ذوي الدخل المحدود، وتقديم فوائد مثل التخفيضات الضريبية، التعليم المجاني، وبرامج التدريب على العمل، وعادة ما تستخدم الأموال العامة لدعم مجموعات أو صناعات معينة.
- **السياسات التنظيمية:** تتمثل السياسات التنظيمية في فرض قيود على سلوك الأفراد والجماعات، مما يقلل من حرية التصرف لديهم. تشمل هذه السياسات الأنشطة الإدارية مثل فرض الضرائب والغرامات المالية، والتأثير على عمليات الإنفاق وفقا للسياسة المالية والنقدية.

3.2 السياسات العمومية المادية والرمزية: يمكن وصف السياسات العمومية بأنها إما مادية أو رمزية، اعتمادا على نوع الفوائد التي تخصصها، حيث:

- **السياسات المادية:** تركز على تقديم موارد ملموسة والتي تؤثر بشكل كبير على الواقع المعيشي. تشمل التشريعات مثل الحد الأدنى للأجور، تخصيص الأموال للإسكان العام، أو دعم دخل المزارعين.
- **السياسات الرمزية:** تحمل تأثيرا ماديا ضئيلا لأنها لا تقدم مزايا ملموسة، بل تعبر عن قيم مثل السلام والوطنية والعدالة الاجتماعية التي تعتز بها الشعوب.

4.2 السياسات التي تنطوي على سلع جماعية أو سلع خاصة: قد تتضمن السياسات العمومية أيضا توفير سلع جماعية (غير قابلة للتجزئة) أو سلع خاصة (قابلة للتجزئة) والتي يمكن التمييز بينهما حسب مبدأ إمكانية التجزئة؛ حيث:

- **السلع الجماعية:** هي سلع لا يمكن توفيرها لفئات دون أخرى، كما أن استهلاك شخص للسلعة لا يحرم الآخرين من الاستفادة منها؛ مثا خدمات المقدمة للدفاع الوطني، الهواء النظيف، والسلامة العامة.
- **السلع الخاصة:** يمكن تقسيمها إلى وحدات وشراؤها من قبل الأفراد، ويمكن تمييز من يستخدمها من غيره. أمثلة تشمل جمع القمامة، الخدمات البريدية، الرعاية الطبية، والإسكان العام. قد تفرض رسوم على هذه السلع، وقد يتم توفيرها من قبل الحكومة أو القطاع الخاص.

5.2 السياسات العمومية الليبيرالية والسياسات المحافظة: في الكثير من الأحيان تناقش وتصنف السياسات العمومية على أساس ليبيرالي ومحافظ؛ حيث:[1]

- **السياسات الليبرالية:** تركز على تدخل الحكومة لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، من خلال زيادة الضرائب على الطبقات الغنية وتمويل برامج مثل التعليم المجاني ومساعدة العاطلين على العمل.
- **السياسات المحافظة:** تفضل الحفاظ على الوضع الراهن، مع تقليل تدخل الحكومة إلى أقصى حد ممكن. تركز على تقديم السياسات العمومية في مجالات السلع والخدمات الجماعية مثل الأمن والنظام، ولا تسعى لتغيير الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي القائم.

[1] أحمد مصطفي الحسين: **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**، مرجع سبق ذكره، الصفحة 41.

3. **التصنيف حسب منظمة اليونيسكو:** قامت منظمة اليونيسكو بتقسيم السياسات العمومية إلى صنفين أساسين هما: [1]

الشكل 7: السياسات العمومية حسب منظمة اليونيسكو.

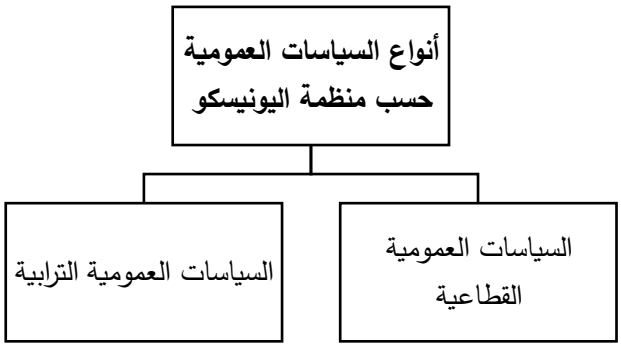

المصدر: من إعداد الطالبة.

- **سياسات عمومية قطاعية:** وهي التي تهتم بقطاع معين كقطاع التعليم أو الفلاحة أو السياحة أو الصناعات التقليدية والحرف وغيرها.
- **سياسات عمومية ترابية:** وهي التي تهتم بمنطقة محلية كبلدية أو جهة معينة، أو منطقة ذات خصوصية جغرافية وطبيعية كالصحراء أو الجبال أو الشواطئ.

4. **تصنيف السياسات العمومية في ضوء الأهداف الكبرى:** تقسم السياسات العمومية في ظل الأهداف الكبرى إلى أربعة أصناف هما:[2]

الشكل 8: السياسات العمومية في ضوء الأهداف الكبرى.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة أدناه.

- **السياسات العمومية المتخذة لأجل الحفاظ على نمو وتطور المجالات الاقتصادية:** نظرا لندرة الموارد الاقتصادية، تسعى الحكومة إلى دراسة إمكانيات الإنتاج وتحديد المعايير الأمثل لتوفير السلع والخدمات للمواطنين.

[1] منظمة اليونيسكو: **السياسات العمومية: تعريف**، (2024/04/01)، الساعة 14:30، الموقع: https://www.youtube.com/watch?v=aIajcFJmJy4

[2] الميلود سحانين: "**تقييم السياسات والبرامج العمومية**"، مطبوعة دروس موجهة إلى طلبة السنة الثالثة، تخصص اقتصاديات التنمية وتحليل اقتصادي واستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفة اسطنبولي، معسكر– الجزائر، 2018/2017، الصفحة 48.

- **السياسات العمومية المتخذة لأجل تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية للمجتمع:** تهدف الحكومة إلى تحسين مستويات الحياة للمجتمعات بتلبية حاجاتها وحاجات أبنائها، وهو ما يتطلب دعما اقتصاديا كافيا لضمان حياة أفضل.
- **السياسات العمومية المتخذة من أجل الحفاظ على الأمن الوطني:** تعزى قدرة السياسات العمومية على تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية بشكل كبير إلى نجاحها في ضمان الأمن الوطني. علاوة على ذلك، يجب أن تشمل السياسات العمومية استراتيجيات لبناء قوة عسكرية نظامية مزودة بأحدث الوسائل والمعدات لضمان الأمن الوطني وحمايته.

المبحث الثاني: الأسس الفكرية والتنظيمية للسياسات العمومية.

تعد السياسات العمومية إطارا متكاملا يشمل مختلف العوامل التي تؤثر على صياغة وتنفيذ السياسات العمومية. لفهم كيفية تشكلها وتأثيرها، ومن الضروري دراسة المداخل الفكرية والنماذج النظرية التي تساهم في تحليل هذه البيئة.

من خلال هذا المبحث، سنتطرق إلى كيفية مساهمة المداخل الاقتصادية المختلفة في تفسير الدور الذي تلعبه السياسات لتحقيق الدور الأساسي للدولة. بالإضافة إلى استعراض مجموعة النماذج والنظريات التي تقدم رؤى مختلفة حول كيفية صنع السياسات العمومية.

المطلب الأول: تأثير مداخل الفكر الاقتصادي في دراسة السياسات العمومية.

يتناول هذا المطلب الأسس الاقتصادية التي تستند إليها السياسات العمومية. يركز على كيفية تأثير المداخل الاقتصادية المختلفة في فهم دور السياسات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. من خلال استعراض هذه المداخل، يمكننا فهم كيفية تعاطي الفكر الاقتصادي مع المتغيرات والتحديات التي تواجه السياسات العمومية.

أولا: السياسات العمومية المحايدة من خلال النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية.

1. النظرية الكلاسيكية: يركز المفكرون في هذه النظرية على مبدأ الحرية الاقتصادية وضرورة عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، مما يقصر دورها على الوظائف الأساسية والتقليدية. ومن المبادئ التي يعتمد عليها مفكرو هذه النظرية: [1]

- **القوانين الطبيعية الثابتة:** يؤمن الكلاسيكيون بوجود قوانين طبيعية تحكم المجتمع والاقتصاد، والتي لا يمكن تغييرها من قبل الأفراد أو الدولة. حيث تعتبر هذه القوانين موضوعية، وتضمن التوازن والاستقرار في

[1] العربي غويني: "**دور الدولة الاقتصادي في ظل التحولات الراهنة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2011/2010، الصفحة 25.

السوق، حيث تقوم قوى مضادة بإعادة التوازن عند حدوث أي اختلال، ما يعرف بـ"اليد الخفية" التي أشار إليها آدم سميث.

- **الحرية الاقتصادية المطلقة:** يدعو الكلاسيكيون إلى ضرورة الحرية الاقتصادية كشرط أساسي للنشاط الاقتصادي، مع الشعار المعروف "دعه يعمل... دعه يمر"، مما يعبر عن رفضهم لأي تدخل حكومي.
- **المنافسة الكاملة:** يعتبر مفهوم المنافسة الكاملة أو الحرة حجر الزاوية في السوق. يرى الكلاسيكيون أن المنافسة الكاملة قادرة على تنظيم نفسها دون تدخل خارجي، مما يلبي احتياجات المجتمع في الأوقات المناسبة.
- **الرجل الاقتصادي (Homo oeconomicus):** يفترض أن الإنسان الاقتصادي هو كائن عقلاني يتصرف وفقا لقواعد المنافسة الكاملة في السوق، مما يبرز أهمية العقلانية في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- **التوافق بين المصلحة الفردية والجماعية:** يؤمن الكلاسيكيون بعدم وجود تعارض بين المصلحة الفردية ومصلحة المجتمع، حيث يعتقد أن تحقيق الأهداف الفردية يساهم تلقائيا في الصالح العام.
- **الريع كعائد من الأرض:** يعرف الريع بأنه العائد الذي يقدمه مالك الأرض مقابل استخدام الموارد الطبيعية.
- **دور النقود:** تفهم النقود كوسيط للتبادل وأداة لحساب المدفوعات، وليس لها قيمة ذاتية، مما يشير إلى دورها الوظيفي في الاقتصاد.
- **حرية التجارة الخارجية:** تدعو النظرية إلى حرية التجارة الخارجية، حيث يُفترض أن الحكومة لا تتدخل في الاستيراد والتصدير، وتعتبر التجارة الحرة قادرة على تصحيح أي اختلالات في الميزان التجاري.
- **التوازن الخارجي:** يعتقد أن التوازن الخارجي يتحقق تلقائيا من خلال حركة دخول وخروج الذهب، مما يعكس قدرة السوق على تصحيح أي عجز أو فائض في ميزان المدفوعات.

2. النظرية النيوكلاسيكية (الحدية): تعتبر أفكار المدرسة النيوكلاسيكية امتداد الفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية لكونها تؤمن بالليبرالية كأساس للتصرفات الاقتصادية، وقد تبلورت هذه النظرية في النصف الثاني من القرن 19 وتتلخص أهم الأسس التي اعتمدت عليها فيما يلي:[1]

- **المنفعة الحدية:** ترى المدرسة النيوكلاسيكية أن قيمة السلعة تتعلق بقيمة سلعة أخرى بناءا على المنفعة التي يحصل عليها المستهلك. فالمستهلك يسعى لتحقيق أقصى منفعة ضمن موازنة محدودة، حيث يعتبر هذا الهدف ظاهرة ذاتية تعتمد على الفرد.
- **البحث الحدي:** يركز على دراسة وحدات إضافية؛ فالأجر الحدي هو الأجر الذي يتلقاه آخر عامل، والسعر الحدي هو سعر آخر وحدة منتجة، ورأس المال الحدي هو آخر قدر من رأس المال المستخدم.

[1] بلال بورغيدة: "**النيوكلاسيكية**"، موقع Academia، شوهد يوم (28-04-2024)، الساعة (15:52)، تم الاسترداد من: https://www.academia.edu/21893888/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%83%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9

- **التوازن الاقتصادي العام:** اعتمد النيوكلاسيكيون على قانون ساي للأسواق، الذي يشير إلى عدم وجود أزمات اقتصادية وأن السوق يمكن أن يصل إلى التوظيف الكامل.
- **الحرية الاقتصادية:** أكد النيوكلاسيكيون على أهمية الحرية الاقتصادية وملكية الأفراد لوسائل الإنتاج، مع التأكيد على عدم تدخل الدولة في الاقتصاد، حيث يعتبرون أن الأزمات تحدث عرضيا وأن السوق قادر على استعادة التوازن والاستقرار.

لقد أثرت آراء آدم سميث في ما أصبح اليوم يعرف بالسياسات العمومية فكثيرا من ملاحظاته أصيلة ونابعة عنه وكانت أقوى توصياته فيما يخص السياسات العمومية هي الدعوة إلى حرية التجارة الخارجية والداخلية ولذلك حدد سميث دور الدولة ومن ثم السياسات العمومية في ثلاث مجالات هي: (الأمن القومي، إدارة العدالة، إنشاء وإدارة الأشغال العامة التي يمكن أن يقوم بها الإنسان)، هذا ما جعل دور الدولة وبالتالي سياساتها العمومية هامشيا، وبذلك يمكن القول أن دور الدولة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي هو إستثناء وليس قاعدة.[1]

ثانيا: السياسات المتدخلة من خلال النظرية الكينزية.

أصبح الاقتصاديون والسياسيون واعين بطرق فشل السوق في معالجة الأزمات، خاصة خلال فترة الكساد العظيم (1929-1932)، حيث فشل السوق في تصحيح الأوضاع واستعادة التوازن، مما أدى إلى إعادة تقييم السياسات الاقتصادية التي كانت تعتمدها المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية.

قام كينز بتوجيه التركيز من مسألة تحديد المستوى العام للأسعار، التي كانت محط اهتمام مفكري المدرسة التقليدية، إلى مسألة العوامل التي تحدد مستوى الإنتاج. وهذه العوامل الأساسية تشمل: الميل الحدي للاستهلاك، الكفاءة الحدية لرأس المال، كمية النقود، ودرجة تفضيل السيولة في المجتمع. ومن بين الأفكار الرئيسية التي اعتمدتها المدرسة الكينزية: [2]

- **أهمية الطلب الفعال:** يحدد الطلب الفعال، الذي يشمل الميل الحدي للاستهلاك ومعدلات الاستثمار الجديدة، سقف النشاط الاقتصادي.
- **تأثير الاستثمار على التوظيف:** يعتمد مستوى التوظيف على مستوى الاستثمار، حيث لا يتحقق التوظيف الكامل إلا بمستوى معين من الاستثمار، الذي لا يتوفر عادة تلقائيا، مما يستدعي تدخل الدولة.

[1] عبد الرحمان تسابت: "**تقييم السياسات العمومية في الجزائر – مقاربة قطاعية**-"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والتسيير العمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر-الجزائر، 2016/2015، الصفحة 36.

[2] عبد الرزاق الفارس: "**الحكومة والفقراء والانفاق العام- دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية**-"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 1997، الصفحة 28.

- **رفض مبدأ "اليد الخفية":** انتقد كينز مبدأ "اليد الخفية" وأثبت أن التحولات في النظام الرأسمالي لا تحدث تلقائيا أو تصحح نفسها ذاتيا، وأن التوازن الكامل لا يتحقق بشكل طبيعي.
- **دور الدولة في تصحيح عدم التوازن:** أكد كينز على أهمية تدخل الدولة عبر السياسات العمومية لتصحيح عدم التوازن.
- **نظرية هافيلمو غيلتنغ:** تعزز هذه النظرية أن التغير المتساوي في الإنفاق والضرائب لا يؤدي إلى تأثير محايد على مستوى الدخل القومي.
- **أثر التغير في الفائض والعجز:** يستخدم التغير في الفائض والعجز كمؤشر على الأثر التوسعي أو الانكماشي للموازنة، بناءا على تأثير المضاعف لتوازن الموازنة.
- **تأثير الإنفاق العام:** عند مستوى معين من الناتج القومي، فإن الزيادة في الاستهلاك العام يجب أن تأتي على حساب الاستهلاك الخاص والاستثمارات. هذا التأثير يكون أكثر وضوحا عندما لا يوفر القطاع العام سلعًا تبادلية، مما يؤدي إلى ضغط متزايد على الموارد الاقتصادية الأخرى.

تثبت هذه النظرية أن التمسك بمبدأ الميزانية المتوازنة، الذي يعكس الدور المحايد للحكومة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، قد يضر بالاقتصاد الوطني، وبالتالي يجب أن تكون السياسات العمومية ذات طابع تدخلي.

ثالثا: السياسات الشمولية من خلال النظرية الماركسية.

تعتبر النظرية الماركسية الدولة أداة للسيطرة الطبقية، ونتيجة للصراع الطبقي الذي يتجلى في شكل استغلال وعمليات غير شرعية تتعارض مع مفهوم المجتمع الإنساني المثالي. وفقا لهذه النظرية، تظهر تجربة الاشتراكية الدولة كجهاز للسيطرة النخبوية، حيث تمارس وصايتها على المجتمع تحت شعار حماية الطبقة العاملة ورعاية مصالحها، ومن خصائص الدولة في النظرية الماركسية ما يلي:

- **السيطرة على أدوات الإنتاج:** تستمد الدولة قوتها من سيطرتها على أدوات الإنتاج، مما يمنحها السيطرة الحتمية على الجانب السياسي، حيث تتقدم التنظيمات الاقتصادية على التنظيمات السياسية.
- **الوظيفة القمعية:** يعتبر القمع وظيفة أساسية للدولة، حيث تقوم بقمع الطبقة العامة لصالح الطبقة الرأسمالية البرجوازية. يتوقع ماركس أن تتلاشى الدولة بعد نجاح ثورة البروليتاريا، مما يجعل القمع غير ضروري.
- **فصل السلطات:** يرفض ماركس مفهوم فصل السلطات، ويعتبره خدعة. فهو يؤكد أن السلطات في قبضة الرأسمالية، التي تستخدم أجهزة الدولة لصالحها.
- **وحدة السلطة السياسية:** يعتبر المبدأ الأساسي في الماركسية هو وحدة السلطة السياسية، حيث تهدف الدولة إلى الوصول إلى مجتمع خال من الطبقات، مما يتطلب تقييد الحقوق الفردية بهدف محدد.

- **السياسات العمومية في الدول الاشتراكية:** تتخذ الدولة في النظم الاشتراكية مسارًا مختلفًا فيما يتعلق بالسياسات العمومية. حيث تسير هذه السياسات في اتجاه متكامل مع الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وبالتالي:

تكون السياسات العمومية في الدول الاشتراكية متوجهة نحو الاندماج التام مع الخطة الاقتصادية العامة. كما تشرف السياسات العمومية والموازنة في الدول الاشتراكية على توجيه الاقتصاد بشكل شامل، من خلال الربط المحكم بين الخطة الاقتصادية والميزانية الحكومية.

رابعا: السياسات العمومية الضيقة من خلال النظرية الكلاسيكية الجديدة.

وتشمل النظرية الكلاسيكية الجديدة كل من النظرية النقدية ونظرية جانب العرض.

1. النظرية النقدية: عندما تعرض النموذج الكينزي الى انتقادات والتي كان سببها ظهور أزمات جديدة لم يعرفها النظام الرأسمالي من قبل، تمثلت بالخصوص في معايشة التضخم مع الكساد جنبا الى جنب، مما جعل النظرية النقدية المعاصرة تحاول الجمع والتوفيق بين استنتاجات التقليديين وطروحات الكينزيين. ويعود انبعاث النظرية الكمية للنقود إلى العمل الجبار الذي قام به فريق من الاقتصاديين من جامعة شيكاغو وعلى رأسهم ملتون فريدمان، والتي ركزت على تحليل الطلب على النقود للتأكيد على أهمية السياسة النقدية التي تساهم في التخفيف من حدة الأزمات؛ ومن بين افتراضات النظرية النقدية مايلي: [1]

- عدم حيادية النقود، النقود= الثروة؛
- استقلالية كمية النقود (عرض النقود) عن الطلب على النقود، وأن العرض يأتي دائما قبل الطلب؛
- استقلالية دالة الطلب على النقود وأهميتها؛
- العلاقة بن تغير كمية النقود ومستوى الأسعار هي سببية فقط، وليست تناسبية؛
- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود؛
- يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات؛
- الاقتصاد الجيد يعتمد على النقد الجيد ومن ثم يجب الحفاظ على قيمة النقود؛
- خفض حجم الحكومة، وتحرير التجارة.

أشهر عبارات فريدمان تقول: "صيانة حرية الفرد تتطلب تقليص دور الحكومة، والتركيز على أهمية الملكية الخاصة، وحرية السوق، والإتفاقات التطوعية بدلا من فرض القوانين." رأى فريدمان أن الإنفاق الحكومي يجب أن يقتصر على الخدمات المتعلقة بالمصلحة العامة، مثل الدفاع القومي. وفقا لنظريته، فإن ارتفاع دخل

[1] حنان تلمساني: "**اقتصاد نقدي وأسواق رأس المال**"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس LMD، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان –الجزائر، 2022/2021، الصفحة 52.

الأفراد بشكل غير متوازن مع كمية البضائع يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم. كما اعتبر أن تدخل الحكومات يمكن أن يقيد الحرية السياسية والاقتصادية، وبالتالي يجدون صعوبة في تحديد دور الدولة بدقة.[1]

2. نظرية الخيارات العمومية:

ظهرت نظرية الخيارات العمومية في نهاية الستينات من القرن الماضي، لا سيما مع أعمال مدرسة فرجينيا. تعبر هذه النظرية عن أحد أفكار المدرسة الكلاسيكية والجديدة، حيث تفترض أن المؤسسات العامة غير فعالة بسبب الضغط السياسي. وفقا لهذه النظرية، يميل الأفراد الذين يتخذون القرارات العامة، مثل السياسيين والإداريين، إلى تفضيل مصالحهم الخاصة على المصلحة العامة، تمامًا كما يفعل أي شخص في عمله اليومي.

تستخدم نظرية الخيارات العمومية أدوات الاقتصاد الجزئي لدراسة سلوك الأفراد في الإدارات والحياة السياسية، وتهدف إلى تطوير نظرية عامة للإدارة العامة. وتسمح هذه النظرية بتطبيق مبادئ الاقتصاد الجزئي على القطاع العام، من خلال تقديم نظرية تكمل نظرية الإنتاج والتبادل لتناسب سياق الصفقات العمومية. [2]

خامسا: السياسات العمومية الوسطية وفكر التيار الثالث.

أول استخدام لمصطلح "التيار الثالث" كان في بداية القرن العشرين، حيث كان يشير إلى موقف وسطي بين الرأسمالية والنظام السوفياتي. ارتبط المصطلح بتجربة الأحزاب الأوروبية التي استعادت السلطة بعد عقدين تقريبا، وظهور إيديولوجية رأسمالية جديدة. كما يشير "التيار الثالث" إلى إطار فكري واستراتيجي يهدف إلى تحديث الاشتراكية الاجتماعية لتواكب التغيرات الجذرية التي حدثت في العقود الأخيرة، مع محاولة لتجاوز الديمقراطية الاجتماعية التقليدية والليبرالية الجديدة.

يتساءل البعض إذا كان "التيار الثالث" يمثل "تيار الوسط" أم أنه نهج يساري جديد، بمعنى: هل هو "تيار ثالث" ضمن الليبرالية الجديدة، يقبل اقتصاد السوق وينتقد دولة الرفاه، أم هو تجديد للديمقراطية الاشتراكية لتناسب الواقع المتغير بشكل جذري؟ كما أشار ألكسيس دو توكفيل: "عالم جديد يحتاج إلى علم جديد، وواقع جديد يتطلب نهجًا سياسيا جديدا". [3]

وقد أجاب أيضا **أنطوني جيدنز** على سؤال لماذا ظهر فكر التيار الثالث وذلك نتيجة إلى عدة تغيرات هامة منها (العولمة الاقتصادية، المسألة البيئية والجانب التكنولوجي، النزعة الفردية في الإستهلاك)، وحاول إعطاء تعريف إيجابي للتيار الثالث بحيث يعني عملية تجديد وإعادة بناء للديمقراطية الاجتماعية. وأهم فكرة للإرتكاز الجديد هي: **التأكيد على الدور الفعال للدولة**، لأن العولمة أدت إلى تراجع هذا الدور، فهناك حاجة

[1] عبد الرحمان تسابت: "**تقييم السياسات العمومية في الجزائر– مقاربة قطاعية–**"، مرجع سبق ذكره، الصفحة 39.

[2] عماد الدين سليم: "**مراقبة التسيير في الجماعات المحلية – محاولة لعرض سيرورة مراقبة التسيير في بلدية الجزائر الوسطى**"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس –الجزائر، 2007/2006، الصفحة 13.

[3] العربي غويني: "**دور الدولة الاقتصادي في ظل التحولات الراهنة**"، مرجع سبق ذكره، الصفحة 37.

للتأكيد على الدور الفعال للدولة وبالأخص كآلية دمج للمواطنة، من حيث أن الأمة هي مجموعة اخلاقية تضمن التزام اتجاه مواطنيها، وتعني بالتالي التركيز على حق تقرير المصير، فالأمة عليها أن تطور بنى الدولة التي تسمح للمواطنين أن يقرروا هم بأنفسهم المسائل ذات الأهمية العامة بالنسبة لهم[1].

اذا فإن السياسات العمومية القائمة على هذا الفكر تكون وسطية بين الفكر الاقتصادي الاشتراكي الذي بدوره تكون فيه السياسات العمومية شمولية وواسعة النطاق، وبين الفكر الرأسمالي الحر الذي تكون فيه السياسات العمومية سياسات ضيقة تخدم المصالح الخاصة. لذلك دعى المفكرون في هذا الفكر بضرورة تدخل الدولة من أجل حماية مصالح الأمة لكن ذلك التدخل يكون دون المساس بحق المواطنين في التقرير بأنفسهم حول المسائل العمومية.

سادسا: السياسات العمومية سياسات مؤسسات من خلال الفكر المؤسساتي الجديد.

تستند فرضية المؤسسات إلى الإصلاح المؤسسي، الذي يعد جزءا أساسيا من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. البلدان التي تمتلك مؤسسات قوية يمكنها إقامة استثمارات في الآلات ورأس المال البشري والتكنولوجيا، مما يعزز رفاهها الاقتصادي. على العكس، تواجه البلدان ذات المؤسسات الضعيفة تحديات كبيرة في التنمية.

تلعب عوامل مثل التعليم والتدريب دورا محوريا في بناء مؤسسات فعالة، حيث يعتمد القطاع الخاص على دعم المؤسسات الرسمية لضمان القوانين والمعايير والمنافسة وحقوق الملكية. أيضا، فإن كفاءة الحكومة في إدارة المرافق العامة وتحقيق النزاهة والمساءلة تؤثر بشكل كبير. حماية القطاع الخاص من التدخل الحكومي تعزز من حرية السوق وتقلل من هيمنة الدولة على الأنشطة الاقتصادية.

من هذه الزاوية، تؤكد هذه المدرسة على أهمية المؤسسات في مسار التنمية الاقتصادية، موضحة أن النجاح أو الفشل في التنمية يتوقف على نوعية المؤسسات وكفاءتها. يمكن تحسين الأداء الاقتصادي ورفع معدلات النمو والاستقرار من خلال تحسين المؤسسات وتوافق السياسات الاقتصادية مع وجود مؤسسات قوية وكفوءة. المؤسسات التي تلعب دورا مهما تشمل:

- **المؤسسات المنظمة للسوق:** التي تدير التأثيرات الخارجية ونقص المعلومات مثل الهيئات المنظمة للاتصالات والمواصلات والخدمات المالية.
- **المؤسسات المحافِظة على استقرار السوق:** التي تحد من التقلبات الاقتصادية وتفادي الأزمات المالية مثل البنك المركزي ونظم أسعار الصرف.
- **المؤسسات التي توفر الحماية الاجتماعية والتأمين:** التي تتعلق بإعادة التوزيع وإدارة المنازعات مثل أنظمة المعاشات وبرامج التأمين الاجتماعي.

[1] عبد الرحمان تسابت: "**تقييم السياسات العمومية في الجزائر – مقاربة قطاعية–**"، مرجع سبق ذكره، الصفحة 42.

بناءا على ذلك، ترى هذه المدرسة أن التدخل الحكومي في صياغة السياسات العمومية ضروري، لكن كفاءة هذه السياسات تعتمد على جودة المؤسسات القائمة ونوعيتها. تبقى الأولويات والاختيارات المتاحة محددة بطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلدان.[1]

المطلب الثاني: الفاعلون في عملية صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية.

اختلف الباحثون في تحديد الفاعلين في صنع وتنفيذ السياسات العمومية، كما يذهب معظم المفكرين السياسيين مثل جيمس أندرسون، إلى أن الفاعلين الرسميين في عملية صنع وتنفيذ السياسات العمومية هم المجالس التشريعية والسلطة التنفيذية والقضاة. أما الفاعلون غير الرسميين، فيشملون الجماعات المصلحية والأحزاب السياسية والمواطنين.

لكن الدراسات الحديثة تجاوزت هذا التصور التقليدي وكسرت عن ما يسمى "المثلث الحديدي"، ووسعت دائرة صناع السياسات العمومية، معترفة بوجود فواعل أخرى تؤثر في عملية صنع وتنفيذ السياسات. حيث يمكن تصنيف الفاعلين في صنع وتنفيذ السياسات العمومية إلى فاعلين رسميين وفاعلين غير رسميين، مع الاعتراف بأهمية الدور الذي يلعبه كل منهم في تشكيل السياسات وتوجيهها.

الشكل 9: الفاعلون في صنع وتنفيذ السياسات العمومية.

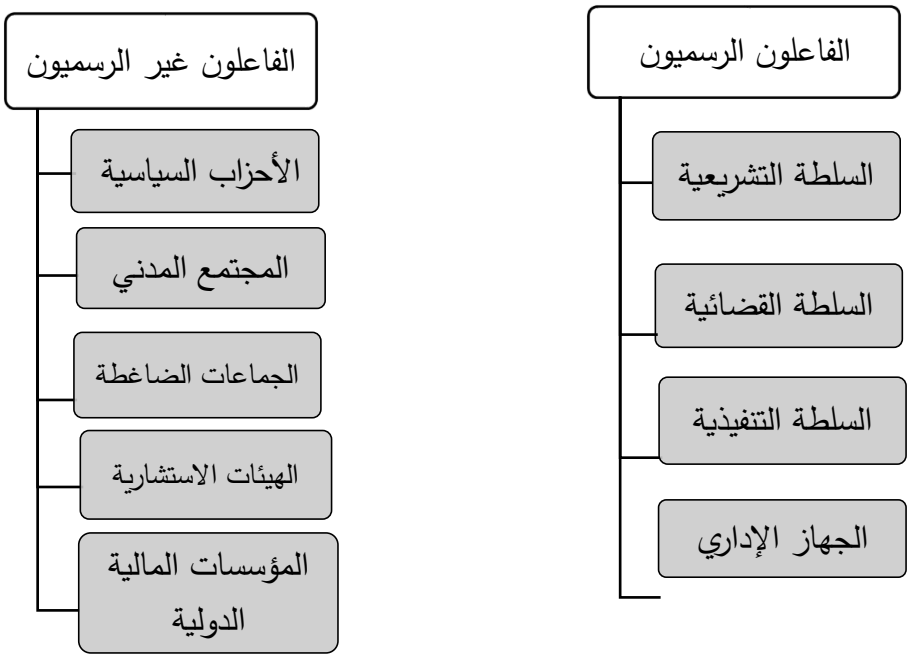

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة أدناه.

[1] عبد الرحمان تسابت: "**تقييم السياسات العمومية في الجزائر– مقاربة قطاعية–**"، مرجع سبق ذكره، الصفحة 44.

أولا: الفاعلون الرسميون في عملية صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية.

الفاعلون الرسميون في السياسات العمومية هم الجهات التي تتمتع بالصلاحيات القانونية، مما يسمح لهم بالمشاركة الفعالة في صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية. تشمل هذه الفئة السلطات العمومية والمتمثلة في: السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، والسلطة القضائية وكذا الجهاز الإداري.

1. السلطة التشريعية:

تعد السلطة التشريعية من أبرز الهيئات الحكومية الرسمية التي تقوم بتشريع اللوائح والقوانين والأنظمة، ووضع القواعد العمومية التي تنظم مختلف أوجه الحياة السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية. كما يختلف تشكيل المؤسسة التشريعية ودورها وتأثيرها في عملية رسم السياسات العمومية من دولة إلى أخرى. في الجزائر، تتكون السلطة التشريعية، أو البرلمان، من غرفتين هما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة. كما تتمتع السلطة التشريعية بالسيادة في إعداد القوانين والتصويت عليها، وتراقب عمل الحكومة وفقا للشروط المحددة في المواد 94، 98، 151، و152 من الدستور الجزائري.[1]

تعمل المجالس التشريعية عادة من خلال نظام اللجان، وكلما زادت كفاءة المجالس التشريعية، زاد تعقيد وقوة هذا النظام. تعد مرحلة "اللجنة" من المراحل المهمة في العملية التشريعية في العديد من المجالس التشريعية، وتأتي هذه المرحلة قبل النقاشات الرئيسية التي تحدث في اللجان المتخصصة الدائمة، حيث يتم دراسة القوانين والمقترحات بشكل دقيق، مما يسهم في تحسين جودة التشريعات وكفاءتها.[2]

يمكن للسلطة التشريعية أن تتدخل في عملية رسم السياسات العمومية انطلاقا من ممارساتها المختلفة والتي يمكن تناولها فيما يلي:[3]

- **سن التشريعات:** سواء كانت منفردة أو بالمشاركة مع الرئيس، حيث تؤثر التشريعات أو التعديلات الدستورية بشكل مباشر وكبير على الأجهزة الحكومية وممارساتها، ودورها في وضع وتنفيذ السياسات العمومية؛
- **إثراء النقاشات:** تقوم لجان الهيئة التشريعية بإثراء النقاشات حول برامج الحكومة وخياراتها، مما ينتج عنه نقد السياسات المنتهجة وطرح المسائل المستعجلة التي تؤثر في وضع وتنفيذ السياسات العمومية؛
- **سلطة المبادرة:** يتمتع الجهاز التشريعي بسلطة المبادرة بطرح التدابير الضرورية لمعالجة الظروف الطارئة أو المتوقعة على السلطة التنفيذية. يمكن تشكيل هذه الخيارات وصياغتها في سياسات عمومية، بالإضافة إلى سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بمناقشة ميزانية الدولة، مما يفتح مجالا واسعا لتأثير الجهاز التشريعي على تشكيل ووضع وتنفيذ السياسات العمومية؛

---

[1] دستور الجزائر لسنة 2020، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82.

[2] ستيفن دي تانسي: **علم السياسة– الأسس**، ترجمة: رشا جمال، الشكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت–لبنان، 2012، الصفحة 289.

[3] وليد شريط: "**دور السياسات العمومية البيئية لقطاع النقل في الحد من ظاهرة التلوث البيئي في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة– الجزائر، 2022/2021، الصفحة 14.

- **الوظيفة الرقابية:** يتمتع الجهاز التشريعي بسلطة الرقابة على أعمال وأداء السلطة التنفيذية، ونقد سياسات الحكومة له تأثير كبير على شكل ومضمون السياسات العمومية.

أما بالنسبة للخطوات التي تشارك بها السلطة التشريعية في صنع السياسة العمومية فهي كالآتي:[1]

- التعريف بالمشكلة وتكون عن طريق أحد النواب أو الأجهزة البرلمانية؛
- مرحلة جمع الحقائق والتشاور مع الأطراف المعنية بالمشكلة ويتطلب هذا تشكيل لجان برلمانية بغرض التحري وسماع آراء الخبراء في ذلك؛
- مرحلة صياغة السياسات البديلة ثم تطرح للنقاش العام؛
- مرحلة حسم الإختيار و بتالي إختيار السياسة العمومية وتكون في شكل تشريعات.

2. السلطة التنفيذية:

السلطة التنفيذية هي الجهة التي تقوم بتنفيذ إرادة الشعب التي تعبر عنها القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية. تشمل السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة ككل، باستثناء القضاة. وفي بعض الأحيان، يطلق اسم السلطة التنفيذية على رئيس الجمهورية والوزراء فقط، بينما يسمى باقي الموظفين بالموظفين أو الإداريين أو رجال الإدارة .

في الزمن الحاضر، نشهد هيمنة السلطة التنفيذية، حيث تعتمد فعالية الحكومة كليا على القيادة التنفيذية في رسم وتنفيذ السياسات العمومية. كما تعتبر السلطة التنفيذية هي المسؤولة عن تنفيذ البرامج الحكومية التي تعكس رؤيتها لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[2]

كما أن السلطة التنفيذية تلتزم بنشر المعلومات والبيانات وتوزيعها للأطراف التي تحتاج إليها، لاستخدامها لأغراض الرقابة والتخطيط. وفي هذا الشأن، يلخص دور السلطات التنفيذية في العناصر التالية:

- صياغة السياسة العمومية في شكلها النهائي المقترح؛
- عرضها على السلطة التشريعية ومناقشتها؛
- إسناد التنفيذ إلى الإدارة العامة تحت الإشراف المباشر للحكومة التنفيذية؛
- المسؤولية عن السياسة العمومية، حيث تتحمل الحكومة المسؤولية السياسية كاملة عن السياسة العمومية، وتلتزم بالإجابة على كل التساؤلات والتحفظات التي تبديها السلطة التشريعية بخصوص تنفيذ السياسات العمومية. وتنقسم هذه المسؤولية إلى مسؤولية جماعية ومسؤولية فردية.

---

[1] سلمة بورياح: "**مكانة المؤسسات االإستشارية والبحثية في صنع السياسات العامة في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، تخصص رسم السياسات العامة، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2019/2018، الصفحة 47.

[2] خالد عطاالله: "**دور التخطيط في رسم السياسة العامة للتنمية الاقتصادية دراسة حالة: الجزائر (1999-2012)**"، أطروحة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسات المقارنة، جامعة قسنطينة 3، 2014/2013، الصفحة 34.

وفي هذا السياق، أشار جيمس أندرسون إلى أهمية السلطة التنفيذية بالقول: "إننا نعيش كليا مرحلة يطلق عليها مرحلة الهيمنة التنفيذية، و فيها تكون فعالية الحكومة معتمدة كليا على القيادة التنفيذية في رسم و تنفيذ السياسات العمومية".

كما تقوم الإدارات التنفيذية نفسها أيضا بإجراء العمليات الرقابية وتقييم البرامج والمشاريع التي تتولى عملية تنفيذها بنفسها، للتأكد من مطابقة التنفيذ لما هو مخطط والقيام بالإجراءات التصحيحية من أجل تجانب المساءلة من طرف الجهات المكلفة بالتقييم.[1]

3. السلطة القضائية:

إن مكانة القضاء في الدولة تمثل المعيار الأساسي لمدى إيمان واحترام تلك الدولة لسيادة القانون. تتجسد هذه المكانة المميزة للقضاء في تأكيد مبدأ استقلال القضاء، حيث لا يجوز للسلطة التشريعية أو التنفيذية التدخل في سير القضاء وأحكامه. الهيئات الممثلة عن السلطة القضائية هي المحاكم، سواء على مستوى الدولة أو الأقاليم أو الولايات، ومهمتها تشمل صياغة وتفسير النصوص القانونية، ومدى مطابقة اللوائح والقوانين مع دستور الدولة، بالإضافة إلى دورها في تحقيق العدالة وتطبيق القانون والفصل في المنازعات.

كما أن للسلطة القضائية دورا مهما في رسم السياسات العمومية. بعض الأنظمة الحكومية تعتمد على مراجعة نصوص اللوائح القانونية عند عرضها عليها لإبداء المشورة قبل التصويت عليها، وقد تقترح تعديلها أو إلغاءها إذا كانت مخالفة للدستور أو القوانين النافذة. هذا الدور يعزز من تأثير القضاء في تشكيل السياسات العمومية ويضمن توافقها مع المبادئ القانونية والدستورية. [2]

4. الجهاز الإداري:

ويقصد بها تلك المنظمات الإدارية والمؤسسات العمومية والإدارات الحكومية البيروقراطية التي تضم أعدادا من الموظفين الحكوميين الذين يمتلكون مهارات وخبرات مرتبطة بتأدية مهام الخدمات المدنية والمصلحة العامة في المجتمع. وعلى الرغم من النظرة التقليدية التي كانت شائعة في العلوم السياسية حول الدور الآلي أو الإجرائي للنظام الإداري في تنفيذ السياسات العمومية وعدم مشاركة الإدارة في صنعها، فإن هناك إجماعا على تدخل البيروقراطيين والمؤسسات الإدارية في صياغة ومناقشة السياسات بطرق مختلفة. بل أن هناك من يرى أن الجهاز الإداري قادرا على صنع السياسة كما هو قادر على إعاقتها؛ ويرجع الدور البارز للجهاز الإداري في صنع السياسات العمومية إلى عدة أسباب: [3]

- كونه الجهة التي تملك المعلومات عن قضايا السياسات والجوانب الفنية المتعلقة بتنفيذ تلك السياسات؛

---

[1] زكريا عقاري: "**تقييم السياسات العمومية للنقل الحضري: دراسة حالة النقل الحضري في الجزائر العاصمة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد النقل والإمداد، جامعة الحاج لخضر- باتنة1، 2016/2015، الصفحة 91.

[2] الميلود سحانين: "**تقييم السياسات والبرامج العمومية**"، مرجع سبق ذكره، الصفحة 57.

[3] مولاي هشام المراني: "**المتدخلون في صنع السياسات العامة في المغرب**"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 04، العدد 08، ماي 2020، الصفحة 277.

- نقص الخبرة الفنية لأفراد السلطة التشريعية، الذين غالبا ما يفوضون الأجهزة الإدارية صلاحيات واسعة تمكنها من رسم سياسات واتخاذ قرارات مهمة لها مفعول من حيث التأثير والأهمية والنطاق مثل القضايا المتعلقة بالدفاع، والتلوث، والطرق السريعة، والسكك الحديدية، والعلاقات الخارجية وغيرها؛

بالإضافة إلى الدور المباشر في صنع السياسات العمومية خاصة التنفيذية منها، تمثل الأجهزة الإدارية مصدرا أساسيا لمقترحات التشريعات (السياسات) في الأنظمة السياسية خاصة في الدول المتقدمة، التي تعتمد على خبراء الإداريين بدرجة كبيرة.

ثانيا: الفاعلون غير الرسميون "المؤثرون" في عملية صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية.

1. الأحزاب السياسية:

تعرف الأحزاب السياسية بعدة تعريفات، ومن بينها تعريف سمير عبد الرحمن الشمري بأنها "جماعة اجتماعية تطوعية واعية ومنظمة ومتميزة من حيث الوعي السياسي والسلوك الاجتماعي المنظم، ومن حيث الطموحات والآمال المستقبلية، ولها غايات قريبة وبعيدة تهدف إلى الاستيلاء على السلطة إذا كانت في المعارضة، وإلى تغيير سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي يتساوق مع قناعتها واتجاهاتها". [1]

وبوجه عام يمكن رصد تأثير الأحزاب السياسية في رسم السياسات العمومية إما خارج نطاق البناء السلطوي أو داخله، حيث تقوم تلك الأحزاب بمجموعة من الوظائف الأساسية في المجتمع أبرزها، تجميع المصالح ثم التعبير عنها لتقوم بعد ذلك بوظيفة الاتصال والربط بين المجتمع والحكومة، بهدف بلورة المطالب والقضايا العمومية التي تناقش عند رسم السياسات العمومية وإثارة الرأي العام حولها ومحاولة إقناع المواطنين.[2]

2. المجتمع المدني:

يعرف فرانك آدلوف المجتمع المدني على انه: "مجالا اجتماعيا لمجموعة الاتحادات والجمعيات والروابط العمومية التي تعتمد على العمل التطوعي للمواطنين"، وهذه الجمعيات مستقلة عن أي جهاز حكومي وليس لها اهتمامات ربحية، كما ان المجتمع المدني يعتمد على مراعات حقوق الانسان وحقوق المواطنة، اي على حماية من قبل الدولة لحرية الرأي وحرية الاعلام وحرية تكوين الجمعيات والاتحادت. [3]

كما أن مؤسسات المجتمع المدني لا تعمل على اعلام أو اخبار صانعي السياسة العمومية بمطالبها فحسب، وانما تسعى أيضا الى تحقيقها، لذلك فهي تبحث عن أساليب خاصة لإقناع أو إرغام صانعي السياسة

---

[1] آسية بلخير: "**مدخل إلى علم السياسة 2**"، محاضرة في العلوم السياسية، مقدمة لطلبة السنة الأولى علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، 2021-2022، الصفحة 07.

[2] أحمد براهيم، علي بن طاهر: "**مفهوم الأحزاب السياسية ودورها في عملية رسم السياسة العامة**"، مجلة أبحاث، المجلد 06، العدد 02، 2021، الصفحة 85.

[3] سحر كامل خليل: "**السياسة العامة ووسائل مؤسسات المجتمع المدني في صنعه (دراسة نظرية)**"، كلية اقتصاديات الاعمال، قسم المصارف، جامعة النهرين، الصفحة 08، أنظر: https://2u.pw/3bt9J0qR.

العمومية بأن هذه المطالب تستحق الاهتمام والعناية والاستجابة، وفيما يأتي أهم الاساليب التي تستخدمها مؤسسات المجتمع المدني في ممارسة نشاطها في صنع السياسات العمومية: [1]

- **تعبئة الرأي العام:** والعلاقة بين الرأي العام والسياسات العمومية هي علاقة تبادلية، حيث أن ما يفكر فيه الجمهور هو ما تفعله الحكومة، كما أن مؤسسات المجتمع المدني تعمل على التأثير في الرأي العام من خلال وسائل الاعلام السمعية والبصرية والصحف، وعقد الندوات والمؤتمرات، اذ تلجأ هذه المؤسسات الى شن حملة اعلامية تأخذ شكل المعارك الكلامية والدعاية المضادة دفاعا عن قضايا معينة أو إثارة اهتمام الحكومة لمشكلة معينة، يجب حلها، مما يؤدي الى اقناع الحكومة او ارغامها على اتخاذ سياسات عمومية لمعالجة القضيةأو حل المشكلة؛
- **التأثير في الاحزاب السياسية:** فالاحزاب السياسية تقوم بوظائف جوهرية في التأثير في صنع السياسات العمومية من خلال ما يلي:
  - العمل كجسر يربط ما بين الحكومة والمواطنين؛
  - تعبئة المصالح المتقاطعة من خلال لقاءاتها ومناقشاتها داخل البرلمان وخارجه؛
  - التخفيف من مركزية ممارسة السلطة والانفراد بالقرار، والتعبير عن طموحات المواطنين المشروعة وترشيد قرارات الحكومة؛
  - مراقبة السلطة التنفيذية؛
  - تمثيل المصالح المتقاطعة وحل المشكلات من خلال لقاءاتها ومناقشتها داخل البرلمان وخارجه.
- **توفير المعلومات:** هذه المؤسسات تركز على قضايا محددة أو ترتبط بقطاعات محددة في المجتمع ومن ثم فهي الأكثر قدرة على توفير المعلومات لصانع السياسات العمومية. وهي الأكثر قدرة على طرح البدائل. كما أن هناك أساليب أخرى تستخدمها مؤسسات المجتمع المدني في ممارسة نشاطها في صنع السياسات العمومية تتمثل في: المساندة الانتخابية، الاضراب والتظاهرات والاعتصام، اللجوء الى القضاء والمحاكم.

3. جماعات الضغط:

يطلق عليها أيضا بالجماعات المصلحية، وقد عرفها إبراهيم درويش على أنها: "مجموعة من الأفراد يلتقون في أهداف وخصائص معينة، يسعون لإحداث التأثيرات المطلوبة في السلوك الذي يتخذه صانع القرار تجاه قضاياهم ومطالبهم، وتوجيهه لتحقيق مصالحهم المشتركة".[2] وتتمثل في كل من النقابات والجمعيات الخيرية والجمعيات الدينية والاتحادات المهنية وغيرها. حيث تسعى هذه الجماعات للتأثير على صانعي القرار للإهتمام بقضاياها، ودفعها لإتخاذ مواقف لها صفة السياسات العمومية لخدمة أهدافها وتحقيق مصالحها، لما تتمتع به من القوة المستمدة من العلاقات المتنوعة والمتداخلة مع راسمي السياسات العمومية.

[1] سحر كامل خليل: **نفس المرجع**، الصفحة 10-14.

[2] ابراهيم درويش: **النظام السياسي: دراسة فلسفية تحليلية**، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر، 1968، الصفحة 201.

وتعتمد جماعات الضغط وسائل عديدة لإيصال مطالبها وإدراجها ضمن الأجندة السياسية لصناع السياسات العمومية الرسميين، نذكر منها: [1]

- التأثير على الرأي العام، واستمالته للضغط على السلطتين التشريعية والتنفيذية لصالحها، أو تحييده على الأقل لتمرير مشاريعها بدون معارضة تذكر؛
- وجود من يمثلها لدى الجهات الرسمية عند مناقشتها للوائح ومشاريع السياسات العمومية؛
- التفاوض والمساومة مع السلطات السياسية بهدف الوصول إلى حلول مقبولة؛
- التحريض على الإضرابات والمظاهرات، حسب الظروف السياسية وقوة هذه الجماعات وإمكانياتها.

4. الهيئات الاستشارية:

يصف أحمد رشيد رضا الوظيفة الاستشارية بأنها "سلطة إدارية استشارية تهدف إلى تعزيز العمليات الإدارية من خلال مجموعة من الأنشطة، منها جمع المعلومات وتبويبها، وتقديم التوصيات حول أساليب العمل، وتطوير الخطط والبرامج، واقتراح التعديلات، بالإضافة إلى نشر المعلومات وتنمية التواصل بين مستويات المنظمة المختلفة. كما تلعب هذه الوظيفة دورًا حاسمًا في خلق التعاطف والتوجيه نحو السياسات الإدارية المثلى.

وفقا للفكر الإداري المعاصر، تعتبر الاستشارات المصدر الأساسي لصنع القرارات السليمة والسياسات العمومية الرشيدة. ويشدد على أهمية أن يتمتع المستشارون بالمهارة والكفاءة العلمية والعملية، إلى جانب مصداقية البيانات والتحليل الموضوعي. تسهل الاستشارات تقديم البدائل العملية الواضحة التي تمكن صناع القرار من اتخاذ قرارات مناسبة من حيث التوقيت والتكلفة. ذلك نظرا لأن الحكومة تعبر عن النظام السياسي القائم وتترجم الانشغالات إلى سياسات وبرامج وقرارات إدارية، فإن الإدارة العامة تحتاج إلى أجهزة استشارية متخصصة. هذه الأجهزة تقوم بجمع البيانات الضرورية، تحليل القضايا، وتقديم بدائل وحلول ممكنة عبر دراسات وتوصيات. ومع توسع وظائف الإدارة العامة، تزداد الحاجة إلى هذه الأجهزة الاستشارية التي ترتبط بها بشكل عضوي لدعم صنع السياسات العمومية وتنفيذها.[2]

5. المنظمات والمؤسسات المالية الدولية:

كانت ومازالت المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية تؤثر بشكل كبير على صناعة السياسات العمومية للدول، وتأثيرها يختلف من دولة إلى أخرى. حيث أن تأثير المؤسسات المالية الدولية يتم من خلال عقود التعاون التي توقعها مع الدول، حيث تفرض عليهم الإلتزام بمجموعة من التوجهات في تدبير الشأن العام، مقابل منحهم بعض القروض لتمويل بعض المجالات المحددة مسبقا في عقود التعاون، ومن بين المؤسسات

[1] مولاي هشام المراني: "**المتدخلون في صنع السياسات العامة في المغرب**"، مرجع سبق ذكره، الصفحة 280.

[2] خالد عطاالله: "**دور التخطيط في رسم السياسة العامة للتنمية الاقتصادية- دراسة حالة: الجزائر (1999-2012)**"، مرجع سبق ذكره، الصفحة 39.

المالية الدولية التي تؤثر بشكل كبير على اتخاذ القرارات نجد البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، البنك الإفريقي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية... الخ.

أما المنظمات الدولية فطبيعة عملها يختلف من حيث التأثير عن المؤسسات المالية الدولية، ونجد من ضمنها منظمات تعمل على تهيئة تقارير حول واقع حقوق الإنسان والتنمية البشرية، وتقوم بترتيب الدول بناء على مؤشرات معينة، لتمارس من خلالها الضغط على الدول لاتخاذ قرارات معينة من أجل تحسين هذه المؤشرات، وتحسين ترتيبها بين الدول. كما نجد مجموعة من المنظمات التي تشتغل في مجال التنمية داخل الدول، من خلال عقد شراكة سواء مع المجتمع المدني، أو مع الجماعات المحلية، أو مع مؤسسات الدولة، ومن بين هذه المنظمات نجد الوكالات و مؤسسات التنمية الدولية كمثال (الوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA)، (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAIDI)، (الوكالة الكندية للتنمية الدوليةACD)، (الوكالة الألمانية للتعاون الدوليGTZ). كما نجد بعض المنظمات التابعة للأمم المتحدة (كاليونسكو UNESCO).[1]

المطلب الثالث: دورة حياة السياسات العمومية.

صنع السياسات العمومية هو عملية حيوية تتضمن تخطيط وتنفيذ استراتيجيات تهدف إلى تحسين حياة المجتمع وتلبية احتياجاته. حيث تختلف المراحل التي تمر بها عملية صنع السياسات حسب طبيعة المشكلة والسياق السياسي، لكنها بشكل عام تشمل عدة خطوات أساسية، تبدأ العملية بتحديد المشكلات وتحليلها، ثم تتبعها مرحلة اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات. تشمل العملية أيضا متابعة النتائج وتقييمها لضمان تحقيق الأهداف وتحسين الأداء الحكومي؛ بالتالي، يمكن تلخيص مراحل دورة حياة السياسات العمومية كما يلي:

الجدول 9: مراحل دورة حياة السياسات العمومية.

الخطوات المراحل	الخطوة الأولى	الخطوة الثانية	الخطوة الثالثة
المرحلة الأولى	ظهور مشكلة	تصور المشكلة	التعرف على المشكلة وتحديد أهم أبعادها وتمثيلها
المرحلة الثانية	وضع المشكلة في جدول الأعمال	اختيار وتصفية المشكلة من المشاكل الناشئة	صياغة وتخطيط أسباب المشكلة، ثم تصنيف المشكلة ضمن أهدافها وفق السياسات العمومية
المرحلة الثالثة	الصياغة والاعتماد	اقتراح الحلول والبدائل	اختيار الحلول المناسبة والمقبولة لحل المشكلة

[1] توفيق مطيع: "**تقييم السياسات العمومية في ضوء دستور 2011– التقييم البرلماني نموذجا–**"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة محمد الخامس، الرباط– المغرب، 2020/2019، الصفحة 92.

المرحلة الرابعة	تنفيذ برامج السياسات العمومية	تطبيق الحلول المختارة ووضعها حيز التنفيذ	/
المرحلة الخامسة	تقييم السياسات العمومية	تحديد الآثار المترتبة على السياسات العمومية	تقييم النتائج ورصد الآثار والفعالية والكفاءة

Source: Peter Knoepfel And others, Public Policy Analysis, The Polity Press, ISBN: 978 University of Bristol (UK), 2007, P31.

تمر عمليات السياسات العمومية بعدة مراحل، وقد اختلف الباحثين في تحديد عددها وشكلها وطبيعتها ومضامينها، وهنا سنحاول أن نعرض أولا بعض التصنيفات المختلفة لمراحل السياسات العمومية لعدد من الباحثين، ثم ثانيا سنعرض مضمون مراحل السياسات العمومية وخطواتها المنهجية.

أولا: تصنيفات الخطوات المنهجية للسياسات العمومية.

اختلف الباحثون في دراستهم للسياسات العمومية في تحديد مراحل عملية صنعها وتنفيذها وتقييمها، وفي هذا العنصر سنحاول التطرق لبعض هذه التصنيفات التي قدمها عدد من الباحثين كلا حسب وجهة نظره:

1. تصنيف هارولد لاسويل Harold Lasswell: يعتمد على التركيز على نشاطات الوظيفة المختلفة للعملية التي تصنع فيها السياسات العمومية، ولقد شرحها هارولد لاسويل من خلال سبع نشاطات أساسية هي: [1]

- **الاستخبار:** وتتعلق بكيفية تجميع ومعالجة المعلومات المتعلقة بمسائل السياسى والتي تنال اهتمام صناع السياسة؛
- **التوصيات:** وتتمثل بكيفية صياغة وتبني التوصيات المتعلقة بمسائل معينة؛
- **الوصف:** ويتمثل بكيفية تبني وتطبيق القواعد، وعن طريق من؟
- **الإنفاذ:** وذلك لتحديد ما اذا كان السلوك متعارضا مع القوانين والقواعد أم لا؟
- **التطبيق:** وهي عملية تتعلق بكيفية تطبيق القوانين وترجمة القواعد على ارض الواقع؛
- **التقويم:** كيفية تقويم عمليات السياسات العمومية من حيث نجاحها أو فشلها؟
- **الإنهاء:** كيف ينتهي العمل بالقوانين والقواعد الأصلية أو يقرر الاستمرار بها؟

[1] جيمس أندرسون: **صنع السياسات العامة**، مرجع سبق ذكره، الصفحة 37.

2. **تصنيف شارل جونز Charles Jones:** اشتهرت أعمال شارل جونز فيما يعرف في أدبيات السياسات العمومية بشبكة جونز، وهي تتضمن خمسة مراحل أساسية يمكن اختصارها كالآتي: تحديد المشكل العمومي، وضع البرنامج، تنفيذ البرنامج، تقييم البرنامج، انتهاء البرنامج. [1]
3. **تصنيف جيمس أندرسون James Anderson:** تتضمن خطوات عملية صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية حسب رأي الباحث كما يلي:[2]

- **صياغة المشكلة:** تحديد ماهي هذه المشكلة وما تسلسلها في أجندة الحكومة؟
- **التكوين والبلورة:** كيف تصاغ أو تطرح مجموعة البدائل للتعامل مع المشكلة المصاغة، ومن هم المشاركون في صياغة السياسات العمومية؟
- **التبني:** كيف ينتقى البديل المفضل ويصاغ كمشروع للسياسات العمومية، وكيف يشرع وما مستلزمات ذلك؟ وما هي الخطوات التي تتبع والمضمون الذي يدخل فيها؟
- **الطبيق:** من هم المعنيون؟ وما الذي يفعلونه لتنفيذ السياسة؟ وما الذي سيتركه التنفيذ على مضمون السياسة؟
- **التقويم:** من هم الذين يقومونها؟ وأين تذهب نتائج التقويم؟ وكيف توظف وهل ستؤدي إلى تغيير أو تعديل فيها؟

ثانيا: مضمون مراحل السياسات العمومية وخطواتها المنهجية.

تتضمن عملية صنع السياسات العمومية مجموعة من المراحل الأساسية التي تمر بها السياسة من البداية إلى النهاية. كل مرحلة تتطلب مجموعة من الأنشطة والإجراءات لضمان تحقيق الأهداف المنشودة بكفاءة وفعالية. يمكن تقسيم هذه المراحل إلى ما يلي:

[1] عبد المؤمن حمودي: "**السياسة العامة في الجزائر: حالة معالجة الأزمة السياسية الأمنية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3، 2018/2017، الصفحة 99.

[2] جيمس أندرسون: **صنع السياسات العامة**، مرجع سبق ذكره، الصفحة 41.

الشكل 10: الخطوات المنهجية للسياسات العمومية.

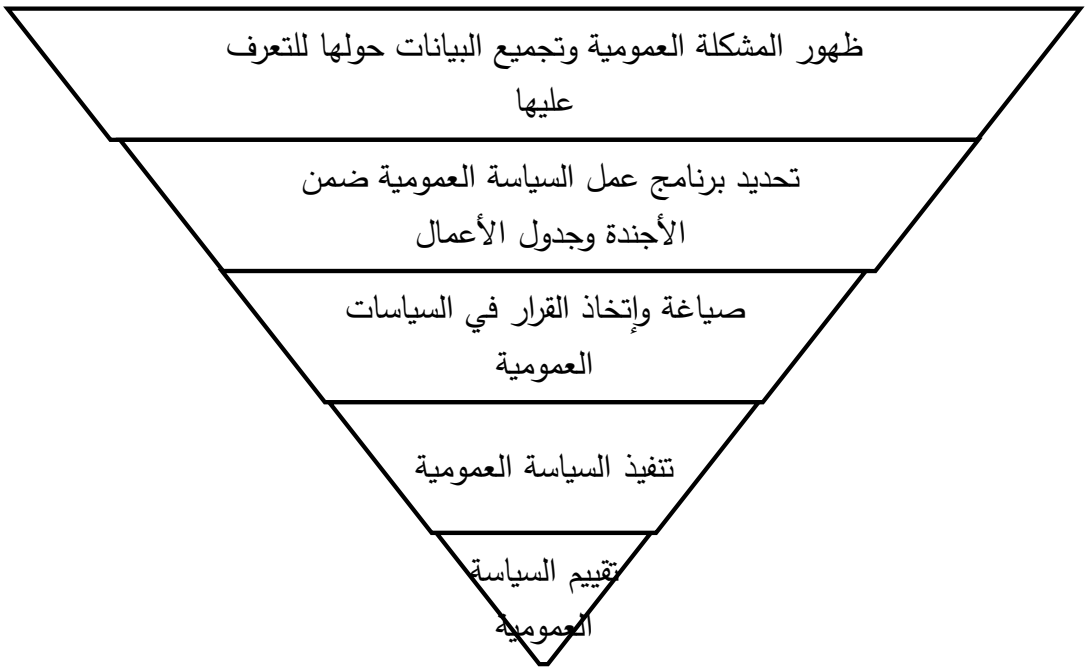

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة أدناه.

1. ظهور المشكلة العمومية وتجميع البيانات حولها للتعرف عليها:

وتتكون هذه من المرحلة من مراحل متفرعة تتمثل في:

- **التعرف على المشكلة السياسية ودراسة أبعادها:**

ان التعرف على المشكلة هو حجر الزاوية في عملية صنع السياسات العمومية، فهو يضع الأسس لكامل العملية المتمثلة في إجراء بناء وتحليل سليم للسياسات. ولهذا السبب، لا بد من منح هذه الخطوة الأولى الوقت والإهتمام الكافيين من خلال حصر المشكلة بدقة، والتعرف إلى جوهر المسألة المتناولة.

والمشكلة أو القضية التي تلقى الاهتمام في الوسط الاجتماعي والسياسي، هي التي تدفع بالمختصون في صنع السياسات العمومية نحو العناية بها، ولأجل التعرف الجيد على المشكلة من حيث كونها كبيرة أو مثيرة للإهتمام ولتدخل السياسات العمومية؛ ويحدد لنا **بيتر دركر P.Drucker** ثلاث إجراءات أساسية، لكيفية تعامل السياسات العمومية مع المشكلة العمومية، في سبيل التعرف عليها ودراسة أبعادها، من خلال ما يأتي:[1]

- **تصنيف المشكلة:** هل هي عامة ومتكررة، يمكن مواجهتها أو حلها بطرق معهودة؛ بناءا على بعض القواعد والأساليب السابقة المعمول بها. أم أنها استثنائية و فريدة من نوعها، أو جديدة المظهر تشكل نوعا جديدا من المشاكل، ولا يمكن معالجتها بالطرق التقليدية المعمول بها سابقا، وإنما يتوجب تطوير وبناء برنامج ونظام جديد مخصص لها.
- **التعرف على المشكلة:** أي تحديدها ومنحها التفسيرات المناسبة لها والمعبرة عن جميع حقائقها.

[1] فهمي خليفة الفهداوي: **السياسات العامة، منظور كلي في البنية والتحليل**، مرجع سبق ذكره، الصفحة 100.

- **تحديد جواب للمشكلة:** أي بمعنى تحديد المعايير الواضحة والخاصة بما يجب على الإجراء المتخذ أو القرار أن يصل إليه. تلك الإجراءات تعد أساس التحليل في السياسات العمومية، لأجل التوصل للحل المناسب للمشكلة.

و لكي تلقى المشكلة العمومية اهتمام صناع السياسات العمومية وجب توفر بعض الشروط منها: [1]

- اتساع الشريحة المتأثرة بها أو الفئات المتضررة منها؛
- أن تعبر المشكلة عن حاجة عامة؛
- أن تظهر على أنها مشكلة عامة وليست خاصة؛
- أن يهتم بها صناع القرار الرسميون والغير رسميون؛
- أن تتوفر المشكلة العامة على ظروف مكانية وزمانية مناسبة.

- **تجميع المعلومات المتكاملة حول المشكل العمومي:**

بعد الوقوف على عملية تحديد المشكلة، تأتي مرحلة جمع المعلومات وتحليلها، ويتم في هذه المرحلة جمع المعلومات الكاملة عن المشكلة محل الدراسة، من جميع جوانبها ودراسة تأثيراتها وانعكاساتها، بالإضافة إلى جمع المعلومات عن البدائل والحلول الممكنة.

فتوفير المعلومات اللازمة والكافية لرسم السياسة العامة يرتبط بالمنهجية اللازمة، حيث تسهم المنهجية العلمية في خلق الإطار الموضوعي والعلمي الذي يمكن أن تستند إليه الحكومات في مواجهة المشكلات والقضايا العامة.

وهناك ثلاث أسس يجب الالتزام بها في سبيل التمكن من تجميع المعلومات المتكاملة التي يحتاجها صناع السياسات العمومية للقيام بمهامهم:

- التفكير الدقيق والمستمر بالمشكلات لضمان دقة تحديد مصادر المعلومات المرتبطة بتلك المشكلة وأبعادها المؤثرة.
- تفعيل دور الاستشارة والمشاورة مع ذوي الاختصاص والخبرة والمحللين من أجل الحصول على معلومات إضافية، تعزز من فهم حدود المشكلة وظاهرتها.
- حسن استخدام المعالجات الإحصائية لتوفير معلومات كافية كما ونوعا وفي الوقت المحدد سواء تعلق الأمر بالأهداف والوسائل وبالتأثيرات المتبادلة بين القرارات والبدائل السياسية.
- توظيف أحسن المعلومات بالإسناد إلى مقاييس الموضوعية والصدق والثبات بما يضمن الفعالية في إعطاء القرارات والتقييمات الجيدة للخيارات والتفضيلات.[2]

[1] عبد الرحمان تسابت: "**تقييم السياسات العمومية في الجزائر – مقاربة قطاعية–**"، مرجع سبق ذكره، الصفحة 15.

[2] خالد عطاالله: "**دور التخطيط في رسم السياسة العامة للتنمية الاقتصادية دراسة حالة: الجزائر (1999–2012)**"، مرجع سبق ذكره، الصفحة 28.

2. تحديد برنامج عمل السياسة العمومية ضمن الأجندة وجدول الأعمال:

لا يكفي التعرف على المشكلة العمومية فقط لتصبح موضوع سياسة عمومية قابلة لاهتمام الحكومة، إذ يجب وضعها ضمن برنامج الحكومة الذي يطلق عليه "**الأجندة**"، والذي يختص بصنع وتصميم السياسات العمومية. ومن أهم المشاركين في وضع الأجندة السياسية النشطاء السياسيين، وجماعات المصالح، ومنظمات المجتمع المدني، والمرشحون للوظائف السياسية، ومراكز البحث، والمؤسسات المشتغلة بتحليل السياسات، وجماعات الضغط المختلفة. حيث تضغط كل هذه الجهات على الحكومة لاتخاذ القرارات اللازمة. المشاركون الذين سبق ذكرهم لهم دور مهم وكبير في تعبئة الرأي العام وتحديد الأجندة للحكومات. فاختيار القضايا التي تتم مناقشتها، واختيار الأشخاص الذين يناقشونها، والوقت الذي تتم فيه المناقشة، كلها عوامل تتحكم في الانطباع الذي تأخذه الحكومة.

وعليه، فإن طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي والإداري هي التي تحدد غالبا ما إذا كانت المشكلة تقع ضمن نطاق اختصاص الحكومة أم لا، ومتى تتدخل الحكومة وكيف؟ ففي النظام الاقتصادي الحر يكون تدخل الحكومة هو الاستثناء وليس القاعدة، والعكس صحيح في الأنظمة الاشتراكية. ولكن حتى في إطار تلك الأنظمة، فإنه ليس هناك إتفاق عام حول نطاق تدخل الحكومة في السياسات العمومية. [1]

- **مراحل صعود المشكلات العمومية للأجندات الحكومية:**

يرى Dorey (2005) أن هناك خمسة مراحل لإثارة القضايا الانتباه وهي: [2]

– **مرحلة ما قبل المشكلة** : هنا يبدأ المناصرون بإثارة الانتباه لها مع أن عامة الناس يجهلونها أو يغفلون عليها،لأنه لا تزال في الأفق ولم تتضح منها إلا الملامح البعيدة أو البسيطة.

– **مرحلة الاكتشاف المفزع:** تصبح المشكلة واضحة أمام أنظار السياسيين والمعنيين، وقد يعود ذلك لجهود أنصارها في المرحلة السابقة، أو تكون نتيجة تفجر أزمة حذر الأنصار من وقوعها، ولكن لم تكن تحذيراتهم عندها مقنعة لغيرهم.

– **مرحلة تقدير التكاليف التي تتطلبها السياسات:** يتم تقديرها ومقارنتها مع التكاليف المالية والاجتماعية المترتبة على عدم التدخل لحلها، وهنا يعاد النظر في تحليل خطورة المشكلة فقد تصعد أو تتراجع إلى الوراء. وحين تكون التقديرات للتكاليف الناجمة على حلها أو تركها، فإن ذلك يصبح بذاته مشكلة، وقد ينتهي الأمر إلى أن تركها يبدو أنسب.

– **مرحلة تراجع اهتمام الجمهور:** حين تنتهي المرحلة الثالثة بالتقليل من أهمية الحل بسبب التكاليف الباهضة التي تفوق كثيرا ما يتحقق عن حلها من نتائج، سيؤدي ذلك إلى خفض اهتمام الرأي العام حين يقارنونها بغيرها من القضايا المهمة التي يتحولون لها وفقا لفرضية محدودية الانتباه للجمهور، فهم يتعلقون أو

[1] عبد الرحمان تسابت: "**تقييم السياسات العمومية في الجزائر – مقاربة قطاعية**–"، مرجع سبق ذكره، الصفحة 58.

[2] المرجع نفسه، الصفحة 60.

ينتبهون للقضايا الأكثر صلة بهم أو الأشد تأثيرا على أوضاعهم. وهذت التراجع لدى الجمهور سيضعف بدوره اهتمام صناع السياسات العمومية بها فيجعلهم يرجعون النظر فيها في ووضعها في جدول الانتظار.

- **مرحلة عودة القضية للأجندة:** مع أن القضية قد توارت عن الإهتمام بعض الوقت إلا أنها لم تمت ولم تنته، وفي حالات عديدة تستجد أحداث أو ظروف أو مشكلات جديدة، فتكتشف صلاتها بالقضية الرئيسية التي أرجئت لحين، وعندها ينتهز أنصارها الفرصة لتضخيم آثار المشكلة ومخاطرها التي لم تحل في وقتها. وهذا ما يخرجها من جدول الانتضار ويوصلها إلى أجندة السياسات العمومية.

3. مرحلة صياغة وإتخاذ القرار في السياسات العمومية:

تتضمن هذه المرحلة تحديد الأهداف التي يجب أن تتبناها السياسات العمومية، ووضع مقترحات وبدائل محددة لتحقيق هذه الأهداف، والاختيار من بينها، وتعيين الوسائل الملائمة لتنفيذ خطط وبرامج البدائل المختارة ويظهر في هذه المرحلة تأثير الأطراف المجتمعية المختلفة على شكل ومكونات واتجاهات السياسات العمومية، فيما بات يعرف بشبكات السياسات العمومية.

وتنتهي هذه المرحلة إلى اتخاذ قرار إعلان السياسات العمومية، في شكل: قوانين وقرارات جمهورية أو مراسيم موقعة من طرف رئيس الجمهورية، وقرارات من مجلس الوزراء، وخطط التنمية وبرامج إنمائية ولوائح تنفيذية وقرارات وزارية.

وترتبط عملية تبني السياسات بمسألة الشرعية التي تستند إليها السلطة التنفيذية. فالشرعية هي التي تعطي قرارات السياسات العمومية النفوذ الذي يفترض أن يضمن لها القبول، ثم التنفيذ الكفء والفعال من جانب المستويات الأدنى في دورة السياسات. [1]

كما تشمل هذه المرحلة اختيار البديل المناسب من البدائل المطروحة وإصدار القرارات بشكلها النهائي. ومن أهم المعايير في المفاضلة أو الإختيار بين مختلف البدائل ما يلي: [2]

- كلفة البديل المترتبة عنه؛
- قدرة البديل على استغلال الموارد المتاحة التي سيتم تسخيرها في حل المشكلة؛
- نوعية المعالجة الجزئية أو الكلية التي يقدمها؛
- مدى انسجام البديل مع أهداف السياسات العمومية؛
- درجة المخاطر والآثار الجانبية المتوقعة عن تنفيذ هذه السياسة.

[1] كريم سيد محمد السيد أبو العزم: "**التنظيم الدستوري لصنع السياسات العامة: دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا وأمريكا**"، مرجع سبق ذكره، الصفحة 1987.

[2] فيصل المناور، منى العلبان: " **بناء السياسات العامة**"، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 157، 2022، الصفحة 09.

4. تنفيذ السياسة العمومية:

تجسد هذه الخطوة، أسلوب تحليل السياسة لعمل التوصيات من أجل أن يتمكن المحلل من تقديم معلومات مهمة تقترن بالإجراءات التنفيذية للسياسات العمومية. وبذلك يستوجب تنفيذ السياسة العمومية أو البديل كما يلي:

- صياغة السياسة العمومية بشكل واضح وموضوعي؛
- اختيار الوقت المناسب لإعلان السياسة العمومية وتنفيذها؛
- تهيئة البنية الداخلية ، وهذا من خلال توفير كافة الإمكانيات اللازمة لتنفيذ السياسة العمومية أو البديل المختار؛
- تهيئة البنية الخارجية، وذلك من خلال المساهمة في إحداث تجاوب بين البديل المختار أو السياسة العمومية أو الرأي العام؛

إن تنفيذ السياسات العمومية العمومية يعد خطوة ضرورية من أجل تحويل السياسة إلى عمل ذات تأثير، أي حال إنتهاء مرحلة تبني السياسة تشريعا تصبح المقترحات مؤهلة بأن تسمى سياسة عمومية.

وبذلك فإن تنفيذ السياسات العمومية يتمثل في تلك الإجراءات الفاعلة والمطلوبة من أجل تحقيق أهداف صانع القرار. ويصدر قرار تنفيذ السياسة العمومية من قبل السلطات التشريعية إلى نطاق السلطة التنفيذية التي تعد بمثابة المسؤول الأول عن تنفيذ هذه السياسة. [1]

5. تقييم السياسة العمومية:

يعتبر التقييم المرحلة الأخيرة من عمليات السياسات العمومية ويهتم بوجه عام بتقدير وتثمين وتحديد الأهمية للمضمون الذي تنطوي عليه، وللتطبيق الذي يترجمها إلى سلوك والآثار التي تنجم عن ذلك، والتقييم قد يؤدي إلى إعادة الدور الذي يبدأ بالمشكلة ثم البحث عن البدائل ثم المفاضلة لتقرير ما إذا كانت السياسة الحالية تحتاج إلى إلغاء أو تعديل أو أنها مازالت صالحة للبقاء والإستمرار، وتقييم السياسات كنشاط وظيفي يجب أن يتحقق من خلال عمليات الرسم والصنع والصياغة، وليس كنشاط لاحق وكمرحلة أخيرة. [2]

وهذا الخطوة ضرورية للتأكد من أن هذه السياسة في الواقع يمكن تحقيق أهدافها المنشودة. وهذه المرحلة متممة للمراحل السابقة، لأنه على محلل السياسات أن يباشر التقويم المنطقي للتأثيرات المتحققة، والنتائج الفعلية الناشئة عن تنفيذ هذا البديل أو ذاك البديل المعتمد في السياسة العمومية سواءا بالنجاح أو بالفشل.[3]

---

[1] عبد الرزاق مدوري: "**تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، الصفحة 12.

[2] حسن أجانا: "**السياسات العمومية مقاربة مفاهيمية**"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص، 2019، الصفحة 152.

[3] حسن عبد الله الدعجة: **صنع السياسات العامة**، مرجع سبق ذكره، الصفحة 87.

المبحث الثالث: سياسات الدعم كجزء من السياسات العمومية.

في ظل تزايد التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول، تأتي سياسات الدعم كأحد أهم أدوات التدخل الحكومي لتحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي. تهدف سياسات الدعم إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقديم الدعم المالي والتقني لمختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، بما في ذلك دعم الفئات الأكثر هشاشة من المجتمع، وتحفيز النمو الاقتصادي في المناطق الأقل نموا.

المطلب الأول: تعريف سياسات الدعم.

تسعى كل الدول إلى تحقيق عدة أهداف عامة من خلال سياسات الدعم، وذلك من خلال تصحيح الفوارق في الدخل لضمان العيش الكريم للمواطن، وكذا التقليل من الفقر والسهر على مراقبة الفوارق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، ولا يتم تحقيق تلك الأهداف إلا بوجود موارد مالية كافية لتمويل البرامج المسطرة من طرف الدولة ضمن استراتيجية التنمية، وهذا المشكل تواجهه خاصة الدول التي تعتمد على اقتصادياتها على الربح، لأن هذه السياسات مبنية على مبدأ العدالة. حيث تتمثل المشكلة التي تواجهها الدولة في كيفية زيادة المنافع الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تخصيص مبالغ مالية لتوفير الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وتحسينه دون إعاقة النمو الاقتصادي من خلال تقديمها على شكل: إعانة عينية أو نقدية أو على نحو آخر دون مقابل.

لهذا جاءت سياسات الدعم على أساس تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ولا يتم ذلك إلا بتحسين وترقية النتائج الاقتصادية من خلال ربط دائرة النمو البشري بالنمو الاقتصادي على المدى البعيد.

ومن خلال هذا يمكننا تعريف سياسات الدعم بأنها: "أية مساعدة من الحكومة، نقدية أو عينية، للمنتجين من القطاع الخاص أو المستهلكين. لا تتلقى الحكومة أي تعويض مقابله ولكن يشترط المساعدة بأداء معين من قبل المتلقي". [1]

كما تعرف أيضا تعرف بأنها: "مجموع النفقات النقدية أو العينية التي تتحملها الدولة كجزء من مسؤوليتها الاقتصادية والسياسية، وتقدمها الدولة للمواطنين والمنتجين من أجل الارتفاع بالمستوى المعاشي لهم وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية. [2]

كما تعتبر سياسات الدعم سياسة فعالة لمعالجة الاختلالات التي تنتج في السوق، من خلال عملها على خلق التوازن بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، ويهدف من خلالها إلى تحقيق أهداف اجتماعية وسياسية

[1] بسام فتوح، لورا القطيري: "**دعم الطاقة في العالم العربي**"، تقرير التنمية الإنسانية العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، الأمم المتحدة، 2012، الصفحة 11.

[2] محمد جواد كاظم عبد المنعم الخطاب: "**أثر الدعم والإستثمار في تأهيل المشاريع الزراعية**"، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال الزراعية، تخصص فلسفة في إدارة الأعمال الزراعية، جامعة سانت كليمنتش، بغداد،2012، الصفحة 12.

واقتصادية، حيث يمثل الدعم مجمل النفقات النقدية والعينية التي تتحملها الدولة، وتقدمها للأفراد لتحسين المستوى المعيشي لهم أو تقديمها للمنتجين لتطوير القطاعات الإنتاجية والخدماتية. [1]

كما أن وزارة المالية الجزائرية تعتبر أن سياسات الدعم تنصرف إلى بعض أشكال الإعانات التي تقدمها الدولة للأفراد كمستهلكين أو منتجين سواء بصورة مباشرة (وهو ما يسمى بالدعم الصريح)، أو صورة غير مباشرة (وما يسمى بالدعم الضمني)، وذلك قصد التخفيف من أعباء تكاليف المعيشة عن كاهل الفقيرة والطبقات محدودة الدخل، بإضافة إلى تحقيق عملية إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الأقل دخلا في المجتمع، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق درجة من العدالة الاجتماعية. [2]

المطلب الثاني: أهداف سياسات الدعم.

تسعى الدولة من خلال تطبيق سياسات الدعم إلى تحقيق جملة من الأهداف سواء اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية؛ والتي نختصرها في النقاط التالية:

1. الأهداف الاقتصادية: تتمثل الأهداف الاقتصادية لسياسات الدعم فيما يلي: [3]

- توفير البنى التحتية والخدمات المساعدة للقطاعات الإنتاجية والأنشطة المختلفة؛
- تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب الفعال نتيجة لزيادة الدخل والاستثمارات وتنويع القاعدة الاقتصادية وهيكلها من خلال دعم القطاعات الإنتاجية غير النفطية؛
- تشجيع الصادرات من خلال تقليص تكاليف الإنتاج وجعل أسعارها أكثر تنافسية في الأسواق العالمية؛
- تحفيز الطلب المحلي من المنتجات المحلية لتشجيع على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف المشاريع الحرفية؛
- ترقية القطاعات المختلفة والنهوض بها عن طريق تشجيع الاستثمارات؛
- تحقيق التنمية الصناعية عن طريق تطوير صناعات جديدة من جراء دعم الدولة.

2. الأهداف السياسية: وتتمثل مختلف الأهداف السياسية لسياسات الدولة فيما يلي: [4]

- دعم الدخل الحقيقي ومحاربة الفقر من خلال تخفيض الأسعار للمنتجات واسعة الاستهلاك، لأنه في الدول النفطية خاصة ينظر للدعم بأنه سياسة لتقاسم ثروة البلاد؛
- تقديم المساعدات المالية للقطاعات الحيوية التي تحتاج دعم مثل (الزراعة، الصناعات التقليدية...الخ)، لتشجيع الاستثمار فيها؛

---

[1] قدار مريم: "**إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020/2019/ الصفحة 14.

[2] حنصال أبو بكر: "**إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية**"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 07، 2018، الصفحة 112.

[3] قدار مريم، المرجع السابق، الصفحة 15،16.

[4] البشير عمارة: "**سياسة الدعم الحكومي في الجزائر**"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2019، الصفحة 62.

- تجد الإعانات مبرراتها لإعتبارات سياسية فدعم الوقود مثلا يحظى بشعبية كبيرة لتستفيد منه شريحة كبيرة من المجتمع؛
- توزيع الثروة وتقليص التفاوت في مستويات الدخول؛
- الحد من تقلبات أسعار المواد الأساسية ودعم استقرار الأسعارودعم الإنتاج والمنتجين.

3. الأهداف الاجتماعية: سياسات الدعم لها أهداف اجتماعية تتمثل في: [1]

- تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع من خلال إعادة توزيع الثروة؛
- التخفيض في نسبة البطالة وتوفير مناصب شغل عبرزيادة المؤسسات المنتجة في القطاعات الاقتصادية؛
- تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمواطنين للتأكيد على الدور الاجتماعي للدولة؛
- توفير حماية اجتماعية لفئات المتقاعدين وكبار السن والمحتاجين عبر توفير مصدر دخل لهم؛
- مساعدة الأسرة على مجابهة المشكلات والتعقيدات المادية من أجل تكوين وبناء الأسرة السليمة؛
- رفع المستوى الصحي والغذائي للفئات الاجتماعية غير القادرة عبر توفير السلع والخدمات المدعمة.

المطلب الثالث: أنواع سياسات الداعم.

تعتبر سياسات الدعم الحكومي أحد الأدوات الرئيسية التي تعتمدها الدول لتعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة في مختلف القطاعات، وتتنوع هذه السياسات بحسب طبيعة الدعم المقدم والأهداف المرجوة منها. بشكل عام، يمكن تصنيف سياسات الدعم إلى عدة أنواع كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 10: أنواع سياسات الداعم.

وفق أثره على الموازنة العامة للدولة	**الدعم المباشر**		وهو الإنفاق العام الذي يكون بصورة واضحة وصريحة في الموازنة العامة للدولة، وتندرج وفق بند النفقات على عاتقها، وتكون لها مخصصات مالية مثل دعم السلع الغذائية والتعليم وغيرها، وهذا النوع من الدعم يكون من السهل قيامه وتحليل عوامل تزايده وكذلك طرق ترشيده.
	الدعم غير مباشر	**الدعم الضمني**	يحدث هذا النوع من الدعم عبر الزامية تحديد أسعار السلع والخدمات أقل من التكلفة الحقيقية للإنتاج، وإجبار المؤسسات على بيع بتلك الأسعار ويطلق على هذا النوع من الدعم بإعانة التوازن أو إعانة سد العجز.
		الإعفاءات الضريبية	وهي أحد أشكال الدعم غير المباشر التي تعتمدها الدولة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية، حيث تتمثل في إعفاء المستفيدين من بعض الالتزامات الضريبية.
		الدعم المستتر	وهو عبارة عن بيع السلع المحلية مهما كانت نوعها، استهلاكية أو وسيطية أو بيعها إلى المنتجين أو المستخلكين بأسعار أقل من أسعار الاسترادأ التصدير.

[1] دندن فتحي حسن: "**تقييم سياسة الدعم الحكومي للجزائر في الفترة 2000/ 2020**"، المجلة الجزائرية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 02، 2022، الصفحة 79.

		دعم سعر الصرف	وهو عبارة عن تقديم الدولة لسعر صرف تمييزي للمنتجات المستوردة وتخفيض تكاليفها، من أجل أن يتحصل المستهلك على تلك المنتجات بأسعار منخفضة وهذا عبر رفع سعر الصرف لهذه السلع.
		الدعم الجمركي	يمثل إعفاءات أو تخفيضات من الرسوم الجمركية لمجموعة من الواردات، يتم اعتماد إعفاءات على الواردات من السلع الأساسية أو الآلات ومستلزمات التي تدخل في عملية إنتاج السلع للتخفيف من التكاليف المعيشية وحدة تزايدها.
وفق نمط شكل تقديمه للمستفيدين	**الدعم النقدي**	**المساعدات الاجتماعية النقدية**	هو الدعم الذي يقدم يتم منحه للمستفيدين على شكل دخول نقدية للزيادة من قدرتهم الشرائية، مثل منح المعاقين وكبار السن.
		المساعدات العائلية الخاصة	تدعيم قدر الأسرة على الحفاظ على رعاية أبنائها وتعليمهم.
		التحويلات النقدية المشروطة	هي مجموعة التحويلات التي تقدم بشروط مثل تحسين الحالة الصحية.
	الدعم العيني	**برامج دعم الغذاء**	وهو الدعم الذي تتدخل به الدولة لتوفير السلع والخدمات بأسعار منخفضة مثل المطاعم المدرسية ودعم العام للأسعار.
		برامج دعم الطاقة	ويقصد به توفير المنتجات البترولية بأقل من قيمتها الحقيقية.
		برامج دعم السكن	ويقصد به تدخل الدولة بتوفير السكن مجانا وكذا تخفيض فائدة قروض الإسكان.

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على "دندن فتحي حسن، قدال زين الدين: "الدعم الحكومي وانعكاساته على الموازنة العامة للدولة– دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2020/2010"، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، 2022، الصفحة 356 ،357".

يتضح من خلال هذا التصنيف أن سياسات الدعم تنطوي على أشكال متعددة تختلف من حيث طبيعتها وآثارها على الاقتصاد الوطني، حيث يجمع بعضها بين الطابع المالي المباشر والتأثير غير المباشر على السوق والأسعار. كما أن تنوع هذه السياسات يعكس محاولة الدولة التوفيق بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ومتطلبات التوازن المالي من جهة أخرى، مما يبرز ضرورة تبني مقاربة شاملة ومرنة في صياغة وتنفيذ سياسات الدعم، خاصة في ظل التحديات الراهنة المرتبطة بترشيد النفقات وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

خلاصة الفصل:

خصص هذا الفصل لعرض الإطار النظري للسياسات العمومية، حيث تم التطرق إلى مفهوم السياسات العمومية من خلال استعراض مختلف التعريفات والمقاربات التي تناولت هذا المفهوم، مع بيان خصائصها وأهدافها وتصنيفاتها.

كما تناول الفصل نشأة السياسات العمومية وتطورها، إضافة إلى أهم المقاربات والنظريات المفسرة لها، مع عرض مختلف الفاعلين المتدخلين في عملية صنع السياسات العمومية والأدوار التي يؤدونها.

وتطرق الفصل كذلك إلى مراحل السياسات العمومية، بدءا من تحديد المشكلات وصياغة السياسات، وصولا إلى تنفيذها وتقييمها، مع إبراز مختلف العوامل المؤثرة في هذه المراحل.

وفي الأخير، تم عرض مفهوم سياسات الدعم باعتبارها أحد أشكال التدخل العمومي، من خلال التعريف بها وبيان أهم أدواتها وآلياتها.

وبذلك وفر هذا الفصل الأساس النظري والمفاهيمي اللازم لفهم السياسات العمومية وآليات تدخل الدولة، بما يخدم تحليل السياسات الموجهة لدعم مشاريع الصناعات التقليدية والحرف في الفصول اللاحقة.

الفصل الثالث:

و اقع الصناعات التقليدية والحرف في الجز ائر خلال 2014-2024

تمهيد:

تعد الصناعات التقليدية والحرف إحدى الركائز الحيوية التي تشكل جزءا من النسيج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للجزائر، لما تحمله من دلالات حضارية ورمزية تجسد الهوية الوطنية، وتساهم في خلق ديناميكية تنموية مستدامة، لاسيما على المستوى المحلي. ورغم ما يشهده هذا القطاع من تحديات بنيوية وتنظيمية، فإنه لا يزال يحتفظ بمكانته كقطاع واعد بإمكانه المساهمة الفعلية في تنويع الاقتصاد الوطني خارج الريع البترولي.

وفي هذا السياق، يسعى هذا الفصل التحليلي إلى تقديم قراءة تحليلية ميدانية معمقة لواقع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، من خلال ثلاث مقاربات مترابطة.

ففي المبحث الأول، يتم التأسيس النظري والمعرفي للقطاع عبر تتبع المفهوم القانوني والتطور التشريعي له، مع إبراز الدور المؤسسي والتنظيمي الذي يضبطه، إضافة إلى استعراض آليات التعاون البيني مع القطاعات العمومية الأخرى.

أما المبحث الثاني، فينصرف إلى تصنيف الصناعات التقليدية والحرف وفق طابعها الفني والإنتاجي والخدمي، مع التركيز على أبعادها الرمزية والإبداعية والتقنية.

ويختتم الفصل بالمبحث الثالث الذي يعالج تطور مشاريع الحرف والصناعات التقليدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2024، من خلال مؤشرات كمية ونوعية تشمل مساهمة القطاع في التنمية، وتوزيع الحرفيين، فضلا عن آليات إنشاء المشاريع في هذا المجال.

المبحث الأول: مدخل إلى قطاع الصناعات التقليدية والحرف الجزائرية.

يتناول هذا المبحث بالدراسة والتحليل البعد التعريفي والتشريعي للصناعات التقليدية والحرف، مع إبراز تطور الإطار القانوني المنظم لها عبر الزمن. كما يسلط الضوء على البنية المؤسساتية المؤطرة لهذا القطاع، بما في ذلك أدوارها التنظيمية والتوجيهية والتنموية. ويختتم المبحث باستعراض أوجه التعاون القطاعي بين الصناعات التقليدية والقطاعات العمومية الأخرى، كما يستعرض أوجه التعاون بين قطاع الصناعات التقليدية والحرف والقطاعات العمومية الأخرى، مع بيان أطر هذا التعاون ومجالاته.

المطلب الأول: مفهوم قطاع الصناعات التقليدية والحرف.

إن الانطلاق في دراسة قطاع الصناعات التقليدية والحرف يقتضي أولا التأسيس المفاهيمي له، نظرا لتعدد التعريفات واختلاف الزوايا التي يمكن من خلالها تناول هذا النشاط، سواء من منظور قانوني، اقتصادي، ثقافي أو اجتماعي. ويكتسي هذا البعد المفاهيمي أهمية خاصة في السياق الجزائري، إذ أن وضوح المفهوم يعد مدخلا ضروريا لفهم السياسات والتشريعات ذات الصلة، وتحديد طبيعة الفاعلين والمعايير المنظمة للنشاط.

أولا: تعريف الصناعات التقليدية والحرف من منظور المشرع الجزائري.

تم تحديد تعريف جزائري للصناعة التقليدية والحرف بصدور الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996م الموافق لـ 19 شعبان 1416هـ المحدد للقواعد التي تحكم الصناعات التقليدية والحرف والنصوص التطبيقية لها، حيث نصت المادة الخامسة (05) منه على أن الصناعة التقليدية والحرف هي: "كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي، ويمارس:[1]

- بصفة رئيسية ودائمة؛
- في شكل مستقر، أو متنقل، أو معرضي.

في أحد مجالات النشاطات التالية:

- الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية؛
- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد؛
- الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات.

وحسب الكيفيات التالية:

- إما فرديا؛
- وإما ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف؛
- وإما ضمن مقاولة للصناعات التقليدية والحرف.

[1] الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 10 جانفي 1996م الموافق لـ 19 شعبان 1416هـ المحدد للقواعد التي تحكم الصناعات التقليدية والحرف والنصوص التطبيقية لها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 03، الصادرة في يناير 1996، الصفحة 03.

كما يعد الأشخاص الذين يمارسون صناعاتهم الحرفية التقليدية بموجب القانون أنهم "حرفيين" ويستفيدون بامتيازات مرتبطة بهذه الصفة، وقد تم تقسيم هؤلاء الحرفيون إلى ثلاث أقسام رئيسية تتمثل فيما يلي:

الشكل 11: طرق ممارسة نشاطات الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر.

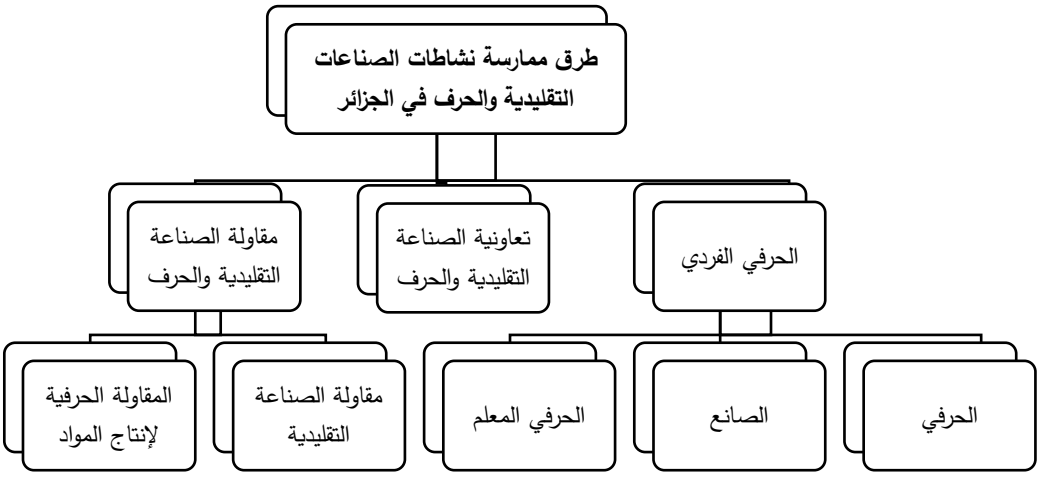

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة أدناه.

من خلال الشكل أعلاه وحسب الأمر رقم 01-96 يمكن توضيح طرق ممارسة نشاطات الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر كما يلي:[1]

1. حرفي فردي: حيث يميز التشريع الجزائري بين ثلاث مستويات من التأهيل في هذا النوع، الحرفي، الحرفي المعلم في صنعته، والصانع:

- **الحرفي:** تم تعريفه لأول مرة في المادة 03 من القانون رقم 82-12 المتضمن القانون الأساسي للحرفي والمؤرخ في 28 أوت 1982، ومن ثم تم تعديل مفمومه سنة 1996 بموجب الأمر 96-01 حيث عرف على أنه "كل شخص طبيعي مسجل في سجل الصناعة التقليدية والحرف، يمارس نشاطا تقليديا، يثبت تأهيلا ويتولى بنفسه مباشرة تنفيذ العمل، وإدارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته".
- **الحرفي المعلم:** كل حرفي مسجل في سجل الصناعة التقليدية والحرف يتمتع بمهارة تقنية خاصة وتأهيل عال في حرفته، وثقافة مهنية.
- **الصانع:** كل عامل أجير له تأهيل مهني مثبت.

2. تعاونية للصناعة التقليدية والحرف:

وهي شركة مدنية لها رأس مال غير مستقر وتقوم على حرية انضمام الذين يتمتعون جميعا بصفة الحرفي. حيث تهدف إلى انجاز كل العمليات وأداء كل الخدمات التي من شأنها أن تساهم بصفة مباشرة في تنمية النشاطات التقليدية والحرف وفي ترقية أعضائها وممارسة هذه النشاطات جميعا.

[1] الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996م، المرجع السابق، الصفحة 06/05.

3. مقاولة للصناعة التقليدية والحرف: ونميز بين نوعين من المقاولة كما يلي:

- **مقاولة الصناعة التقليدية:** تعتبر مقاولة للصناعة التقليدية كل مقاولة مكونة حسب أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري.
- **المقاولة الحرفية لإنتاج المواد والخدمات:** تعتبر مقاولة حرفية لإنتاج المواد والخدمات كل مقاولة تنشأ وفق أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري.

كما تم تقسيم نشاطات الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، حسب المرسوم التنفيذي رقم 07-339 المؤرخ في 19 شوال عام 1428 الموافق لـ 31 أكتوبر 2007، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 97-140 المؤرخ في 23 ذي الحجة عام 1417 الموافق لـ 30 أبريل 1997 المحدد لـ قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، حيث تضم القائمة حسب الميادين الثلاث إلى 24 قطاع و نشاط مرتبة ومرقمة وموزعة إلى ثلاث ميادين للنشاطات، تضم هذه الأخيرة أربع و عشرون قطاع نشاط وتستجمع 339 نشاطا؛ كما يوضحه الشكل المقابل:[1]

الشكل 12: ميادين نشاطات الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر.

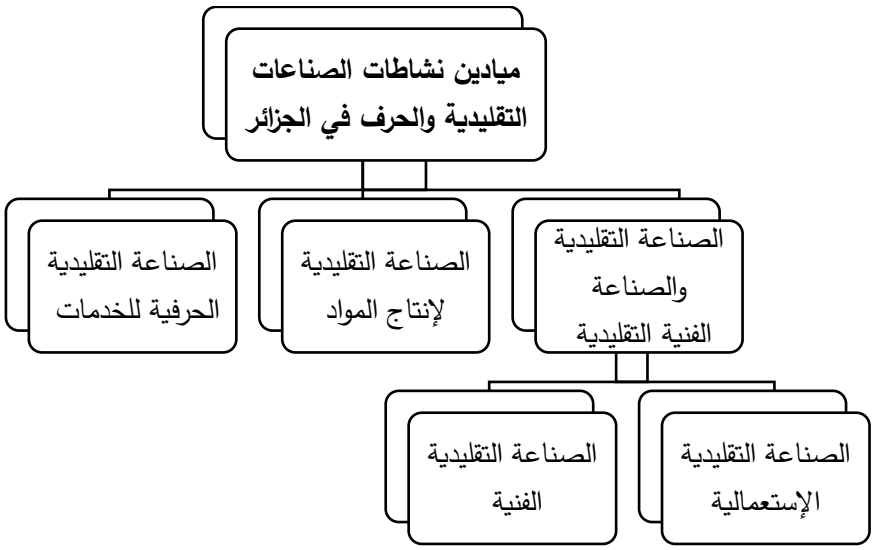

المصدر: من إعدد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة أدناه.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 07-339 المؤرخ في 19 شوال عام 1428 الموافق لـ 31 أكتوبر 2007، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 97-140 المؤرخ في 23 ذي الحجة عام 1417 الموافق لـ 30 أبريل 1997 المحدد لـ قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 70، الصادرة بتاريخ 05 نوفمبر 2007.

❖ للإطلاع على تفاصيل أكثر توجه للصفحة الرسمية لوزارة السياحة والصناعات التقليدية، قسم نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف، من خلال مدونة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف: https://www.mta.gov.dz/

يكشف توزيع النشاطات الحرفية على 24 قطاعا و339 نشاطا عن اتساع البنية الاقتصادية للقطاع وتعدد مجالات تدخله، وهو ما يفرض على السياسات العمومية اعتماد آليات دعم تتلاءم مع خصوصية كل نشاط، بدل الاكتفاء بإجراءات موحدة قد لا تستجيب لمختلف احتياجات الحرفيين. كما يعكس هذا التنوع اتساع المجالات التي يمكن أن تستفيد من سياسات الدعم العمومي، الأمر الذي يجعل فعالية هذه السياسات مرتبطة بمدى قدرتها على مراعاة خصوصية كل نشاط وعدم الاكتفاء بمقاربات موحدة لجميع الحرف:

• **الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية:** هما كل صنع يغلب عليه العمل اليدوي، ويستعين فيه الحرفي أحيانا بآلات لصنع أشياء نفعيه و/أو تزيينية ذات طابع تقليدي، وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة. وتعتبر الصناعة التقليدية صناعة فنية عندما تتميز بأصالتها، وطابعها الانفرادي وإبداعها، وتنقسم إلى قسمين (الصناعة التقليدية الإستعمالية، الصناعة التقليدية الفنية).

يرمز لميدان النشاط الأول (الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية) بالرمز 01 ويحتوي على ثمانية (08) قطاعات النشاطات يكون تسميتها ورمزها في القائمة كالتالي:

الجدول 11: قطاعات نشاطات الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية.

التسمية	الرمز في القائمة	عدد النشاطات الحرفية	رمز ميدان النشاط
الصناعات الغذائية التقليدية	01	10	01
العمل على الطين والجبس، الحجر، الزجاج، وما يماثلهم	02	11	01
العمل على المعادن (بما في ذلك المعادن الثمينة)	03	08	01
العمل على الخشب ومشتقاته وما يماثله	04	18	01
العمل على الصوف والمواد المماثلة	05	07	01
العمل على القماش والنسيج	06	04	01
العمل على الجلود	07	06	01
العمل على المواد المختلفة	08	11	01

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية: مدونة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف، تم الإطلاع عليها يوم 2024/11/01، على الساعة 18:04 من خلال: https://www.mta.gov.dz

• **الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد:** أو كما تسمى الصناعة التقليدية الحرفية النفعية الحديثة، هي كل صنع لمواد استهلاكية عادية، لاتكتسي طابعا فنيا خاصا وتوجه للعائلات وللصناعة وللفلاحة.

يرمز لميدان النشاط الثاني (الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد) بالرمز 02 ويحتوي هذا الميدان على 09 قطاعات نشاط و هي كالتالي:

الجدول 12: قطاعات نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد.

التسمية	الرمز في القائمة	عدد النشاطات الحرفية	رمز ميدان النشاط
نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع المناجم والمقالع	09	10	02
نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع الميكانيك والكهرباء	10	06	02
نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع الحديد	11	13	02
نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع التغذية	12	28	02
نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع النسيج والجلود	13	17	02
نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع الخشب، التأثيث والخرداوات والأدوات المنزلية	14	20	02
نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع الأشغال العمومية للبناء ومواد البناء	15	14	02
نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع الحلي	16	04	02
نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد المختلفة	17	19	02

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية: مدونة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف، تم الإطلاع عليها يوم 2024/11/01، على الساعة 18:04 من خلال: https://www.mta.gov.dz

•**الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات:** هي مجمل النشاطات التي يمارسها الحرفي والتي تقدم خدمة خاصة بالصيانة أو التصليح والترميم الفني باستثناء تلك التي تسري عليها أحكام تشريعية خاصة.

يرمز لميدان النشاط الثالث (الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات) في القائمة بالرمز 03 وهو يتشكل من سبعة (07) قطاعات للنشاطات محددة كمايلي:

الجدول 13: قطاعات نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات.

التسمية	الرمز في القائمة	عدد النشاطات الحرفية	رمز ميدان النشاط
نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة بتركيب، صيانة والخدمة ما بعد البيع للتجهيزات والمعدات الصناعية المخصصة لمختلف فروع النشاط النشاط الاقتصادي	18	20	02
نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة بتصليح وصيانة التجهيزات والمواد المستعملة في مختلف فروع النشاط اللإقتصادي والعائلات	19	57	02
نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة بالأشغال الميكانيكية	20	06	02

نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة بالتهيئة، الصيانة، التصليح، وزخرفة وتزيين المباني المخصصة لكل الاستعمالات التجارية، الصناعية والسكنية	21	27	02
نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة بالنظافة وصحة العائلات	22	06	02
نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة بالألبسة	23	03	02
نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة للخدمات المختلفة	24	12	02

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية: مدونة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف، تم الإطلاع عليها يوم 2024/11/01، على الساعة 18:04 من خلال: https://www.mta.gov.dz

ثانيا: تطور الاطار التشريعي لقطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر.

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات ملحوظة نتيجة الظروف والتغيرات التي أثرت على الساحتين الوطنية والدولية في مختلف المجالات. وقد رافق هذا التحول مجموعة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية الواسعة التي شملت جميع جوانب النشاطات الاقتصادية في مختلف القطاعات. **(للإطلاع أكثر اطلع على الملحق 01).**

ومن هنا، سنقوم بتقسيم مراحل تطور الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر وفقا للسياسات الاقتصادية المتبعة لها، كالتالي:

1. المرحلة الأولى "التأسيس والتوجيه" (1962-1991):

بعد الاستقلال، بدأت الجزائر بوضع الأسس القانونية والإدارية لتنظيم قطاع الصناعات التقليدية والحرف. شملت هذه الفترة جهودا أولية لتطوير الهياكل التنظيمية ودعم الصناعة التقليدية من خلال مجموعة من المراسيم، منها:

- **إصدار الأمر 62-025** في 1962، أول قانون يحكم الصناعة التقليدية بعد الاستقلال، والذي أنشأ مديرية خاصة بالصناعة التقليدية؛[1]
- **إصدار المرسوم 64-194** في 1964، الذي حدد البرنامج العام لنشاط الصناعة التقليدية؛[2]
- **إنشاء الشركة الوطنية للصناعة التقليدية من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT)** في 1971 لتعزيز بنية القطاع وتنميته؛[3]

[1] الأمر 025-62، المؤرخ في أوت 1962، والمتعلق بتنظيم مديرية الصناعة التقليدية وصلاحيتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 64-194، المؤرخ في 03 يوليو عام 1964، المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للمكتب الوطني للصناعة التقليدية الجزائرية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 14 يوليو 1964.

[3] عديلة العلواني: "**قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر واقع وآفاق**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 01، 2020، الصفحة 365.

- ضم القطاع إلى وزارة الصناعات الخفيفة بموجب المرسوم 80-16 في 31 جانفي 1980؛[1]
- **إصدار القانون الأساسي للحرفي 82-12** سنة 1982 والمتضمن تعريف الحرفي بحقوقه وواجباته ومجالات نشاطه والقواعد التي تحكم ممارسة الأعمال الحرفية والتعاونيات الحرفية؛[2]
- **إدخال القانون رقم 88-16** في 10 ماي 1988 الذي يعدل ويتمم القانون رقم **82-12** عدة تعديلات معتبرة، لكنه رغم ذلك لم يحقق القطاع الأهداف المرجوة منه وذلك بسبب تعرض الاقتصاد الجزائري لأزمة بترولية في 1986.[3]

تعكس هذه المرحلة توجه الدولة نحو إرساء الأسس القانونية والمؤسساتية للقطاع، غير أن محدودية الإمكانات الاقتصادية وتركيز السياسات التنموية آنذاك على القطاع الصناعي العمومي جعل مساهمة الصناعات التقليدية والحرف في النشاط الاقتصادي محدودة نسبيا.

2. المرحلة الثانية "الهيكلة وتعزيز المؤسسات" (1992-2009):

في هذه المرحلة، اهتمت الجزائر بتطوير المؤسسات الداعمة للصناعة التقليدية. شهدت هذه الفترة نقل مسؤولية القطاع إلى وزارة السياحة والصناعة التقليدية، وتأسيس هيئات جديدة مثل:

- **الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف** في 9 جانفي 1992 بموجب المرسوم التنفيذي 92-10،[4] بعدها ازدادت انتشارا لتصبح 20 غرفة في جوان 1997 تحت وصايه وزارة السياحة والصناعة التقليدية؛
- **إنشاء الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية** في 09 جوان 1992 بموجب المرسوم التنفيذي 92-12، بهدف توجيه الأنشطة الحرفية ودعم الحرفيين؛ [5]
- **إنشاء الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية** بموجب المرسوم التنفيذي 93-06 في 02 جانفي 1993؛ [6]

---

[1] المرسوم رقم 80-16، المؤرخ في 31 يناير 1980، المتضمن تكملة تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الصناعات الخفيفة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، الصادرة بتاريخ 05 فبراير 1980.

[2] القانون رقم 82-12، المتضمن القانون الأساسي للحرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، الصادرة بتاريخ 21 أوت 1982.

[3] القانون رقم 88-16، المؤرخ في 10 مايو 1988، المعدل والمتمم للقانون رقم 82-12، والمتضمن القانون الأساسي للحرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 11 مايو 1988.

[4] المرسوم التنفيذي رقم 92-10، المؤرخ في 09 يناير 1992، المتضمن أحداث الغرف الجهوية للحرف، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04، الصادرة بتاريخ 19 يناير 1992.

[5] المرسوم التنفيذي رقم 92-12، المؤرخ في 09 يناير 1992، المتضمن أحداث الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04، الصادرة بتاريخ 19 يناير 1992.

[6] المرسوم التنفيذي رقم 93-06، المؤرخ في 02 يناير 1993، الحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-066 بعنوان "الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 06 يناير 1993.

- **إصدار المرسوم التنفيذي 97-99** المؤرخ في 29 مارس 1997 الذي يتضمن القانون الأساسي النموذجي لتعاونية الصناعة التقليدية والحرف؛[1]
- إدراج القطاع مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2002.
- **إصدار المرسوم التنفيذي 03-472** في 02 ديسمبر 2003 حيث استحدثت 11 غرفة جديدة للصناعة التقليدية والحرف وأصبح عدد الغرف انذاك 31 غرفة؛
- **المرسوم التنفيذي 09-323** الصادر في 2009 بموجبه تم استحداث 16 غرفة جديدة ليرتفع عدد الغرف إلى 48 غرفة للصناعة التقليدية والحرف؛

يلاحظ خلال هذه المرحلة انتقال الاهتمام من مجرد التنظيم القانوني إلى بناء هياكل مؤسساتية متخصصة، وهو ما يعكس تنامي إدراك السلطات العمومية لأهمية القطاع كأداة للتشغيل والتنمية المحلية.

3. المرحلة الثالثة "التنمية المستدامة والاستراتيجيات طويلة الأمد" (2010-2030):

تبنت الجزائر سلسلة من الاستراتيجيات التنموية الهادفة للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية، بدأت فعليا في 18 جوان 2003 من خلال إطلاق مخطط العمل للتنمية المستدامة آفاق 2010، والذي ركز بشكل أساسي على رفع كفاءة الإنتاج وفتح آفاق التصدير أمام المنتجات الحرفية.

وفي مرحلة لاحقة، ساهمت الملتقيات الجهوية المنعقدة في أفريل 2011، متبوعة بالندوة الوطنية في جوان من نفس العام، في بلورة رؤية استراتيجية جديدة تمتد إلى آفاق 2020. وتميزت هذه الفترة بالعمل على تعزيز الدور الاقتصادي للقطاع عبر دعم الحرفيين لتحقيق وفرة في الإنتاج مع الالتزام بمعايير الجودة، بالإضافة إلى صقل المهارات المهنية لتتوافق مع المقاييس الدولية، مما يعزز القدرة التنافسية للمنتج التقليدي في الأسواق الخارجية.

وعلى الصعيد التنظيمي، تدعمت هذه الحركية بصدور المرسوم التنفيذي رقم 15-124 في 14 مايو 2015، والذي جاء معدلا ومتمما للمرسوم 97-142 المتعلق بآليات القيد في سجل الصناعة التقليدية والحرف. وقد استهدف هذا التعديل تبسيط الإجراءات الإدارية، حيث نص على ضرورة تحرير طلبات التسجيل عبر استمارات رسمية توفرها غرف الصناعة التقليدية والحرف، ويتم التوقيع عليها مباشرة من طرف أصحاب الشأن لضمان قانونية النشاط الحرفي.[2]

كما شهدت هذه المرحلة سنة 2015 إدراج وزارة للتهيئة العمرانية تحت وصاية وزارة السياحة والصناعات التقليدية؛ وقد تم إطلاق مخطط تنمية قطاع الصناعة التقليدية **(آفاق 2030)** وهو مخطط تعديلي لإستراتيجية 2020. إذ يهدف إلى مواصلة تكوين الحرفيين ودعمهم بمختلف البرامج العمومية، وذلك من خلال تكثيف

[1] المرسوم التنفيذي رقم 97-99، المؤرخ في 29 مارس 1997، المتضمن القانون الأساسي النموذجي لتعاونية الصناعة التقليدية والحرف، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 18، الصادرة بتاريخ 30 مارس 1997.

[2] المرسوم التنفيذي 15-124، المؤرخ في 14 مايو 2015، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيدي 97-142، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 26، بتاريخ 20 ماي 2015.

نسيج الصناعات التقليدية باستحداث 200000 نشاط جديد وتحسين نوعية منتجات الصناعات التقليدية وتعزيز قدرات التسويق؛ ولتحقيق ذلك رصدت ما يلي:

الجدول 14: الأهداف الإستراتيجية للمخطط آفاق 2030.

الهدف	2020	2025	2030
النشاطات الحرفية	380000	600000	830000
التشغيل	960000	1500000	2000000
الإنتاج الخام (مليار دينار)	334	534	760

المصدر: بوجمعة مهدية، **'دور آليات الدعم الاقتصادية في ترقية الصناعات اليديوية التقليدية والفنية كقطاع اقتصادي وثقافي في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2023/2022، الصفحة 86.

تظهر المعطيات الواردة في المخطط الاستراتيجي آفاق 2030 أن الدولة راهنت على توسيع النشاط الحرفي ورفع مستويات التشغيل والإنتاج. غير أن تحقيق هذه الأهداف يبقى مرتبطا بمدى فعالية آليات التنفيذ والمتابعة، خاصة في ظل التحديات التي عرفها القطاع خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يجعل تقييم النتائج الفعلية المحققة ضرورة أساسية للحكم على مدى نجاح هذه الاستراتيجية.

المطلب الثاني: المؤسسات المؤطرة لقطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر.

في الجزائر، هناك عدة مؤسسات وهيئات تعنى بتطوير ودعم قطاع الصناعات التقليدية والحرف. هذه المؤسسات تعمل تحت إشراف وزارة السياحة والصناعات التقليدية والعمل العائلي. بناءا على القوانين والمراسيم ذات الصلة، يمكن تصنيف هذه المؤسسات على النحو التالي:

1. وزارة السياحة والصناعة التقليدية (ministère du tourisme et de l'artisanat):

وزارة السياحة والصناعة التقليدية في الجزائر تهدف إلى تطوير وتنمية الصناعات التقليدية وتعزيز دورها كأحد المكونات الرئيسية للتراث الوطني، حيث تسعى لتوفير البيئة الملائمة لدعم الحرفيين، وتنمية مهاراتهم، والترويج لمنتجاتهم، مما يسهم في خلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي. وتركز الوزارة على عدة محاور، من بينها تحسين جودة المنتجات من خلال مقاييس الجودة وإطلاق علامات خاصة بالصناعات التقليدية. كما تعمل على تعزيز التعاون مع الهيئات المحلية والدولية لتطوير هذا القطاع، وتقديم دورات تدريبية وتأهيلية لرفع كفاءة الحرفيين، إضافة إلى تنظيم معارض ومسابقات كصالون الصناعات التقليدية والصالون الدولي للصناعات التقليدية لتعريف الجمهور بهذه المنتجات والمساهمة في تنشيطها تسويقيا. [1]

كما تشمل الإدارة المركزية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية عدة تقسيمات حسب الشكل المقابل **(لتفاصيل أكثر اطلع على الملحق 02):**

[1] وزارة السياحة والصناعة التقليدية: "**ترقية الصناعة التقليدية**". تم الإطلاع عليها في 2024/11/11، على الساعة 16:06، من خلال https://www.mta.gov.dz.

الشكل 13: الهيكل التنظيمي لوزارة الصناعات التقليدية والحرف الجزائرية.

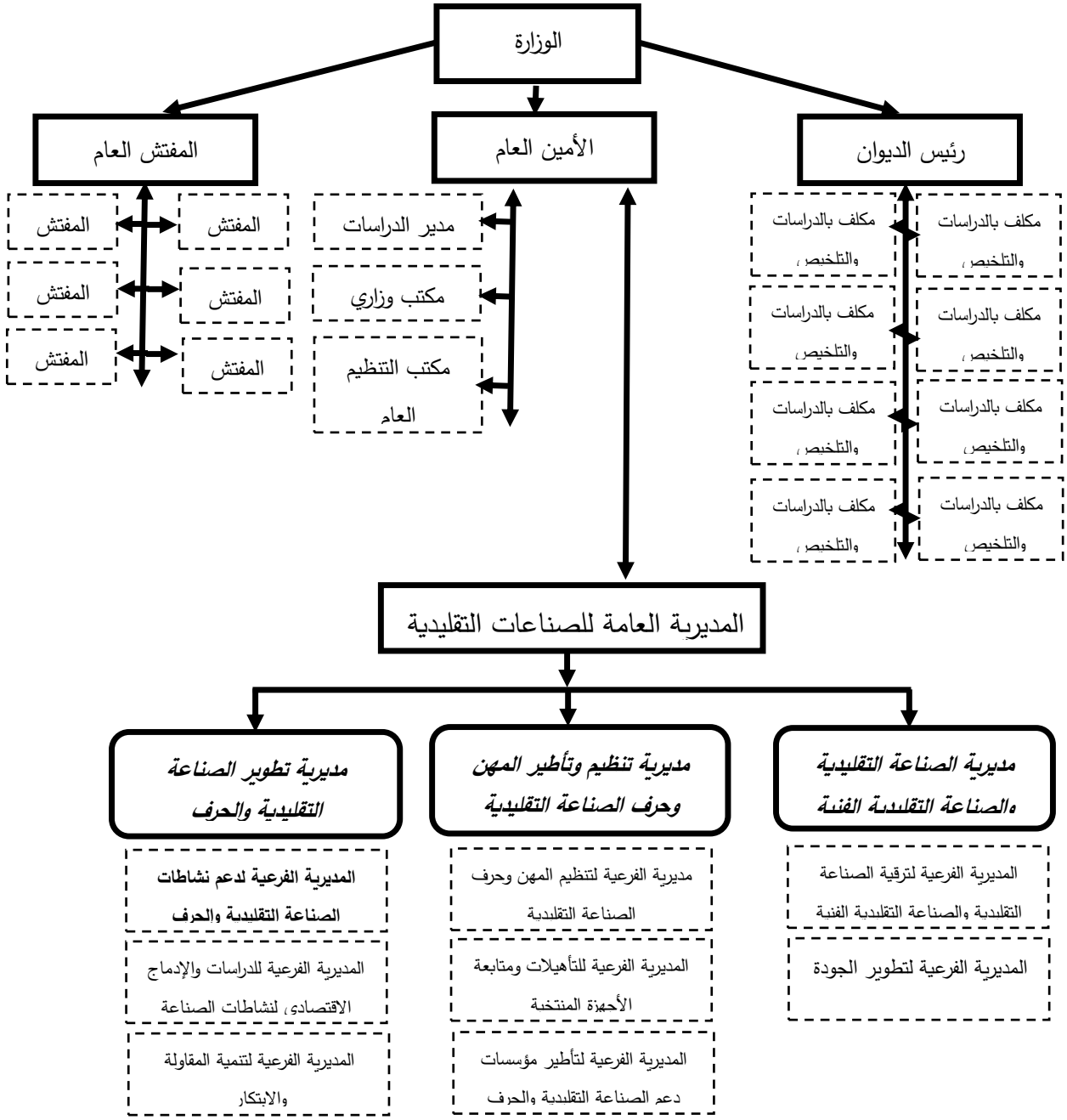

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية: "**الهيكل التنظيمي للوزارة**"، تم الإطلاع عليها في 2024/11/12، على الساعة 11:36، من خلال .https://www.mta.gov.dz

2. الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية (ANART):

بناءا على تقرير الوزير المنتدب للصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال المرسوم التنفيذي رقم 92-12 المؤرخ في 04 رجب 1412 الموافق لـ 09 يناير 1992،[1] المتضمن أحداث الوكالة الوطنية للصناعات

[1] المرسوم التنفيذي رقم 92-12 المؤرخ في 09 يناير 1992، المتضمن لأحداث الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 04، سنة 1992.

التقليدية، ومن خلال المادة الأولى **(01)** من نفس المرسوم التنفيذي تم إنشاء الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية، والتي هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي.

كما تضطلع الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية بجملة من المهام المرتبطة بترقية القطاع، تشمل مرافقة الحرفيين، تنظيم التظاهرات والمعارض، تطوير التكوين، حماية التراث الحرفي، المساهمة في ضبط معايير الجودة، وإعداد الدراسات والإحصائيات المتعلقة بالقطاع؛ ويعكس تنوع مهام الوكالة اتساع نطاق تدخلها داخل القطاع، غير أن فعالية هذا الدور تبقى مرتبطة بمدى توفر الإمكانيات البشرية والمالية اللازمة لتجسيد هذه المهام على أرض الواقع.

وتجهز الوكالة لتحقيق أهدافها ومهامها بالوسائل التالية:

الشكل 14: تجهيزات الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية (ANART).

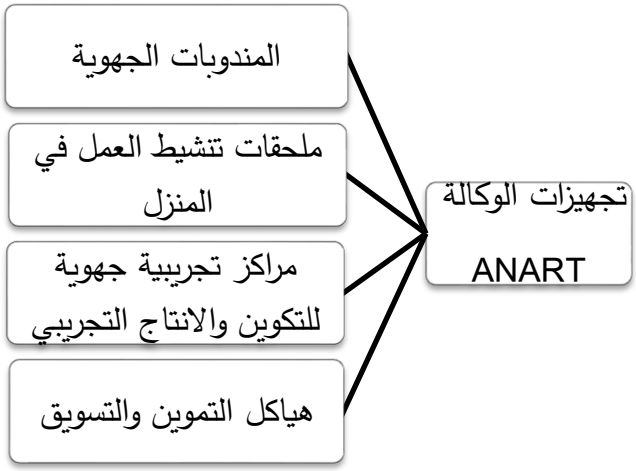

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على المرسوم التنفيذي رقم 92-12 المؤرخ في 09 يناير 1992.

يتمثل الهيكل العام للوكالة الوطنية للصناعات التقليدية (ANART) من مجلس إدارة، ويسيرها مدير عام، كما تضم أيضا لجنة فنية وتقنية كما يوضحه المخطط الموالي:

الشكل 15: الهيكل العام للوكالة الوطنية للصناعات التقليدية (ANART).

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على المرسوم التنفيذي رقم 92-12 المؤرخ في 09 يناير 1992.

3. غرف الصناعات التقليدية والحرف (CAM):

بناء على تقرير وزير السياحة والصناعة التقليدية، ووفقا لأحكام المادة الرابعة من الأمر 96-01، حدد المرسوم التنفيذي رقم 97-100 المؤرخ في 29 مارس 1997 القواعد المتعلقة بتنظيم وسير غرف الصناعة التقليدية والحرف. [1] وقد عرف النص القانوني هذه الغرف (المشار إليها بـ "الغرف") بأنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

تعتبر هذه الغرف الهيئة التمثيلية للمهن الحرفية، والشريك الاستراتيجي للسلطات المحلية والوطنية في كافة المجالات المتعلقة بتطوير قطاع الحرف. وبموجب المادة الرابعة من نفس المرسوم، تتولى الغرف مهام الخدمة العمومية وفق دفتر شروط محدد، وتضطلع بالمسؤوليات التالية في إطار السياسة الوطنية للقطاع:

[1] المرسوم التنفيذي رقم 97-100، المؤرخ في 29 مارس 1997، الذي يحدد تنظيم غرف الصناعة التقليدية والحرف وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 18، بتاريخ 30 مارس 1997.

- **الإدارة والتقنين:** تتولى مهمة مسك سجل الصناعة التقليدية والحرف وإدارته بصفة رسمية.
- **التخطيط والتنفيذ:** اقتراح برامج تنمية النشاط الحرفي على المستوى الإقليمي، والعمل على تنفيذها بعد نيل موافقة الوزير المكلف بالقطاع.
- **ضبط الجودة:** التصديق على جودة منتجات الصناعة التقليدية، ومنح الشهادات والوثائق والتأشيرات المتعلقة بنوعية الخدمات الحرفية.
- **الترقية والاستثمار:** القيام بكافة المبادرات التي تهدف لترقية القطاع، مع التركيز بشكل خاص على مجالات التصدير وجذب الاستثمارات.
- **الإعلام والاتصال:** إصدار وتوزيع المجلات والدوريات والوثائق التي تخدم أهداف الغرفة وتساهم في نشر الثقافة الحرفية.
- **التكوين والتأهيل:** تنظيم دورات التكوين وتحسين المستوى وتحديث المعارف لفائدة الحرفيين التابعين لاختصاصها الإقليمي.
- **الدور الاستشاري:** إبداء الرأي التقني والقانوني في المبادرات المتعلقة باستحداث نشاطات حرفية جديدة
- **إدارة المنشآت:** تأسيس وإدارة الهياكل المرتبطة بمهامها، مثل فروع التكوين، مدارس تحسين المستوى، مؤسسات مرافقة الحرفيين، بالإضافة إلى فضاءات العرض والبيع ومناطق النشاط الحرفي.

من خلال المادة الثامنة (08) من نفس المرسوم التنفيذي 97-100، التي تنص على أن غرف الصناعة التقليدية والحرف تزود بالأجهزة التالية لتحقيق أهدافها ومهامها:

الشكل 16: أجهزة الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف الجزائرية.

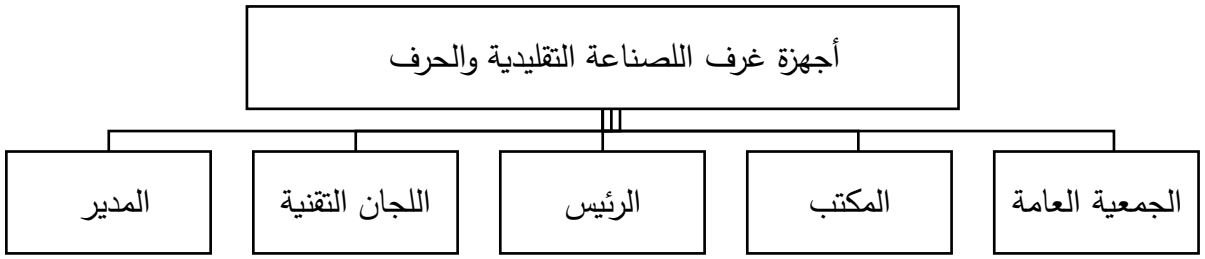

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على المرسوم التنفيذي رقم 97-100 المؤرخ في 29 مارس 1997

توزع الغرف على مختلف التراب الوطني ممثلة في 58 غرفة حسب آخر تحيث من وزارة السياحة والصناعات التقليدي، كما يلي:

الجدول 15: غرف الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر.

الرقم	الولاية	الرقم	الولاية	الرقم	الولاية
01	غرفة ولاية أدرار	21	غرفة ولاية سكيكدة	41	غرفة ولاية سوق أهراس
02	غرفة ولاية الشلف	22	غرفة ولاية سيدي	42	غرفة ولاية تيبازة
03	غرفة ولاية الأغواط	23	بلعباس	43	غرفة ولاية ميلة
04	غرفة ولاية أم البواقي	24	غرفة ولاية عنابة	44	غرفة ولاية عين الدفلى

05	غرفة ولاية باتنة	25	غرفة ولاية قالمة	45	غرفة ولاية النعامة
06	غرفة ولاية بجاية	26	غرفة ولاية قسنطينة	46	غرفة ولاية تيموشنت
07	غرفة ولاية بسكرة	27	غرفة ولاية المدية	47	غرفة ولاية غرداية
08	غرفة ولاية بشار	28	غرفة ولاية مستغانم	48	غرفة ولاية غليزان
09	غرففة ولاية البليدة	29	غرفة ولاية المسيلة	49	غرفة ولاية جانت
10	غرفة ولاية البويرة	30	غرفة ولاية معسكر	50	غرفة برج باجي مختار
11	غرفة ولاية تمنراست	31	غرفة ولاية ورقلة	51	غرفة ولاية ان صالح
12	غرفة ولاية تبسة	32	غرفة ولاية وهران	52	غرفة ولاية ان قزام
13	غررفة ولاية تلمسان	33	غرفة ولاية البيض	53	غرفة ولاية المغير
14	غرفة ولاية تيارت	34	غرفة ولاية إليزي	54	غرفة ولاية توقرت
15	غرفة ولاية تزي وزو	35	غرفة ولاية برج بوعريريج	55	غرفة بني عباس
16	غررفة ولاية الجزائر	36	غرفة ولاية بومرداس	56	غرفة ولاية تيميمون
17	غرفة ولاية الجلفة	37	غرفة ولاية الطارف	57	غرفة ولاية المنيعة
18	غرفة ولاية جيجل	38	غرفة ولاية تندوف	58	غرفة ولاية أولاد جلال
19	غرفة ولاية سطيف	39	غرفة ولاية تيسيمسيلت		
20	غرفة ولاية سعيدة	40	غرفة ولاية الوادي		
			غرفة ولاية خنشلة		

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية: "غرف الصناعة التقليدية والحرف"، تم الإطلاع عليها في 2024/11/18، على الساعة 19:26، من خلال https://www.mta.gov.dz.

4. الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف (CNAM):

بناءا على تقرير وزير السياحة والصناعة التقليدية، ومن خلال المرسوم التنفيذي رقم 97-101 المؤرخ في 29 مارس 1997،[1] تم تأسيس الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف كعنصر محوري في القطاع. وبموجب المادة الثانية، تم تعريفها كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالقطاع.

أما المادة الخامسة، فقد حددت مجالات تدخل الغرفة في إطار السياسة الوطنية لتنمية الحرف عبر المهام التالية:

- **الإدارة والتمثيل:** تولي مسؤولية مسك البطاقية الوطنية للحرفيين، وتمثيل أعضائها لدى الهيئات الحكومية ومؤسسات الاستشارة الوطنية.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 97-101، المؤرخ في 29 مارس 1997، الذي يحدد تنظيم الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 18، بتاريخ 30 مارس 1997.

- **الدعم الاستشاري:** تزويد السلطات العمومية بالمعلومات والمقترحات حول قضايا القطاع، وتنظيم عمليات التشاور لجمع آراء الحرفيين في المسائل التي تعرضها الإدارة.
- **التنسيق بين الغرف:** تلخيص توصيات غرف الصناعة التقليدية المحلية وتشجيع التعاون بين برامجها ووسائلها، مع تنفيذ الأعمال ذات المنفعة المشتركة.
- **الترقية والتطوير:** القيام بكل المبادرات التي تهدف لتطوير القطاع فنيا وعلميا، وتنظيم التظاهرات واللقاءات المهنية والمعارض داخل الوطن وخارجه.
- **التكوين والإرشاد:** تأطير عمليات تكوين الحرفيين وتحديث مهاراتهم، بالإضافة إلى إنشاء وإدارة هياكل الدعم مثل مدارس التكوين، قاعات العرض، ومناطق النشاط الحرفي.
- **التعاون الدولي:** بناء علاقات التبادل مع الهيئات الأجنبية المماثلة، والانضمام إلى المنظمات الدولية التي تتقاطع أهدافها مع أهداف الغرفة الوطنية.
- **التوثيق والإحصاء:** إعداد الوثائق الفنية والإحصائيات المطلوبة، ونشر الدوريات المتخصصة التي تخدم أهداف القطاع.

بموجب المادة السابعة من نفس المرسوم، يتم تزويد الغرفة بالوسائل اللازمة التي تضمن قدرتها على تجسيد هذه المهام وتحقيق الأهداف المسطرة لها؛ كما يلي:

الشكل 17: أجهزة الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف الجزائرية.

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على المرسوم التنفيذي رقم 97-101 المؤرخ في 29 مارس 1997.

أولا: الجمعية العامة للغرفة.

وفقا لمقتضيات المادة (08) من المرسوم التنفيذي رقم 97-101، تتألف الجمعية العامة من كافة أعضاء مكاتب غرف الصناعة التقليدية والحرف. ويُسمح لها بالاستعانة بأي خبرات ترى جدواها في إثراء أشغالها. كما يُتاح لممثلي الإدارات ومنظمات أصحاب العمل والهيئات العمومية ذات الصلة، بالإضافة إلى الخبراء المتخصصين، حضور الاجتماعات بصفة استشارية.

تنعقد الدورة العادية للجمعية سنويا بدعوة من رئيسها، مع إمكانية عقد دورات استثنائية بطلب من الرئيس، أو بطلب من ثلثي الأعضاء، أو بقرار من الوزير الوصي. وتتركز مداولاتها حول المحاور الآتية:

- تقييم أداء المجلس واللجان التقنية واعتماد برنامج عملها.
- مناقشة التقرير السنوي للنشاط المعروض من قبل الرئاسة.

- المصادقة على الميزانية التقديرية والحسابات الختامية للسنة المنقضية.
- دراسة مقترحات تأسيس مؤسسات جديدة.
- إعداد ومراجعة الأنظمة الداخلية للغرف الوطنية والمحلية قبل رفعها للوزير المختص للمصادقة.

ثانيا: مجلس الغرفة.

بناءا على المادة (17) من نفس المرسوم، يضم المجلس في تشكيلته: رئيس الغرفة ونائبه، رؤساء الغرف المحلية، المدير العام للغرفة، وممثلي الإدارات ذات العلاقة (بصوت استشاري). ويتولى المجلس المهام الآتية:

- تمثيل الغرفة وإدارة شؤونها في الفترة الفاصلة بين انعقاد الجمعيات العامة.
- السهر على تجسيد قرارات وتوصيات الجمعية العامة ميدانيا.
- الإشراف على مخرجات اللجان التقنية والمصادقة على مقترحاتها وتوصياتها.
- تقديم تقارير دورية للجمعية العامة حول حصيلة إنجازاته.
- بحث فرص الانضمام والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية المماثلة.

ثالثا: اللجان التقنية.

بموجب المادة (22)، تدعم الغرفة بلجان تقنية يُحدد الوزير الوصي عددها وكيفية تنظيمها. وتُعد هذه اللجان أدوات استشارية دائمة للبحث والدراسة، مهمتها بلورة رؤى ومقترحات غرف الصناعة التقليدية. ولرئيس الغرفة صلاحية إنشاء لجان تقنية فرعية لمعالجة ملفات تخصصية بناء على مقترح من أعضاء اللجان المشكلة وبعد استشارة المجلس.

رابعا: المدير العام للغرفة.

يعين المدير العام بموجب مرسوم تنفيذي، ويتولى الإدارة التنفيذية والمالية لمصالح الغرفة، حيث يضطلع بالصلاحيات التالية:

- العمل كآمر بصرف ميزانية الغرفة وتمثيلها قانونيا أمام القضاء وفي المعاملات المدنية.
- إعداد الميزانية والحسابات الختامية للغرفة والمؤسسات التابعة لها.
- ضمان تطبيق النظام الداخلي وإدارة الصفقات والاتفاقيات المالية والإدارية.
- توقيع العقود والبروتوكولات مع الهيئات الوطنية والأجنبية في حدود صلاحياته.
- توفير الوسائل اللازمة لعمل أجهزة الغرفة وتنظيم السكرتارية التقنية.
- تنفيذ مداولات الهيئات الإدارية وتنسيق عمل الموظفين المعنيين باللجنة التنفيذية.
- منح تفويض بالإمضاء للمساعدين المباشرين لتسهيل سير المرفق الإداري.

5. الكنفدرالية الوطنية للحرفيين الجزائريين:

انعقدت الجمعية العامة التأسيسية للكنفدرالية الوطنية للحرفيين الجزائريين في نوفمبر 2005، بمشاركة 99 مؤسسا يمثلون مختلف الجمعيات المحلية والوطنية المتخصصة في الصناعات التقليدية والحرف. وتُدار الكنفدرالية من قبل حرفيين، حيث تهدف أساسًا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها: [1]

- المساهمة في إيجاد حلول للمشاكل المادية والمعنوية التي تواجه الحرفيين، مستندة إلى الوسائل القانونية المتاحة؛
- العمل على فتح آفاق جديدة لتسويق منتجات الحرفيين وتوسيع نطاق أنشطتهم؛
- دعم وتشجيع الأعضاء على المشاركة في الملتقيات الوطنية والدولية، بهدف تبادل الخبرات وتنمية المهارات الحرفية والتجارية؛
- السعي إلى تحسين تقنيات الإنتاج وتوفير ظروف عمل أكثر ملاءمة للحرفيين؛
- اقتراح وإعداد توصيات تساهم في تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي لقطاع الصناعات التقليدية والحرف؛
- تنظيم الصالونات والمعارض والملتقيات، مع تشجيع الجمعيات المنضوية تحت لوائها على الإسهام في هذه الفعاليات؛
- جمع وتوفير المعلومات الضرورية التي تخدم الحرفيين وتساعدهم في تطوير أنشطتهم؛
- اتخاذ التدابير اللازمة لحماية التراث الجزائري في مجال الصناعات التقليدية.

6. المديريات الولائية في مجال الصناعات التقليدية:

تُمثل هذه المديرية الذراع التنفيذي المحلي لوزارة السياحة والصناعة التقليدية في الجزائر، حيث تضطلع بمهمة الإشراف المباشر على تنمية قطاعي السياحة والحرف عبر الأقاليم الولائية. وتختص هذه الهيئات، المتواجدة في كافة ولايات الوطن، بإدارة وتنظيم النشاطات السياحية والحرفية محليا، مع السهر على مواكبة كافة المستجدات القطاعية داخل إقليم الولاية. وتتلخص أبرز صلاحياتها ووظائفها فيما يلي: [2]

- صياغة الخطط العملياتية (السنوية والمتعددة السنوات) الهادفة لترقية الحرف، مع إعداد التقارير الدورية والإحصائية وتحليل بياناتها؛
- تبني المبادرات الكفيلة بإيجاد بيئة محفزة للنمو المستدام في مجالات الصناعة التقليدية.المساهمة الفعالة في صون الموروث الحرفي التقليدي وحمايته من الاندثار مع العمل على تثمينه؛

---

[1] بوجمعة مهدية: "**دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –دراسة حالة قطاع الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر**"، المرجع السابق، الصفحة 96.

[2] مديرية السياحة والصناعة التقليدية الجزائر، تم الإطلاع عليها في 2024/11/22، على الساعة 13:43، من خلال: https://alger.mta.gov.dz/ .

- مراقبة مدى التزام الفاعلين بالقوانين والأنظمة المعمول بها، وضمان مطابقة المنتجات الحرفية لمعايير الجودة والمقاييس المعتمد؛
- المتابعة الميدانية لإجراءات الدعم المالي الموجهة للحرفيين عبر الصندوق الوطني المخصص لهذا الغرض؛
- الإشراف على تنفيذ برامج التمويل الخاصة بالنشاطات الحرفية في مناطق الهضاب العليا والجنوب الكبير؛
- السعي لإدماج الممارسات الحرفية ضمن النسيج الاقتصادي المحلي للولاية بشكل فعال؛
- تقديم المساندة التقنية والإدارية للتكتلات المهنية والجمعيات والفضاءات الوسيطة في قطاع الحرف؛
- إجراء الدراسات الميدانية والتحقيقات التقنية والاقتصادية لتقييم واقع وآفاق النشاط الحرفي؛
- تنظيم ورعاية الفعاليات الاقتصادية والترويجية الرامية لتنشيط سوق الصناعة التقليدية؛
- الإشراف الإداري على صرف ميزانيات التسيير والتجهيز المخصصة لقطاع الحرف على المستوى المحلي.

7. التنظيمات الجمعوية الحرفية الإقليمية:

تعد الجمعيات ركيزة أساسية في دفع عجلة التنمية على المستوى المحلي، باعتبارها شريكا فاعلا في تنفيذ مختلف المشاريع ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وفي هذا الصدد، استشعرت وزارة السياحة والصناعة التقليدية الدور الحيوي لهذه التنظيمات في ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص، فأولتها عناية فائقة، لا سيما تلك الناشطة في قطاع الحرف، عبر إشراكها في المسار التنموي جنبا إلى جنب مع الهياكل المركزية والمحلية (كغرف الصناعة التقليدية والوكالة الوطنية). ويأتي هذا التوجه تجسيدا للمسعى الوطني الشامل الرامي لتقوية المؤسسات وتكريس دولة الحق والقانون كما نص عليه دستور نوفمبر 2020.

وبناء على هذه الرؤية، تم دمج الجمعيات الحرفية في صلب النشاطات التي تبرمجها المؤسسات الوصية عبر الوطن، مع تركيز خاص على المناطق الحدودية والنائية لإشراك الشباب والنساء. وإحصائيا، تساهم نحو 1000 جمعية سنويا في الفعاليات الترويجية كالمعارض والصالونات، بالإضافة إلى الدورات التدريبية والأيام التحسيسية. ومن جهة أخرى، تمثل هذه الجمعيات المهنية وسيطا جوهريا لنقل انشغالات وطموحات الحرفيين، كونها حلقة وصل مهمة في سلسلة القيمة لتطوير القطاع. لذا، بادرت الوزارة بمرافقة هذه الجمعيات عبر تأهيل قياداتها لرفع كفاءتهم في إدارة المشاريع، والتعريف بالخدمات العمومية المتاحة، وابتكار نماذج عمل تعزز الشراكة المؤسساتية وفق المقاربة الوزارية الجديدة.[1]

ويبرز ذلك جليا في تجربة غرفة الصناعة التقليدية والحرف للجزائر سنة 2020، حيث شمل التأطير 18 جمعية في المحاور التالية:

- تخطيط المشاريع عبر نموذج العمل الجماعي؛
- تصميم المشاريع وفق مخطط القيمة المقدمة؛
- تنظيم زمن الأنشطة واعتماد النموذج الشبكي للمشروع؛

[1] وزارة السياحة والصناعة التقليدية، "**تطوير الصناعة التقليدية**"، تم الإطلاع عليها في 2024/11/22، على الساعة 14:20، من خلال: https://www.mta.gov.dz.

- إدارة الميزانيات وتتبع الانحرافات بتقنية القيمة المكتسبة؛
- توظيف أدوات الميزانية في المفاضلة بين المشاريع؛
- تعزيز التواصل والتفاوض لتمتين الروابط مع الشركاء.

ويصب هذا الجهد في إطار تنشيط 81 دارا ومركزا للصناعة التقليدية (المفعلة منذ 2010)، لتمكين الحرفيين من استغلال المحلات المهنية في عمليات الإنتاج، التربص المهني، وتسويق إبداعاتهم.

الجدول 16: هياكل الدعم للصناعة التقليدية حتى سنة 2024.

	مركز للصناعة التقليدية	محل مهني	حرفي
العدد	81	893	992

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية: "تطوير الصناعة التقليدية"، تم الإطلاع عليها في 2024/12/03، على الساعة 12:26، من خلال https://www.mta.gov.dz.

تشير المعطيات المتعلقة بهياكل الدعم إلى وجود شبكة من الفضاءات المخصصة لمرافقة الحرفيين، وهو ما يعكس توجه السلطات العمومية نحو توفير هياكل قاعدية داعمة للنشاط الحرفي. غير أن فعالية هذه الهياكل تبقى مرتبطة بدرجة استغلالها الفعلي ومدى مساهمتها في تحسين ظروف الإنتاج والتسويق.

المطلب الثالث: التكامل المؤسساتي بين قطاع الصناعات التقليدية والحرف والقطاعات العمومية الأخرى.

يعد التعاون القطاعي ركيزة أساسية لدعم الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، ليس فقط باعتبار هذا القطاع في حاجة إلى دعم القطاعات العمومية الأخرى، بل أيضا بكونه شريكا فعالا يقدم لهذه القطاعات بعدا ثقافيا واقتصاديا يعزز نجاعتها وأثرها المجتمعي. إذ يساهم قطاع الصناعات التقليدية في إضفاء قيمة على مختلف المشاريع والبرامج الحكومية، سواء عبر الترويج للهوية الوطنية في المحافل الخارجية، أو دعم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، أو المساهمة في تمكين الفئات الهشة اقتصاديا وغيرها من الأمور.

من هذا المنطلق، قمنا بإبراز أهمية تفعيل الشراكات المتبادلة بين قطاع الصناعات التقليدية والحرف من جهة، وبقية القطاعات العمومية من جهة أخرى، في إطار رؤية مندمجة تجعل من هذا التعاون وسيلة لتكريس التكامل المؤسساتي، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية معا؛ وفي هذا السياق، تتجلى أبرز مجالات التعاون فيما يلي:[1]

1. وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج:

يتطلع قطاع الصناعات التقليدية والحرف الجزائرية إلى توسيع حضوره دوليا من خلال شراكات استراتيجية مع وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج. ويراد من هذا التعاون تحويل ممثلي الدبلوماسية الجزائرية عبر القنصليات والسفارات إلى نوافذ حقيقية للتعريف بالصناعات والحرف التقليدية الجزائرية، عبر تخصيص

[1] وزارة السياحة والصناعة التقليدية، المديرية العامة للصناعة التقليدية والحرف، "**مجهودات القطاع لتطوير الصناعة التقليدية في مجال التعاون القطاعي**"، ملف غير منشور، الجزائر، 2023، الصفحة 03.

أجنحة عرض دائمة ومنظمة تبرز ثراء الهوية الثقافية الجزائرية، وتفتح آفاقا جديدة للتصدير وجذب الشركاء الأجانب.

2. وزارة التجارة وترقية الصادرات:

يعول على التكامل مع وزارة التجارة وترقية الصادرات لتعزيز مساهمة الصناعات التقليدية الجزائرية في المنظومة التصديرية، عبر إدماج هذا القطاع في مختلف البرامج والمخططات الاقتصادية التي تشرف عليها الوزارة، مع ضمان تواجد ممثلي قطاع الصناعات التقليدية ضمن الشباك الوحيد المخصص للتظاهرات الاقتصادية الكبرى. ويساهم ذلك في تمكين الحرفيين والمؤسسات الصغيرة من فرص عرض وتسويق منتجاتهم، ومواكبة المتطلبات التنظيمية والإجرائية للتصدير.

3. وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة:

يحظى البعد الاجتماعي بمكانة محورية من خلال التعاون مع وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وذلك عبر تفعيل برامج لدعم النشاط النسوي المنتج، وتشجيع النساء على الانتقال من الأدوار المنزلية التقليدية إلى أدوار فاعلة في سوق العمل الحرفي. ويساهم هذا التوجه في توسيع قاعدة المساهمين في الاقتصاد الوطني، وترسيخ ثقافة العمل المنزلي المهيكل والمربح، ما يعزز مكانة المرأة كعنصر فاعل في التنمية المحلية.

4. وزارة المجاهدين وذوي الحقوق:

يحضر البعد الرمزي والتاريخي عبر الشراكة مع وزارة المجاهدين وذوي الحقوق، حيث يساهم قطاع الصناعات التقليدية في إحياء المناسبات الوطنية الكبرى وإبراز الذاكرة التاريخية من خلال منتجات تحاكي الرمزية الثورية والوطنية. وتجسد المشاركة في هذه الفعاليات — على غرار تخصيص ميزانية قدرها أربعة وعشرون مليون وخمسمائة ألف دينار جزائري (24.500.000,00) دج للإحتفال بالذكرى السبعين للثورة التحريرية — فرصة لدعم الحرفيين وتخصيص موارد مالية معتبرة تساهم في إنجاز منتجات ذات قيمة رمزية وثقافية تعكس روح الأصالة والوفاء لتضحيات الأمة.

وإلى جانب القطاعات الأربعة التي تشكل حاليا ركيزة أساسية للتعاون مع مجال الصناعات التقليدية والحرف، تبرز قطاعات أخرى عديدة في الجزائر ينتظر منها أن تدعم هذا المسار التكاملي، بالنظر إلى الطبيعة الأفقية لهذا القطاع وقدرته على التداخل مع مجالات متعددة وإثرائها في آن واحد. وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى بعض المجالات الإضافية التي يتوقع أن يكون لها دور محوري في تعزيز شبكة التعاون:

1. **قطاع الثقافة والفنون:** يعد هذا القطاع حاضنة طبيعية للحرف والصناعات التقليدية باعتبارها جزءا من التراث الثقافي اللامادي. ويمكن لوزارة الثقافة أن تضطلع بدور ريادي من خلال تنظيم تظاهرات ثقافية ومهرجانات ومعارض تراثية، مع دعم مبادرات تصنيف المنتجات التقليدية ضمن قائمة الممتلكات الثقافية، وتشجيع المشاريع الفنية التي تستلهم رموز الحرف الأصيلة في قالب معاصر.

2. **قطاع التعليم والتكوين المهني:** يمثل التعليم والتكوين قاعدة ضرورية لتجديد الحرف وتأهيل الأجيال الصاعدة. ويتيح هذا القطاع فرصا مهمة لإدماج برامج تدريبية متخصصة لصالح الحرفيين الشباب، وتطوير كفاءاتهم في مجالات التصميم والتسويق والتغليف. كما يمكن للجامعات ومراكز البحث المساهمة في توثيق الموروث الحرفي واقتراح حلول مبتكرة لتطويره وفق متطلبات السوق.
3. **قطاع السياحة:** يتقاطع القطاع السياحي بشكل مباشر مع الصناعات التقليدية، خاصة في ما يتعلق بتثمين التراث المحلي وتحويله إلى عنصر جذب سياحي. ويمكن تعزيز هذا التكامل عبر تخصيص مسارات سياحية تدمج ورشات الحرفيين، وإنشاء أسواق دائمة في المواقع السياحية، بما يمنح الزوار فرصة الاطلاع على تقنيات الإنتاج واقتناء المنتوجات مباشرة من مصدرها.
4. **قطاع الإعلام والاتصال:** يعد الإعلام شريكا داعما لنشر ثقافة الحرف وإبراز قيمتها. إذ يمكن للوسائل السمعية البصرية والمحتوى الرقمي أن تسهم في التعريف بالصناعات التقليدية داخليا وخارجيًا عبر إنتاج أفلام وثائقية، وبرامج توعوية، وحملات ترويجية، ما يعزز من مكانة المنتوج التقليدي الجزائري كعلامة ذات هوية مميزة.
5. **قطاع البيئة والطاقات المتجددة:** تتلاقى أهداف هذا القطاع مع بعض الأبعاد البيئية للصناعات التقليدية، خاصة من حيث اعتماد المواد الطبيعية وأساليب الإنتاج المستدام. ويمكن تعزيز هذه الصلة عبر مبادرات تشجّع إعادة التدوير، واستعمال المواد القابلة للتحلل، وإنتاج قطع حرفية صديقة للبيئة، بما يتماشى مع التوجهات العالمية للاقتصاد الأخضر.
6. **الجماعات المحلية:** تعد الجماعات المحلية حلقة تنفيذية مهمة لدعم الأنشطة الحرفية على المستوى القاعدي، من خلال توفير فضاءات عرض وتسويق دائمة، ودمج الصناعة التقليدية ضمن مخططات التنمية المحلية، فضلا عن تشجيع إقامة الأسواق الأسبوعية والحرفية التي تتيح للحرفيين الوصول إلى الزبائن مباشرة.
7. **قطاع الشباب والرياضة:** ان العديد من برامج دعم الشباب يمكن أن تستوعب المشاريع الحرفية ضمن أنشطتها، بما يحول الصناعات التقليدية إلى خيار مهني مجد للشباب، ويدعم ديناميكية المقاولاتية المصغرة في الأوساط الحضرية والريفية على حد سواء.

يتضح من خلال استعراض مجالات التعاون بين قطاع الصناعات التقليدية والحرف والقطاعات العمومية الأخرى أن هذا القطاع يتميز بطابع أفقي يجعله مرتبطا بعدة مجالات تنموية في آن واحد. فالتنسيق مع قطاع التجارة يساهم في توسيع فرص التسويق والتصدير، بينما يدعم التعاون مع قطاع التكوين المهني عملية نقل المهارات وتحسين الكفاءات الحرفية، كما يسمح التكامل مع قطاع السياحة بتثمين المنتوج التقليدي وربطه بالحركية السياحية المحلية.

غير أن تعدد مجالات التعاون لا يعكس بالضرورة وجود تكامل فعلي وفعال بين مختلف المتدخلين، إذ تشير المعطيات إلى أن العديد من المبادرات ما تزال مرتبطة بمناسبات ظرفية أو برامج محدودة المدة، دون

وجود آليات دائمة للتنسيق والمتابعة والتقييم. كما أن مساهمة بعض القطاعات تبقى دون المستوى الذي تسمح به الإمكانات المتاحة، خاصة في مجالات الرقمنة والتسويق والتكوين المتخصص.

وعليه، فإن فعالية السياسات الموجهة لدعم الصناعات التقليدية والحرف لا تتوقف على تدخل قطاع الوصاية فقط، وإنما ترتبط بمدى قدرة مختلف القطاعات والمؤسسات على العمل ضمن رؤية منسقة ومتكاملة تضمن استغلال الإمكانات الاقتصادية والثقافية التي يزخر بها هذا القطاع.

المبحث الثاني: أنواع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر.

تتميز الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر بتنوعها وتعدد أنشطتها نتيجة اتساع الرقعة الجغرافية للبلاد واختلاف الخصوصيات الثقافية والاجتماعية بين مناطقها. وقد انعكس هذا التنوع على طبيعة المنتجات الحرفية وأساليب إنتاجها والمواد الأولية المستعملة فيها. وتندرج الأنشطة الحرفية في الجزائر ضمن ثلاثة أصناف رئيسية تتمثل في الحرف التقليدية الفنية، والحرف الإنتاجية، والحرف ذات الطابع الخدمي أو المهني، وهو ما يبرز تعدد وظائف القطاع وأهميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. **(لتفاصيل أكثر أنظر الملحق 03)**.

المطلب الأول: الحرف اليدوية التقليدية الفنية الجزائرية –التنوع والرمزية الثقافية–.

تعد الحرف اليدوية التقليدية الفنية الجزائرية من أبرز مظاهر التراث الثقافي اللامادي، إذ تجسد مدى ارتباط الإنسان الجزائري بأرضه وتاريخه وهويته الأصيلة. فهي ليست مجرد منتجات تصنع لغرض مادي فحسب، بل هي رموز حية تعبر عن الموروث الثقافي والاجتماعي لمختلف مناطق الوطن، وتحمل في تفاصيلها دلالات حضارية عميقة توارثتها الأجيال جيلا بعد جيل.

حيث يبرز هذا الجدول الموالي أبرز الحرف اليدوية التقليدية الجزائرية المعروفة دوليا، ويجمع بين التعريف المختصر لكل نوع، وأهم أنواعه أو خصائصه، كما يلي:

الجدول 17: الحرف اليدوية التقليدية الفنية الجزائرية.

النوع	التعريف المختصر	الأنواع أو الأمثلة أو مناطق تمركزها	صور توضيحية
الحلي التقليدي الجزائري	حرفة يدوية عريقة تعكس الدلالات الاجتماعية والثقافية للمرأة والرجل على حد سواء، وتختلف تصاميمها حسب المناطق، وتصنع غالبا من الفضة وتتميز بدقة النقوش أو الزخارف الملونة.	– **الحلي الأوراسي:** (حزام فضي، عقد، قيراط – بدون ألوان)؛ – **الحلي القبائلي:** (فضة وزجاج ملون: أحمر، أصفر، أخضر، أزرق).	

الزي التقليدي الجزائري	يعد من أهم مكونات الهوية الجزائرية، ويعكس البنى التاريخية والثقافية والاجتماعية، ويبرز في المناسبات والأعراس برموزه المتنوعة وألوانه الزاهية وتصاميمه الفريدة.	– القفطان الجزائري، الكاراكو، القويط، القندورة القسنطينية، الشدة التلمسانية، البلوزة الوهرانية؛ – الجبة القبائلية والشاوية، الملحفة الأغواطية والترقية، الحايك، البرنوس، القشابية، الملاية.	
التطريز	فن يدوي متوارث يزين الأقمشة برسوم مستوحاة من الطبيعة والصحراء والحياة اليومية، بأنواع وتقنيات متعددة تعكس تنوع المناطق الجزائرية وتبرز الدقة والذوق الجمالي للحرفيات.	– **الطرز الصحراوي:** (أشكال مستوحاة من الرمال والشمس والحيوانات)؛ –**الطرز الأندلسي والعربي:** (بنيقة، قفطان، كاراكو، القرقاف، كنتيل)؛ –**الطرز الحضري:** (البليدة، خميس مليانة، القليعة)؛ – **الطرز النابلي:** (عنابة – رسومات مزهرية).	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على.

- زينب شنزف: " **تشكل الهوية الجماعية عند المقاولين الشباب –دراسة ميدانية لعينة من المقاولين الشباب أصحاب مؤسسات الصناعة التقليدية الحرفية بورقلة**–"، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص علم اجتماع الإدارة والعمل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2013، الصفحة 93.
- أحلام محي الدين: "**الألبسة التقليدية... تراث وجبت حمايتة**"، المقابلة الأكاديمية والأبحاث العلمية أحسن طرق كشف الخبث والتشكيك، جريدة المساء، تم الإطلاع عليها في 2024/12/07، على الساعة 16:17، من خلال: https://www.el-massa.com/dz/.

يتضح من خلال المعطيات السابقة أن الحرف التقليدية الفنية تمثل أحد أكثر فروع الصناعة التقليدية ارتباطا بالهوية الثقافية الجزائرية، إذ تتميز بتنوع أشكالها واختلافها من منطقة إلى أخرى. ويعكس هذا التنوع ثراء الموروث الثقافي الوطني، كما يمنح هذه المنتجات قيمة رمزية وتسويقية يمكن استثمارها في مجالات السياحة الثقافية والتصدير.

المطلب الثاني: الحرف الإنتاجية –الإبداع بين الأصالة والابتكار–.

إن أحد أبرز تجليات الحرف الإنتاجية التقليدية الجزائرية، التي تكشف عن عمق الحضارة الجزائرية وتنوعها الجغرافي والثقافي. إذ تمتد هذه الحرف من الشمال إلى الجنوب، لتشمل الزرابي والنسيج بمختلف أنواعهما اللتان تبرزان مهارة الحرفيين ودقتهم الفنية، وصناعة الجلود التي تعبر عن صلة الإنسان بمحيطه

الطبيعي ومخزونه التراثي، إلى جانب النقش على النحاس وصناعة السلال والفخار، وهي حرف ارتبطت بالحياة اليومية للجزائريين منذ القدم ولا تزال صامدة حتى اليوم رغم التحولات الاجتماعية والاقتصادية.

كما تبرز هذه الحرف في الزخارف والألوان والأشكال التي تعبر عن خصوصية كل منطقة ولمستها الإبداعية، وهي شاهد حي على قدرة الأيادي الجزائرية على تحويل المواد الطبيعية إلى قطع فنية ذات رمزية وهوية متجذرة. كما أن جهود حماية هذه الحرف وتطويرها من خلال برامج التكوين والتوعية تعد خطوة هامة لصونها وضمان نقلها إلى الأجيال القادمة؛ والجدول الموالي يمثل أهم هذه الحرف الصناعية:

الجدول 18: الحرف الإنتاجية التقليدية الجزائرية.

النوع	التعريف المختصر	الأنواع أو الأمثلة أو مناطق تمركزها	صورة توضيحية
النسيج	حرفة تقليدية تعتمد على غزل الصوف والقطن بطرق وأدوات متنوعة، وترتبط بالخصوصيات المحلية للمناطق الرعوية وتعكس مهارات الحرفيين في تشكيل الأقمشة.	– **النسيج العمودي:** (الأسدية العمودية، المنسج)؛ – **النسيج الأفقي:** (نسيج الفليج)؛ – **النسيج ذو السيور**؛	
الزرابي	صناعة الزرابي حرفة أصيلة تعتمد على الألوان الطبيعية والصوف والقطن، وتعبر عن التراث الثقافي وتتنوع حسب المناطق وتخضع للدمغ الرسمي لضمان أصالتها وجودتها.	– زربية قرقور، معديد، النمامشة، جبل عمور، الحراكتة (زرابي أصلية)؛ – زربية تلمسان، شرشال، بسكرة (زرابي معاصرة)؛ – الزربية البربرية، المعاتقة، الأهقار (زرابي محلية ذات لمسات إبداعية).	
صناعة الجلود	حرفة تقليدية تعتمد على جلود الماعز والغنم والإبل لصناعة الملابس والأحذية والسروج والحقائب، وتنتشر في مختلف المناطق وتعكس الارتباط بالموروث البيئي والاجتماعي.	– تلمسان (دباغة وسروج)؛ – بجاية (أحذية)؛ – الأوراس (سروج وأحذية بسيطة)؛ – تمنراست والتوارق (أغمدة خناجر مزخرفة)؛ – تيبازة، سيدي بلعباس، المدية.	
صناعة النحاسيات	فن زخرفي عريق يتطلب مهارة في النقش والرسم والتذهيب، ويعكس الهوية الحرفية ويستخدم لتلبية الاحتياجات اليومية والتزيينية.	–مصباح تلمسان؛ – أدوات نحاسية مزخرفة (العاصمة، قسنطينة)؛ – مسجد ميزاب (منارات مزخرفة)؛ – تندوف (نحاس أحمر وحلي).	

صناعة السلال	حرفة قديمة تقوم على استعمال نباتات محلية مثل الحلفاء والخيزران لصنع سلال وحصائر وأثاث تقليدي بأشكال وزخارف متنوعة.	– سلال الحلفاء (بني سنوس، تلمسان)؛ – حصائر من الحلفاء والصوف؛ – منتجات الخيزران والسوحر (القليعة – تيبازة).	
الفخار والزخرف	حرفة ضاربة في القدم، تعتمد على الطين لصنع أواني وأدوات ذات وظيفة عملية وزخرفة جمالية، تعكس تنوع المناطق وأساليب التزيين.	– فخاريات مسيردة، الونشريس، شنوة، جرجرة، البابور، البيبان، قسنطينة، الأوراس، النمامشة، تمنطيط، ميزاب.	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على.

- الديوان الوطني للإحصائيات والوكالة الوطنية للصناعات التقليدية (ANART)، الإصدار: "**أطلس الصناعة التقليدية الجزائرية**"، الطبعة الصادرة عام 2016، الصفحة 06.
- وزارة السياحة والصناعات التقليدية: "**مقاييس ومعايير علام الجودة**"، تم الإطلاع عليها في 2025/04/27، على الساعة 10:41، من خلال https://www.mta.gov.dz .
- الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية ANART: "**صناعـــة الجلـود بالجزائر**"، الصالون الدولي للصناعة التقليدية، الطبعة 24، رياض الفتح مقام الشهيد الجزائر، تم الإطلاع عليها في 2024/12/07، على الساعة 17:27، من خلال: https://siat2024.dz/2019/10/03/5-tips-for-creating-content-thats-educational/

تظهر الحرف الإنتاجية أهمية البعد الاقتصادي للصناعات التقليدية والحرف، لارتباطها بعمليات الإنتاج والتحويل التي تعتمد أساسا على الموارد المحلية والخبرة الحرفية المتوارثة. كما تساهم هذه الأنشطة في خلق فرص العمل والمحافظة على استمرارية العديد من الحرف التقليدية التي تشكل موردا اقتصاديا لعدد من المناطق.

المطلب الثالث: الحرف ذات الطابع الخدمي أو المهني.

تعد الحرف ذات الطابع الخدمي أو المهني نشاطات يدوية مستمرة تتجاوز نطاق الإنتاج التقليدي، إذ تقدم خدمات متنوعة كالتصليح والصيانة، وتمارس إمّا بشكل فردي أو ضمن تعاونيات أو مؤسسات ومقاولات صغيرة، وتشكل هذه الحرف جزءا أصيلا من النسيج الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، حيث تاسهم بفعالية في التنمية المحلية عبر خلق فرص العمل، والحد من البطالة، ودعم الاقتصاد الأسري.

وتتنوع هذه الأنشطة بين الخدمات الإنتاجية كالبناء والميكانيك، والحرف الفنية كالتنجيد والنجارة والتلحيم، مع الإشارة إلى وجود أكثر من 339 نشاطا حرفيا وما يزيد عن 530 ألف حرفة تمارس على المستوى الوطني حتى اليوم؛ والجدول الموالي يوضح بعضا من ذلك:

الجدول 19: الحرف ذات الطابع الخدمي أو المهني الجزائرية.

مجال الحرف	التعريف المختصر	أمثلة / أنشطة مهنية	صورة توضيحية
الحرف الإنتاجية والخدماتية والمهنية.	وهي نشاطات حرفية تقدم خدمات إنتاجية أو تصليحية يدوية دائما، وتستجيب لحاجيات السكان في المجتمعات المحلية.	- البناء والأشغال العامة؛ - الميكانيك والكهرباء؛ - صيانة الأدوات المنزلية؛ - التنظيف الاحترافي والخدمات اللوجستية.	
الحرف ذات الطابع الفني.	وهي حرف تعتمد على المهارة والحس الجمالي للتصنيع أو زخرفة مواد، عبر تقنيات تقليدية.	- النجارة والفن الخشبي؛ - النقش على الجبس والحجر؛ - الحدادة الفنية؛ - التنجيد والطلاء الزخرفي.	
الحرف التقليدية والخدمات المصاحبة.	النشاطات ذات البعد التراثي التي تجمع بين الإنتاج وتقديم خدمة حرفية تقليدية، يرتبط بعضها بتشكيل هوية ثقافية.	- صناعة الحلي والخياطة التقليدية؛ - تصنيع وصيانة الآلات الموسيقية الوترية؛ - فن الزجاج والزجاج الملون؛ - صباغة الأقمشة.	

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على.

- وزارة السياحة والصناعات التقليدية: "**نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف**"، تم الإطلاع عليها في 2025/04/28، على الساعة 13:58، من خلال https://www.mta.gov.dz .

تكشف الحرف ذات الطابع الخدمي أو المهني عن اتساع مجال الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر وعدم اقتصاره على المنتجات التقليدية فقط، بل يشمل أيضا مجموعة من الخدمات والأنشطة المهنية التي تلبي حاجات المجتمع المحلي وتسهم في دعم التشغيل وتنشيط الاقتصاد المحلي.

المبحث الثالث: واقع تطور مؤسسات الصناعات التقليدية والحرف خلال (2014-2024).

إن قطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر يشهد خلال العقد الأخير حركية ملحوظة، تعكسها مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية المتعلقة بتوسع النشاط، وتزايد عدد الحرفيين، وارتفاع مساهمة القطاع في التنمية المحلية. ويهدف هذا المبحث إلى رصد وتحليل تطور مشاريع هذا القطاع خلال الفترة (2024/2014)، من خلال الوقوف عند مساهمته في خلق مناصب الشغل، وتطور الإنشاءات السنوية، وحجم مساهمته في الناتج المحلي والصادرات. كما يتناول توزيع الحرفيين المسجلين وسبل إقامة مشاريع جديدة، مما يتيح فهما دقيقا للتوجهات العامة التي ميزت تطور القطاع في هذه المرحلة.

المطلب الأول: مساهمة الحرف التقليدية في التنمية المحلية في الجزائر.

يعد قطاع الصناعات التقليدية والحرف من القطاعات الاقتصادية ذات البعد المحلي، لما يوفره من فرص عمل ويساهم به في تنشيط الاقتصاد المحلي وتحسين مستويات الدخل، خاصة في المناطق الريفية والنائية. وتبرز مساهمته التنموية من خلال قدرته على استحداث مناصب الشغل، وتوسيع قاعدة الأنشطة الاقتصادية، والمشاركة في خلق القيمة المضافة، فضلا عن مساهمته في دعم الصادرات الوطنية.

الجدول 20: مناصب الشغل المستحدثة في الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر.

النوع / السنوات		2019		2020		2021		2022		2023		2024	
		عدد المناصب	التغير %	عدد المناصب	التغير %	عدد المناصب	التغير %	عدد المناصب	التغير %	عدد المناصب	التغير %	عدد المناصب	التغير %
الصناعة التقليدية الفنية	منصب جديد	39949	**50.2**	44707	**51.9**	52000	**52.8**	36401	**48.4**	31742	**46**	31528	**45.7**
الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد	منصب جديد	12372	**15,5**	12605	**14.6**	15882	**16.2**	13377	**18**	12355	**18**	11787	**17**
الصناعة التقليدية للخدمات	منصب جديد	27234	**34.3**	28887	**33.5**	30521	**31**	25342	**33.6**	24829	**36**	25631	**37.3**
المجموع		**79555**	**100**	**86199**	**100**	**98403**	**100**	**75120**	**100**	**68926**	**100**	**68946**	**100**

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية: "**الإحصائيات**"، تم الإطلاع عليها في 2025/02/24، على الساعة 18:45، من خلال: https://www.mta.gov.dz.

كما يمكن ملاحظة تطور مناصب الشغل المستحدثة في الصناعة التقليدية والحرف، بشكل أوضح من خلال الشكل رقم (18)، الذي يحول القيم الجدولية السابقة إلى أعمدة بيانية، كما يلي:

الشكل 18: أعمدة بيانية مناصب الشغل المستحدثة في الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر.

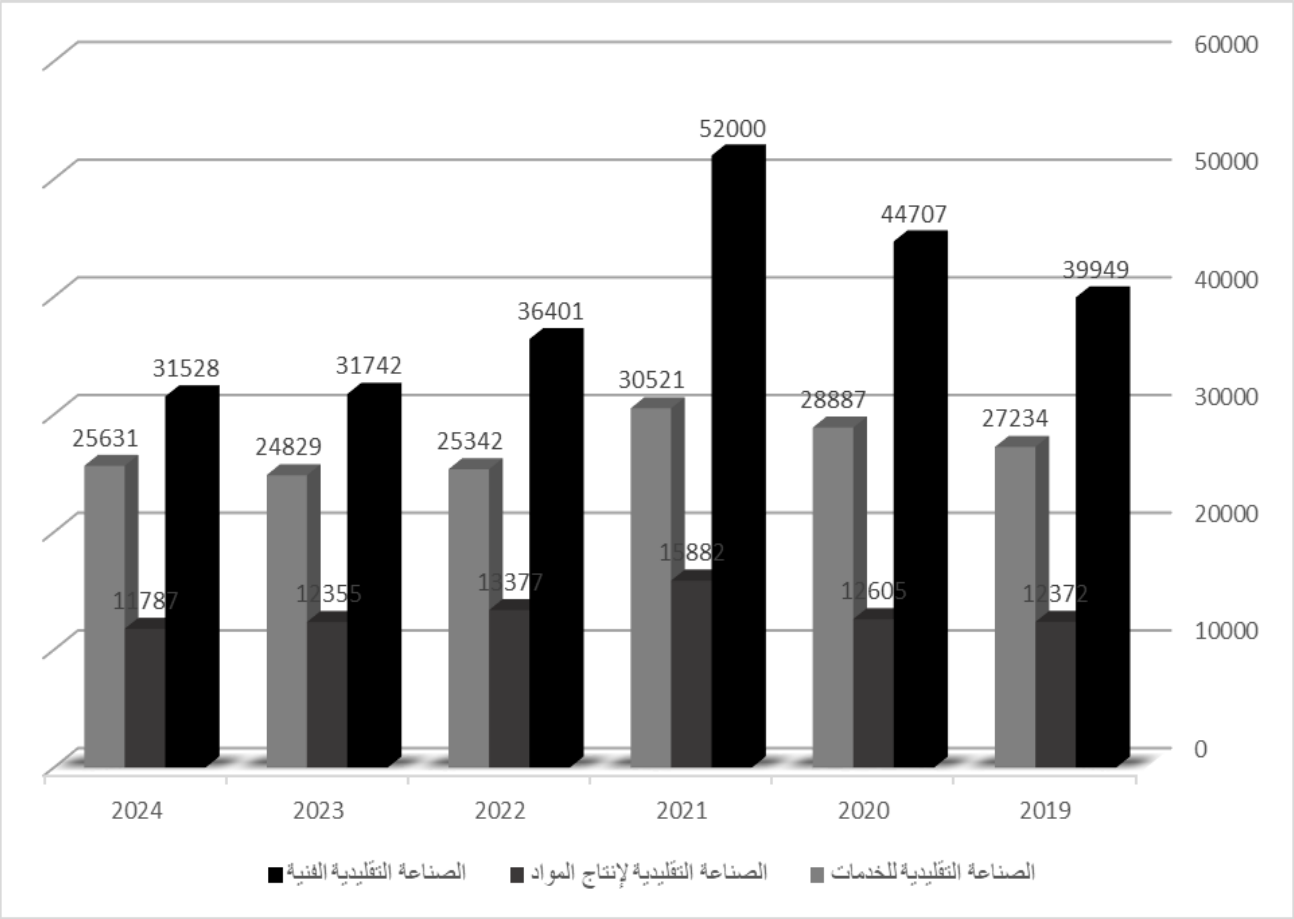

المصدر: من إعداد الطالبة بإستعمال برنامج Excel اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

يبين الجدول رقم (20) والشكل رقم (18) تطور مناصب الشغل المستحدثة في قطاع الصناعات التقليدية والحرف خلال الفترة (2019–2024). وتشير المعطيات إلى أن إجمالي المناصب المستحدثة ارتفع من 79,555 منصبا سنة 2019 إلى 98,403 منصبا سنة 2021، قبل أن يتراجع إلى حوالي 68,946 منصبا سنة 2024.

وقد استحوذت الصناعة التقليدية الفنية على الحصة الأكبر من مناصب الشغل المستحدثة طوال فترة الدراسة، حيث تراوحت مساهمتها بين 45.7% و52.8% من إجمالي المناصب، مسجلة أعلى قيمة سنة 2021 بـ52 ألف منصب. ويعكس ذلك كثافة اليد العاملة التي تتطلبها الأنشطة الفنية التقليدية، مثل صناعة الحلي والخزف والنسيج والزخرفة.

أما الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد فقد سجلت مساهمة مستقرة نسبيا تراوحت بين 15% و18%، في حين احتلت الصناعة التقليدية للخدمات المرتبة الثانية بنسب تراوحت بين 31% و37.3%، ما يعكس الطلب المتزايد على الخدمات الحرفية المرتبطة بالصيانة والتصليح والأنشطة المهنية المختلفة.

وتؤكد هذه النتائج الدور المهم للقطاع في امتصاص البطالة وتحقيق الإدماج الاقتصادي، رغم التراجع المسجل بعد سنة 2021 نتيجة جملة من العوامل المرتبطة بضعف التسويق وارتفاع تكاليف الإنتاج وتأثيرات الظرف الاقتصادي العام.

كما يعد أيضا تتبع تطور الإنشاء السنوي للأنشطة الحرفية مؤشرا مهما لفهم ديناميكية قطاع الصناعة التقليدية ومدى قدرته على استيعاب المبادرات الجديدة وتنمية الاقتصاد المحلي. ويبين الجدول رقم (21) والشكل البياني المرافق توزيع الأنشطة المنشأة سنويا حسب ميادين النشاط خلال الفترة الممتدة من سنة 1998/2019 إلى سنة 2024، ما يسمح بتقدير مساهمة كل ميدان في تطوير النسيج الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوطني؛ كما يلي:

الجدول 21: تطور الإنشاء السنوي للأنشطة حسب ميادين النشاط.

السنوات / النوع	2019/ 98		2020		2021		2022		2023		2024	
	عدد الأنشطة	التغير %	عدد الأنشطة	التغير %	عدد الأنشطة	التغير %	عدد الأنشطة	التغير %	عدد الأنشطة	التغير %	عدد الأنشطة	التغير %
الصناعة التقليدية الفنية	123456	**32**	132035	**32.3**	1140404	**79.6**	142207	**32.3**	143100	**32**	146012	**31.6**
الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد	74053	**19.1**	77468	**18.9**	81226	**5.7**	83305	**18.9**	85034	**19**	87580	**18.9**
الصناعة التقليدية للخدمات	189477	**48.9**	200419	**48.8**	210126	**14.7**	214576	**48.8**	219628	**49**	227399	**49.5**
المجموع	**386986**	**100**	**409922**	**100**	**1431756**	**100**	**440088**	**100**	**447762**	**100**	**460991**	**100**

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية: "**الإحصائيات**"، تم الإطلاع عليها في 2024/12/29، على الساعة 17:00، من خلال: https://www.mta.gov.dz.

كما يمكن ملاحظة تطور الإنشاء السنوي للأنشطة حسب ميادين النشاط للصناعات التقليدية والحرف، بشكل أوضح من خلال الشكل رقم (19)، الذي يحول القيم الجدولية السابقة إلى تمثيل بياني، كما يلي:

الشكل 19: أعمدة بيانية يمثل تطور الإنشاء السنوي للأنشطة حسب ميادين النشاط.

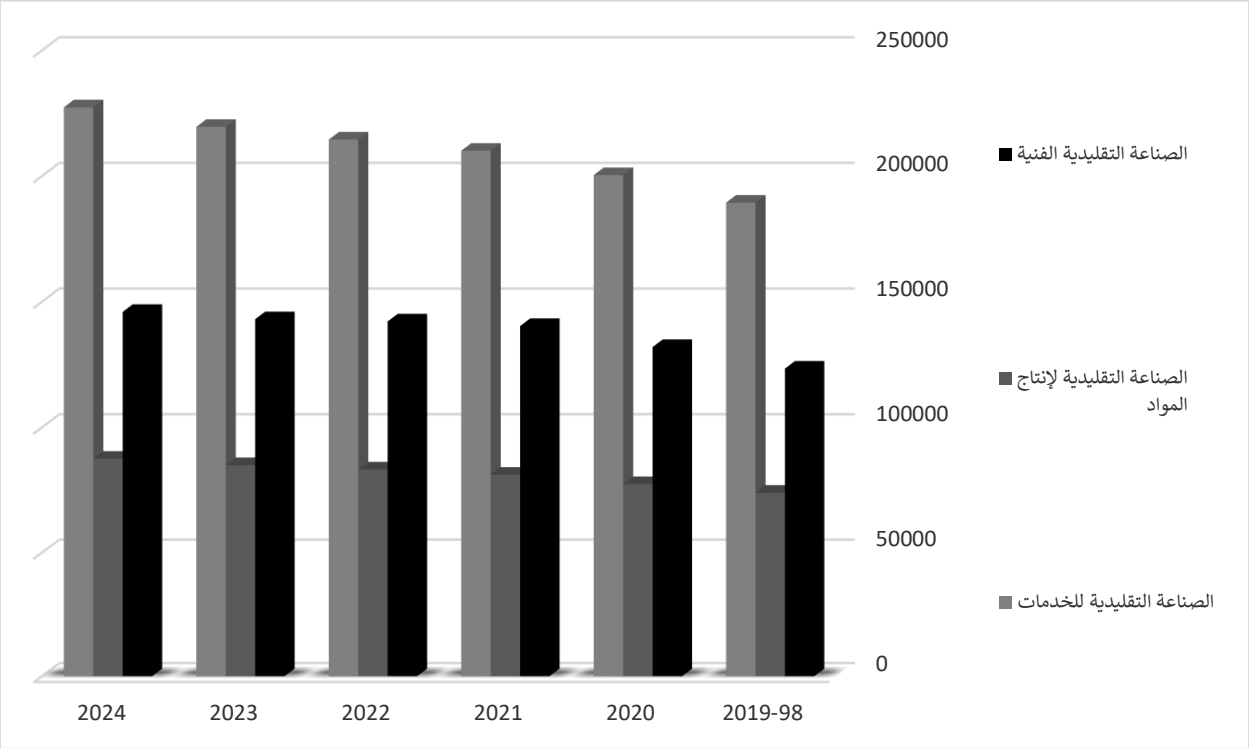

المصدر: من إعداد الطالبة بإستعمال برنامج Excel اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

يتضح من خلال الجدول رقم (21) والشكل رقم (19) أن عدد الأنشطة الحرفية المنشأة عرف اتجاها تصاعديا خلال معظم سنوات الدراسة، حيث ارتفع من 386,986 نشاطا سنة 2019 إلى 460,991 نشاطا سنة 2024.

وتبين المعطيات أن الصناعة التقليدية للخدمات استحوذت على النسبة الأكبر من الأنشطة المنشأة، إذ قاربت مساهمتها نصف إجمالي النشاطات الجديدة، وهو ما يرجع إلى سهولة الولوج إلى هذا النوع من الأنشطة وانخفاض متطلبات الاستثمار فيه مقارنة بباقي المجالات.

كما حافظت الصناعة التقليدية الفنية على مساهمة مستقرة نسبيا قاربت ثلث إجمالي الأنشطة، في حين بقيت الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد في حدود 18% إلى 19%. أما الارتفاع الاستثنائي المسجل سنة 2021 في عدد الأنشطة الفنية، فيستدعي التحقق من مصدر البيانات نظرا لكونه لا يتناسب مع الاتجاه العام لباقي السنوات، وقد يكون ناتجا عن خطأ إحصائي أو عملية إدماج استثنائية للحرفيين ضمن السجلات الرسمية.

وتعكس هذه المؤشرات قدرة القطاع على استقطاب المبادرات الفردية ودعم المقاولاتية المصغرة، بما يعزز ديناميكية التنمية المحلية ويوسع النسيج الاقتصادي الوطني.

كما يعتبر قياس مساهمة قطاع الصناعات التقليدية في الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا أساسيا لفهم مكانة هذا القطاع ضمن الاقتصاد المحلي ومدى قدرته على الإسهام في خلق الثروة. ويوضح الجدول رقم (25) تطور مساهمة الصناعات التقليدية في الناتج المحلي الخام للجزائر خلال الفترة (2019–2024)، ما يسمح برصد التغيرات ومعرفة حدود الأثر الاقتصادي الفعلي لهذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات الإنتاجية والخدمية كما يلي:

الجدول 22: مساهمة قطاع الصناعات التقليدية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2019–2024).

السنة	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار جزائري)	22996	21071	25094	31588	32889	35117
المساهمة في الناتج المحلي الخام (مليار دينار جزائري)	330	334	364	350	362	360
النسبة %	1.43	1.58	1.45	1.1	1.1	1.02

Source: Statista, Gross Domestic Product (GDP) in Algeria from 2019 to 2024, Retrieved [24/02/2025], from https://www.statista.com/statistics/408059/gross-domestic-product-gdp-in-algeria/

وأيضا يمكننا ملاحظة مساهمة قطاع الصناعات التقليدية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، من خلال الشكل رقم (19)، الذي يحول القيم الجدولية السابقة إلى تمثيل بياني، كما يلي:

الشكل 20: رسم بياني يمثل مساهمة قطاع الصناعات التقليدية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

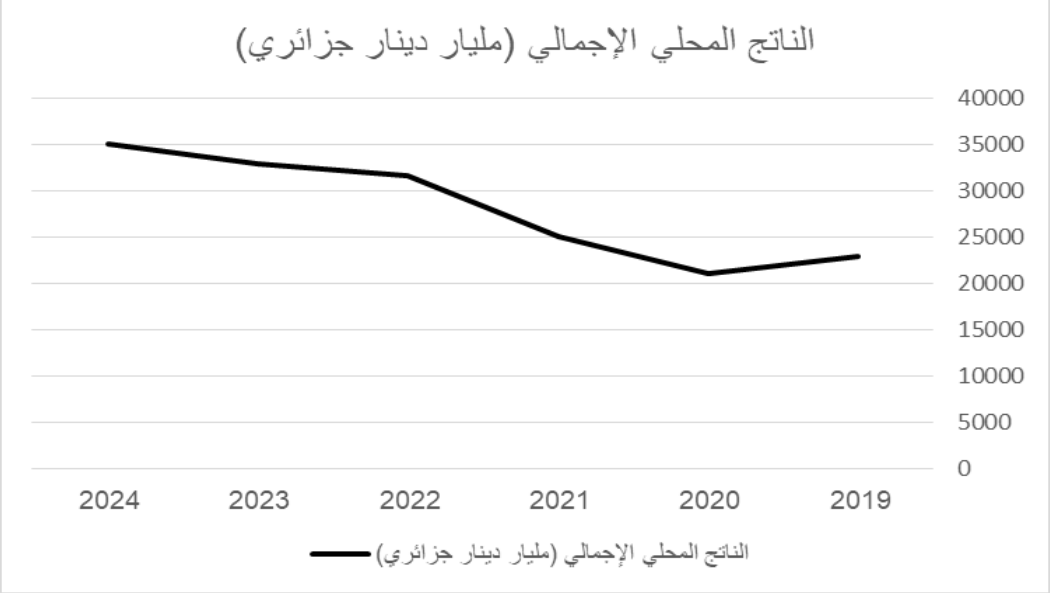

المصدر: من إعداد الطالبة بإستعمال برنامج **Excel** اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

يوضح الجدول رقم (22) والشكل رقم (20) تطور مساهمة قطاع الصناعات التقليدية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2019–2024). وتشير البيانات إلى أن قيمة مساهمة القطاع تراوحت بين 330 و364 مليار دينار جزائري، بينما ظلت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي محدودة، إذ تراوحت بين 1.02% و1.58%.

ورغم الارتفاع المسجل في القيمة المطلقة للمساهمة خلال بعض السنوات، إلا أن الوزن النسبي للقطاع عرف تراجعا تدريجيا، حيث انخفض من 1.43% سنة 2019 إلى 1.02% سنة 2024. ويعكس ذلك عدم قدرة القطاع على مواكبة وتيرة النمو التي سجلتها قطاعات اقتصادية أخرى.

وتبرز هذه النتائج الحاجة إلى تعزيز تنافسية المنتجات الحرفية وتحسين ظروف الاستثمار والتسويق، بما يسمح برفع مساهمة القطاع في خلق الثروة الوطنية.

كما تعتبر الصادرات أحد المؤشرات الجوهرية لقياس قدرة قطاع الصناعة التقليدية على الاندماج في السوق الدولية وتعزيز مكانة المنتوج الحرفي الجزائري داخل الحدود وخارجها. ويوضح الجدول (23) تطور الكميات والقيم المالية لصادرات منتجات الصناعة التقليدية والحرفية خلال الفترة (2019–2024)، وهو ما يبرز الجهود المبذولة لولوج الأسواق الخارجية رغم محدودية الحجم مقارنة بالقطاعات التصديرية الكبرى.

الجدول 23: قيمة وكمية الصادرات في الجزائر لمنتجات الصناعة التقليدية والحرفية في الفترة (2019–2024).

السنة	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الكميات (مليون طن)	0.15	0.12	0.18	0.21	0.25	0.3
القيمة (مليون دولار)	1.5	1.2	2.1	2.8	3.5	4

المصدر: تقديرات من خلال إسقاطات مبنية على متوسط معدلات النمو السنوية بالإعتماد على التقارير العامة لوزارة التجارة والديوان الوطني للإحصائيات ووزارة السياحة والصناعة التقليدية للفترة (2019–2024).

تشير بيانات الجدول رقم (23) إلى تسجيل تطور إيجابي في صادرات منتجات الصناعات التقليدية والحرفية خلال الفترة (2019–2024)، حيث ارتفعت الكميات المصدرة من 0.15 مليون طن سنة 2019 إلى 0.30 مليون طن سنة 2024، كما ارتفعت قيمتها من 1.5 مليون دولار إلى 4 ملايين دولار خلال الفترة نفسها.

ويعكس هذا التطور تحسن حضور المنتوج الحرفي الجزائري في الأسواق الخارجية، نتيجة المشاركة في المعارض الدولية وتبني برامج دعم التصدير وتحسين جودة المنتجات التقليدية. غير أن هذه النتائج تبقى دون مستوى الإمكانات المتاحة، الأمر الذي يستدعي مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير الإنتاج، وتحسين التسويق الإلكتروني، وتوسيع قنوات التوزيع الدولية.

المطلب الثاني: تطور توزيع الحرفيين المسجلين تحت نشاط الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر.

يشكل الحرفيون الركيزة الأساسية التي يقوم عليها قطاع الصناعات التقليدية والحرف، إذ يعد عددهم وتوزيعهم الجغرافي من المؤشرات الحاسمة التي تعكس مدى انتشار هذا النشاط داخل النسيجين الاقتصادي والاجتماعي الوطني. وانطلاقا من هذه الأهمية، يهدف هذا المطلب إلى دراسة تطور عدد الحرفيين المسجلين في الجزائر خلال العقد الأخير، مع التوقف عند الفوارق المسجلة بين الميادين المختلفة للممارسة، وتحليل

طبيعة التوزيع الجغرافي والاجتماعي والمهني. كما يسعى إلى رصد الديناميكية العامة للتسجيلات باعتبارها مرآة لجاذبية القطاع من جهة، ومستوى تطوره التنظيمي والمؤسساتي من جهة أخرى، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 24: ملخص إحصائي للحرفيين المسجلين في الفترة الزمنية (2014) إلى (2024) في الجزائر.

المعيار الإحصائي		العدد
الجنس	ذكور	**139574**
	إناث	**76457**
نوع الممارسة	قار	**94375**
	في البيت	**60981**
	متنقل	**60664**
المستوى التعليمي	بدون مستوى (أمية)	**7427**
	محو الأمية	**222**
	إبتدائي	**15869**
	متوسط	**93229**
	ثانوي	**45926**
	جامعي	**11136**
	أخرى	**53351**
بناء القدرات المهنية	شهادة من م.ت.م.ت	**78106**
	شهادة من الغرفة الوطنية	**144123**
	شهادة عمل	**10060**
	ديبلوم جامعي	**263**
	شهادات مغايرة	**3617**
منطقة النشاط	حضرية	**158823**
	ريفية	**50529**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات: الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، التقرير الإحصائي السنوي للفترة 2014–2024.

يوضح الجدول رقم (24) خصائص الحرفيين المسجلين في قطاع الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2024، حيث بلغ إجمالي عدد الحرفيين المسجلين 216.031 حرفيا، موزعين حسب الجنس، ونمط الممارسة، والمستوى التعليمي، والتأهيل المهني، وكذا المنطقة الجغرافية للنشاط.

من حيث الجنس، يتبين أن الذكور يمثلون الأغلبية بـ 139.574 حرفيا، أي ما يعادل نحو 64.6% من إجمالي المسجلين، مقابل 76.457 حرفية بنسبة 35.4%. ويعكس ذلك استمرار الطابع الذكوري للعديد

من الأنشطة الحرفية، رغم التحسن التدريجي في مشاركة المرأة، خاصة في الحرف المنزلية المرتبطة بالنسيج والخياطة والصناعات التقليدية الفنية.

أما من حيث نمط الممارسة، فتستحوذ الممارسة القارة على المرتبة الأولى بـ 94.375 حرفيا (43.7%)، تليها الممارسة المتنقلة بـ 60.664 حرفيا (28.1%)، ثم الممارسة المنزلية بـ 60.981 حرفيا (28.2%). ويشير هذا التوزيع إلى توجه متزايد نحو الاستقرار المهني وإنشاء ورشات أو محلات دائمة، مع استمرار أهمية النشاط المنزلي والمتنقل في استيعاب الحرفيين ذوي الإمكانات المحدودة.

وبالنسبة للمستوى التعليمي، تشكل فئة ذوي التعليم المتوسط النسبة الأكبر بـ 93.229 حرفيا (43.2%)، تليها فئة الشهادات الأخرى بـ 53.351 حرفيا (24.7%)، ثم المستوى الثانوي بـ 45.926 حرفيا (21.3%). في المقابل، لا يتجاوز عدد الحرفيين الجامعيين 11.136 حرفيا (5.2%)، وهو ما يعكس اعتماد القطاع بدرجة كبيرة على المهارات التطبيقية والخبرات المكتسبة أكثر من اعتماده على المؤهلات الأكاديمية العليا.

وفيما يتعلق بالتأهيل المهني، تظهر البيانات انتشارا واسعا للتكوين المنظم، حيث استفاد عدد معتبر من الحرفيين من شهادات صادرة عن الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف أو عن مؤسسات التكوين المهني. غير أن مجموع هذه الشهادات يفوق العدد الإجمالي للحرفيين، ما يدل على إمكانية حصول الحرفي الواحد على أكثر من شهادة تأهيل خلال مساره المهني. ويعكس ذلك الجهود المبذولة لترقية الكفاءات الحرفية وتعزيز الاحترافية داخل القطاع.

أما من الناحية الجغرافية، فتبرز هيمنة المناطق الحضرية التي تضم 158.823 حرفيا بنسبة 75.9% من إجمالي المسجلين، مقابل 50.529 حرفيا فقط في المناطق الريفية بنسبة 24.1%. ويعزى هذا التمركز أساسا إلى توفر الأسواق ومراكز التكوين والبنى التحتية والخدمات الداعمة للنشاط الاقتصادي داخل المدن مقارنة بالمناطق الريفية.

وتكشف هذه النتائج أن قطاع الصناعات التقليدية والحرف عرف توسعا ملحوظا من حيث عدد المسجلين، ما يعكس تزايد جاذبيته كأحد مصادر الدخل والتشغيل. غير أن هذا التطور لا يخلو من بعض التحديات، أبرزها ضعف تمثيل المرأة في بعض الأنشطة، وانخفاض نسبة الحرفيين ذوي المستويات التعليمية العليا، إضافة إلى التفاوت المجالي بين المناطق الحضرية والريفية. وعليه، فإن تعزيز مساهمة القطاع في التنمية المحلية يقتضي توسيع برامج التكوين والتأهيل، وتشجيع المقاولاتية الحرفية النسوية، وتوجيه المزيد من آليات الدعم والاستثمار نحو المناطق الريفية، بما يضمن توزيعا أكثر توازنا للنشاط الحرفي عبر مختلف أقاليم الوطن.

المطلب الثالث: كيفية إقامة مشروع في مجال الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر.

تخضع إقامة مشروع في مجال الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر إلى مجموعة من الإجراءات القانونية والإدارية التي تهدف إلى تنظيم النشاط الحرفي وإدماجه ضمن الاقتصاد الرسمي. وقد حرص المشرع الجزائري من خلال الأمر رقم 96-01 المتعلق بالصناعة التقليدية والحرف على وضع إطار تنظيمي يضمن

ممارسة الأنشطة الحرفية وفق قواعد قانونية واضحة، بما يسمح للحرفيين بالاستفادة من مختلف برامج الدعم والمرافقة التي توفرها الدولة.

وتشمل هذه المشاريع مختلف الأنشطة المرتبطة بالصناعات التقليدية والحرف، سواء تعلق الأمر بالحرف اليدوية كالحياكة والتطريز وصناعة الزرابي والألبسة التقليدية، أو الصناعات الفنية كالفخار والنقش على الخشب والزجاج، أو الحرف الخدمية المرتبطة بالترميم والصيانة والمحافظة على المنتوجات التقليدية.

أولا: الخطوات الإدارية والمالية الأولى لبدء نشاط في الصناعات التقليدية والحرف:

1. رحلة إيداع ملف القيد لدى الغرفة المهنية:

يتوجب على كل راغب في ولوج النشاط الحرفي —سواء بصفة فردية أو عبر كيانات مهنية كالتعاونيات والمقاولات الحرفية— المبادرة بتقديم ملف متكامل للتسجيل لدى غرفة الصناعة التقليدية والحرف التي يقع النشاط ضمن دائرة اختصاصها الإقليمي. وبمجرد استلام الملف، تصدر الغرفة المعنية إيصال إيداع يمنح الحامل حق المزاولة بصفة مؤقتة، على ألا تتعدى فترة صلاحيته القانونية ستين (60) يوما.

2. التسجيل في سجل الحرف والمهن:

كما يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي، يستوفي الأحكام المتفق عليها، والراغب في ممارسة نشاط حرفي، أن يقدم طلبا للتسجيل من خلال ملف يودع لدى المجلس الشعبي البلدي لمكان ممارسة النشاط، يتكون ذلك الملف من ما يلي: [1]

الجدول 25: ملف تكوين بطاقة الحرفي

تصنيف الوثائق المطلوبة	ملف الحرفيين الفرديين (الأشخاص الطبيعيون)	ملف التعاونيات والمقاولات الحرفية
الوثائق الشخصية والمهنية	– شهادة الحالة المدنية (الميلاد). – إثبات الإقامة الفعلية. – مستخرج السجل العدلي (الصحيفة رقم 3). – ما يثبت الكفاءة أو المؤهل المهني. – عدد (04) صور شمسية.	– طلب رسمي موقع من الممثل القانوني للكيان. – نسخة من العقد التأسيسي (القانون الأساسي).
الوثائق المشتركة (العقارية والإدارية)	– سند حيازة المحل (ملكية أو عقد إيجار). – تقرير معاينة أو محضر إثبات وجود المحل. – شهادة تثبت الوضعية الجبائية للممارس.	– صك ملكية المقر أو عقد استئجاره. – محضر معاينة الميدانية لمقر النشاط. – شهادة براءة الذمة الضريبية.
التراخيص الخاصة	– رخصة استغلال صادرة عن الجهات الوصية (للمهن المقننة).	– التراخيص الإدارية المسبقة المتعلقة بالأنشطة المنظمة.

[1] الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996، المرجع السابق، الصفحة 07.

الوثائق الإجرائية	– طلب خطي بطلب القيد في سجل الحرفيين.	– (تكتفي بالطلب الموقع من الممثل القانوني).

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية: "**نشاطات الصناعة التقليدية والحرف**"، تم الإطلاع عليها في 2024/12/03، على الساعة 15:21، من خلال https://www.mta.gov.dz.

تلتزم مصالح المجلس الشعبي البلدي بتحويل ملف الطلب إلى غرفة الصناعة التقليدية والحرف ذات الاختصاص الإقليمي خلال فترة زمنية لا تتعدى عشرة (10) أيام من تاريخ إيداعه. وبمجرد استلام الغرفة للملف، تمنح المعني وصلا رسميا يقوم مقام ترخيص مؤقت لمزاولة النشاط الحرفي، وتصل مدة صلاحيته إلى ستين (60) يوما.

2. التسجيل في سجل الصناعات التقليدية والحرف اليدوية: [1]

بعدها يتعين على غرفة الصناعة التقليدية والحرف أن ترد على طلب التسجيل خلال الأجل المقدم، وعند انقضاء هذا الأجل وعدم رد غرفة الصناعة التقليدية والحرف يعتبر التسجيل مكتسبا.

كما يمكن للغرفة أن ترفض التسجيل في سجل الصناعة التقليدية والحرف، في عدة حالات من بينها:

- التصريح الناقص أو غير صحيح، في هذه الحالة يجب على الحرفي أن يقدم طلبا جديدا؛
- وإما لعدم مطابقة حالة الطالب مع أحكام هذا الأمر.

وفي كل الحالات، يتوجب قانونا أن تكون كافة القرارات الصادرة عن غرف الصناعة التقليدية والحرف مسببة ومبلغة رسميا إلى صاحب الشأن. وفي حالة الرفض، يُمنح المعني حق التظلم أمام الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف خلال مهلة زمنية قدرها ثلاثون (30) يوما من تاريخ التبليغ. وبدورها، تلتزم الغرفة الوطنية بالبث في الطعن وإصدار ردها النهائي في غضون تسعين (90) يوما من تاريخ إيداعه. كما يظل الحق قائما لصاحب الطلب في اللجوء إلى القضاء المختص لممارسة حقه في التقاضي وفقا للقواعد التشريعية السارية.

3. متطلبات نيل بطاقة الحرفي: كخطوة أساسية لممارسة النشاط بصفة رسمية، يلزم القانون الحرفي بدفع حقوق التسجيل المقررة للحصول على البطاقة المهنية. يتم دفع هذه الإتاوة لدى المصلحة الجبائية (قباضة الضرائب)، وتتحدد المبالغ الواجب دفعها بناء على نمط ممارسة الحرفة، وهي موزعة كما يلي:

الجدول 26: التكاليف الرسومية (الإتاوات) المرتبطة بالتسجيل حسب النمط القانوني للنشاط.

النمط القانوني لممارسة النشاط الحرفي	قيمة إتاوة التسجيل (دج)
النشاط الحرفي الفردي	1000
التنظيمات الحرفية	1500
المؤسسات المهنية	2000

[1] الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996، المرجع السابق، الصفحة 08.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، منشور "جباية الحرفي التقليدي"، 2025، ص03.

- **واجب إخطار الإدارة الجبائية (التصريح بالوجود):** يلتزم الحرفي قانونا بمراجعة مفتشية الضرائب المختصة إقليميا لإيداع 'تصريح بالوجود'؛ وهي خطوة تأسيسية تهدف إلى إدراج النشاط ضمن الوعاء الضريبي. وقد حدد المشرع مهلة زمنية أقصاها ثلاثون (30) يوما تلي تاريخ الشروع الفعلي في ممارسة النشاط الحرفي لإتمام هذا الإجراء.[1]

ثانيا: الضرائب والرسوم المستحقة أثناء مزاولة نشاطك الحرفي.

- **عند شراء مبني لمزاول النشاط:** يخضع شراء الأماكن المخصصة لممارسة النشاط الحرفي لما يلي:

-رسم تسجيل بنسبة 5%، يتحمل هذا الرسم بالتضامن والتكافل أطراف السند الذي ينتمي إليه لإجراء توزيع عادل ومنصف؛ وضريبة الإعلان العقاري بنسبة 1% تحسب على السعر المعلن ويتحملها المشتري (الحرفي).

- **عند تأجير مبنى لمزاول النشاط:** القانون المتعلق بإيجار أو إيجار فرعي للأماكن المهنية:

-**لفترة محدودة:** بمعدل نسبي قدره 2% محسوبا على السعر الإجمالي للإيجار بالإضافة إلى الرسوم،

-**مدة غير محدودة:** مقابل رسوم تسجيل قدرها 5٪. كما يخضع عقد الإيجار أيضا لضريبة تسجيل الأراضي بمعدل 0.50٪ ينطبق على سعر الايجار.

- **الضريبة الجزافية الوحيدة:** استنادا إلى أحكام المادتين 282 مكرر 2 و365 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يستفيد الحرفيون الفنيون الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي عتبة 8.000.000 دج من هذا النظام الجبائي. [2] وبموجبه، يلتزم المكلفون بدفع ضريبة بنسبة 5% من رقم أعمالهم المحقق، مع مراعاة ألا يقل مبلغ الضريبة المسدد عن الحد الأدنى القانوني المحدد بـ 10.000 دج.[3]
- **الضريبة على الدخل الاجمالي:** نتقل الحرفيون (كأشخاص طبيعيين) إلى الالتزام بـ النظام الحقيقي بمجرد تخطي رقم أعمالهم سقف 8.000.000 دج. وتتحدد قيمة الضريبة على الدخل الإجمالي في هذا النظام وفقا لسلم الضريبة التصاعدي المعتمد في المنظومة الجبائية الجزائرية، والذي نورد مستوياته أدناه:

الجدول 27: بيان الفئات المالية الخاضعة للضريبة (IRG) والنسب المئوية المطبقة عليها.

الشريحة الضريبية (مستوى الدخل السنوي بالدينار الجزائري)	نسبة الضريبة المستحقة
الإعفاء التامي (الدخل الذي لا يتجاوز 240,000 دج)	**معفى (0%)**
الشريحة الأولى: ما زاد عن 240,000 إلى غاية 480,000 دج	**% 23**
الشريحة الثانية: من 480,001 إلى حدود 960,000 دج	**% 27**

[1] المديرية العامة للضرائب: "**جباية الحرفي التقليدي**"، وزارة المالية، 2021، الصفحة 04.

[2] المديرية العامة للضرائب، "**قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**"، 2024، الصفحة 95.

[3] المرجع نفسه، الصفحة 114.

الشريحة الثالثة: ما بين 960,001 و 1,920,000 دج	**% 30**
الشريحة الرابعة: ابتداء من 1,920,001 إلى 3,840,000 دج	**% 33**
الشريحة العليا: المداخيل التي تتعدى سقف 3,840,000 دج	**% 35**

المصدر: المديرية العامة للضرائب، "**قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**"، 2024، المادة 104.

- **الرسم على النشاط المهني TAP:** إلى غاية سنة 2024، كانت الضريبة على النشاط المهني تطبق على الحرفيين استنادا إلى رقم الأعمال المحقق، مع منح تخفيض بنسبة 30% على مبلغ عمليات البيع بالجملة. وقد تم تحديد معدل الضريبة بنسبة 2%، مع تخفيضه إلى 1% بالنسبة لبعض الأنشطة، دون منح امتيازات الخصم للأنشطة المرتبطة بإنتاج السلع. غير أن صدور قانون المالية لسنة 2024، واستمراره بموجب قانون المالية لسنة 2025، أدى إلى إلغاء الباب الثالث من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مما ترتب عليه الإلغاء النهائي لهذه الضريبة.
- **الرسم العقاري:** تخضع المباني التي تمارس فيها الأنشطة الحرفية لرسوم تطبق على الممتلكات المبنية، ويتم احتساب هذه الرسوم بناءا على الأساس المتمثل في حاصل ضرب القيمة الإيجارية الضريبية لكل متر مربع من العقار، وفقا للمنطقة الخاضعة للضريبة، وذلك استنادا إلى أحكام المادة 254 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. ويتم تحديد قيمة الرسم بتطبيق معدلين على الأساس الضريبي: معدل 3% بالنسبة للملكيات المبنية والملكيات الثانوية المخصصة للسكن، وعندما تكون هذه الملكيات مملوكة لأشخاص طبيعيين ولم يتم تأجيرها، يتم تطبيق زيادة على الرسم لترتفع نسبته إلى 7%. وفي إطار المراجعة التشريعية للمنظومة الجبائية، فقد طرأ تعديل جوهري قضى بإلغاء نص المادتين 259 و261 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. وكانت هاتان المادتان تشكلان المرجع القانوني في تقدير القيمة الإيجارية للمساحات المخصصة للنشاطات التجارية والصناعية، وكذا العقارات والملكيات المبنية بناء على المتر المربع.[1]
- **الضريبة على القيمة المضافة:** يقر تشريع الرسوم على رقم الأعمال معاملة تفضيلية للنشاط الحرفي بموجب المادة 23-6؛ حيث تُدرج مبيعات المنتجات الحرفية ضمن فئة السلع الخاضعة لـ المعدل الضريبي المخفض والمقدر بـ 9%. ويهدف هذا الإجراء التشريعي إلى تخفيف العبء الجبائي على الحرفيين وتعزيز تنافسية منتجاتهم في السوق.[2]

[1] المرجع نفسه، الصفحة 82.

[2] المديرية العامة للضرائب، "**قانون الرسم على رقم الأعمال**"، 2024، الصفحة 16.

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال ما سبق أن قطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر لا يعد مجرد امتداد لتراث ثقافي عريق، بل يمثل ركيزة تنموية متعددة الأبعاد، تجمع بين الإمكانات الاقتصادية والوظائف الاجتماعية والثقافية. فقد أبرز التحليل المعمق لمكونات هذا الفصل أن للقطاع بنية تنظيمية ومؤسساتية قائمة، تسندها تشريعات خاصة، وتتكامل مع مختلف القطاعات العمومية، مما يمنحه قدرا من الفاعلية، وإن كان لا يزال يواجه العديد من التحديات.

كما بينت المعطيات الإحصائية والتطورات المسجلة خلال الفترة (2014–2024) أن هذا النشاط شهد نموا ملحوظا، سواء من حيث عدد المشاريع المنشأة أو مساهمته في خلق مناصب الشغل والدخل المحلي، إلا أن هذا التطور ظل نسبيا وغير متكافئ بين مختلف مناطق الوطن، مما يثير تساؤلات حول مدى نجاعة السياسات العمومية في تحقيق عدالة مجالية وتوازن هيكلي لهذا القطاع.

وعليه، فإن قراءة الواقع تفرض ضرورة التفكير في مداخل جديدة للتحديث، تقوم على تعزيز الاستثمار في الحرف، وتثمين رأس المال البشري، وتكثيف آليات الدعم والمرافقة، وهي القضايا التي سيتم تناولها في الفصل اللاحق من هذه الدراسة ضمن إطار تحليلي وتقويمي للسياسات العمومية الموجهة للقطاع.

الفصل الرابع:

تحليل وتقييم السياسات العمومية الداعمة لمشاريع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر خلال 2014-2024

تمهيد:

يعتبر قطاع الصناعات التقليدية والحرف أحد أهم المجالات التي تستقطب اهتمام السياسات العمومية في الجزائر، لما يتوفر عليه من مقومات اقتصادية واجتماعية وثقافية تجعله عنصرا فاعلا في معادلة التنمية الشاملة. وقد سعت الدولة إلى دعمه من خلال مجموعة من البرامج والسياسات التي تداخلت أبعادها بين ما هو بشري ومؤسساتي ومالي، مستهدفة في ذلك تأهيل المورد البشري، وتطوير آليات الإنتاج والتسويق، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتوج التقليدي في الأسواق الداخلية والخارجية.

ففي هذا السياق، شملت التدخلات العمومية عدة محاور متكاملة، إذ أعطيت الأولوية لتأهيل الحرفيين عبر برامج التكوين والتدريب، وإنشاء نظام الإنتاج المحلي (SPL) الذي يهدف إلى تنظيم الحرفيين في أقطاب إنتاجية قادرة على الاندماج في النسيج الاقتصادي الوطني. كما تم فتح المجال للتعاون الدولي قصد الاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجالات التسيير والتسويق والجودة. إلى جانب ذلك، وضعت الدولة سياسات خاصة لتشجيع التصدير عبر الحوافز المالية والصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE)، وسعت لتطوير نظم المعلومات في القطاع بغرض تحسين قاعدة المعطيات المتعلقة بالحرفيين والمنتجات. أما على مستوى الترويج، فقد اعتمدت استراتيجيات متنوعة مثل تنظيم المعارض الوطنية والدولية والاحتفالات المحلية، بما يتيح إبراز المنتوج التقليدي وتسويقه على نطاق أوسع. ولم تغفل الدولة جانب الدعم المالي، حيث وضعت حزمة من الامتيازات الجبائية والصناديق التمويلية والآليات الموجهة لتمويل مشاريع الحرفيين ANGEM، ANADE، CNAC.

المبحث الأول: الاستراتيجيات الحكومية والآليات التحفيزية الموجهة لدعم المقاولاتية في قطاع الصناعة التقليدية والحرف.

إن ترقية قطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر لم تترك لميكانيزمات السوق وحدها، بل وضعت ضمن أولويات السياسات العمومية من خلال برامج تدخلية تهدف إلى رفع كفاءته وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تجسد ذلك عبر مجموعة من المبادرات التي تجاوزت الدعم المالي المباشر لتشمل الجوانب المتعلقة بتنمية الموارد البشرية، وتفعيل الشراكات الدولية، وتوسيع قنوات الترويج والتصدير والإعلام.

ويهدف هذا المبحث إلى تحليل طبيعة السياسات الترقوية التي تبنتها الدولة لدعم المشاريع الحرفية، من خلال ثلاثة محاور أساسية، تمثلت في الدعم الموجه لتنمية القدرات البشرية كعامل حاسم في رفع جودة المنتجات وتعزيز المهارات، والانفتاح على التعاون الدولي كآلية لنقل المعرفة والاستفادة من التجارب المقارنة، والإجراءات التحفيزية في مجالات التسويق والإعلام والتصدير، والتي تعد ضرورية لتمكين المنتج الحرفي الجزائري من ولوج الأسواق الداخلية والخارجية، وبتحليل هذه الجوانب، يمكن الوقوف على مدى تكامل هذه السياسات وفعاليتها في النهوض بالمشاريع الحرفية وجعلها أكثر قدرة على الصمود في بيئة تنافسية متغيرة.

المطلب الأول: السياسات العمومية المخصصة لترقية الموارد البشرية للصناعات التقليدية والحرف في الجزائر.

تعد تنمية الموارد البشرية من الركائز الأساسية لترقية قطاع الصناعات التقليدية والحرف، حيث تولي السياسات العمومية في الجزائر اهتماما بتأهيل اليد العاملة الحرفية وتطوير كفاءاتها، بهدف ضمان استدامة المهن التقليدية ومواكبتها لمتطلبات السوق. ويبرز ذلك من خلال جملة من البرامج والتدابير التي تستهدف التكوين، الإدماج المهني، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للحرفيين.

أولا: برنامج نظام الإنتاج المحلي SPL:

انطلقت برامج نظام الإنتاج المحلي **(SPL)** في الجزائر سنة 2007 كخطة تنظيمية تهدف إلى تجميع الحرفيين في إطار منظم يسهل تكوين الجمعيات الولائية، نقل المهارات والخبرات، وإنشاء تجمعات ذات منفعة عامة. كما يسعى البرنامج إلى إطلاق شراكات مناولة بين الورشات الصغيرة لتعزيز التعاون الإنتاجي. في هذا السياق، استفادت الجزائر من تجربة المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي **(GIZ)** التي ساعدت على تطوير نظم المعلومات والتمويل المصغر، ومرافقة الحرفيين، خاصة في تصدير منتجات مثل الزرابي والمنسوجات.

بعد أربع سنوات من التحضير، تم تجسيد 21 نواة للإنتاج المحلي مستوحاة من التجربة الناجحة التي نفذتها الوكالة الألمانية بالبرازيل سنة 1990 تحت مسمى **(Nucleus)**، وهي صيغة تنظيمية تقوم على إنشاء نواة تجمع 12 إلى 30 حرفيا، تسمح بتبادل الخبرات وتحديد حاجيات التأطير من القاعدة نحو القمة، مع تحسين دور غرف الصناعة التقليدية وربطها بشبكات الدعم العمومي والخاص. وقد بدأت هذه المبادرة بسبع

غرف للصناعة التقليدية كمرحلة أولى، بعد دراسة ميدانية مشتركة بين الوزارة الوصية والهيئة الألمانية **GIZ**، ثم توسعت لاحقا لتشمل غرفا أخرى على المستوى الوطني.[1]

وهكذا انطلق البرنامج سنة 2007 بإختيار 07 غرف للصناعات التقليدية كمرحلة ابتدائية ليتم شمل كل الغرف عبر الوطن لاحقا، وقد تم اختيار هذه المناطق بعد دراسة ميدانية قامت بها الوزارة الوصية مع الهيئة الألمانية **GTZ**، حيث تتمثل هذه الأنظمة المحلية فيما يلي:

الجدول 28: برامج نظام الإنتاج المحلي SPL في مجال الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر.

الغرفة	برنامج الإنتاج المحلي SPL
الأغواط	الصوف والنسيج
غرداية، أم البواقي	الزرابي
تمنراست، باتنة	الحلي
تيارت	السرج
بجاية	الفخار
بشار	الترميل
الوادي	الجبس
جيجل	الجلود
قسنطينة	النحاس

المصدر: بوشنافة أحمد، عادل فاطمة الزهراء، "**دور أنظمة الإنتاج المحلية في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: قطاع الصناعات التقليدية المغاربية نموذجا**"، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية، جامعة شلف (أو الجهة المنظمة)، 03-05 مايو 2011، ص 14.

من خلال المعطيات السابقة، يتضح أن برنامج نظام الإنتاج المحلي (SPL) يمثل إحدى أهم الآليات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لترقية الموارد البشرية في قطاع الصناعات التقليدية والحرف، حيث انتقل من مجرد إطار لتنظيم الحرفيين إلى أداة للتنسيق الاقتصادي المحلي وبناء شبكات إنتاج قائمة على التخصص الإقليمي. ويعكس توزيع الأنظمة المحلية للإنتاج حسب خصوصية كل منطقة توجها استراتيجيا نحو استثمار المزايا النسبية والموارد المحلية، الأمر الذي يساهم في الحفاظ على الهوية الحرفية للمناطق المختلفة وتعزيز تنافسية المنتجات التقليدية.

وقد باشرت في الآونة الأخيرة الوزارة الوصية تنفيذ برنامج خاص بإعادة إحياء الحرف التقليدية التي تواجه خطر الاندثار، وهي الأنشطة التي تتميز بقيمتها الثقافية المرتبطة بالتراث المادي وغير المادي للمجتمع المحلي. يهدف هذا البرنامج إلى الحفاظ على هذه الحرف عبر تمكين الحرفيين المعلمين من نقل معارفهم ومهاراتهم للأجيال الشابة، مع تكييف النشاطات التقليدية مع ظروف الحياة المعاصرة، ولهذا الغرض تضمن

[1] منصوري الحاج موسى، بوشري عبد الغني: "**إستراتيجية الجزائر لتطوير الصناعات التقليدية: مقاربة نظام الإنتاج المحلي**"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، جوان 2022، الصفحة 161.

البرنامج وضع بطاقية وطنية للحرف المهددة بالزوال، وتوظيفها كوسيلة لجذب السياحة الداخلية والخارجية، وتحريك النشاط الاقتصادي خاصة في القرى والمناطق النائية، كما يلي:

الجدول 29: المتكونين والمرافقين في الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر سنة 2024.

عدد المتكونين والمرافقين	النشاط الحرفي	المكان
مرافقة وتكوين 20 متكون	نشاط طرز الشبيكة	تيبازة
مرافقة وتكوين 20 متكون	نشاط زربية فاتيس	أدرار
مرافقة وتكوين 20 متكون	نشاط السلالة والدوم	معسكر
مرافقة وتكوين 20 متكون	نشاط النحاسيات	الجزائر العاصمة

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية: "تطوير الصناعة التقليدية "، تم الإطلاع عليها في 2025/02/26، على الساعة 17:36، من خلال https://www.mta.gov.dz.

وفي إطار تعزيز هذا التوجه، أطلقت الوزارة الوصية خلال سنتي 2025/2024 برنامجا موجها لإعادة إحياء الحرف المهددة بالاندثار، مما يعكس وعيا استباقيا بمخاطر فقدان جزء من التراث الثقافي غير المادي. البيانات الواردة في الجدول (32) تكشف عن توزيع جغرافي متوازن للتكوين والمرافقة، حيث تم تكوين 80 مستفيدا في أربعة تخصصات حرفية رئيسية (طرز الشبيكة، زربية فاتيس، السلالة والدوم، النحاسيات)، موزعين بالتساوي بمعدل 20 متكون في كل تخصص، هذا التوزيع المتساوي يعكس مقاربة عدالة في الوصول إلى الفرص التكوينية، كما يظهر حرص السلطات على تغطية مناطق متنوعة جغرافيا من الشمال.

من خلال تحليل المعطيات، يمكن القول أن السياسات العمومية الموجهة لترقية الموارد البشرية في قطاع الصناعات التقليدية والحرف أظهرت فعالية معتبرة في جانب التنظيم والتأطير، حيث نجحت في:

- تحقيق هدف التنسيق والإدماج بين الحرفيين عبر إنشاء نوى إنتاج محلية؛
- توسيع التغطية الجغرافية لتشمل معظم ولايات الوطن؛
- تحقيق العدالة في التوزيع في برامج التكوين والمرافقة لسنة 2024.

غير أن الأثر الاقتصادي المباشر لهذه البرامج بقي متباينا، إذ رغم وضوح أثرها على الحفاظ على الحرف ونقل المعارف للأجيال الجديدة، فإن انعكاساتها على زيادة الإنتاجية وحجم المبيعات ما زالت تحتاج إلى مزيد من الدعم، خاصة في الجوانب المرتبطة بالتسويق والوصول إلى الأسواق الخارجية.

بذلك، يمكن تقييم هذه السياسات على أنها فعالة ثقافيا واجتماعيا، مع أثر اقتصادي متوسط في مرحلته الحالية، وقابل للتحسن إذا ما تم ربط هذه البرامج بسياسات تسويقية أكثر قوة، ودعم إضافي لسلاسل القيمة الحرفية.

ثانيا: آليات الرفع من الكفاءة المهنية وتأهيل الموارد البشرية في قطاع الحرف.

ان الصناعات التقليدية ومن خلال برنامج التكوين والتأهيل الذي يعد من أهم آليات تطوير رأس المال البشري في قطاع الصناعة التقليدية، تستهدف الحرفيين والشباب حاملي المشاريع منذ 2005 لتقوية مهاراتهم التقنية والإدارية، وضمان استمرارية الحرف التقليدية مع تحسين جودة المنتوجات.

وقد شملت هذه البرامج مجالات متنوعة منها التمهين، التكوين في تسيير المؤسسة وفق منهجية **GERME**، التكوين التقني والفني في تخصصات دقيقة مثل الحلي، الزرابي، الفخار، النحاسيات، التسويق الإلكتروني وحتى دعم إعادة الإدماج الاجتماعي لفئات خاصة مثل السجناء، بما يعكس توجه السياسات العمومية نحو الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، بتحقيق ما يلي:

الجدول 30: برنامج تكوين وتأهيل وتطوير قدرات الحرفيين في الجزائر من 2005 الى غاية 2024.

برامج تكوين وتأهيل وتطوير قدرات الحرفيين	عدد الحرفيين والشباب حاملي المشاريع
نظام التمهين (نقل الخبرة من حرفي لشاب).	30.496
إدارة المؤسسات (منهجية GERME الدولية)".	49.588
تطوير الكفاءات والقدرات التقنية.	113.327
التكوين في مجال الحلي التقليدي وفي تقنيات صقل الأحجار الكريمة.	311
النسيج والزرابي التقليدية (أغلبهم إناث 80%)	1.570
التكوين في مجال الصباغة الطبيعية للصوف.	607
التصميم والابتكار وتجويد المنتجات.	1.107
صناعة الفخار، الخزف، والتشكيل الطيني.	1.939
التكوين الحرفي في نشاط النحاس.	576
التكوين الحرفي في مجال الزجاج.	107
التكوين في تقنية «IYES» حسني مهاراتك في العرض والبيع موجه للمرأة الحرفية.	599
التكوين في التسويق الالكتروني.	75
حماية 13 نشاطا حرفيا مهددا بالاندثار.	465
التكوين التقني والحرفي داخل مؤسسات إعادة التربية.	12.276
التكوين في إنشاء المؤسسات (GERME) للسجناء.	7.897
الحاصلون على شهادات التأهيل المهني.	20.441

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية: "تطوير الصناعة التقليدية "، تم الإطلاع عليها في 2025/02/27، على الساعة 16:14، من خلال https://www.mta.gov.dz .

تظهر المعطيات الواردة في الجدول (30) أن السياسات العمومية الموجهة لتنمية الموارد البشرية في قطاع الصناعات التقليدية والحرف اعتمدت مقاربة شاملة جمعت بين التكوين التقني، والتأهيل المهني، والتكوين المقاولاتي، والإدماج الاجتماعي للفئات الهشة. ويعكس العدد الإجمالي الكبير للمستفيدين من مختلف البرامج حرص السلطات العمومية على رفع كفاءة المورد البشري الحرفي باعتباره أحد أهم عناصر تحسين الإنتاجية وتعزيز تنافسية المنتوج التقليدي الجزائري.

وتكشف البيانات أن برنامج تطوير الكفاءات والقدرات التقنية استحوذ على أكبر عدد من المستفيدين بأكثر من 113 ألف متكون، وهو ما يدل على أن السياسة العمومية ركزت بالدرجة الأولى على تحسين المهارات المهنية والتقنية للحرفيين باعتبارها المدخل الأساسي للرفع من جودة المنتجات وتحسين فرص تسويقها. كما أن استفادة ما يقارب 50 ألف شخص من برنامج إدارة المؤسسات وفق منهجية GERME تعكس توجها واضحا نحو ترسيخ الثقافة المقاولاتية لدى الحرفيين، والانتقال من مفهوم الحرفة التقليدية إلى مفهوم المؤسسة الحرفية القادرة على التسيير والتخطيط وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

كما يبرز نجاح الدولة في الحفاظ على التوازن بين البعد الاقتصادي والبعد التراثي، من خلال تخصيص برامج تكوينية للحرف التقليدية المرتبطة بالهوية الثقافية الوطنية، مثل النسيج التقليدي، الزرابي، الفخار، الحلي، النحاس، والصباغة الطبيعية. ويساهم هذا التوجه في حماية الموروث الثقافي من الاندثار وفي الوقت نفسه خلق فرص اقتصادية قائمة على استثمار الخصوصية الثقافية للمنتوج الجزائري.

ومن جهة أخرى، تعكس مشاركة النساء بنسبة تفوق 80% في برامج النسيج والزرابي نجاحا نسبيا لسياسات الإدماج الاقتصادي للمرأة، خاصة في الأنشطة المنزلية والحرفية التي تتلاءم مع الخصوصيات الاجتماعية لبعض المناطق. كما يمثل برنامج "IYES" الموجه للمرأة الحرفية خطوة إيجابية نحو تعزيز قدراتها التسويقية والتجارية، بما يسمح بتحسين فرصها في الوصول إلى الأسواق وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية.

غير أن قراءة الأرقام تكشف أيضا بعض جوانب القصور، إذ يلاحظ ضعف الاستفادة من برامج التكوين المرتبطة بالتحول الرقمي والتسويق الإلكتروني، حيث لم يتجاوز عدد المستفيدين 75 حرفيا فقط، وهو رقم محدود جدا مقارنة بالتحولات التي تشهدها الأسواق الحديثة. ويشير ذلك إلى استمرار الفجوة الرقمية داخل القطاع الحرفي، مما قد يحد من قدرة الحرفيين على استغلال التجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي في توسيع أسواقهم وتحسين مداخيلهم.

كما يبرز البعد الاجتماعي للسياسات العمومية من خلال إدماج فئة نزلاء مؤسسات إعادة التربية في برامج التكوين الحرفي والمقاولاتي، حيث استفاد أكثر من 20 ألف شخص من مختلف برامج التأهيل، وهو ما يعكس اعتماد الدولة على التكوين الحرفي كأداة للإدماج الاجتماعي وإعادة الإدماج الاقتصادي بعد الإفراج، بما يساهم في الحد من البطالة والهشاشة الاجتماعية.

وعموما، يمكن تقييم هذه البرامج على أنها حققت نتائج إيجابية في مجال تكوين وتأهيل الموارد البشرية الحرفية، خاصة من حيث حجم المستفيدين وتنوع التخصصات المشمولة. إلا أن فعاليتها الاقتصادية تبقى مرتبطة بمدى قدرة المتكونين على تحويل المهارات المكتسبة إلى مشاريع مستدامة ومداخيل فعلية، الأمر الذي

يستدعي تعزيز المتابعة بعد التكوين، وتطوير برامج التسويق الرقمي، وربط التكوين بمتطلبات السوق المحلية والدولية لضمان تحقيق أثر اقتصادي وتنموي أكبر على القطاع.

وفي سياق التكوين المؤسساتي، تعكس البيانات الإحصائية عدد المستفيدين والدورات التكوينية المنظمة سنة 2024، وهو ما يتضح من خلال الجدول الآتي:

الجدول 31: توزيع المستفيدين والدورات السنوية من برنامج "أنشئ وحسّن تسيير مؤسستك" .

المجال	عدد المستفيدين سنويا	عدد النساء المستفيدات	عدد الدورات
التسيير المؤسساتي	3000	1200	230
التكوين التقني	9000	3600	750
التأهيل إلى رتبة حرفي عامل	35000	14000	770

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، المديرية العامة للصناعة التقليدية والحرف، "**مجهودات القطاع لتطوير الصناعة التقليدية**"، ملف غير منشور، الجزائر، 2024، الصفحة 05.

تكشف نتائج الجدول (31) عن تبني الدولة لمقاربة متكاملة في تنمية الموارد البشرية الحرفية، تقوم على الجمع بين التأهيل التقني، والتكوين المقاولاتي، والتأهيل المهني، بما يعكس انتقال السياسات العمومية من مجرد دعم النشاط الحرفي إلى الاستثمار في العنصر البشري باعتباره المحرك الأساسي لتنافسية القطاع واستدامته. ويظهر ذلك من خلال الحجم المعتبر للمستفيدين الذي بلغ 47 ألف مستفيد سنويا موزعين على مختلف مسارات التكوين والتأهيل، وهو ما يدل على اتساع نطاق التدخل العمومي واستمرارية الجهود المبذولة في هذا المجال.

كما تعكس المعطيات توازنا بين مختلف أبعاد التكوين، حيث ركزت برامج التسيير المؤسساتي على تعزيز القدرات الإدارية والمقاولاتية للحرفيين، وهو توجه ينسجم مع التحولات الحديثة التي تقتضي الانتقال من منطق الحرفة التقليدية إلى منطق المؤسسة الحرفية القادرة على التخطيط والتسويق وإدارة الموارد بكفاءة. وفي المقابل، حافظ التكوين التقني على مكانته كأحد أهم محاور الدعم من خلال استهداف عدد كبير من الحرفيين بهدف تحسين جودة المنتجات ورفع مستويات الإنتاجية والابتكار.

ومن زاوية الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، يبرز برنامج التأهيل إلى رتبة "حرفي عامل" باعتباره أحد أكثر البرامج تأثيرا، نظرا لارتباطه المباشر بإدماج أصحاب المهارات والخبرات غير المعترف بها رسميا ضمن المنظومة الاقتصادية المنظمة. كما أن استفادة النساء من مختلف برامج التكوين بنسب معتبرة تعكس مساهمة هذه السياسات في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وتوسيع فرص مشاركتها في النشاط الإنتاجي، خاصة في المناطق الريفية والأنشطة المنزلية ذات الطابع الحرفي.

ورغم هذه النتائج الإيجابية، فإن تقييم فعالية البرنامج يظل مرتبطا بمدى قدرته على تحقيق آثار اقتصادية مستدامة على أرض الواقع. فارتفاع عدد المستفيدين لا يعني بالضرورة تحسن مستويات الدخل أو زيادة معدلات إنشاء المؤسسات الحرفية واستمرارها، في ظل غياب مؤشرات دورية تقيس أثر التكوين على الإنتاجية والتشغيل

والمبيعات. كما يلاحظ استمرار التركيز على الجوانب التقنية والمهنية مقابل محدودية التكوين في المجالات الرقمية والتجارة الإلكترونية والتسويق الحديث، وهي مجالات أصبحت تمثل عاملا حاسما في تعزيز تنافسية المنتجات الحرفية والوصول إلى الأسواق الوطنية والدولية.

وعليه، يمكن اعتبار برنامج "أنشئ وحسّن تسيير مؤسستك" من أنجح الآليات العمومية الموجهة لترقية الموارد البشرية في قطاع الصناعات التقليدية والحرف، بالنظر إلى اتساع قاعدة المستفيدين وتنوع مجالات التدخل ومساهمته في الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. غير أن تعظيم مردوديته الاقتصادية يستوجب تعزيز آليات المتابعة والتقييم بعد التكوين، وربط برامج التأهيل بمؤشرات الأداء الفعلية للمشاريع الحرفية، إلى جانب توسيع التكوين في مجالات الرقمنة والتسويق الإلكتروني، بما يسمح للحرفيين بالانتقال من الإنتاج المحلي المحدود إلى الاندماج الفعلي في الأسواق الأوسع وأكثر تنافسية.

المطلب الثاني: سياسات الدعم المقدمة من خلال التكوين المهني والتكوين المهني عن بعد للحرفيين:

حيث تتمثل أنماط التكوين المهني والتكوين المهني عن بعد فيما يلي:

الشكل 21: أنماط التكوين.

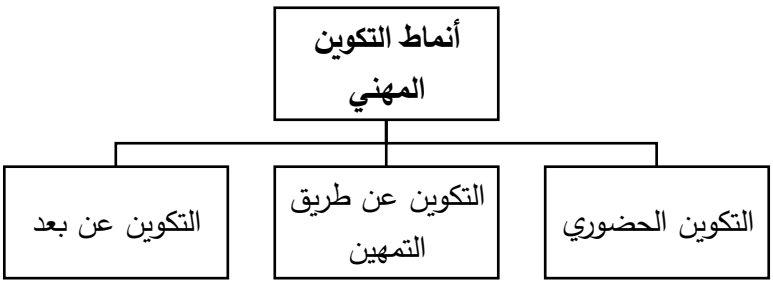

المصدر: وزارة التكوين والتعليم المهنيين: "تنظيم التكوين"، تم الإطلاع عليها في 2025/04/03، على 17:09، خلال: https://mfp.gov.dz/?page_id=1342.

- **التكوين الحضوري:** يتم التكوين الحضوري على مستوى مؤسسات التكوين المهني (مع تربص تطبيقي في الوسط المهني، كما يمكن مزاولة عن طريق الدروس المسائية.

تحدد المدة الإجمالية للتكوين بالأشهر، فالتكوين المحدد بـ12 شهرا يعادل سداسيين (2) بيداغوجيين، أي سنة أكاديمية و تتضمن هذه المدة، العطل القانونية (العطل السنوية وما بين الدورات)، فترات التربص التطبيقي في الوسط المهني وكذا الوقت المكرس للتقييمات المستمرة للمعارف وللإمتحان النهائي لتتويج التكوين.

- **التكوين عن طريق التمهين:** التكوين عن طريق التمهين هو نمط من التكوين المهني ينظم في شكل تناوبي بين المؤسسة العمومية للتكوين المهني والوسط المهني، يهدف إلى اكتساب تأهيل مهني أولي في منصب التمهين يسمح بممارسة مهنة في مختلف قطاعات النشاط المرتبطة بإنتاج المواد و/ أو الخدمات.
- **التكوين عن بعد:** التكوين عن بعد هو تكوين بالمراسلة (مطبوعات، أقراص مضغوطة) أو عبر الأرضية الإلكترونية ويتبع بتجمعات بيداغوجية دورية على مستوى مؤسسات التكوين المهني.

كما تعد مدونة الشعب المهنية وتخصصات التكوين المهني مرجعا قانونيا وطنيا معتمدا، يحدد التكوينات والشهادات المهنية وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 16-282 المؤرخ في 2 نوفمبر 2016. وهي منظمة ضمن

دليل موحد يشمل التكوين الحضوري، التمهين، والتكوين عن بعد، بهدف تحسين استغلال التجهيزات التقنية والبيداغوجية.

كما تم تحديث المدونة في طبعة 2019 بموجب القرار رقم 197 المؤرخ في 11 جوان 2019، المعدل والمتمم للقرار رقم 317 المؤرخ في 22 ماي 2018، حيث تكشف عن اتساع أفقي وعمودي في العرض التكويني الموجه للصناعات التقليدية والحرف، من بينها ما يلي بإختصار والتفاصيل في **(لتفاصيل أكثر أنظر الملحق 04)**:

الجدول 32: توزيع الشعب المهنية وتخصصات التكوين المهني للحرفيين.

الشعبة الهنية	تخصصاتها
النسيج والألبسة	31 تخصص
الحرف التقليدية	27 تخصص
الصناعة الجلدية	14 تخصص
فن– ثقافة والتراث	7 تخصصات

المصدر: وزارة التكوين والتعليم المهنيين: "**مدونة الشعب المهنية وتخصصات التكوين المهني**"، تم الإطلاع عليها في 2025/04/03، على الساعة 17:09، من خلال https://mfp.gov.dz/?page_id=1319.

يبين الجدول (32) حجم العرض التكويني الموجه لقطاع الصناعات التقليدية والحرف ضمن منظومة التكوين والتعليم المهنيين، حيث بلغ مجموع التخصصات المرتبطة بالقطاع 79 تخصصا موزعة على أربع شعب مهنية رئيسية. وتتصدر شعبة النسيج والألبسة المرتبة الأولى بـ31 تخصصا تمثل حوالي 39.24% من إجمالي التخصصات، تليها شعبة الحرف التقليدية بـ27 تخصصا بنسبة 34.18%، ثم شعبة الصناعة الجلدية بـ14 تخصصا بنسبة 17.72%، وأخيرا شعبة الفن والثقافة والتراث بـ7 تخصصات تمثل 8.86%.

وتعكس هذه المعطيات تنوعا معتبرا في العرض التكويني الموجه للحرفيين، حيث حرصت السلطات العمومية على تغطية مختلف الأنشطة المرتبطة بالصناعات التقليدية، سواء تلك المرتبطة بالإنتاج المادي كالألبسة والجلود، أو الأنشطة ذات البعد الثقافي والتراثي. كما يبرز الاهتمام الكبير بشعبة النسيج والألبسة بالنظر إلى أهميتها الاقتصادية وقدرتها على استيعاب أعداد معتبرة من المتكونين، إضافة إلى مساهمتها في الحفاظ على الصناعات التقليدية المرتبطة باللباس والنسيج.

حيث تظهر المعطيات أن السياسة العمومية في مجال التكوين المهني اعتمدت مقاربة شاملة تقوم على تنويع التخصصات وتوسيع فرص الولوج إلى مختلف المهن الحرفية، وهو ما يعد مؤشرا إيجابيا على دعم تنمية الموارد البشرية في القطاع. كما أن تخصيص 79 تخصصا يؤكد إدراك السلطات لأهمية التأهيل المهني في تحسين جودة المنتجات ورفع تنافسيتها.

ورغم هذا التنوع، فإن فعالية هذه التخصصات لا تقاس بعددها فقط، بل بمدى توافقها مع احتياجات السوق المحلية والدولية، وقدرتها على إدماج المهارات الحديثة المرتبطة بالتصميم والتسويق الرقمي والابتكار.

وعليه، يمكن اعتبار هذه السياسة فعالة من حيث توسيع العرض التكويني، لكنها تحتاج إلى تحديث مستمر لمضامين البرامج بما يواكب التحولات الاقتصادية والتكنولوجية.

أما بخصوص التكوين عبر المعابر في التكوين المهني، وهي آلية تسمح بالإنتقال من مستوى تأهيل إلى مستوى أعلى منه معترف به، نجد تخصصات الصناعات التقليدية والحرفية كما يلي:

الجدول 33: ملخص للمعابر في التكوين المهني لتخصصات الصناعات التقليدية والحرفية وما شابهها.

رقم الترتيب	رمز الشعبة	تسمية الشعبة المهنية	ش.ك.م	ش.ت.م	ش.ت	ش.ت.س	ش.ت.ت.م	ش.م	ش.إ.ق	المجموع
1	ACP	فن– ثقافة والتراث	–	1	2	3	–	–	–	**6**
4	ART	الحرف التقليدية	1	2	2	–	–	–	–	**5**
10	CPX	الصناعة الجلدية	2	1	2	3	–	–	–	**8**
21	THC	النسيج والألبسة	–	1	3	1	–	–	–	**5**

المصدر: وزارة التكوين والتعليم المهنيين: "مدونة الشعب المهنية وتخصصات التكوين المهني"، تم الإطلاع عليها في 2025/04/03، على الساعة 17:09، من خلال https://mfp.gov.dz/?page_id=1319.

يوضح الجدول (33) توزيع المعابر المهنية المخصصة لشعب الصناعات التقليدية والحرفية، حيث بلغ مجموعها 24 معبرا موزعة على أربع شعب رئيسية. وقد استحوذت شعبة الصناعة الجلدية على أكبر عدد من المعابر بـ8 معابر، أي ما يعادل 33.33% من إجمالي معابر هذه المجموعة، تليها شعبة الفن والثقافة والتراث بـ6 معابر بنسبة 25%، ثم شعبة الحرف التقليدية وشعبة النسيج والألبسة بـ5 معابر لكل منهما بنسبة 20.83%.

وتبرز هذه النتائج حرص منظومة التكوين المهني على توفير مسارات للترقية المهنية تسمح للمتكونين بالانتقال التدريجي بين مستويات التأهيل المختلفة. كما يعكس التركيز على شعبة الصناعة الجلدية خصوصية هذا النشاط الذي يتطلب تدرجا في اكتساب المهارات التقنية والمهنية، كما أن نظام المعابر يعد أحد أهم آليات المرونة داخل منظومة التكوين المهني، لأنه يسمح للحرفيين بمواصلة مسارهم التكويني والارتقاء إلى مستويات أعلى من التأهيل دون الحاجة إلى إعادة التكوين من البداية. ويساهم ذلك في تعزيز فرص التطور المهني وتحسين كفاءة اليد العاملة الحرفية.

كما تكشف المعطيات عن اهتمام الدولة ببناء مسارات مهنية مستدامة للحرفيين، غير أن نسبة المعابر المخصصة لهذه الشعب تبقى محدودة مقارنة بإجمالي المعابر الوطنية. ومن ثم فإن تعزيز هذه الآلية وتوسيعها ليشمل تخصصات جديدة قد يساهم في رفع جاذبية القطاع وتشجيع الشباب على الانخراط فيه باعتباره مسارا مهنيا قابلا للتطور والترقية؛ هذا ما يظهر وزنا معتبرا للقطاع داخل المنظومة التكوينية الكلية من خلال توزيع المؤسسات والورشات كما يمثله الجدول التالي:

الجدول 34: توزيع المدارس والورشات عبر ولايات الوطن.

الهيكل	العدد	الولايات المعنية	ملاحظات
مدارس التكوين وتحسين المستوى	48	مختلف الولايات	تابعة لغرف الصناعة التقليدية والحرف
المدرسة الوطنية للتكوين	1	الجزائر العاصمة	تابعة للغرفة الوطنية
ورشات إنتاجية تكوينية جديدة	8	الأغواط، تندوف، بشار، النعامة، أدرار، البيض، إليزي	تخصصات متنوعة وفق احتياجات السوق

المصدر: المديرية العامة للصناعة التقليدية والحرف، ملف إنجازات القطاع وتطوير الصناعة التقليدية (غير منشور)، منشورات وزارة السياحة، الجزائر، 2024، الصفحة 05.

يبين الجدول (34) مدى انتشار الهياكل المخصصة للتكوين وتحسين المستوى في قطاع الصناعة التقليدية والحرف عبر مختلف ولايات الوطن، وهو ما يعكس اهتمام السلطات العمومية بتوفير قاعدة مؤسساتية داعمة لتأهيل الموارد البشرية الحرفية وتطوير كفاءاتها. فقد بلغ عدد مدارس التكوين وتحسين المستوى 48 مدرسة موزعة عبر مختلف الولايات، وتشرف عليها غرف الصناعة التقليدية والحرف، الأمر الذي يسمح بربط البرامج التكوينية بالاحتياجات المحلية لكل منطقة، ويساهم في تقريب خدمات التكوين من الحرفيين والمتربصين. كما تضم المنظومة مدرسة وطنية واحدة للتكوين بالجزائر العاصمة تابعة للغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، تضطلع بدور محوري في إعداد الكفاءات المتخصصة وتوحيد معايير التكوين والتأطير على المستوى الوطني.

ومن جهة أخرى، سجل القطاع إنشاء ثماني ورشات إنتاجية تكوينية جديدة موزعة على ولايات الأغواط، تندوف، بشار، النعامة، أدرار، البيض وإليزي، حيث تم توجيه تخصصاتها وفقا لاحتياجات السوق المحلية وخصوصيات كل منطقة. ويعكس هذا التوجه حرص السلطات العمومية على تحقيق قدر أكبر من العدالة المجالية في توزيع الهياكل التكوينية، مع إيلاء أهمية خاصة للولايات الداخلية والحدودية التي تزخر بإمكانات حرفية وتراثية مهمة.

وتبرز هذه المعطيات وجود توازن بين البعد المركزي الذي تمثله المدرسة الوطنية للتكوين، والبعد اللامركزي الذي تجسده مدارس التكوين وتحسين المستوى والورشات الإنتاجية الجهوية، وهو ما يساهم في توسيع فرص الاستفادة من التكوين عبر مختلف مناطق الوطن، ويعزز من قدرة المنظومة على الاستجابة للاحتياجات المتباينة للحرفيين. كما يعكس هذا الانتشار المؤسسي إرادة الدولة في جعل التكوين المهني أداة أساسية لترقية قطاع الصناعات التقليدية والحرف وتحسين نوعية المنتجات والخدمات المرتبطة به.

ومن منظور تقييمي، يمكن اعتبار توزيع المؤسسات والورشات التكوينية أحد أهم نقاط القوة في السياسة العمومية الموجهة لتنمية الموارد البشرية الحرفية، نظرا لما يوفره من تغطية جغرافية واسعة وتكامل بين مستويات التأطير والتكوين. غير أن تعظيم أثر هذه السياسة يظل رهينا بمواصلة توسيع شبكة الورشات التطبيقية،

وتحديث التجهيزات البيداغوجية، وتعزيز التكوين في المجالات الرقمية والتسويقية الحديثة، بما يسمح بتحسين قابلية إدماج المتكونين في سوق العمل ورفع تنافسية المؤسسات الحرفية. وعليه، يمكن القول إن منظومة التكوين المهني الموجهة للصناعات التقليدية والحرف تمثل ركيزة أساسية في دعم القطاع، إلا أن تعزيز فعاليتها مستقبلا يتطلب التركيز على جودة التكوين ومتابعة أثره الاقتصادي والاجتماعي على الحرفيين والمؤسسات الحرفية.

المطلب الثالث: التعاون الدولي للجزائر في إطار السياسات العمومية الداعمة لمشاريع الصناعات التقليدية والحرف.

يشكل التعاون الدولي أحد المحاور الاستراتيجية في السياسة العمومية الجزائرية الرامية إلى دعم وتطوير قطاع الصناعات التقليدية والحرف، إذ يسمح بالاستفادة من الخبرات الأجنبية، وتبادل المعارف التقنية، وتعزيز القدرات الإنتاجية والتسويقية للحرفيين. ويتجسد هذا التعاون من خلال برامج شراكة ومشاريع توأمة ومبادرات مشتركة، تجمع بين مختلف الأطراف الفاعلة داخليًا وخارجيًا، بما يضمن مواءمة التجارب الدولية مع خصوصيات السوق الجزائرية.

أولا: الدعم الفني في إطار برامج شراكة تآزر الحرفيين الجزائريين والأجانب.

1. برنامج NUCLEUS لدعم تآزر الحرفيين في اطار التعاون الجزائري الألماني: هو في الأساس برنامج برازيلي. تم تصوره وتطويره منذ عام 1991 في إطار مشروع شراكة بين غرفة الحرف والصناعات التقليدية في ميونيخ وبافاريا العليا بألمانيا، وعدة غرف للتجارة والصناعة البرازيلية في ولاية سانتا كاتارينا الفيدرالية، وذلك من قبل فريق المشروع بمساعدة فريق مكون من أعضاء شرفيين ودائمين من الجمعيات والغرف المعنية وبعض رواد الأعمال، وذلك من خلال "التعلم بالممارسة"، وهي عبارة عن دائرة من رواد الأعمال (مثل: النجارين، أصحاب الفنادق، المصدرين، النساء المقاولات) يجمعون ضمن غرفة أو جمعية يترأسها وينظمها ويرافقها مستشار من الغرفة. الحجم المثالي لها يتراوح بين 12 إلى 30 عضو.

يرتكز نجاح هذه المجموعات المهنية على معادلة دقيقة توازن بين التجانس والتنوع؛ فمن الضروري أن يتشارك المنتسبون أرضية مشتركة من التجارب الحياتية والمهنية اليومية لضمان الانسجام، وبالمقابل، يجب أن يتسم التجمع بقدر كافٍ من التباين الذي يغذي عملية تبادل الرؤى، ويسمح بطرح حلول مبتكرة للمشكلات التي يواجهها المقاولون بأساليب غير تقليدية.[1]

وعلى صعيد التطبيق الميداني في الجزائر، تم اعتماد هذه المقاربة التشاركية رسميا في نهايات عام 2007. وقد شملت المرحلة التجريبية الأولى عشر غرف للصناعة التقليدية والحرف موزعة عبر ولايات استراتيجية، ضمت كلا من: (الجزائر العاصمة، وهران، وسطيف، وتلمسان)، بالإضافة إلى غرف ولايات

[1] Amina BEN MAHROUCHE, Ourdia LAOUDJ: "**L'application de l'approche Nucleus au secteur de l'artisanat en Algérie Un levier d'attractivité territoriale**", Revue Cahiers Economiques, Volume :10, Numéro:02, 2018, page 05.

(تيزي وزو، وبجاية، والبليدة، وتيبازة، وجيجل، ومستغانم). وتبرز المعطيات الهيكلية لهذا الانتشار الجغرافي في الجدول الموالي:

الجدول 35: عدد المستفادين من برنامج NUCLEUS لدعم تآزر الحرفيين حتى 2024.

الولايات	الجزائر	بجاية	البليدة	جيجل	مستغانم	وهران	سطيف	تيبازة	تيزي وزو	تلمسان
عدد المستفادين	509	11	349	17	22	120	209	74	293	107

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، التقرير الإحصائي السنوي للفترة 2014-2024.

يبين الجدول (35) تفاوتا واضحا في توزيع المستفيدين من برنامج NUCLEUS الداعم لتآزر الحرفيين عبر الولايات المعنية بالتطبيق إلى غاية سنة 2024، حيث بلغ إجمالي المستفيدين 1711 مستفيدا. وتتصدر ولاية الجزائر القائمة بـ509 مستفيدين، أي ما يقارب 29.75% من إجمالي المستفيدين، وهو ما يعكس تمركز الأنشطة التأطيرية والتكوينية بالعاصمة باعتبارها مركزا إداريا واقتصاديا يحتضن عددا كبيرا من الحرفيين والمؤسسات الداعمة للقطاع. كما سجلت ولاية البليدة 349 مستفيدا بنسبة 20.40%، تليها ولاية تيزي وزو بـ293 مستفيدا بنسبة 17.12%، ثم سطيف بـ209 مستفيدين بنسبة 12.21%، وهي ولايات تتميز بوجود قاعدة حرفية نشطة وتقاليد إنتاجية راسخة ساهمت في تعزيز الاستفادة من البرنامج.

في المقابل، سجلت بعض الولايات نسب استفادة محدودة، على غرار بجاية بـ11 مستفيدا فقط، وجيجل بـ17 مستفيدا، ومستغانم بـ22 مستفيدا، وهي مستويات منخفضة مقارنة ببقية الولايات. وقد يعزى ذلك إلى تفاوت مستوى الترويج للبرنامج محليا، أو محدودية التنسيق بين مختلف الفاعلين المؤسساتيين، أو ضعف انخراط الحرفيين في شبكات العمل الجماعي التي يقوم عليها البرنامج. أما ولايات وهران وتلمسان وتيبازة فقد سجلت مستويات متوسطة من الاستفادة بلغت على التوالي 120 و107 و74 مستفيدا، مما يعكس وجود ديناميكية مقبولة للاستفادة من البرنامج دون أن ترقى إلى المستويات المسجلة في الولايات الرائدة.

وتؤكد هذه المعطيات أن برنامج NUCLEUS ساهم في ترسيخ ثقافة العمل الجماعي والتعاون بين الحرفيين من خلال إنشاء دوائر للتشاور وتبادل الخبرات والتجارب، بما يسمح بتحسين التنظيم المهني وتعزيز القدرات التنافسية للمشاركين. كما ساعد البرنامج على خلق فضاءات لتبادل المعارف التقنية والتجارية، والاستفادة من التجارب الدولية، خاصة الألمانية والبرازيلية، في مجال تنظيم الشبكات الحرفية وتطوير آليات العمل التشاركي.

ومن منظور تقييمي، يمكن اعتبار البرنامج من المبادرات الإيجابية التي ساهمت في تعزيز التنسيق بين الحرفيين وتحسين قدراتهم التنظيمية، غير أن نتائجه ظلت متفاوتة بين الولايات، وهو ما يكشف عن وجود اختلالات في التغطية الجغرافية ومستوى الاستفادة. وعليه، فإن رفع فعالية البرنامج يقتضي تكثيف الحملات التحسيسية بالمناطق الأقل استفادة، وتعزيز مرافقة الغرف المحلية للصناعة التقليدية والحرف، وتوفير آليات متابعة وتقييم دورية لقياس الأثر الاقتصادي الفعلي للبرنامج على الإنتاجية والدخل والتشغيل. كما أن توسيع نطاق البرنامج ليشمل ولايات أخرى، مع تطوير شبكات التواصل والتعاون بين الحرفيين على المستوى الوطني، من شأنه أن يعزز مساهمته في ترقية القطاع ودعم تنافسيته ضمن الاقتصاد الوطني.

2. برنامج التوأمة P3A بين وزارة السياحة والصناعة التقليدية والإتحاد الأوروبي: أطلق برنامج دعم تنفيذ اتفاق الشراكة المعروف اختصارا بـ P3A ، كأداة متعددة الأبعاد تهدف إلى مرافقة الإدارات الجزائرية في تفعيل بنود اتفاق الشراكة الموقعة سنة 2002. وقد عرف البرنامج منذ انطلاقته سنة 2007 تطورا تدريجيا، حيث شملت مرحلته الثانية (2011–2015) توسيع نطاق التدخل إلى عدة قطاعات من بينها السياحة والصناعات التقليدية والحرف، وذلك من خلال توظيف آليات تعاون أوروبية مثل التوأمة المؤسساتية (Jumelage)، والدعم الفني عبر الخبراء (TAIEX) ، وبرنامج تحسين الحوكمة (SIGMA).[1]

وفي هذا الإطار، استفاد قطاع الصناعة التقليدية والحرف من تدخلات نوعية، تمثلت أساسا في إطلاق مشروع توأمة مؤسساتية مع وزارة السياحة والصناعة التقليدية، كان من أبرز أهدافه "**تطوير السياحة البيئية ذات الصلة بالتراث الحرفي**"، إلى جانب تدعيم قدرات غرف الصناعة التقليدية والمهن وتكوين الحرفيين في مجالات التسيير، التسويق، والإبداع. كما تم في هذا السياق إرسال خبراء أوروبيين لتنفيذ مهام ميدانية تأطيرية لفائدة الإطارات المحلية، وتنظيم ورشات ولقاءات تقنية لتبادل الخبرات، وهو ما ساهم في تعزيز الكفاءة المؤسساتية لهذا القطاع التقليدي وإعداده للانخراط في ديناميكية الاقتصاد الإبداعي.

من جهة أخرى، وضمن الآلية الفنية **TAIEX**، استفاد الحرفيون من دورات تكوين قصيرة المدى، شملت محاور نوعية مثل: التسويق الرقمي، تثمين المنتوج التقليدي، وحماية الهوية الثقافية للمنتجات. كما ساهم البرنامج في دعم إدماج البعد البيئي ضمن تصور السياسات العمومية، عبر تطوير برامج سياحية محلية مدمجة بالحرف التقليدية، ما ساعد على إبرازها كرافد للتنمية المستدامة والمجالية.

[1] Collège d'Europe, "**Poursuite de l'appui à la mise en œuvre de l'Accord d'Association Algérie – UE en 2020**", accessed on 07/08/2025, 19:09, by: https://www.coleurope.eu/fr/news/poursuite-de-lappui-la-mise-en-oeuvre-de-laccord-dassociation-algerie-ue-en-2020?utm .

وبهذا، يمكن اعتبار تدخل برنامج **P3A** في قطاع الصناعات التقليدية والحرف رافعة مؤسساتية حقيقية لدفع عملية التحديث، وتأهيل الفاعلين المحليين لمواجهة التحديات المرتبطة بالعولمة، وضمان استمرارية المهن التقليدية بروح عصرية، مع الحفاظ على أصالتها الثقافية وهويتها التراثية.[1]

ومن منظور تقييمي، يمكن اعتبار البرنامج من بين المبادرات التي حققت أثرا نوعيا في مجال بناء القدرات البشرية والمؤسساتية، حيث ساهم في نقل المعارف والخبرات الأوروبية إلى الفاعلين المحليين، وعزز الوعي بأهمية الابتكار والتسويق في رفع تنافسية المنتجات الحرفية. كما ساعد على إدماج البعد البيئي والثقافي ضمن المقاربات التنموية المرتبطة بالسياحة والصناعات التقليدية، الأمر الذي ينسجم مع توجهات التنمية المستدامة.

غير أن فعالية هذه المبادرة تبقى مرتبطة بمدى قدرة المؤسسات الوطنية على استدامة المكتسبات المتحققة بعد انتهاء برامج الدعم الخارجي، خاصة فيما يتعلق بمتابعة المستفيدين، وتعميم الخبرات المكتسبة على مختلف الولايات، وضمان استمرارية عمليات التكوين والتأطير. وعليه، يمكن تقييم برنامج التوأمة P3A بأنه حقق فعالية مؤسساتية ومعرفية معتبرة، وأسهم في تحديث آليات التسيير والتكوين داخل القطاع، إلا أن تعظيم أثره الاقتصادي والتنظيمي على المدى الطويل يظل رهينا بتطوير آليات وطنية دائمة لمرافقة الحرفيين واستثمار المعارف المنقولة في تحسين الإنتاجية والتسويق والتصدير.

ثانيا: الدعم في مجال التعاون الدولي بين قطاع الصناعات التقليدية والحرف الجزائري ودول أخرى:

في إطار تعزيز أبعاد الانفتاح والتبادل المعرفي، شهد عام 2023 نشاطا مكثفا لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والحرف على صعيد التعاون الدولي، من خلال إبرام وتنفيذ عدة اتفاقيات وبرامج ثنائية ومتعددة الأطراف. وقد توزعت هذه المبادرات على مجالات التكوين، دعم الإنتاج، تحسين الجودة، وتطوير التسويق، بما يعكس توجها استراتيجيا نحو الاستفادة من الخبرات الأجنبية ومواءمتها مع خصوصيات الحرف التقليدية الجزائرية. ويعرض الجدول الآتي أبرز أوجه هذا التعاون مع مختلف الدول والمنظمات الدولية.

الجدول 36: التعاون الدولي لسنة 2023 بين وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية ودول أخرى.

التعاون	محتواه
التعاون الجزائري البرازيلي 2023	عرفت سنة 2023، حركية نشيطة في مجال التعاون الدولي الجزائري البرازيلي بهدف الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية حيث تم الشروع في تنفيذ الإتفاقيات الثلاث (03) في المشاريع التالية: • تحسين معالجة وتحضير الجلود كمادة أولية لفائدة الحرفيين، والذي يهدف إلى تحسين جودة الجلود وزيادة تسويق المنتجات الجلدية المدبوغة من قبل الحرفيين بتقنيات طبيعية وتقليدية: تكوين 05 حرفيين بالبرازيل حول تقنيات الدباغة.

[1] Programme d'Appui à la mise en œuvre de l'Accord d'Association Algérie – UE (P3A). 2021. Brochure de présentation – Phase II. Alger : Délégation de l'Union européenne en Algérie, en partenariat avec le Ministère des Finances.

	• شهد قطاع الحرف في الجنوب الجزائري مبادرة نوعية تركز على تطوير فنون الصياغة والتحويل الإبداعي للمواد المعدنية والحجرية. وقد ركزت المبادرة بشكل خاص على ولاية تمنراست من خلال دورة تكوينية في 'الجيمولوجيا'، امتدت لثلاثة أشهر خلال سنة 2023. تم تقديم التكوين عبر وسائط الاتصال الرقمية لفائدة عشرين حرفيا، بواقع يوم واحد أسبوعيا، وذلك لتعزيز قدراتهم في فحص وتمييز الأحجار الكريمة ودمجها في صناعة الحلي التقليدية. • وضع استراتيجيات للرفع من نسبة إنتاج الحلي لتعاونية تارتيت ناهقار، والذي يهدف إلى رفع من قدرات ومهارات الحرفيين في تحسين الإنتاج والتسويق لمنتجات التعاونية حيث تم: تنظيم دورة تكوينية عن بعد لمدة 5 أيام حول التسيير الاداري والمالي لتعاونية ترتيت ناهقار بتأطير خبير برازيلي في التعاونيات لفائدة 25 حرفي عضو التعاونية.
التعاون الجزائري التونسي 2023	تم امضاء البرنامج التنفيذي للتعاون مع الطرف التونسي لسنوات 27-24 بمناسبة انعقاد اللجنة الكبرى الجزائرية التونسية المنعقدة بالجزائر في 04 أكتوبر 2023.
التعاون الجزائري -الجنوب افريقي	تم إعداد الصيغة النهائية لمذكرة التفاهم في مجال الصناعة التقليدية.
التعاون الجزائري مع الجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية	تم التوقيع على البرنامج التنفيذي السنوي للتعاون بين الطرفين لسنوات 2023-2025. كما التوقيع على مشروع توأمة بين غرفة تندوف وبوجدور الصحراوية. كما تمت مشاركة حرفيين من البلدين في تظاهرتين للصناعة التقليدية المقامة بالبلدين.
التعاون الجزائري التركي	من خلال وكالة التعاون التركية (TIKA)، تم تجسيد سنة 2023 ستة (06) مشاريع دعم من طرف الوكالة التركية بورشات انتاجية وتكوينية على مستوى 04 غرف: – الأول: تجهيز ورشة في نشاط استخلاص الزيوت على مستوى غرفة وهران؛ – الثاني: تجهيز ورشة في نشاط تركيب الالواح لإنتاج الطاقة الشمسية على مستوى غرفة بسكرة؛ – الثالث: تجهيز ورشة في نشاط تحويل منتجات التمور على مستوى غرفة بسكرة؛ – الرابع: تجهيز ورشة في نشاط تجفيف وتكييف الفواكه على مستوى غرفة المدية؛ – الخامس: استكمال تجهيز ورشة نسيج المرمى على مستوى غرفة تلمسان؛ – السادس: تجهيز ورشة الانتاج والتكوين في استخلاص الزيوت الاساسية على مستوى غرفة البيض.
التعاون الجزائري الليبي	إعداد وإرسال مشروع البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال الصناعة التقليدية 2024-2027 للطرف الليبي عن طريق الخارجية.
التعاون الجزائري السنيغالي	بناء على تعليمة السيد الوزير الأول بمناسبة مشاركة الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف في معرض دكار المنظم من قبل وزارة التجارة وترقية الصادرات، تم التوقيع على برنامج توأمة بين الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف ونظيرتها السينيغالية على هامش فعاليات الصالون الدولي للصناعة التقليدية المنظم في جوان 2023.
التعاون مع البنك الدولي من خلال وزارة التجارة وترقية الصادرات	تم من خلال هذا التعاون: – تعيين الغرفة الوطنية كمؤسسة رائدة لإنجاز المشروع مع البنك الدولي بالتنسيق مع نقطة ارتكاز المشروع بالوزارة؛ – إعداد مكتب دراسات خاص بتكليف من البنك الدولي لدراسة السوق حول التجارة الالكترونية بالجزائر؛

	– تنظيم اجتماعات تنسيقية مع اللجنة القطاعية لمتابعة الملف بالتنسيق مع مكتب الدراسات المعين لتنفيذ المشروع وكذا ممثلة البنك الدولي؛ – تعيين 10 إطارات نساء من قطاع الصناعة التقليدية لمتابعة الدورة التكوينية للمستشارين.
التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD في مجال رقمنة التسويق	–اثراء المذكرة المفاهيمية المتعلقة بمشروع "رقمنة التسويق الالكتروني لمنتجات الصناعة التقليدية للنساء الحرفيات"، من خلال إجراء عدة لقاءات حضورية وافتراضية؛ –تنظيم الدورة التكوينية في مجال التسويق الالكتروني المبرمجة في إطار المشروع لفائدة 25 حرفية في الفترة الممتدة 17–21 ديسمبر 2023 على مستوى ولاية عين الدفلى.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى معطيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية (المديرية العامة للصناعة التقليدية والحرف)، تقرير "**مساعي القطاع في النهوض بالصناعة التقليدية**"، وثيقة داخلية غير منشورة، الجزائر، 2024، ص 04.

يتضح من خلال المعطيات الواردة في الجدول (36) أن التعاون الدولي أصبح أحد المحاور الأساسية التي اعتمدتها السياسات العمومية الجزائرية لترقية قطاع الصناعات التقليدية والحرف، حيث اتجهت الدولة إلى تنويع شركائها الدوليين والاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجالات التكوين والتأهيل ونقل التكنولوجيا وتحسين أساليب الإنتاج والتسويق. ويبرز ذلك من خلال تعدد مجالات التعاون التي شملت نقل المهارات التقنية في الدباغة وصناعة الحلي، وتجهيز الورشات الإنتاجية، وتطوير التجارة الإلكترونية، وتعزيز التسويق الرقمي، بما يعكس انتقال الدعم من المقاربة التقليدية القائمة على المساعدة المباشرة إلى مقاربة ترتكز على بناء القدرات وتحسين التنافسية.

كما تكشف هذه الشراكات عن توجه نحو تحقيق التكامل بين البعد الاقتصادي والبعد الثقافي، من خلال المحافظة على الموروث الحرفي وتثمينه اقتصاديا، خاصة عبر برامج التعاون مع البرازيل وتركيا وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، التي ركزت على تطوير المهارات التقنية وتحسين جودة المنتجات وفتح آفاق جديدة للتسويق. ويعد إدراج الرقمنة والتجارة الإلكترونية ضمن أولويات التعاون مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية مؤشرا على وعي السلطات العمومية بأهمية التحول الرقمي في تعزيز فرص تسويق المنتجات الحرفية وتوسيع نطاق وصولها إلى الأسواق الوطنية والدولية.

ومن منظور تقييمي، يمكن اعتبار سياسة التعاون الدولي من السياسات الناجحة نسبيا في مجال دعم قطاع الصناعات التقليدية والحرف، نظرا لما وفرته من فرص للتكوين ونقل الخبرات وتجهيز الهياكل الإنتاجية وتحسين الكفاءات البشرية. غير أن فعالية هذه السياسة تبقى مرتبطة بمدى قدرتها على تحقيق نتائج اقتصادية ملموسة ومستدامة، مثل رفع الإنتاجية وزيادة الصادرات الحرفية وتحسين دخل الحرفيين. كما أن محدودية آليات المتابعة والتقييم بعد انتهاء المشاريع قد تؤثر على استمرارية آثارها التنموية، الأمر الذي يستوجب تعزيز أنظمة المرافقة المحلية وتعميم التجارب الناجحة على مختلف الولايات.

وعليه، يمكن الحكم على هذه السياسة بأنها حققت فعالية مؤسساتية وتقنية مرتفعة من خلال تطوير القدرات ونقل المعرفة، في حين يبقى أثرها الاقتصادي متوسطا ويحتاج إلى مزيد من التكامل مع سياسات

الترويج والتصدير والابتكار، حتى تتحول هذه الشراكات الدولية من أدوات دعم ظرفية إلى رافعة دائمة لتعزيز تنافسية المنتوج الحرفي الجزائري في الأسواق الإقليمية والعالمية.

المبحث الثاني: السياسات العمومية في مجال التصدير والترويج منتجات الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر.

تعد أساليب ترويج منتجات الصناعات التقليدية والحرف من أهم محاور السياسات العمومية في الجزائر، حيث تسعى الدولة من خلالها إلى تعزيز حضور المنتوج التقليدي في الأسواق الوطنية والدولية. ويتركز هذا الدعم أساسا في تشجيع التصدير، وتطوير نظم المعلومات، وتنظيم المعارض والتظاهرات المتخصصة، بما يساهم في توسيع انتشار هذه المنتجات وضمان تنافسيتها.

المطلب الأول: السياسات العمومية الداعمة في مجال تصدير منتجات الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر.

تشكل صادرات الصناعات التقليدية والحرفية مقياسا رئيسيا لقدرة هذا القطاع على الانتقال من نشاط محلي محدود إلى مصدر دوام للثروة والعملات الصعبة، هذا ما يؤدي بنا إلى دراسة فعالية الحوافز وآليات الدعم المعتمدة، ودراسة التحديات المؤثرة على توسع النشاط التصديري نظرا لأهميته الاستراتيجية.

أولا: حوافز تصدير المنتجات المقدمة للصناعات التقليدية والحرف

تعكس الحوافز الموجهة لتصدير منتجات الصناعات التقليدية والحرف توجه السياسات العمومية الجزائرية نحو دعم انفتاح القطاع على الأسواق الخارجية وتحويله من نشاط ذي بعد محلي إلى نشاط اقتصادي قادر على المساهمة في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات. وتظهر هذه الحوافز من خلال تبني مجموعة من التدابير المالية والجبائية واللوجستية التي تستهدف تخفيض تكاليف التصدير وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الحرفية الجزائرية في الأسواق الدولية.

فالإعفاءات الجمركية الممنوحة للمواد الأولية المستوردة الموجهة للإنتاج التصديري تساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين هامش الربحية بالنسبة للحرفيين والمؤسسات الحرفية. كما تسمح الامتيازات الجبائية المتعلقة بالإعفاء المؤقت من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات بتوفير موارد مالية إضافية يمكن توجيهها لتطوير النشاط وتحسين جودة المنتجات. أما التسهيلات اللوجستية المتعلقة بالنقل والشحن فتعد عاملا مهما في تقليص العراقيل المرتبطة بولوج الأسواق الخارجية، خاصة بالنسبة للمنتجات الحرفية التي تتميز في كثير من الأحيان بحساسيتها لظروف النقل والتخزين.

كما يشكل دعم المشاركة في المعارض الدولية وتوفير فضاءات ترويجية بالخارج أحد أهم أدوات التسويق الدولي للمنتجات الحرفية، حيث يسمح للحرفيين بالتعريف بمنتجاتهم وإقامة علاقات تجارية مباشرة مع الزبائن

والمستوردين الأجانب. وتزداد أهمية هذه الآلية في البلدان التي تضم جالية جزائرية معتبرة، باعتبارها تمثل سوقا أولية يمكن من خلالها تعزيز انتشار المنتجات التقليدية الجزائرية وتسهيل دخولها إلى أسواق جديدة.

ومن منظور تقييمي، يمكن اعتبار هذه الحوافز إيجابية من حيث تنوعها وشمولها لمختلف مراحل العملية التصديرية، بدءا من الإنتاج وصولا إلى التسويق الخارجي. غير أن مردوديتها الاقتصادية تبقى مرتبطة بمدى قدرة الحرفيين على استغلال هذه الامتيازات، وبمدى توفر منظومة متكاملة للمرافقة والتوجيه التجاري. كما أن محدودية الخبرة التصديرية لدى عدد معتبر من الحرفيين، وضعف استخدام الوسائل الرقمية الحديثة للتسويق الدولي، قد يحدان من الاستفادة الفعلية من هذه التدابير.

وعليه، يمكن تقييم سياسة تحفيز التصدير في قطاع الصناعات التقليدية والحرف بأنها توفر إطارا داعما ومشجعا للانفتاح على الأسواق الخارجية، إلا أن فعاليتها الكاملة تظل رهينة بتعزيز التكوين في مجال التجارة الدولية والتسويق الرقمي، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتطوير منظومات مرافقة متخصصة تساعد الحرفيين على تحويل الإمكانات المتاحة إلى نتائج ملموسة تتمثل في رفع حجم الصادرات وزيادة القدرة التنافسية للمنتوج الحرفي الجزائري على المستوى الدولي.

ثانيا: الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE):

يعد الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) من أهم الآليات المالية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لدعم الصادرات خارج قطاع المحروقات، بما في ذلك منتجات الصناعات التقليدية والحرف. ويستهدف الصندوق تخفيف الأعباء المالية التي تواجه المصدرين من خلال التكفل بجزء معتبر من تكاليف التصدير والترويج الدولي، الأمر الذي يساهم في تحسين تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية.

وتظهر طبيعة التدخلات التي يمولها الصندوق تبني مقاربة شاملة لدعم العملية التصديرية، حيث لا يقتصر الدعم على مرحلة التسويق النهائي، بل يمتد إلى مختلف مراحل سلسلة التصدير. فمن خلال تمويل جزء من تكاليف النقل الدولي والعبور والمناولة، يساهم الصندوق في تقليص أحد أهم العوائق التي تواجه الحرفيين والمؤسسات الصغيرة الراغبة في التوجه نحو الأسواق الخارجية. كما أن نسب الدعم الممنوحة، والتي تصل إلى 50% بالنسبة للمنتجات غير الفلاحية، تعكس رغبة السلطات العمومية في تشجيع تنويع الصادرات وتعزيز حضور المنتجات الحرفية الجزائرية في التجارة الدولية.

كما يبرز اهتمام الصندوق بالجانب الترويجي من خلال التكفل بنسبة معتبرة من تكاليف المشاركة في المعارض والصالونات الدولية، حيث تصل نسبة الدعم إلى 80% في إطار البرامج الرسمية، وقد تبلغ 100% في بعض الحالات الاستثنائية. وتمثل هذه الآلية فرصة مهمة للحرفيين للتعريف بمنتجاتهم وإقامة علاقات تجارية مع مستوردين وشركاء أجانب، بما يساهم في توسيع منافذ التسويق الخارجي.

ومن جهة أخرى، يكشف دعم دراسات الأسواق وإنشاء خلايا التصدير وإعداد الوسائل الترويجية عن توجه نحو تعزيز القدرات التسويقية للمؤسسات الحرفية، بينما يعكس تمويل إنشاء العلامات التجارية وحماية الملكية الفكرية وعيا متزايدا بأهمية الأصول غير المادية في رفع القيمة الاقتصادية للمنتجات التقليدية. كما أن

تخصيص دعم للتكوين وتنمية قدرات المصدرين يؤكد أن السياسة العمومية لم تعد تركز فقط على الدعم المالي المباشر، وإنما تسعى أيضا إلى بناء الكفاءات الضرورية لممارسة النشاط التصديري بكفاءة واحترافية.

ومن منظور تقييمي، يمكن اعتبار الصندوق الخاص لترقية الصادرات من أكثر أدوات الدعم فعالية في مجال تشجيع تصدير المنتجات الحرفية، نظرا لتنوع تدخلاته وشمولها لمختلف الجوانب المالية واللوجستية والتسويقية. غير أن أثره الفعلي يبقى مرتبطا بمدى استفادة الحرفيين من هذه الامتيازات، وبدرجة معرفتهم بالإجراءات والآليات المتاحة. كما أن محدودية ثقافة التصدير لدى عدد من الحرفيين وصعوبة الولوج إلى الأسواق الدولية قد تحد من الاستفادة الكاملة من هذه التدابير.

وعليه، يمكن تقييم الصندوق الخاص لترقية الصادرات بأنه أداة فعالة في تخفيض تكاليف التصدير وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الحرفية الجزائرية، غير أن تعظيم مردوديته الاقتصادية يتطلب تكثيف عمليات المرافقة والإرشاد، وتبسيط إجراءات الاستفادة من الإعانات، وربط الدعم المالي ببرامج تكوين متخصصة في التجارة الدولية والتسويق الرقمي، بما يسمح بتحويل الدعم المقدم إلى زيادة فعلية في حجم الصادرات وتنويع الأسواق الخارجية للمنتوج الحرفي الجزائري.

يتضح من خلال مختلف آليات دعم التصدير أن الدولة الجزائرية سعت إلى تعزيز حضور المنتجات الحرفية في الأسواق الخارجية عبر توفير حوافز جبائية وجمركية وتسهيلات لوجستية، إضافة إلى الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق الخاص لترقية الصادرات في مجالات النقل والترويج ودراسة الأسواق والتكوين. وقد أسهمت هذه الإجراءات في تحسين فرص ولوج المنتجات الحرفية إلى الأسواق الدولية وتعزيز تنافسيتها. غير أن فعالية هذه السياسات تبقى مرتبطة بمدى جاهزية الحرفيين للتصدير من حيث الجودة واحترام المعايير الدولية، فضلا عن ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية وتطوير آليات المتابعة والتقييم لضمان استفادة أكبر وتحقيق أثر اقتصادي أكثر وضوحا على صادرات القطاع.

المطلب الثاني: السياسات العمومية المقدمة في مجال ترقية نظام المعلومات لقطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر.

في ظل التحولات التي تعرفها الإدارة الجزائرية نحو الرقمنة وعصرنة الخدمة العمومية، سعت السياسات العمومية إلى تطوير قطاع الصناعات التقليدية والحرف من خلال تحديث الإجراءات التنظيمية والإدارية، لا سيما ما يتعلق بالتسجيل، التكوين والتأهيل. وقد تمثلت جهود السياسات لرقمنة القطاع فيما يلي:

1. **رقمنة البطاقة المهنية الحرفي:** تعد البطاقة المهنية أداة رسمية أساسية لتنظيم نشاطات الحرفيين والصناعات التقليدية، حيث تمثل المرجع الإداري الذي يمنح الاعتراف القانوني ويتيح الولوج إلى الامتيازات المقررة. وقد شهدت هذه الآلية مسارا متدرجا من التطوير، يمكن تقسيمه إلى ثلاث مراحل رئيسية: [1]

- **مرحلة التأسيس (1997-2013):** تميزت هذه المرحلة بإرساء الإطار القانوني للبطاقة المهنية من خلال الأمر 96-01 والمرسوم التنفيذي 97-272، حيث كانت عملية التسجيل والشطب تدار ورقيا عبر غرف الصناعة التقليدية.
- **مرحلة التحديث التنظيمي (2013 – 2015):** شهدت مراجعة قانونية للبطاقة وسجل الحرفيين بموجب المرسوم التنفيذي 13-252، مع إدخال أدوات معلوماتية لتجميع البيانات على شكل بطاقات وفق نموذج موحد.
- **مرحلة الرقمنة (ابتداء من سنة 2015 إلى يومنا هذا):** تماشيا مع التوجه الحكومي نحو رقمنة مختلف القطاعات، بادرت الغرفة المهنية بإطلاق أول إصدار من البطاقية المهنية الرقمية للصناعة التقليدية والحرف سنة 2015. وقد تم تطوير بنيتها التقنية لتشمل خادما إلكترونيا **Web Server** وقاعدة بيانات مركزية تخزن بها مختلف المعلومات، التي ترسل آليا من طرف الغرف عبر استمارات إلكترونية معدة خصيصا لهذا الغرض.

كما تهدف هذه البطاقة إلى تعريف الحرفي بدقة، توثيق نشاطه، تسهيل الإجراءات الإدارية، وضمان جودة المعطيات الإحصائية. كما توفر البطاقة الرقمية إمكانية الوصول الفوري إلى بيانات الحرفيين، ما يسمح للجهات الوصية بتحسين استهداف السياسات التنموية وتكييف الدعم.

بعد تقديم الطلب، يتم دراسة الملف من قبل الجهات المختصة في غرفة الحرف والصناعات التقليدية. إذا كان الملف مستوفيا للشروط، يتم إصدار بطاقة الحرفي خلال مدة زمنية معقولة.[2] كما تتمثل مكونات البطاقة المهنية الرقمية للحرفيين في:

---

[1] وزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية، نشاطات الصناعة التقليدية والحرف: **مخطط عرض البطاقية الوطنية للصناعة التقليدية والحرف**، ملف تم الإطلاع عليه يوم (2025/07/04)، الساعة 16:16، من خلال الرابط: https://www.mta.gov.dz، الصفحة 02.

[2] فوترة: "**بطاقة الحرفي: بوابتك للتمكين القانوني وتطوير الحرفة**"، تم الإطلاع عليه يوم (2025/07/04)، الساعة 16:00، من خلال الرابط . https://www.faoutara.net

الشكل 22: صورة للبطاقة المهنية الرقمية للحرفيين.

- رقم التسجيل للحرفي؛
- رقم التعريف الوطني للحرفي؛
- معلومات شخصية للحرفي (الاسم، اللقب، تاريخ ومكان الولادة)؛
- عنوان النشاط الحرفي ومجاله؛
- تاريخ إصدار البطاقة وتاريخ انتهائها؛
- رمز النشاط وتاريخ التسجيل؛
- نوع النشاط الممارس؛
- كيفية ممارسة النشاط الحرفي
- صورة شخصية رقمية؛
- رمز الاستجابة السريع (QR Code) لسهولة التحقق من صحة البطاقة؛
- الإمضاء من طرف الحرفي.

المصدر: البطاقة المهنية، صورة حقيقة، 2025.

وبحسب وزارة السياحة والصناعة التقليدية، فقد بلغت نسبة تطور البطاقة الرقمية للحرفيين نحو 99% إلى غاية 2024، ما يعكس جهودا معتبرة في مجال رقمنة القطاع، وتحسين قدرات التتبع والتخطيط على أساس معطيات دقيقة وآنية[1]، كما تتيح لنا البطاقية المهنية للصناعة التقليدية والحرف، امكانية الاطلاع على العديد من المعلومات، وحسب المصادر الأخيرة فإنه قد تقدر تعداد الحرفيين الحاملين للبطاقة الرقمية كما يلي:

الجدول 37: التوزيع العددي للحرفيين المعتمدين رقميا وفقا للمجالات الثلاثة الرئيسية لقطاع الصناعة التقليدية.

مجال نشاط الصناعة التقليدية	القوام العددي الحرفيين	النسبة %
الصناعة التقليدية والتقليدية الفنية	181496	%30
الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	110621	%19
الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات	298878	%51

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية، "**إنجازات القطاع 1999–2024: الترويج في قطاع الصناعة التقليدية**"، ملف غير منشور، 2024، الصفحة 07.

[1] وزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية، نشاطات الصناعة التقليدية والحرف: **البطاقة الوطنية الرقمية للصناعة التقليدية والحرف**، تم الإطلاع عليه يوم (2025/07/04)، الساعة 16:23، من خلال الرابط: https://www.mta.gov.dz.

الجدول 38: تطورات التسجيل والشطب للحرفيين الحاصلين على البطاقة الوطنية الرقمية.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
التسجيل	53171	36074	24166	29205	30073	31973	34000	35500	36000
الشطب	18970	17143	15472	13979	12322	9161	8000	7500	6500
الصافي	34201	18931	8694	15226	17751	22812	26000	28000	29500

المصدر: مديرية الصناعة التقليدية والحرف الفنية، تقرير حول "**الحصيلة الترويجية للقطاع (1999–2024)**"، (وثيقة داخلية غير منشورة)، الجزائر، 2024، ص 08.

كما يمكن ملاحظة الاتجاهات نفسها بشكل أوضح من خلال الشكل رقم (23)، الذي يحول القيم الجدولية السابقة إلى تمثيل بياني، كما يلي:

الشكل 23: تطورات التسجيل والشطب للحرفيين الحاصلين على البطاقة الوطنية الرقمية.

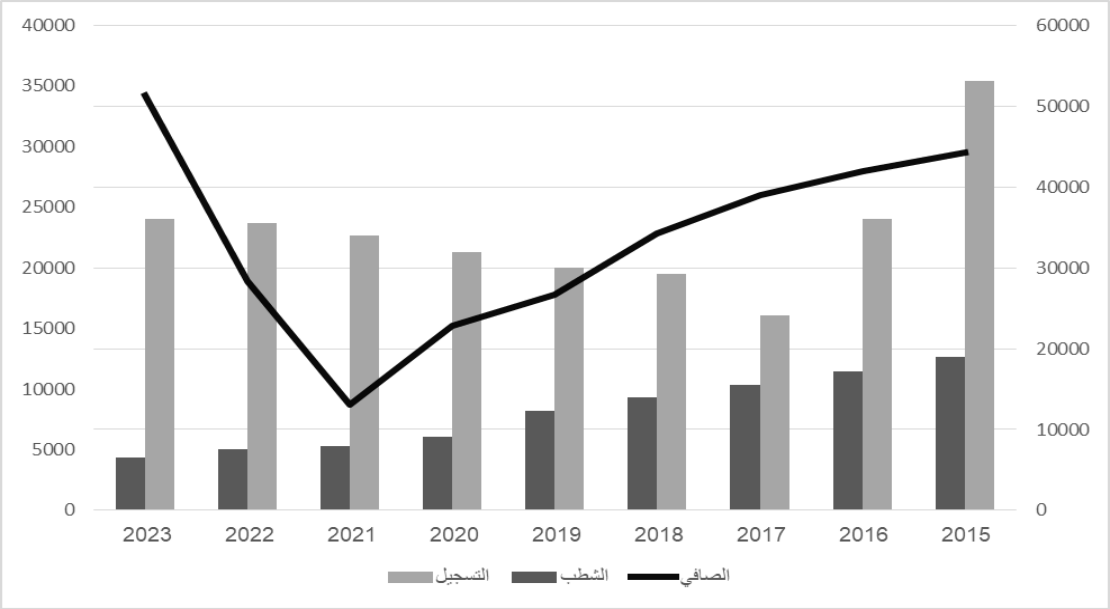

المصدر: من إعداد الطالبة بإستعمال برنامج Excel اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

تشير البيانات الممثلة في الشكل (23)، أعمدة بيانية تمثل التطور المسجل في تسجيل وشطب الحرفيين الحاصلين على البطاقة الوطنية الرقمية في الجزائر بين 2015 و2023. حيث نلاحظ تراجع تسجيل الحرفيين خلال الفترة 2015–2017 من 53171 إلى 24166، قبل أن يسجل تحسنا تدريجيا حتى بلغ حوالي 36000 سنة 2023، حيث أن ذلك الانخفاض الأولي في التسجيلات يمكن تفسيره بمرحلة التكيف مع النظام الرقمي الجديد، وتعقيدات الإجراءات في بداياتها.

كما يلاحظ انخفاض مستمر في عمليات الشطب من 18970 في 2015 إلى 6500 في 2023، هذا مايعكس تحسن استقرار الأنشطة المهنية، بفضل وضوح الوضعية القانونية للحرفيين، وسهولة إثبات المهنة أمام الجهات المختلفة.

حيث يمكننا الكشف بأن سياسة رقمنة البطاقة المهنية للحرفيين عبرت عن نجاح بارز في تحديث الإدارة العمومية للقطاع، حيث وفرت قاعدة بيانات دقيقة وآنية، ورفعت من مستوى الشفافية وسرعة المعالجة، وحققت تغطية شبه كاملة 99% سنة 2024. كما ساهمت في استقرار الأنشطة وتقليص حالات الشطب. غير أن التوزيع القطاعي المختل، والتراجع في التسجيلات خلال السنوات الأولى، يبرزان أن الرقمنة وحدها غير كافية لتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة. ويتطلب الأمر تكاملا مع سياسات داعمة في مجالات التمويل، التكوين، والتسويق، لضمان توسع قاعدة الحرفيين، وتنويع أنشطتهم، وتعزيز قدرتهم التنافسية محليا ودوليا.

2. منصات إلكترونية لتسويق منتجات الحرفيين إلكترونيا محليا ودوليا.

يشهد قطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر تحولات عميقة بفعل التوجه المتزايد نحو الرقمنة، إذ لم يعد الحرفي اليوم يعتمد فقط على الأسواق التقليدية لتسويق منتجاته، بل صار الانفتاح على العالم الرقمي ضرورة تفرضها المنافسة وتغير أنماط الاستهلاك.

في هذا الإطار، ظهرت مبادرات رسمية وخاصة لإطلاق منصات إلكترونية متخصصة تفتح أمام الحرفيين آفاقا جديدة للوصول إلى الزبائن داخل وخارج الوطن، وتساهم في إبراز التراث الحرفي الجزائري وإعطائه قيمة مضافة في السوق الافتراضي. ويعد الاستثمار في هذه المنصات خطوة عملية نحو بناء اقتصاد إبداعي رقمي أكثر مرونة وشمولية، قادر على ضمان استمرارية المهن الحرفية ونقلها للأجيال القادمة بروح عصرية؛ ومن بين هذه المنصات نذكر مايلي:

الجدول 39: منصات إلكترونية لتسويق منتجات الحرفيين.

اسم المنصة	الجهة المشرفة	التخصص	الخدمات المقدمة	رابط أو ملاحظة
ورشتي	وزارة السياحة والصناعات التقليدية	تسويق منتجات الحرفيين	عرض المنتجات، ربط الحرفي بالمشتري، الدفع الإلكتروني	تحت إشراف رسمي
تقاليدي	وزارة السياحة والصناعات التقليدية	تسويق وترويج التراث الحرفي	منصة عرض منتجات + تسويق محلي ودولي	تحت إشراف رسمي
أنامل	وزارة السياحة والصناعات التقليدية	بوابة الترويج والتعريف	عرض المنتجات التقليدية والتسويق عبر بوابة إلكترونية	تحت اشراف رسمي
Made in Bladi	مبادرة خاصة	تسويق المنتجات الجزائرية عمومًا	متجر إلكتروني يشمل منتجات حرفية، توصيل داخل وخارج الوطن	www.madeinbladi.com
Crafty Algérie	مبادرة شبابية خاصة	دعم الحرفيين الشباب	تسويق منتجات يدوية مع توفير قصص المنتجين	صفحة فيسبوك وحساب إنستغرام
DzayerShop	مبادرة خاصة	متجر جزائري شامل	يعرض منتجات يدوية مع منتجات أخرى، شحن داخلي	www.dzayershop.com

E-Tissir	تعاونيات حرفية محلية	حرف نسائية	تسويق منتجات النسيج والخياطة التقليدية	عبر صفحات التواصل الاجتماعي
Souk Dz	مشروع تجاري رقمي	منصة متعددة البائعين	تتيح للحرفيين فتح متاجرهم الخاصة	www.soukdz.com

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على البيانات المنشورة في المواقع الإلكترونية الرسمية والمنصات الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي (2025).

يتضح من معطيات الجدول (39) أن السياسات العمومية في مجال ترقية الصناعات التقليدية والحرف انتقلت تدريجيا من الاعتماد على أساليب الترويج التقليدية إلى تبني أدوات التسويق الرقمي، من خلال إنشاء منصات إلكترونية متخصصة تسمح للحرفيين بالوصول إلى شريحة أوسع من المستهلكين داخل الوطن وخارجه. ويعكس تعدد المنصات الرسمية والخاصة وجود توجه نحو تنويع قنوات التسويق وتقليص القيود الجغرافية التي كانت تحد من انتشار المنتوج الحرفي.

كما تكشف المعطيات عن تبني مقاربة تشاركية في عملية الترويج، حيث لم يعد الدور مقتصرا على الهيئات الحكومية، بل أصبح يشمل القطاع الخاص والمبادرات الشبابية والتعاونيات الحرفية، وهو ما يساهم في توسيع شبكة التسويق وتعزيز ديناميكية القطاع. ومن الناحية الاقتصادية، تساهم هذه المنصات في تخفيض تكاليف الوصول إلى الأسواق وتحسين فرص عرض المنتجات وتسويقها، الأمر الذي يمكن أن ينعكس إيجابا على مداخيل الحرفيين وقدرتهم التنافسية.

غير أن فعالية هذه الآليات تبقى مرتبطة بمدى انتشار الثقافة الرقمية لدى الحرفيين وتوفر البنية التحتية اللازمة، خاصة فيما يتعلق بالدفع الإلكتروني وخدمات التوصيل والتسويق الرقمي. كما أن غياب معطيات دقيقة حول حجم المبيعات وعدد المستفيدين من هذه المنصات يجعل من الصعب قياس أثرها الاقتصادي الفعلي على القطاع.

وعليه، يمكن تقييم سياسة التسويق الإلكتروني بأنها تمثل خطوة إيجابية نحو تحديث أساليب الترويج ودعم اندماج الصناعات التقليدية والحرف في الاقتصاد الرقمي، إلا أن تحقيق أثرها الكامل يتطلب تعزيز التكوين الرقمي للحرفيين وتطوير منظومة التجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية المرافقة، بما يضمن استدامة حضور المنتوج الحرفي الجزائري في الأسواق المحلية والدولية.

3. الترويج وتسجيل الملكية الفكرية.

يمثل تسجيل العلامة التجارية وتثبيت الهوية البصرية والرقمية للمنتوج الحرفي أحد المرتكزات الأساسية في سياسة ترقية وحماية الصناعات التقليدية في الجزائر فبعض المشاريع بدأت تعتمد حماية رقمية للعلامة التقليدية لمنع التقليد والتزوير. فقد شرعت وزارة السياحة والصناعة التقليدية في تنفيذ مشروع نوعي يهدف إلى إدراج المنتجات التقليدية في منظومة الحماية القانونية الرقمية، من خلال إطلاق علامات الجودة والأصالة،

مثل: "**صناعة تقليدية جزائرية**" و"**منتوج منطقة**"، وذلك كجزء من استراتيجية وطنية لمكافحة التقليد والتزوير، وضمان تنافسية المنتوج الوطني في الأسواق المحلية والدولية **(لتفاصيل أكثر أنظر الملحق 05)**.

ويعد تخصيص مبلغ مقدر بـ20 مليون دينار جزائري في ميزانية التسيير، مؤشرا على انتقال الدولة من مرحلة التشخيص والدعم التقليدي، إلى تبني آليات أكثر حداثة لحماية وترويج المنتوج الحرفي، خاصة في ظل التحديات المتنامية المرتبطة بالرقمنة والعولمة. فقد بلغ عدد المنتجات التقليدية التي تم تسجيلها حتى الآن 35 منتوجا تمثل مختلف جهات الوطن، ما يعكس تنوع وثراء الرصيد الثقافي الوطني، ومن بين أبرز هذه المنتجات نجد: **نحاس قسنطينة، فخار بيدر بتلمسان، زربية غرداية، زربية بابار بخنشلة، الكاراكو العاصمي، البرنوس الوبري لمنطقة مسعد، الحلي التقليدي لآث يني، السرج لمنطقة تيارت والموس البوسعادي**، وغيرها، والتي تحظى بقيمة فنية وتراثية عالية.[1]

علاوة على ذلك، فإن هذا التوجه يواكب المعايير الدولية في مجال حماية الملكية الفكرية، ويساعد على بناء سوق إلكترونية قائمة على الثقة، حيث يستطيع المستهلك التمييز بين المنتوج الأصلي والمقلد، مما يسهم في ترسيخ مكانة المنتوج التقليدي الجزائري كمنتج أصيل ومعتمد.

بالتالي، سنسعى لتقييم هذه المبادرة على أنها آلية غير مالية فعالة، لها أثر اقتصادي طويل المدى، لكونها:

- تحسن صورة المنتوج الجزائري في الأسواق المحلية والدولية، مما يرفع الطلب ويتيح تسعيرا أفضل؛
- تدعم الابتكار الحرفي، وتمنع فقدان الملكية الفكرية لصالح جهات أجنبية؛
- تدعم الاقتصاد الرقمي الحرفي من خلال توفير أدوات ثقة للمستهلك في بيئة التجارة الإلكترونية.

على الصعيد القانوني، فإن التوجه نحو حماية العلامات التجارية يتماشى مع اتفاقيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، ومعايير اتفاقية تريبس (TRIPS)، مما يفتح المجال أمام الاعتراف الدولي بالمنتجات الجزائرية المحمية.

غير أن الاستدامة تتطلب توسيع عدد المنتجات المسجلة ليشمل أكبر عدد ممكن من الحرف، وكذلك نشر ثقافة الملكية الفكرية لدى الحرفيين، وتسريع إجراءات التسجيل لتفادي تسرب التصاميم والعلامات قبل حمايتها رسميا.

بالتالي فإن مشروع تسجيل العلامات التجارية وإطلاق علامات الجودة والأصالة مرحلة متقدمة من دعم الصناعات التقليدية الجزائرية، حيث ينتقل التركيز من الإنتاج والتسويق التقليدي إلى بناء هوية تجارية وقانونية متينة. هذه الخطوة تضع المنتوج الحرفي الجزائري في مسار التنافسية الدولية، وتؤسس لاقتصاد حرفي محمي رقميا وقانونيا، شرط أن ترافقها سياسات نشر الوعي، وتوسيع قاعدة المنتجات المستفيدة، بما يعزز التكامل بين الحماية القانونية والتسويق الاحترافي.

[1] وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية، "**مجهودات القطاع لتطوير الصناعة التقليديـــة**"، ملف غير منشور، 2024، الصفحة 03.

المطلب الثالث: الدعم المقدم لمشاريع الصناعات التقليدية والحرف الجزائرية من خلال الترويج وترقية المنتوج.

تعتبر الصناعات التقليدية عنصرا جوهريا في إبراز التراث الوطني المتنوع الأوجه والأشكال، إذ تعكس هوية الشعب وخصوصية الثقافة الوطنية المتجذرة في عمق التاريخ. كما تشكل نشاطا اقتصاديا حيويا يضطلع بدور فعال في دعم جهود التنمية الوطنية. وفي إطار السعي إلى ترقية وتسويق المنتوج التقليدي الجزائري، بادرت الوزارة الوصية إلى إطلاق ديناميكية فعالة على مختلف المستويات والمجالات، من خلال تسطير برنامج سنوي مكثف للتظاهرات والمعارض والصالونات، سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي.

أولا: الاحتفالات الخاصة بالمناسبات والأعياد المحلية والوطنية في الجزائر.

في إطار إبراز المجهودات المبذولة للترويج للصناعات التقليدية والحرف، تعتمد الوزارة الوصية على تنظيم تظاهرات واحتفالات مرتبطة بالمناسبات المحلية والوطنية، بما يسمح بخلق فضاءات للتسويق المباشر، وتعزيز حضور الحرفيين في المشهد الاقتصادي والثقافي. يوضح الجدول (43) أهم هذه الاحتفالات، موزعة حسب عدد التظاهرات، وعدد المشاركين من الحرفيين والجمعيات، وكذا الولايات المعنية:

الجدول 40: قائمة الاحتفالات الخاصة بالمناسبات والأعياد المحلية والوطنية.

الإحتفال	عدد التظاهرات	عدد الحرفيين	عدد الولايات
الاحتفال بمناسبة يناير	149 تظاهرة	3021 حرفي وحرفية و349 جمعية	58 ولاية
الاحتفال باليوم العالمي للمرأة 8 مارس	103 تظاهرة	2451 حرفي وحرفية و272 جمعية	58 ولاية
السياحة الصحراوية من جانفي – أفريل	51 تظاهرة	672 حرفي وحرفية و140 جمعية	24 ولاية جنوبية
تنظيم الأسواق الرمضانية	88 تظاهرة	1085 حرفي وحرفية و97 جمعية	58 ولاية
تنشيط موسم الاصطياف	112 تظاهرة	2153 حرفي وحرفية و105 جمعية	14 ولاية ساحلية
الاحتفال باليوم الوطني للسياحة	59 تظاهرة	958 حرفي وحرفية و117 جمعية	58 ولاية
الاحتفال بعيد الاستقلال 05 جويلية	67 تظاهرة	1130 حرفي و حرفية و140 جمعية	58 ولاية
الاحتفال باليوم العالمي للسياحة	45 تظاهرة	695 حرفي وحرفية و99 جمعية	58 ولاية

الاحتفال باليوم الوطني للحرفي	77 تظاهرة	2188 حرفي وحرفية 212 جمعية	58 ولاية

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية: "ترقية الصناعة التقليدية"، تم الإطلاع عليها في 2025/04/29، على 15:59، خلال: https://www.mta.gov.dz/.

تكشف معطيات الجدول (40) أن السلطات العمومية اعتمدت التظاهرات والمناسبات الوطنية والمحلية كآلية تسويقية منتظمة لدعم قطاع الصناعات التقليدية والحرف، حيث سجلت أغلب الفعاليات تغطية وطنية شملت مختلف الولايات، وهو ما يعكس اتساع نطاق التدخل العمومي في مجال الترويج للمنتوج الحرفي. كما يلاحظ أن المناسبات ذات البعد الثقافي والهووي، وعلى رأسها الاحتفال بيناير، حققت أعلى مستويات المشاركة، الأمر الذي يؤكد وجود علاقة قوية بين التراث الثقافي والطلب على المنتجات التقليدية.

وتبرز المعطيات أيضا نجاح هذه التظاهرات في تعبئة عدد معتبر من الحرفيين والجمعيات المهنية، بما يساهم في توسيع قنوات التسويق المباشر وتحسين فرص عرض المنتجات والتعريف بها. كما أن ربط بعض الفعاليات بالمواسم السياحية، مثل السياحة الصحراوية وموسم الاصطياف، يعكس توجها نحو استغلال الحركة السياحية كوسيلة لتنشيط الطلب على المنتوجات التقليدية وتعزيز فرص تسويقها خارج الأسواق المحلية التقليدية.

ومن منظور تقييمي، يمكن اعتبار هذه التظاهرات أداة فعالة في دعم الترويج وتحريك النشاط التجاري للحرفيين، نظرا لاتساع المشاركة الجغرافية والبشرية المسجلة. غير أن أثرها الاقتصادي يبقى في معظمه موسميا ومرتبطا بفترات محددة من السنة، مما يحد من استدامة النتائج المحققة. وعليه، فإن رفع فعالية هذه السياسة يستدعي الانتقال من الترويج المناسباتي إلى برامج تسويقية مستمرة ومتكاملة تجمع بين التظاهرات الحضورية والمنصات الرقمية، بما يضمن استقرار الطلب وتحسين مردودية النشاط الحرفي على مدار السنة.

ثانيا: المعارض والصالونات لنشاطات الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر.

وفي سياق متصل بجهود الترويج للمنتوج التقليدي، لا تقتصر المبادرات على المعارض الموسمية فحسب، بل تمتد أيضا إلى تنظيم صالونات وطنية متخصصة تستهدف قطاعات محددة داخل الصناعة التقليدية، حيث تمثل هذه المعارض والصالونات المتخصصة فضاء محوريا لتثمين المنتوج الوطني للصناعات التقليدية والحرف، إذ تتيح للحرفيين عرض منتجاتهم في إطار احترافي وتنافسي، كما تعتبر منصة لتبادل الخبرات وتوسيع الشبكات التجارية محليا. ويبرز الجدول (44) أهم المعارض والصالونات المنظمة خلال سنة 2024 كما يلي:

الجدول 41: المعارض والصالونات الوطنية لنشاطات الصناعات التقليدية والحرف سنة 2024.

تخصص الصالون	من تنظيم	عدد الحرفيين	التاريخ	عدد الولايات
صالون وطني متخصص لدعم انتاج نشاط الزرابي والنسيج	غرفة الصناعة التقليدية والحرف لخنشلة	60 حرفي وحرفية	من 07 إلى 11 نوفمبر 2024	14 ولاية
صالون وطني متخصص لدعم انتاج نشاط النسيج الوبري	غرفة الصناعة التقليدية والحرف للجلفة	55 حرفي وحرفية	من 19 إلى 23 نوفمبر 2024	15 ولاية
معرض جهوي للصناعة التقليدية للمنتجات الصحراوية	غرفة الصناعة التقليدية والحرف لتندوف	40 حرفي وحرفية	من 28 ديسمبر 2024 إلى 02 جانفي 2025	7 ولايات
صالون وطني متخصص لدعم إنتاج نشاط منتجات من مشتقات النخيل	غرفة الصناعة التقليدية والحرف لبسكرة	80 حرفي وحرفية	من 21 ديسمبر 2024 إلى 04 جانفي 2025	13 ولاية
صالون وطني متخصص لدعم انتاج نشاطات الصناعة التقليدية الصحراوية	غرفة الصناعة التقليدية والحرف لتمنراست	83 حرفي وحرفية	من 25 إلى 31 ديسمبر 2024	9 ولايات
صالون وطني متخصص لدعم انتاج المنتجات الصناعة التقليدية	غرفة الصناعة التقليدية والحرف لوهران	92 حرفي وحرفية	من 28 ديسمبر 2024 إلى 04 جانفي 2025	23 ولاية

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية: "ترقية الصناعة التقليدية"، تم الإطلاع عليها في 2025/04/29، على 16:05، خلال: https://www.mta.gov.dz/.

يكشف الجدول (41) عن توجه السياسات العمومية نحو اعتماد المعارض والصالونات المتخصصة كأداة تسويقية موجهة تستهدف تثمين المنتجات الحرفية وفق خصوصية كل منطقة وإبراز ميزتها التنافسية. ويظهر من توزيع المشاركين والولايات أن فعالية التظاهرات لا ترتبط فقط بعدد الحرفيين المشاركين، وإنما بقدرتها على استقطاب أكبر عدد من الولايات وتوسيع شبكات التسويق والتبادل التجاري بين المنتجين.

فقد سجل صالون وهران أعلى مستوى من التغطية الجغرافية بمشاركة 23 ولاية و92 حرفيا، وهو ما يعكس قدرة أكبر على خلق فرص للتسويق والتشبيك التجاري مقارنة ببقية التظاهرات، بينما بقيت بعض المعارض ذات الطابع الجهوي أو الصحراوي أقل استقطابا، وهو ما يعكس استمرار تأثير عامل الموقع الجغرافي وتكاليف التنقل على حجم المشاركة.

كما يبرز التخصص القطاعي للصالونات، كالزرابي والنسيج ومشتقات النخيل والصناعات الصحراوية، توجها نحو تسويق المنتجات وفق منطق سلاسل القيمة والتخصص المحلي، وهو ما يساهم في تعزيز الهوية الاقتصادية للمنتوج الحرفي ورفع فرص تمييزه في السوق. غير أن التركيز الزمني لمعظم هذه الفعاليات خلال نهاية السنة يكشف محدودية الاستمرارية الترويجية على مدار السنة، الأمر الذي قد يقلل من أثرها الاقتصادي طويل المدى.

وعليه، يمكن تقييم هذه المعارض والصالونات بأنها حققت فعالية معتبرة في التعريف بالمنتجات الحرفية وتوسيع فرص العرض والتسويق، وساهمت في دعم الحرفيين وربطهم بالأسواق المحلية. غير أن تعظيم مردوديتها الاقتصادية يتطلب تحويلها من فضاءات للعرض المؤقت إلى منصات لعقد الصفقات التجارية، وربطها بآليات المتابعة الرقمية والتسويق الإلكتروني، بما يضمن استمرارية الأثر التجاري ورفع مساهمة الصناعات التقليدية في خلق القيمة المضافة والتشغيل.

إضافة إلى المعارض المتخصصة. يوضح الجدول (45) التطور الكمي للتظاهرات وعدد المشاركين خلال الفترة 2014–2024، وهو ما يسمح بتقييم مسار القطاع على مدى عقد كامل، كما يلي:

الجدول 42: عدد التضاهرات والمشاركين في المعارض والصالونات لصناعات التقليدية في الجزائر من 2014 الى 2024.

السنة	عدد التظاهرات	عدد المشاركين
2014	16	1163
2015	16	1126
2016	0	0
2017	0	0
2018	10	750
2019	08	600
2020	03	150
2021	02	100
2022	00	00
2023	00	00
2024	05	500

المصدر: المديرية العامة للصناعة التقليدية والحرف، " **المبادرات الاستراتيجية لقطاع السياحة والحرف في سبيل الارتقاء بالصناعة التقليدية وتحديث أساليبها**"، ملف غير منشور، الجزائر، 2024، الصفحة 06.

كما يمكن ملاحظة التظاهرات وعدد المشاركين فيها بشكل أوضح من خلال الشكل رقم (24)، الذي يحول القيم الجدولية السابقة إلى تمثيل بياني، كما يلي:

الشكل 24: عدد التضاهرات والمشاركين في المعارض والصالونات لصناعات التقليدية في الجزائر من 2014 الى 2024

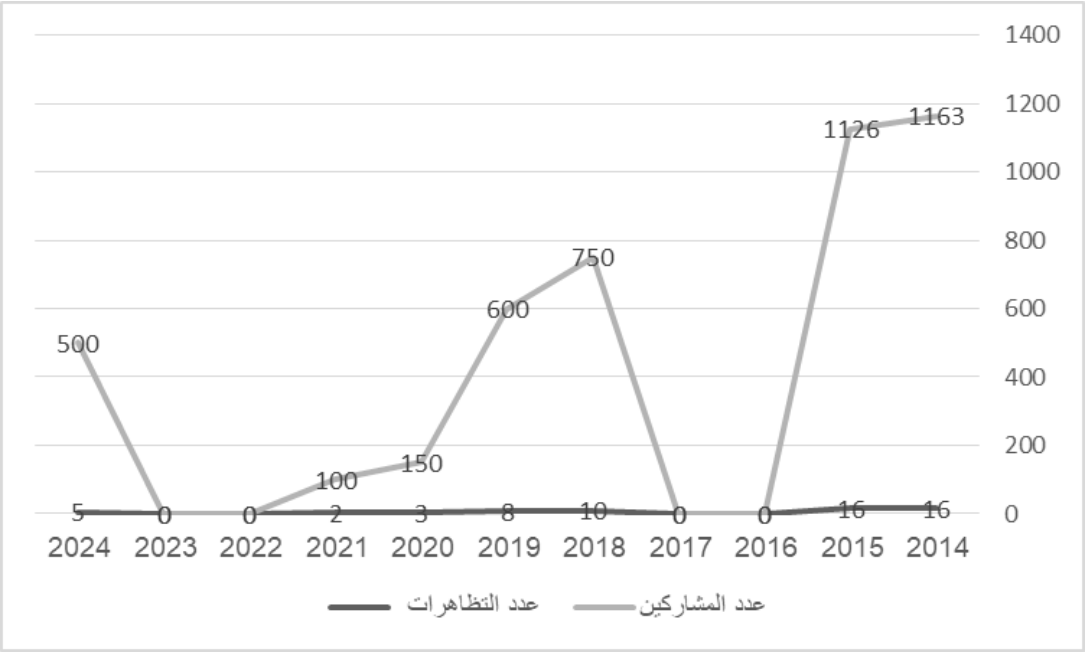

المصدر: من إعداد الطالبة بإستعمال برنامج Excel اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

يكشف الجدول (42) والشكل (24) عن تذبذب واضح في وتيرة تنظيم المعارض والصالونات الخاصة بالصناعات التقليدية والحرف خلال الفترة 2014–2024، وهو ما يعكس عدم استقرار النشاط الترويجي للقطاع على المدى الطويل. فقد سجلت سنتا 2014 و2015 أعلى مستويات النشاط بـ16 تظاهرة سنويا وأكثر من 1100 مشارك، وهو ما يدل على وجود حركية معتبرة وقدرة على استقطاب الحرفيين للمشاركة في الفعاليات الترويجية.

غير أن السنوات اللاحقة عرفت تراجعا ملحوظا، حيث انخفض عدد التظاهرات إلى 10 سنة 2018 و8 سنة 2019، مع تراجع موازٍ في عدد المشاركين إلى 750 و600 مشارك على التوالي، وهو ما يعكس انخفاضا في قدرة هذه التظاهرات على تعبئة الحرفيين واستقطابهم. كما شهدت الفترة 2020–2021 مزيدا من الانخفاض، حيث لم يتجاوز عدد التظاهرات 3 و2 على التوالي، مع مشاركة محدودة بلغت 150 و100 حرفي، وهو ما يتوافق مع الظروف الاستثنائية المرتبطة بجائحة كوفيد–19 وما فرضته من قيود على تنظيم الفعاليات الحضورية.

وتظهر البيانات كذلك انعداما كاملا للتظاهرات خلال سنتي 2022 و2023، قبل أن يسجل القطاع انتعاشا نسبيا سنة 2024 من خلال تنظيم 5 تظاهرات بمشاركة 500 حرفي. ورغم أن هذا التطور يعكس عودة النشاط الترويجي، إلا أنه يبقى دون المستويات المسجلة في بداية الفترة المدروسة، مما يدل على أن عملية التعافي لا تزال جزئية.

وبناء على ذلك، يمكن تقييم سياسة المعارض والصالونات بأنها ساهمت في توفير فضاءات للتعريف بالمنتجات الحرفية وخلق فرص للتسويق والتواصل بين الحرفيين، غير أن فعاليتها ظلت محدودة بسبب عدم انتظام تنظيم التظاهرات وتذبذب حجم المشاركة عبر السنوات. كما أن الطابع المناسباتي لهذه الفعاليات يقلل

من استدامة أثرها الاقتصادي، الأمر الذي يستدعي اعتماد استراتيجية ترويجية أكثر استقرارا ترتكز على التكامل بين المعارض الحضورية والتسويق الرقمي، بما يضمن استمرارية الترويج للمنتوج الحرفي وتعزيز قدرته التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية.

ثالثا: الصالونات الدولية للصناعة التقليدية في الجزائر.

على المستوى الدولي، فتبرمج سنويا حوالي 10 تظاهرات ترويجية بالخارج بمشاركة نحو 60 حرفيا وحرفية، لاسيما في بلدان مثل موريتانيا، النيجر، تونس، إيطاليا وألمانيا، بهدف التعريف بالصناعات التقليدية الجزائرية ودعم السياحة الوطنية في الأسواق الخارجية؛ وفي السياق ذاته، ينظم سنويا الصالون الدولي للصناعة التقليدية بالجزائر SIAT، مع تخصيص موارد مالية خاصة لضمان استمرارية هذا الحدث وتعزيز أثره الترويجي، وفيما يلي تطور هذا الصالون الدولي عبر مر السنوات:

الجدول 43: الصالونات الدولية للصناعة التقليدية في الجزائر من 2014 الى 2024.

السنة	التظاهرة	الحرفيين المحليين	الحرفيين الأجانب	المجموع	عدد الدول المشاركة
2014	الطبعة التاسع عشر للصالون الدولي	610	77	676	15
2015	الطبعة العشرون للصالون الدولي	749	101	850	09
2016	/	0	0	0	0
2017	الطبعة الواحد والعشرين للصالون الدولي	419	60	479	09
2018	الطبعة الثانية والعشرين للصالون الدولي	418	72	490	12
2019	معارض محلية وجهوية للصناعة التقليدية				
2020	ألغي صالون SIAT بسبب COVID-19	00	00	00	00
2021	أيام مفتوحة للسياحة والصناعة التقليدية (27-29، سبتمبر، زيرالدة)				
2022	الطبعة 23 للصالون الدولي	171	60	245	08
2023	الطبعة 24 للصالون الدولي	251	57	308	09
2024	الطبعة 25 للصالون الدولي	400	70	470	-

المصدر: مديرية الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية، "**(إنجازات القطاع 1999-2024): الترويج في قطاع الصناعة التقليدية**"، (ملف غير منشور)، 2024، الصفحة 08 .

يكشف الجدول (43) عن تطور غير منتظم للصالون الدولي للصناعة التقليدية بالجزائر (SIAT) خلال الفترة 2014-2024، حيث تأثر نشاطه بعدة انقطاعات تنظيمية وظروف استثنائية انعكست بشكل مباشر على حجم المشاركة الوطنية والدولية. فقد سجلت سنتا 2014 و2015 أعلى مستويات المشاركة، إذ تجاوز

عدد المشاركين 670 و850 حرفيا على التوالي، مع حضور دولي تراوح بين 9 و15 دولة، وهو ما يعكس المكانة التي كان يحتلها الصالون كفضاء للترويج والتبادل التجاري والثقافي.

غير أن هذه الديناميكية عرفت تراجعا خلال السنوات اللاحقة نتيجة توقف تنظيم بعض الطبعات، الأمر الذي أثر على استمرارية الحدث وقدرته على المحافظة على نفس مستوى الاستقطاب الدولي. كما ساهمت جائحة كوفيد-19 في تعميق هذا التراجع بعد إلغاء طبعة سنة 2020 والاكتفاء بصيغ بديلة محدودة التأثير خلال سنة 2021.

في المقابل، أظهرت الفترة الممتدة من 2022 إلى 2024 مؤشرات تعافٍ تدريجي، حيث ارتفع عدد المشاركين من 245 مشاركا سنة 2022 إلى 470 مشاركا سنة 2024، مع المحافظة على مشاركة أجنبية مستقرة نسبيا. ويعكس هذا التطور نجاح الجهود الرامية إلى إعادة بعث التظاهرة واستعادة دورها في الترويج للصناعات التقليدية الجزائرية، وإن كانت مستويات المشاركة لا تزال دون الأرقام المسجلة خلال السنوات الأكثر نشاطا.

ومن منظور تقييمي، يمثل الصالون الدولي للصناعة التقليدية إحدى أهم أدوات السياسة العمومية في مجال الترويج الخارجي للمنتجات الحرفية، لما يوفره من فرص للتعريف بالمنتوج الوطني وتوسيع شبكات الاتصال بين الحرفيين والمتعاملين الاقتصاديين الأجانب. غير أن فعاليته ظلت مرتبطة بمدى انتظام تنظيمه واستمرارية حضوره الدولي، إذ إن فترات الانقطاع المتكررة حدّت من قدرته على ترسيخ صورة دولية مستقرة للمنتوج الحرفي الجزائري.

وعليه، يمكن اعتبار الصالون الدولي آلية ترويجية ذات أثر إيجابي على انفتاح الصناعات التقليدية الجزائرية على الأسواق الخارجية، إلا أن تعظيم مردوديته الاقتصادية يقتضي ضمان انتظام تنظيمه، وتوسيع قاعدة الدول المشاركة، وربط فعالياته ببرامج للتصدير والتسويق الدولي، بما يسمح بتحويله من فضاء للعرض والتعريف إلى أداة فعلية لدعم النفاذ إلى الأسواق الخارجية وتعزيز تنافسية المنتوج الحرفي الجزائري.

المبحث الثالث: السياسة العمومية في إطار الدعم المالي لمشاريع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر.

يعد الجانب المالي من أبرز المحددات التي تؤثر في ديناميكية مشاريع الصناعات التقليدية والحرف، سواء على مستوى الإنشاء أو الاستمرارية أو التوسع. وفي هذا الإطار، سعت الدولة الجزائرية إلى تبني سياسة دعم مالي متكاملة، تستند إلى مجموعة من الآليات التحفيزية، تتوزع بين امتيازات جبائية، وتمويلات ميسرة، وصناديق دعم متخصصة، تستهدف تشجيع المبادرة، ورفع القيود التمويلية أمام الفاعلين الحرفيين.

ويرتكز هذا المبحث على تحليل محاور ثلاثة تشكل جوهر السياسة المالية العمومية الموجهة للقطاع، وهي، الامتيازات الجبائية الممنوحة لمشاريع الصناعات التقليدية، والتي تهدف إلى تخفيف الأعباء وتشجيع الاستثمار في المجال، في سياق مسعى الدولة لمحاربة البطالة وتحفيز المقاولاتية الحرفية؛ ودور الصناديق الوطنية مثل صندوق الزكاة والصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية في تمويل المشاريع الصغيرة ودعم المبادرات الفردية، وأخيرا والمؤسسات التمويلية التي تتيح القروض المصغرة والدعم المالي كـ **ANGEM**

و**ANADE** و**CNAC**. وبفحص هذه الآليات، يسعى المبحث إلى تقييم مدى فاعليتها في الاستجابة لحاجات الحرفيين، وتحديد التحديات العملية التي تعيق أثرها التنموي، في أفق اقتراح سياسات أكثر تكيفا مع خصوصيات هذا القطاع.

المطلب الأول: سياسة الامتيازات الجبائية الموجهة لمشاريع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر.

تتمثل أشكال الامتيازات الجبائية المقدمة للصناعات التقليدية والحرف في الجزائر فيما يلي:

- **الامتيازات الضريبية المقدمة للحرفيين:**

ويمكن تلخيص مجمل الامتيازات الممنوحة للصناعات التقليدية الفنية فيمل يخص الضرائب والرسوم الجدول التالي: [1]

- **الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU):** يخضع لها الحرفيون الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 8 مليون دينار جزائري، مع الالتزام بدفع حد أدنى سنوي مقداره 10,000 دج فقط، مما يساعد في حماية المشاريع الصغرى من العبء الضريبي الثقيل؛
- **الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG):** تنص المادة 13-02 مكرر على إعفاء مؤقت لمدة 10 سنوات للمدخولات المتأتية من أنشطة حرفية تقليدية أو فنية، إضافة إلى منحة نسبتها 30٪ على الأرباح المعاد استثمارها في الحرفة ذاتها.
- **الرسوم على القيمة المضافة(TVA):** يطبق معدل مخفض نسبته 9٪ على منتجات الحرف اليدوية والفنية، مع إعفاء تام بالنسبة للمنتجات المصدرة خارج البلاد.

- **الامتيازات التشجيعية المقدمة للشباب المستثمرين في الصناعات التقليدية :**

تهدف الدولة الجزائرية من خلال سياستها العمومية أيضا إلى تشجيع الشباب على الاستثمار في المجالات الحرفية من خلال حزمة من التخفيضات والحوافز على المستويات التالية:

الجدول 44: الامتيازات المقدمة للشباب المستثمرين في الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر.

المجال	الامتيازات الممنوحة فيه
مجال التسجيل	الإعفاء التام من رسوم التسجيل عند تأسيس مؤسسة حرفية؛
مجال الضرائب المباشرة	– إعفاءات تصل إلى 10 سنوات من IRG وIBS والرسم على النشاط المهني، وتُمدّد بظروف المناطق النامية أو عند إحداث فرص عمل؛
مجال الرسوم العقارية	– إعفاء من الرسم العقاري لمدة تتراوح بين 3 و10 سنوات للمنشآت المستفيدة من الدعم الجهوي أو الوطني؛
مجال الرسم على رقم الأعمال	– إعفاء على مشتريات معدات وتجهيزات استثمارية عند التوسعة أو الإنشاء؛

[1] المديرية العامة للضرائب، "قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة"، "قانون الرسوم على رقم الأعمال"، تم الإطلاع عليها يوم 2025/01/26، على الساعة 17:48، من خلال: https://www.mfdgi.gov.dz

مجال الرسوم الجمركية	-إقرار نسبة 5٪ فقط على استيراد المعدات الضرورية للاستثمار الحرفي.

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على.

Guide fiscale de l'artisan, " **Développement de l'artisanat** ", Accessed on 07/08/2025, at 19:56, by: https://www.mta.gov.dz/guide-fiscale-de-lartisan/?lang=fr.

يتضح من خلال المعطيات الواردة في الجدول (44) أن السياسة الجبائية الموجهة لقطاع الصناعات التقليدية والحرف تقوم على تقليص تكاليف إنشاء وممارسة النشاط الحرفي، من خلال إعفاءات ضريبية وجمركية متنوعة تستهدف مختلف مراحل المشروع. فمن الناحية الاقتصادية، تساهم هذه الامتيازات في تخفيض تكلفة الاستثمار الأولي وتقليل الأعباء الجبائية خلال السنوات الأولى للنشاط، وهي المرحلة الأكثر حساسية بالنسبة للمؤسسات الحرفية الصغيرة.

كما أن الإعفاءات الممنوحة في مجال الضرائب المباشرة والرسوم العقارية توفر للحرفيين هامشا ماليا إضافيا يمكن توجيهه نحو اقتناء التجهيزات، تحسين الجودة أو توسيع النشاط. أما تخفيض الرسوم الجمركية على المعدات والتجهيزات فيساهم في تسهيل تحديث وسائل الإنتاج ورفع الإنتاجية، بما يعزز القدرة التنافسية للمنتوج الحرفي.

وتبرز أهمية هذه الامتيازات بشكل أكبر بالنسبة للشباب المستثمرين، إذ تمثل حافزا للدخول إلى النشاط الحرفي وتقليص المخاطر المالية المرتبطة بإنشاء المؤسسات الجديدة. كما أن الإعفاء من كفالة الضمان المالي في مشاريع ترميم الممتلكات الثقافية يوسع فرص مشاركة الحرفيين في المشاريع العمومية ويعزز اندماجهم في السوق.

وبصفة عامة، يمكن تقييم هذه السياسة بإيجابية لكونها تساهم في تخفيف العبء الجبائي وتحسين مناخ الاستثمار الحرفي، غير أن فعاليتها تبقى مرتبطة بمدى تبسيط الإجراءات الإدارية وضمان وصول مختلف فئات الحرفيين إلى هذه الامتيازات بصورة متكافئة. لذلك فإن تعظيم أثرها يتطلب تكاملها مع سياسات التمويل والتكوين والتسويق، بما يسمح بتحويل الامتيازات الجبائية من مجرد إعفاءات مالية إلى أداة فعلية لدعم نمو القطاع واستدامته.

المطلب الثاني: قراءة في السياسة الوطنية لترقية الصناعات التقليدية والحرف: الصندوق الوطني (FNPAAT) كنموذج للدعم العمومي.

يعتبر الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية أداة مالية عمومية أنشأتها الدولة الجزائرية منذ بداية التسعينيات من أجل دعم الصناعات التقليدية والحرف. وقد استند في إنشائه وتسييره إلى مجموعة من الأطر القانونية والتنظيمية، منها:

- قانون المالية لسنة 1992 لاسيما المادة 184 منه؛
- المرسوم التنفيذي رقم 93 – 06 المؤرخ في 02 جانفي1993 المحدد لكيفيات تسيير "يعتمد التمويل القطاعي في هذا المجال على حساب التخصيص رقم 066-302؛ وهو الحساب المعني بـ 'ترقية نشاطات

الصناعة التقليدية' على المستوى الوطني[1]، المعدلة بالمرسوم التنفيذي رقم 08-301 المؤرخ في 24 سبتمبر 2008[2]؛

- القراران الوزاريان المشتركان المؤرخان في 06 سبتمبر 2009 المحددان على التوالي لمدونة إيرادات ونفقات الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية وكذا كيفيات متابعته وتقييمه[3]؛
- المنشور الوزاري رقم 001 المؤرخ في 21 مارس 2013.

وقد ساهمت آليات الدعم المقررة في تحقيق عدة مكتسبات، أبرزها تنظيم هذا القطاع بما ينسجم والأهداف المسطرة، وذلك ضمن المجالات التالية:

- دعم نشاطات الصناعة التقليدية الإنتاجية عبر المساعدة على اقتناء وسائل الإنتاج وإعداد الدراسات الهادفة إلى تحسين الجودة، وتنظيم أو المساهمة في دورات التكوين؛
- تنمية الصناعة التقليدية في الأوساط الريفية والحضرية من خلال تجهيز فضاءات الترقية والترويج، والمساعدة على إطلاق المشاريع ورفع مستوى التأهيلات؛
- ترقية نشاطات الصناعة التقليدية ومنتجاتها في الأسواق الوطنية والدولية عبر دعم استعمال تقنيات الترويج المختلفة، بما فيها المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، فضلا عن إنجاز دراسات السوق.

كما تجدر الإشارة، أنه تم اقفال حساب التخصيص رقم 302-066 المعنون "**الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية**" سنة 2015 تبعا للمادة 114 من قانون المالية لسنة 2015، قبل أن يعاد فتحه بموجب قانون المالية لسنة 2017، ثم تقرر غلقه مجددا خلال السنة المالية 2021.

انعكس هذا المشهد سلبا على التدفقات المالية الموجهة للمخططات التنموية في قطاع الصناعة التقليدية، مما أدى إلى حالة من الركود الفني والترويجي؛ حيث توقفت الفعاليات الكبرى كـ الصالون الدولي للصناعة التقليدية والجوائز الوطنية التحفيزية، بالإضافة إلى تجميد المسارات التكوينية التقنية الموجهة للحرفيين ووقف الأنشطة التسويقية للمنتج التقليدي في الأسواق الدولية.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فقد حظي القطاع سابقا بعناية فائقة من لدن السلطات العمومية، تجلت في الطفرة المالية التي شهدها خماسي (2010-2014)، إذ ناهزت الإيرادات السنوية سقف 300 مليون دينار جزائري. وقد تعزز هذا المسار التنموي بتطوير الإطار التشريعي، لاسيما عبر القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 06 سبتمبر 2009، الذي وسّع نطاق الدعم ليشمل مجالات حيوية تتوزع بين تحفيز الإنتاج، وتطوير البنية الحرفية، وترقية النشاطات التقليدية بمختلف تصنيفاتها.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 02، المؤرخة في 06 جانفي 1993.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 56، المؤرخة في 28 سبتمبر 2008.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 09، المؤرخة في 03 فبراير 2010.

وفي سياق الدعم المباشر الرامي لتعزيز الإمكانات الإنتاجية للممارسين، سجلت الإحصائيات استفادة 2442 حرفيا من آليات الصندوق، مع ملاحظة تصاعد وتيرة الاستفادة بين عامي 2013 (بواقع 756 مستفيدا) و2014 الذي شهد ذروة الدعم بوصول عدد المستفيدين إلى 1686 حرفيا.

كما ساهم ذلك في انخفاض معدلات تسجيل الحرفيين ضمن نشاطات الصناعة التقليدية الفنية مقارنة بالإجمالي المسجل، وارتفاع حالات الشطب من سجل الصناعة التقليدية والحرف، ما يهدد العديد من النشاطات التقليدية والفنية الجزائرية بالاندثار والزوال؛ كما يمثله الجدول الموالي خلال السنوات الثماني الأخيرة من فترة حياته:

الجدول 45: العمليات الممولة في إطار الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (2014-2016)

النشاط	2014			2015			2016
	عدد العمليات	عدد المشاركين	المبلغ الممنوح(دج)	عدد العمليات	عدد المشاركين	المبلغ الممنوح(دج)	
الصالونات المتخصصة	16	1163	82 164 907,91	16	1126	85 078 234,28	الصندوق مغلق (مؤقتا)
معارض و أعياد	73	4377	185 888 519,85	42	2551	95 761 900,33	
صالونات بالخارج	5	59	412 761 844,00	4	57	38 456 768,20	
معارض الصناعة التقليدية لتنشيط موسم الاصطياف	15	1084	47 701 593,09	15	1317	40 504 290,93	
الصالون الدولي	1	687	88 054 825,08	1	850	104 632 080,00	
الجائزة الوطنية	1	452	8 801 241,28	1	472	10 000 008,00	
التكوين التقني	70	1910	128 011 979,96	56	1288	232 620 933,16	
الدعم المباشر	/	756	223 586 508,80		1687	568 299 424,49	
المجموع	188	9991	1 194 922 912,94	147	8032	1 198 411 297,42	

المصدر: المديرية العامة الفنية للصناعة التقليدية والحرف، "**مساهمة الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية في تنمية الصناعة التقليدية**"، ملف غير منشور، 2024، الصفحة 04.

الجدول 46: العمليات الممولة في إطار الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (2017-2021)

النشاط	2017			2018			2019			2020	2021
	عدد العمليات	عدد المشاركين	المبلغ الممنوح(دج)	عدد العمليات	عدد المشاركين	المبلغ الممنوح(دج)	عدد العمليات	عدد المشاركين	المبلغ الممنوح(دج)		
صالونات بالخارج	1	7	3 555 432,66	1	15	2 263 833,84	1	15	1 546 037,35	(توقفت المشاركة بسبب جائحة كورونا)	الصندوق (مغلق)
الصالون الدولي	1	479	39 596 272,98	1	470	55 919 800,23	/	/	/		
الجائزة الوطنية	/	/	/	1	396	7 871 750,00	1		6 756 183,67		
دعائم عرض	/	/	/	3		9 997 255,00	2	/	5 880 000,00		
المجموع	**2**	**486**	43 151 705,64	**6**	**881**	76 052 639,07			14 182 221,02		

المصدر: المديرية العامة الفنية للصناعة التقليدية والحرف، "**مساهمة الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية في تنمية الصناعة التقليدية**"، (ملف غير منشور)، 2024، الصفحة 05.

يبين الجدول (48) أن نشاطات الصالونات المتخصصة قد عرفت استقرارا نسبيا في عدد العمليات الممولة من الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية، حيث بلغت 16 عملية في سنتي 2014 و2015 على التوالي، مع تسجيل انخفاض طفيف في عدد المشاركين من 1163 مشاركا سنة 2014 إلى 1126 مشاركا سنة 2015، أي بتراجع قدره –3.2%، وهو ما انعكس جزئيا على قيمة المبالغ الممنوحة التي ارتفعت من 82.16 مليون دج إلى 85.07 مليون دج، أي بنسبة 3.55%+. هذا يفسر بتركيز الصندوق على نوعية النشاطات بدل الكثرة العددية، ما يعكس مقاربة نوعية أكثر منها كمية.

أما بالنسبة للمعارض والأعياد، فقد عرفت تراجعا ملحوظا، إذ انخفض عدد العمليات من 73 عملية سنة 2014 إلى 42 عملية سنة 2015، وكذلك عدد المشاركين من 4377 إلى 2551، كما تراجعت قيمة الدعم من 185.88 مليون دج إلى 95.76 مليون دج بنسبة قدرها 48.48%– . هذا التراجع الكبير يمكن تفسيره بترشيد النفقات أو بإعادة توجيه الموارد إلى نشاطات أخرى ذات أثر أكبر.

وفيما يخص الصالونات بالخارج، فقد عرفت تناقصا عدديا من 5 إلى 4 عمليات بين سنتي 2014 و2015، كذلك عدد المشاركين من 59 إلى 57، في حين تراجعت المبالغ الممنوحة بشكل حاد من 412.76 مليون دج إلى 38.45 مليون دج. هذا التراجع الضخم يعكس إعادة تقييم سياسة المشاركة الخارجية بسبب كلفتها المرتفعة مقابل ضعف العائد المباشر.

أما معارض الصناعة التقليدية لتنشيط موسم الاصطياف، فقد استقر عدد العمليات عند 15 عملية في السنتين مع تسجيل زيادة في عدد المشاركين من 1084 إلى 1317، يقابله انخفاض في المبالغ الممنوحة من 47.70 مليون دج إلى 40.50 مليون دج، وهو ما يدل على محاولة الصندوق تحقيق مردودية أكبر بعدد أكبر من الحرفيين بتمويل أقل.

وبخصوص الصالون الدولي شهد تحسنا، حيث ارتفع عدد المشاركين من 687 إلى 850، وارتفعت المبالغ من 88.05 مليون دج إلى 104.63 مليون دج، هذا ما يعكس اهتماما متزايدا بهذا الحدث باعتباره واجهة وطنية ودولية.

أما الجائزة الوطنية، فقد سجلت استقرارا في عدد العمليات قدرت بعملية واحدة مع زيادة طفيفة في عدد المشاركين من 452 إلى 472 مشارك بين السنتين، وارتفاع الدعم المالي من 8.80 مليون دج إلى 10 مليون دج، مما يعكس تحفيزا أكبر للابتكار والتنافسية. كذلك التكوين التقني عرف تراجعا عدديا من 70عملية سنة 2014 إلى 56 عملية سنة 2015، وكذلك انخفاض عدد المستفيدين من 1910إلى 1288، لكن بالمقابل تضاعف تقريبا حجم التمويل من 128.01 مليون دج إلى 232.62 مليون دج. هذا يشير إلى توجه نحو دورات تدريبية أكثر تخصصا وتكلفة، تستهدف جودة التأهيل أكثر من الكم.

أما الدعم المباشر، فقد برز كآلية محورية للصندوق سنة 2014 حيث بلغ 223.58 مليون دج لصالح 756 مشاركا، وقفز في سنة 2015 إلى 568.29 مليون دج لصالح 1687 مستفيدا، أي بزيادة نسبتها 154%+في التمويل و123%+ في عدد المستفيدين، ما يعكس استراتيجية واضحة لتوجيه الدعم المباشر للحرفيين.

إجمالا، يوضح أن الصندوق ركز أكثر على الدعم النوعي والمباشر بدل كثرة النشاطات، ما جعله يحافظ على نفس مستوى الإنفاق لكن بتوجهات أكثر انتقائية.

كما يبين الجدول (49) أن سنة 2017 عرفت تمويل عمليتين فقط بمجموع 43.15 مليون دج، أهمها الصالون الدولي بمبلغ 39.59 مليون دج لفائدة 479 مشاركا، مقابل صالون واحد بالخارج بـ 3.55مليون دج لفائدة 7 مشاركين. هذا التركيز المحدود يعكس بداية سياسة ترشيد الموارد.

وفي سنة 2018، ارتفع عدد العمليات إلى 6 عمليات مقارنة بسنة 2017، وعدد المشاركين إلى 881، وارتفع التمويل إلى 76.05 مليون دج. أهم الأنشطة كانت الجائزة الوطنية بمبلغ 7.87 مليون دج لفائدة 396 مشاركا، ودعائم عرض بقيمة 9.99 مليون دج، إضافة إلى استمرار الصالون الدولي. هذه السنة تميزت بالتنوع وزيادة حجم الإنفاق لدعم الترويج والابتكار.

أما سنة 2019، فقد سجلت تراجعا ملحوظا في العمليات من 6 إلى 4 عمليات، وانخفاض المشاركين من 881 إلى 15 فقط، مع هبوط شديد في التمويل من 76.05 مليون دج إلى 1.54 مليون دج هذا الانهيار يعكس محدودية الصندوق وعدم استقراره في التخطيط، وربما تأثره بعوامل مالية أو تنظيمية.

في سنة 2020، ألغيت معظم النشاطات بسبب جائحة كورونا، حيث توقفت المشاركات كليا، ولم تسجل إلا بعض التحويلات المالية بقيمة 14.18 مليون دج دون ذكر واضح لعدد العمليات أو المشاركين.

سنة 2021 شهد الصندوق توقفا نهائيا، مع تسجيل آخر عملية دعم بقيمة 5.88 مليون دج دون تفاصيل عدد المشاركين، ما يعكس إغلاق نشاطاته.

اتّسمت الفترة 2017–2021 بتذبذب حاد، حيث انتقل الصندوق من مستوى معقول سنة 2018 إلى انهيار تام ابتداء من 2019 وصولا إلى الغلق سنة 2021. هذا يدل على ضعف الاستدامة وغياب رؤية بعيدة المدى، مع الاعتماد على تمويل ظرفي غير ثابت، إضافة إلى أن جائحة كورونا سرعت عملية التوقف.

تقييما لهذه المعطيات، يمكن القول أن السياسة العمومية من خلال هذا الصندوق كانت فعالة وذات أثر إيجابي في المرحلة الأولى (2014–2019)، إذ ساهمت بوضوح في تنشيط الحرفيين، تمويل مشاركاتهم في التظاهرات الوطنية والدولية، وتطوير قدراتهم التكوينية والتقنية .غير أن الطابع الظرفي الاستثنائي إلى جانب الخيارات المالية للحكومة عجلا بإنهاء نشاطه، مما أفرغ السياسة من استمراريتها وحرم القطاع من آلية دعم مهيكلة كانت قادرة على المساهمة أكثر في الترويج للمنتوج التقليدي وترسيخ حضوره في السوقين الوطني والدولي.

كما أن الجدول (50) رصد تذبذبا في مساهمة الصندوق الوطني لترقية الصناعة التقليدية في سوق الشغل الحرفي خلال الفترة (2014–2021)؛ إذ تم تحليل بيانات التوظيف السنوي مع التركيز على خصوصية قطاع الصناعات الفنية. وتعكس هذه النتائج المتباينة مدى ارتباط مخرجات الصندوق بالبيئة الاقتصادية الكلية والتوجهات السياسية، حيث ظهرت فترات من الانتعاش مقابل أخرى انكماشية نتيجة الصدمات الظرفية التي أثرت على فاعلية آليات الدعم المعتمدة.

الجدول 47: أثر تدخلات الصندوق في تطور وتيرة نمو فرص التشغيل السنوية في قطاع الصناعات التقليدية.

المصدر: الصناعات لتقليدية الفنية، "**مساهمة الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية في تنمية الصناعة التقليدية**"، (ملف غير منشور)، سنة 2024، الصفحة 06.

العام	نشاطات الصناعة التقليدية والحرف	نشاطات الصناعة التقليدية الفنية	النسبة %
2014	188229	121622	64,61
2015	53173	20929	39,36
2016	36076	11929	33,07
2017	24167	7575	31,34
2018	29207	9928	33,99
2019	30073	10820	35,98
2020	31989	12031	37,61
2021	19898	7865	39.53

كما يمكن ملاحظة الاتجاهات نفسها بشكل أوضح من خلال الشكل رقم (25)، الذي يحول القيم الجدولية السابقة إلى تمثيل بياني، كما يلي:

الشكل 25: أثر تدخلات الصندوق في تطور خلق مناصب الشغل سنويا في الصناعة التقليدية 2014-2021

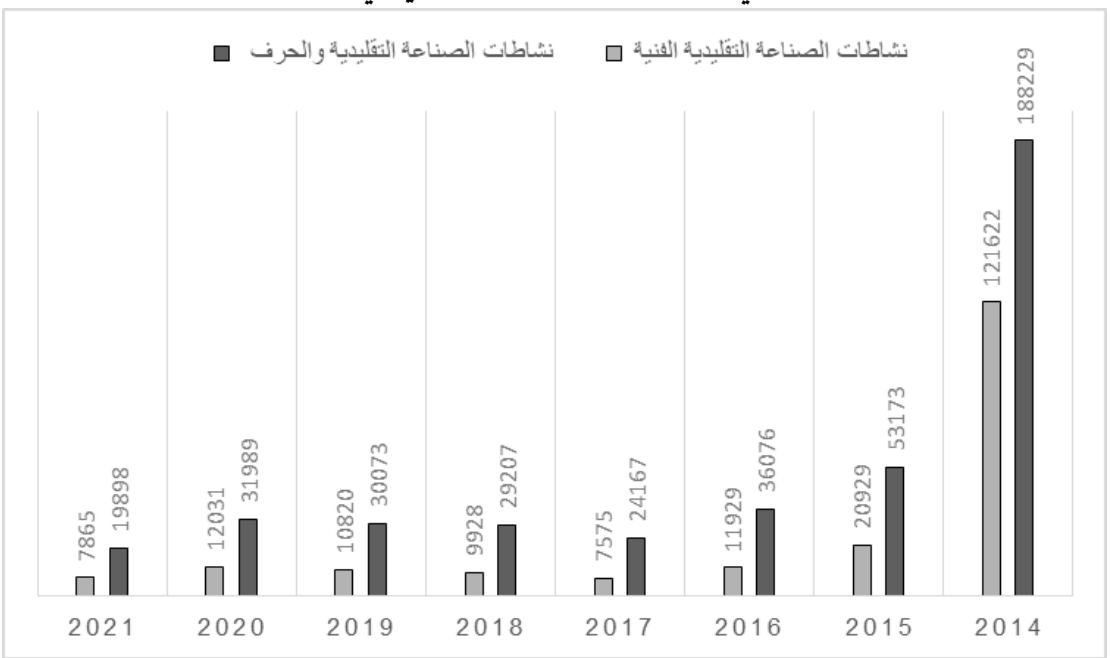

المصدر: من إعداد الطالبة بإستعمال برنامج Excel اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الشكل (25) أنه في سنة 2014، سجل القطاع قفزة نوعية بخلق حوالي 188.229 منصب شغل، منها 121.622 منصب في الصناعة التقليدية الفنية، أي بنسبة 64,61%، وهو رقم مرتفع جدا مقارنة بالسنوات الموالية. ويمكن تفسير ذلك بكون السنة شهدت إطلاق واسع لبرامج دعم وتمويل من

خلال الصندوق مع تحفيز المعارض والتظاهرات الوطنية والدولية، إضافة إلى تسهيلات إدارية وتشجيع على الاندماج المهني للحرفيين.

ابتداء من سنة 2015، تراجع العدد بشكل حاد ليصل إلى 53.173 منصب فقط بتراجع يفوق 70% مقارنة بسنة 2014، منها 20.929 منصب فني بنسبة 39,36%. هذا الانخفاض يعكس تراجع وتيرة التدخلات الميدانية للصندوق نتيجة محدودية الموارد المالية، إضافة إلى بروز صعوبات في استمرارية بعض الورشات والمشاريع.

استمر المنحى التنازلي في 2016 بخلق 36.076 منصب، منها 11.929 منصب فني بنسبة 33,07%، وهو ما يوضح أن القطاع كان يعاني من انكماش تدريجي بسبب غياب الاستقرار في السياسات التمويلية، وتوقف الصندوق في تلك الفترة.

في سنة 2017، تواصل التراجع إلى 24.167 منصب منها 7.575 فني بنسبة 31,34%، وهو أدنى مستوى خلال الفترة. ويمكن ربط ذلك بتقلص الميزانيات المخصصة للصندوق، ما أثر على عمليات الترويج والمعارض، وبالتالي قلّ الطلب على اليد العاملة الحرفية.

ابتداء من سنة 2018، لوحظ تحسن نسبي حيث ارتفع العدد إلى 29.207 منصب، منها 9.928فني بنسبة 33,99%. يفسر ذلك بعودة النشاطات الترويجية معارض وصالونات التي انعكست إيجابا على الطلب.

في 2019 استقر الاتجاه التصاعدي ليسجل القطاع 30.073 منصب منها 10.820 فني بنسبة 35,98%، وهو ما يشير إلى أن الصندوق نجح مرحليا في تحفيز خلق فرص العمل عبر تمويل النشاطات وتوسيع قاعدة الحرفيين المستفيدين.

أما في 2020، ورغم جائحة كورونا، سجل رقم 31.989 منصب منها 12.031 فني بنسبة 37,61%، وهو أمر لافت يعكس أن القطاع لم يتوقف بالكامل بل حافظ على ديناميكية محدودة بفعل الطلب المحلي على منتجات الحرف التقليدية، خاصة في فترات الحجر حيث برز الاستهلاك المحلي والتجارة الإلكترونية بشكل طفيف.

في سنة 2021، عرفت الأرقام تراجعا ملحوظا إلى 19.898 منصب منها 7.865 فني بنسبة 39,53%. هذا الانخفاض يعزى بالأساس إلى غلق الصندوق بشكل نهائي بقرار حكومي في إطار سياسة ترشيد النفقات العمومية، ما أدى إلى توقف برامج التمويل والتأطير وانعكس مباشرة على وتيرة خلق مناصب العمل.

من خلال تتبع الأرقام وتقييمها، يتضح أن الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية ساهم بفعالية في خلق مناصب الشغل بين 2014 و2019، حيث مكن من توفير قاعدة واسعة من فرص العمل، خاصة في الصناعة التقليدية الفنية التي مثلت نسبة معتبرة من الإجمالي (تراوحت بين 31% و65%). ورغم التذبذبات المرتبطة بالإمكانيات المالية والظروف الاقتصادية، ظل الصندوق أداة مركزية في دعم التشغيل بالقطاع. غير أن غلقه في 2021 شكل نقطة تحول سلبية أنهت هذه الديناميكية، مما جعل السياسة غير مستدامة على المدى الطويل. وعليه يمكن القول إن السياسة كانت فعالة مرحليا في امتصاص البطالة وتنشيط

الحرف، لكنها افتقرت إلى الاستمرارية والتأطير الاستراتيجي الذي كان من شأنه تحويل نتائجها الظرفية إلى مكاسب دائمة.

المطلب الثالث: السياسات العمومية في مجال الدعم المالي الموجه لمشاريع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر.

تعددت الآليات الوطنية لدعم وتمويل مشاريع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، حيث ساهمت وكالات الدعم المختلفة التي لها دور في تمويل مشاريع الصناعات التقليدية والحرف مثل **ANGEM**، و**CNAC**، و**NESDA** من خلال تمويل ومرافقة الحرفيين، وهو ما يستدعي تحليل النتائج المحققة لتقييم مدى فعاليتها في ترقية القطاع.

أولا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

ظهر مفهوم القرض المصغر عالميا خلال سبعينيات القرن العشرين بفضل مبادرة البروفيسور محمد يونس، الاقتصادي ورائد الأعمال البنغالي، الذي أسس "بنك قرامن" المعروف لاحقا بـ "بنك الفقراء"، والذي مكنه من الحصول على جائزة نوبل للسلام عام 2006. وقد أثبت هذا الابتكار المالي فعاليته كأداة لمحاربة الفقر والهشاشة، من خلال تمكين الفئات المحرومة من إنشاء أنشطة مدرة للدخل وتحسين ظروفها المعيشية.

في الجزائر، طرحت تجربة القرض المصغر لأول مرة سنة 1999، غير أنها لم تحقق النتائج المرجوة بسبب ضعف آليات المرافقة في مراحل إعداد المشاريع ومتابعتها. وبدافع تقييم هذه التجربة، انعقد ملتقى دولي في ديسمبر 2002 حول موضوع "التجربة الجزائرية في القرض المصغر"، حيث أوصى الخبراء بإنشاء جهاز مؤسسي متخصص. وبناء على هذا، تم انشاء (ANGEM) وتجسدت المرجعية القانونية لهذه الهيئة من خلال أحكام المرسوم التنفيذي رقم 04-14، الصادر في الثاني والعشرين من يناير لعام 2004، وقد تم تنظيم نشاطها ضمن إطار قانوني وتشريعي متكامل يتضمن:[1]

- المرسوم الرئاسي رقم 11-133 (22 مارس 2011) المتعلق بتحديد جهاز القرض المصغر (معدل ومتمم).
- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 (22 جانفي 2004) الخاص بإنشاء الوكالة وتحديد قانونها الأساسي (معدل ومتمم).
- المرسوم التنفيذي رقم 04-15 (22 جانفي 2004) الذي يحدد شروط ومستوى الإعانة (معدل ومتمم).
- المرسوم التنفيذي رقم 04-16 (22 جانفي 2004) الخاص بإنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة (معدل).

[1] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، "**الخدمات المالية**"، تم الإطلاع عليها في 2025/08/11، على 16:59، خلال: https://www.angem.dz/

تسعى الوكالة من خلال هذا الإطار المؤسسي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها: مكافحة البطالة والفقر في الوسطين الحضري والريفي، تثبيت السكان في مناطقهم عبر تشجيع أنشطة إنتاجية وخدماتية، تنمية روح المقاولتية بدل الاتكالية، تعزيز الصناعات التقليدية والحرف، إضافة إلى تقديم الدعم والمرافقة والتكوين لحاملي المشاريع.

ولتحقيق هذه الأهداف، تتولى الوكالة مهام متعددة تتمثل أساسا في: تسيير جهاز القرض المصغر، توجيه وإرشاد المستفيدين، متابعة تنفيذ المشاريع، وتقديم المساعدة التقنية والإدارية للتعامل مع مختلف الهيئات الداعمة. كما وضعت شروطا دقيقة للتأهيل، للاستفادة من جهاز القرض المصغر، تتمثل في:

- أن يبلغ 18 سنة فما فوق.
- أن لا يمتلك دخلا ثابتا أو أن تكون مداخيله غير منتظمة.
- إثبات محل الإقامة.
- امتلاك مهارة مهنية ملائمة للنشاط المقترح.
- عدم الاستفادة من دعم آخر لإنشاء نشاط.
- الالتزام بتسديد القرض وفق الجدول الزمني المحدد.

- **الخدمات المالية:** تقدم وكالة ANGEM نوعين من التمويلات تتمثل فيما يلي:

1. التمويل لشراء المواد الأولية:

الجدول 48 : صيغة االتمويل الثنائي من وكالة ANGEM.

الصنف	نسبة الفائدة	سلفة الوكالة	القرض البنكي	المساهمة الشخصية	المدة	المبلغ (دج)
كل الأصناف	0%	100%	0%	0%	36شهر	100,000
كل الأصناف (ولايات الجنوب)	0%	100%	0%	0%	54شهر	250,000

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، "**الخدمات المالية**"، تم الإطلاع عليها في 2025/08/11، على 16:59، خلال: **https://www.angem.dz/** .

2. التمويل الثلاثي (ANGEM– البنك – المقاول):

الجدول 49: صيغة االتمويل الثلاثي من وكالة ANGEM.

الصنف	نسبة الفائدة	سلفة الوكالة	القرض البنكي	المساهمة الشخصية	المدة	المبلغ (دج)
خلق نشاطات إنتاج	مدعوم 100%	29%	70%	1%	8 سنوات	1,000,000

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، "**الخدمات المالية**"، تم الإطلاع عليها في 2025/08/11، على 16:59، خلال: **https://www.angem.dz/** .

- **الخدمات غير المالية:**

- **الاستقبال والمرافقة:** توفر الوكالة استقبالا مجانيا ومرافقة شخصية، تأخذ في الاعتبار خصوصيات الفئات المستهدفة، من مرحلة الفكرة إلى إنشاء النشاط.
- **النصح والإرشاد:** يقدم خبراء الوكالة الاستشارة لتفادي المخاطر، ضمان استدامة النشاط، وتحقيق النجاح.
- **المتابعة:** متابعة ميدانية لضمان استمرار النشاط ونجاحه على المدى البعيد.
- **التكوين:** دورات تدريبية في تسيير مؤسسة مصغرة، والتربية المالية، ومختلف الجوانب الضريبية والقانونية، وكذلك برنامج "Get Ahead".

كما تعكس البيانات الإحصائية المتعلقة بتمويلات القروض المصغرة التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) حجم التدخل العملي لهذه الأداة المؤسساتية ضمن إطار السياسات العمومية لدعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، بما في ذلك الصناعات التقليدية والحرف. ومن خلال تحليل تطور هذه التمويلات وعدد القروض الممنوحة، يمكن تقييم مدى نجاعة هذا الجهاز في تحقيق أهدافه التنموية والاجتماعية، ومن خلال استقراء هذه الأرقام، يمكن ملاحظة اتجاهات عامة تستدعي الربط بين حجم التمويلات ومؤشرات أخرى مثل عدد القروض الممنوحة سنويا كما يوضح الجدول الموالي:

الجدول 50: عدد القروض الممنوحة لمشاريع الصناعات التقليدية والحرف والمبالغ من وكالة ANGEM خلال 2014-2024.

السنة	عدد القروض الممنوحة	مبالغ الاستثمار (دج)	النسبة (%)
2014	20748	1751878573,66	17.42
2015	14952	1283038341,50	17.46
2016	3384	324558872,86	17.41
2017	8230	617693640,84	17.53
2018	9617	936723364,94	17.62
2019	7264	614933919,36	17.59
2020	3737	394187330,62	17.57
2021	3030	432771252,38	17.62
2022	1556	282998356,40	17.61
2023	1250	230123567,01	17.60
2024	1700	200234189,22	17.59

Source : Ministère de l'Industrie, Algérie, "**Bulletin statistique des PME**". Consulté le 11/08/2025, à 17:05, Par: https://www.industrie.gov.dz/.

كما يمكن ملاحظة تطور عدد القروض الممنوحة للصناعات التقليدية والحرف من وكالة ANGEM، بشكل أوضح من خلال الشكل رقم (26)، الذي يحول القيم الجدولية السابقة إلى تمثيل بياني، كما يلي:

الشكل 26: عدد القروض الممنوحة والمبالغ للصناعات التقليدية والحرف من وكالة ANGEM خلال 2014-2024.

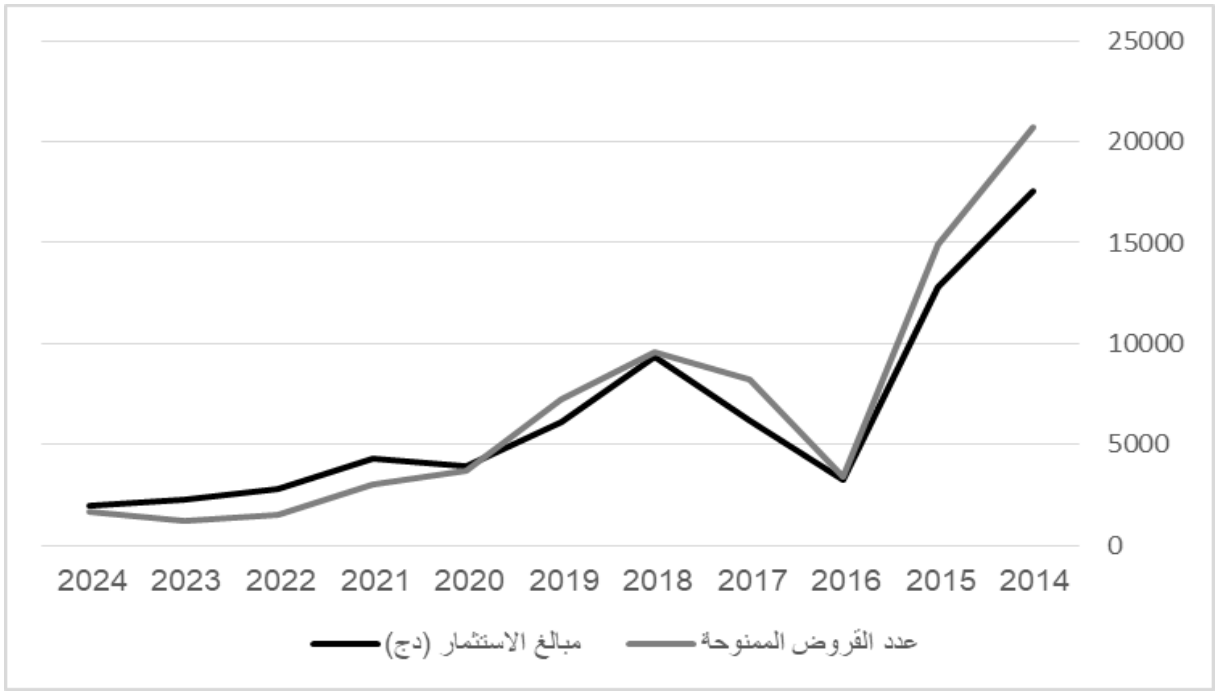

المصدر: من إعداد الطالبة بإستعمال برنامج Excel اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الشكل (26) تطورات عدد القروض الممنوحة من طرف وكالة ANGEM، حيث شكلت مسارا متقلبا بحدة من ذروة 20,748 قرضا في 2014 إلى 14,952 في 2015، ثم هبوط حاد إلى 3,384 في 2016 بنسبة 83.7%- مقارنة بـ2014. بعد ذلك نلاحظ تعاف جزئي والعودة للإرتفاع مع 8,230 في 2017 بنسبة قدرت بـ +143% على أساس سنوي، و9,617 في 2018، قبل العودة إلى مسار هبوطي طفيف بـ 7,264 قرض في 2019، وكذا 3,737 في 2020، ويليها 3,030 قرض في 2021، واستمر الانخفاض حتى 1,556 في 2022، ليسجل أقل عدد قروض 2023 قدر بـ 1,250 قرض، ثم بعدها ارتفع مرة أخرى إلى 1,700 قرض في 2024. إجمالا، منح 75,468 قرضا خلال الفترة 2014 حتى 2024، بمتوسط سنوي يقارب 6,861 قرضا، ما يبرز حساسية الجهاز للدورات التمويلية والظروف الظرفية.

كذلك فيما يخص منحنى المبالغ للصناعات التقليدية والحرف من وكالة ANGEM، أنه سجل الإجمالي السنوي 1.751 مليار دج في 2014، ثم انخفض إلى 1.283 مليار دج في 2015، واستمر بعدها ليصل حتى 324.6 مليون دج في 2016. وفي السنة التي يليها 2017 تعافى حجم التمويل إلى 617.7 مليون دج في و936.7 مليون دج في 2018، قبل أن يتراجع مرة أخرى إلى 614.9 مليون دج في 2019، و394.2 مليون دج في 2020. اللافت في 2021 هو ارتفاع المبالغ إلى 432.8مليون دج رغم تراجع عدد القروض، ما رفع المتوسط لكل مستفيد. ثم تواصل الهبوط إلى 283.0 مليون دج سنة 2022، وسجلت

بعدها 230.1 مليون دج سنة 2023، و 200.2 مليون دج 2024،حيث بلغ مجموع الاستثمارات خلال الفترة ككل 7.07 مليار دج بمتوسط سنوي يقارب 642.7 مليون دج. هذا السلوك يوحي بأن وزن القطاع داخل محفظة القرض المصغر ثابت بنيويا، أي أن تقلبات القروض والمبالغ المطلقة في الصناعات التقليدية كانت تتحرك غالبا بالتوازي مع باقي قطاعات محفظة الوكالة لا على حسابها.

تقييميا تظهر التحليلات السابقة أن ANGEM مكنت قطاع الصناعات التقليدية والحرف من آلاف القروض وتمويلات إجمالية تناهز 7.07 مليارات دج خلال 2014–2024، مع حصة ثابتة تقريبا داخل محفظتها العامة بالتقريب 17.6%؛ ما يعكس التزاما مؤسسيا بإسناد الحرف كخيار استراتيجي. غير أن الأداء اتسم بتقلبات حادة في القيم المطلقة: هبوط صادم في 2016، تعاف قصير في 2017–2018، ثم مسار انكماشي ابتداء من 2019 تفاقم مع صدمة الجائحة في 2020–2021. هذا النمط "التوسع ثم الانكماش" يكشف أن السياسة فعالة مرحليا لكنها غير مقاومة للصدمات وتعتمد بقوة على دورات التمويل والضبط الإجرائي. منطقيا، انتقل الجهاز—تحت ضغط القيود—من اتساع قاعدة المستفيدين إلى رفع التذكرة الفردية (متوسط/قرض)، أي من أثر اجتماعي واسع إلى أثر أعمق لكل مستفيد، لكن بقابلية وصول أضيق. وعليه، تبقى قوة السياسة في شمولها الأداتي من منح وقروض صغيرة، تمويل ثنائي وثلاثي، وخدمات غير مالية، بينما تكمن نقاط القصور في استدامة التمويل، وضعف المرافقة اللاحقة التي تضمن التحول من تمويل أولي إلى استمرارية اقتصادية، وربط التمويل بمرافقة تسويقية وإدماج في سلاسل القيمة المحلية، حتى يسترجع القطاع اتساعه.

ثانيا: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA:

شهدت سياسة دعم المقاولاتية في الجزائر تحولات جوهرية منذ منتصف التسعينيات، ضمن مقاربة ترمي إلى تنويع الاقتصاد وخلق مناصب شغل جديدة، مع الحد من الاعتماد المفرط على التوظيف العمومي. وفي هذا الإطار، عرفت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية عدة إصلاحات هيكلية وتنظيمية، مست التسمية، الصلاحيات، وآليات التدخل، بما ينسجم مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد.

وقد استفاد قطاع الصناعات التقليدية والحرف من هذه التحولات باعتباره قطاعا يحمل بعدا مزدوجا، اقتصاديا من خلال مساهمته في خلق الثروة ومناصب الشغل، وثقافيا من خلال المحافظة على الموروث الوطني. وفيما يلي عرض للتطور التاريخي لمهام الوكالة عبر ثلاث مراحل أساسية:

1- مرحلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ – (1996 – 2020):

أُنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، سنة 1996 كأداة حكومية لدعم تشغيل الشباب من خلال تمويل مشاريع استثمارية صغيرة ومتوسطة، ومن بين الأهداف التي أنشأت لأجلها نذكر:[1]

[1] Ministere des finances, "**dispositif ANSEJ**", Accès le 11/08/2025, à 19:19, par : https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/grands-dossiers/115-dispositif-ansej

- محاربة البطالة وسط فئة الشباب (19–35 سنة)، ويمكن رفع السن إلى 40 عاما عندما يوفر الاستثمار ما لا يقل عن 3 وظائف دائمة؛
- تمويل مشاريع في مختلف القطاعات، بما فيها الصناعات التقليدية والحرف.

وقد كانت تعتمد على الآليات التالية:

- **قرض غير مسدد:** 28% من إجمالي تكلفة الاستثمار عندما يكون أقل 5,000,000 دينار جزائري؛ و29% من إجمالي تكلفة الاستثمار عندما يكون أكبر من 5.000.000 دينار جزائري ويساوي أو يقل عن 10.000.000 دينار جزائري.
- دعم لسعر الفائدة على القروض المصرفية المحصل عليها (60٪، 80٪، و95٪ من سعر الفائدة الذي تطبقه البنوك، حسب طبيعة المشروع وموقعه)؛

كما تدير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (**ANSEJ**) هذه الإعانة في حدود الأموال التي يخصصها لها وزير التشغيل.

وقد كان من القطاعات الممولة، خاصة في مجالات النسيج، الخزف، الحلي التقليدي، النجارة، والفخار.

2- مرحلة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE – (2020 – 2021):

شهد عام 2020 محطة انتقالية جوهرية في سياسة الدعم المقاولاتي بالجزائر، حيث خضعت الوكالة لعملية إعادة هيكلة شاملة أفضت إلى تحويل مسمّاها من ANSEJ إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE والتي تعرف حاليا بـ NESDA، لم يكن هذا التحول مجرد تغيير في المسميات، بل استهدف معالجة ثغرات الأداء السابقة وتحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية، أبرزها:[1]

تعزيز الملاءة المالية: عبر وضع آليات فعالة لمعالجة تدني مستويات تحصيل القروض واسترداد المستحقات.

الشمولية والتحرر من القيود: من خلال إلغاء العوائق المرتبطة بالسن لتوسيع دائرة الاستفادة من برامج الدعم.

التحول نحو النوعية: بتبني رؤية اقتصادية ترتكز على دعم الابتكار وضمان ديمومة المشاريع الناشئة وتنافسيتها.

أما من الناحية التمويلية، فقد حُدد السقف المالي للمشاريع المدعمة بـ 10 ملايين دينار جزائري كحد أقصى، حيث تلعب المؤسسات المصرفية دور الشريك الممول بنسبة تصل إلى 70% من القيمة الكلية للاستثمار.

[1] البنك الوطني الجزائري، "**تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA**"، تم الإطلاع عليها في 2025/08/11، على 16:59، خلال: https://www.bna.dz/ar/ .

3- مرحلة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA– من 2022 إلى اليوم:

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (**NESDA**) هي هيئة حكومية ذات طابع خاص، تحت وصاية وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، تسير جهازا ذا مقاربة اقتصادية يهدف إلى مرافقة حاملي المشاريع لإنشاء أو توسيع المؤسسات المصغرة في مجالات إنتاج السلع والخدمات، قصد خلق الثروة ومناصب العمل المستدامة.

تركز الوكالة على التكوين باعتباره حجر الأساس في مسار إنشاء وتطوير المؤسسات، من خلال برامج متخصصة بالشراكة مع منظمة العمل الدولية وجامعات ومراكز التكوين المهني، تشمل:

- دورات وفق برامج منظمة العمل الدولية مثل: دورة "أوجد فكرة مشروعك" في 3 أيام وفي 7 أيام؛
- دورات تكوينية بالشراكة مع مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني، مدة التكوين من 5 إلى 15 يوم، حول التخطيط، التسيير، الجوانب القانونية، والابتكار؛
- دورات متخصصة بالشراكة مع المصالح العمومية حول مواضيع محل اهتمام المؤسسات المصغرة، حول الضرائب، المنازعات الجبائية، الضمان الاجتماعي، والتأمين الفلاحي.

كما تشمل الوكالة قروضا غير مكافئة وصيغ تمويل مرنة تتمثل في ما يلي:

الجدول 51: صيغ التمويل من وكالة NESDA.

فئة الاستثمار والنطاق الجغرافي	التمويل الذاتي (المساهمة)	القرض غير المكافئ (NESDA)	القرض البنكي	نمط التمويل
الطلبة والبطالون (فئة خاصة)	%5	%25	%70	ثلاثي
غير البطالين (مناطق الجنوب)	%10	%20	%70	ثلاثي
غير البطالين (الهضاب والمناطق الخاصة)	%12	%18	%70	ثلاثي
غير البطالين (باقي التراب الوطني)	%15	%15	%70	ثلاثي
المشاريع التشاركية	%50	%50	--	ثنائي
الاستثمار المستقل	%100	--	--	ذاتي

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، "**التمويل**"، تم الإطلاع عليها في 2025/08/11، على 20:27، خلال: https://www.nesda.dz/Home/Financement.

وقد خصصت الوكالة أيضا قروضا إضافية لتغطية تكاليف كراء المحلات (500.000 دج) واحتياجات الاستغلال (1.000.000 دج)، إلى جانب مرافقة تقنية وإدارية لضمان نجاح المشاريع.

كما يشمل نشاط الوكالة تمويل وإنشاء المؤسسات المصغرة (18–55 سنة) أو توسعتها، مع توفير المرافقة الإدارية والتقنية، وضمان المتابعة بعد انطلاق النشاط، بهدف رفع نسبة استدامة المشاريع إلى 50% على الأقل، وتعد سياسة القرض الميسر من بين أبرز الآليات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لتجاوز عوائق التمويل التي تعترض الحرفيين، انسجاما مع الممارسات الدولية في مجال تمكين الصناعات الصغيرة، والجدول

التالي يمثل عدد المشاريع الممولة وعدد الوظائف المنشأة والمبالغ الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كما يلي:

الجدول 52: عدد المشاريع الممولة والوظائف المنشأة والمبالغ الممنوحة لمشاريع الصناعات التقليدية والحرف من وكالة ANSEJ، ANADE، NESDA، خلال 2014-2024.

	السنة	عدد المشاريع الممولة	عدد الوظائف المنشأة	المبالغ الممنوحة (دج)
وكالة ANSEJ	2014	4255	10351	12889018911
	2015	2170	4734	6354477491
	2016	319	583	943977804,1
	2017	94	176	276763592,16
	2018	149	301	403927654,74
	2019	266	517	665212574
وكالة ANADE	2020	159	341	431358786
	2021	374	783	1065101356
وكالة NESDA	2022	420	890	1250000000
	2023	495	1050	1055651000
	2024	610	1003	1009234000

Source : Ministère de l'Industrie, Algérie, "**Bulletin statistique des PME**". Consulté le 11/08/2025, à 17:05, Par: https://www.industrie.gov.dz/.

كما يمكن ملاحظة تطور عدد القروض الممنوحة للصناعات التقليدية والحرف من وكالة ANSEJ، ووكالة ANADE، ووكالة NESDA. بشكل أوضح من خلال الشكل رقم (28)، الذي يحول القيم الجدولية السابقة إلى تمثيل بياني، كما يلي:

الشكل 27: عدد المشاريع الممولة والوظائف المنشأة والمبالغ الممنوحة لمشاريع الصناعات التقليدية والحرف من وكالة ANSEJ، ANADE، NESDA، خلال 2014-2024.

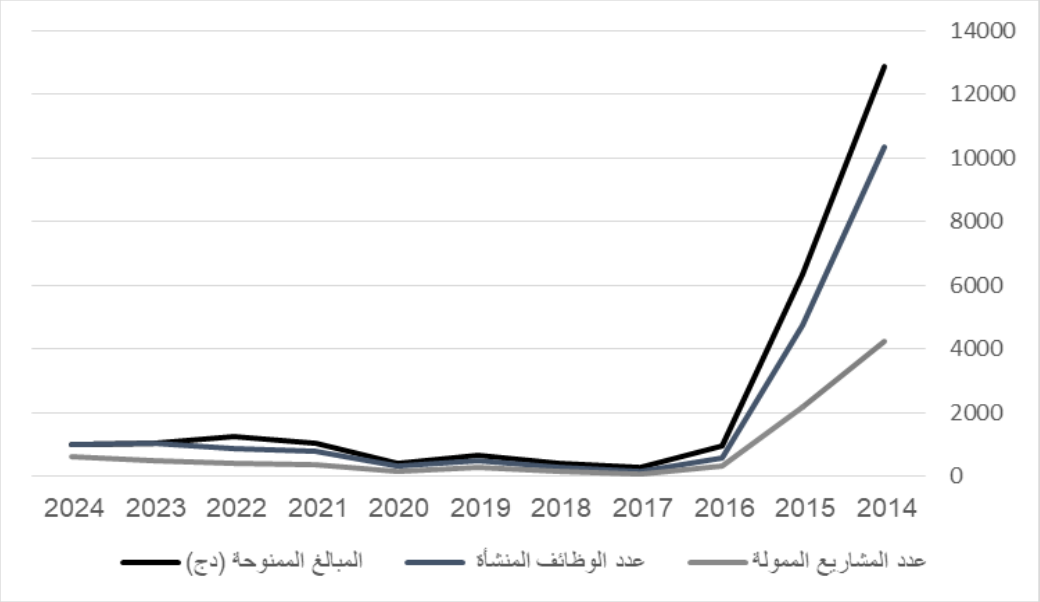

المصدر: من إعداد الطالبة بإستعمال برنامج Excel اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

يبين الشكل السابق، أن عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ عرف منحى تنازليا واضحا، حيث انتقل من 4255 مشروعا سنة 2014 إلى 94 مشروعا فقط سنة 2017، وهو تراجع يعكس حالة الانكماش التي عرفتها الوكالة نتيجة تراكم الديون وصعوبة استرجاع القروض، فضلا عن تداعيات الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط خلال الفترة 2014–2016. وبعد ذلك سجل القطاع انتعاشا طفيفا سنة 2019 بتمويل 266 مشروعا، غير أن مستوى التمويل بقي بعيدا جدا عن السنوات الأولى.

ومع تحول الوكالة إلى ANADE ابتداء من سنة 2020، تم تمويل 159 مشروعا، ثم ارتفع العدد إلى 374 مشروعا سنة 2021، وهو ما يعكس أثر الإصلاحات التنظيمية التي وسّعت نسبيا قاعدة المستفيدين.

أما في مرحلة NESDA (2022–2024)، فقد اتضح تحسن تدريجي، إذ ارتفع عدد المشاريع الممولة من 420 مشروعا في 2022 إلى 610 مشروعا في 2024، وهو مؤشر إيجابي على بداية استقرار الآلية الجديدة.

كما ارتبطت تقلبات الوظائف المستحدثة بنفس اتجاه المشاريع الممولة، حيث بلغ عددها في عهد ANSEJ سنة 2014 حوالي 10.351 وظيفة، ثم تراجع إلى 176 وظيفة فقط سنة 2017، وهو أدنى مستوى في السلسلة، بما يؤكد محدودية مساهمة الوكالة في معالجة بطالة الشباب في تلك المرحلة.

ومع الانتقال إلى ANADE، سجلت الوظائف ارتفاعا من 341 وظيفة سنة 2020 إلى 783 وظيفة سنة 2021، في انعكاس مباشر لتزايد عدد المشاريع الممولة.

بينما في مرحلة NESDA، أظهرت الأرقام استقرارا نسبيا مع اتجاه تصاعدي، حيث بلغت الوظائف المستحدثة 890 وظيفة سنة 2022، لترتفع إلى 1050 وظيفة في 2023 ثم تستقر تقريبا عند 1003 وظيفة

في 2024. وهذا يعكس قدرة السياسة الجديدة على استرجاع ديناميكية التوظيف، وإن كان بمستويات أقل بكثير مقارنة بفترة الانطلاقة الأولى لـ ANSEJ.

وأيضا عرفت المبالغ المخصصة لتمويل المشاريع نفس التذبذب، حيث بلغت في عهد ANSEJ أكثر من 12.8 مليار دج سنة 2014، ثم تراجعت بشكل حاد إلى أقل من 277 مليون دج سنة 2017، وهو ما يوضح التراجع الكبير في تمويل الصناعات التقليدية خلال تلك الفترة، ومع تأسيس ANADE، سجلت المبالغ تحسنا تدريجيا لتصل إلى 1.06 مليار دج سنة 2021.

أما NESDA فقد واصلت المنحى التصاعدي، إذ خصصت 1.25 مليار دج سنة 2022، ثم بقيت في حدود 1 مليار دج سنويا خلال 2023–2024، وهو ما يعكس اعتماد سياسة تمويل أكثر عقلانية واستقرارا، لكن دون العودة إلى المستويات المرتفعة التي ميزت مرحلة 2014–2015.

يتضح من خلال التحليل أن سياسة القروض الموجهة لمشاريع الصناعات التقليدية والحرف عرفت مرحلتين متناقضتين:

مرحلة التوسع (2014–2015): تميزت بمبالغ ضخمة وعدد كبير من المشاريع والوظائف، غير أنها اصطدمت لاحقا بمشاكل ضعف الاسترداد، البيروقراطية، وأزمة السيولة العمومية، ما أدى إلى انهيار حجم التمويل بحلول 2016–2017.

مرحلة الإصلاح وإعادة الهيكلة (2020–2024): مع إنشاء ANADE ثم NESDA، اتجهت السياسة نحو عقلنة التمويل، حيث انخفض عدد المشاريع والمبالغ مقارنة بالمرحلة الأولى، لكنها أظهرت مؤشرات إيجابية على الاستدامة والاستقرار، من خلال تسجيل تحسن تدريجي في عدد المشاريع والوظائف، مع الحفاظ على معدلات تمويل مقبولة ومستقرة.

وعليه، يلاحظ أن الوكالات الثلاث قد ساهمت بشكل متفاوت في دعم القطاع، حيث اتسمت ANSEJ بالقوة في السنوات الأولى، في حين عرفت ANADE بداية محتشمة ثم انتعاشا تدريجيا، بينما ركزت NESDA على مقاربة أكثر استقرارا في السنوات الأخيرة.

وبالتالي، يمكن القول إن هذه السياسة، رغم محدودية نتائجها الكمية مقارنة بالانطلاقة الأولى، نجحت في إعادة الثقة تدريجيا في آلية التمويل الموجهة للصناعات التقليدية والحرف، وأرست أسسا أكثر صلابة لمرافقة المشاريع، خصوصا مع إدماج التكوين والدعم المؤسساتي في تجربة NESDA.

ثالثا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

يعد الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (**CNAC**) مؤسسة عمومية ذات طابع خاص في منظومة الضمان الاجتماعي الجزائري، وضع تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية. أنشئ سنة 1994 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94–188 في سياق التحولات الاقتصادية المرافقة لبرامج التعديل الهيكلي، حيث كان الهدف الأول التخفيف من الانعكاسات الاجتماعية الناجمة عن تسريح العمال لأسباب اقتصادية. وقد تطور دور الصندوق تدريجيا ليتجاوز التعويضات

عن البطالة، ليتحول إلى أداة فعالة لدعم التشغيل وترقية المبادرة المقاولاتية، خاصة بعد توليه سنة 2004 تسيير جهاز دعم إحداث النشاطات لفائدة البطالين ذوي المشاريع الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة، قبل أن يتم تعديل الفئة المستهدفة عدة مرات وصولا إلى الفئة العمرية 30–55 سنة في 2019.

عرف الصندوق توسع وظيفي من خلال تبني برامج تحفيزية موجهة لأرباب العمل، تتضمن تخفيضات وإعفاءات من الاشتراكات الاجتماعية، ومنح إعانات مالية مقابل خلق مناصب شغل أو تكوين العمال، فضلا عن إدارة جهاز دعم وتوسيع النشاطات إلى غاية جانفي 2022، تاريخ تحويل تسييره إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (**ANADE**) بموجب المرسوم التنفيذي 22–45. منذ ذلك الحين، يركز الصندوق على تحصيل القروض الممنوحة سابقا، مع استمرار أداء مهامه التقليدية في تغطية مخاطر البطالة اللاإرادية.

يبرز المسار التاريخي للصندوق دوره المزدوج: من جهة، مؤسسة ضمان اجتماعي تحمي الأجراء من مخاطر فقدان العمل، ومن جهة أخرى، فاعل اقتصادي يساهم في دعم الاستثمار المصغر وخلق فرص العمل، عبر مزيج من الآليات القانونية، الامتيازات الجبائية، والتمويلات الميسرة. ويعكس ذلك تكاملا بين البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي في سياسات التشغيل العمومية في الجزائر، مما يجعل الصندوق نموذجا لمؤسسات الضمان الاجتماعي ذات الدور التنموي[1].

الجدول 53: جدول تعريفي بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC.

البند	التفاصيل
التبعية	وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
التأسيس	سنة 1994، من خلال المرسوم التنفيذي 94–188
الصفة القانونية	مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي ذات شخصية معنوية واستقلالية مالية
المهام الأصلية	التعويض عن البطالة اللاإرادية لأسباب اقتصادية
الإطار القانوني	مراسيم تنفيذية (94–188، 04–01، 22–45) ومراسيم تشريعية داعمة
الخدمات	تعويض شهري، تغطية التأمينات الاجتماعية، منح عائلية، دعم التقاعد المسبق
برامج دعم التشغيل	تخفيض/إعفاء الاشتراكات الاجتماعية، إعانات شهرية، دعم التكوين
التمويل الاستثماري	تمويل ذاتي أو ثلاثي، قروض غير مكافأة، امتيازات جبائية وفوائد بنكية صفرية
المهام الحالية	**1–جهاز التأمين عن البطالة:** • **الفئة المستهدفة** أجراء بعقود غير محددة المدة، منخرطون في الضمان الاجتماعي لمدة لا تقل عن 3 سنوات. • **آلية العمل** :يدفع المستخدم مساهمة فتح حقوق (80% من أجر شهر عن كل سنة أقدمية)، مع شرط أن يكون منخرطًا في الضمان الاجتماعي واشتراكاته محينة.

[1] الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة **CNAC**، "**التعريف بالصندوق**"، تم الإطلاع عليها في 2025/08/12، على 13:52، خلال: **https://www.cnac.dz/Ar/accueil**.

	• **الحقوق الممنوحة** :تعويض شهري بنسب تنازلية (100%، 80%، 60%، 50% من الأجر المرجعي)، تغطية التأمين الصحي والأمومة، منح عائلية، احتساب فترة البطالة ضمن التقاعد، ورأسمال وفاة للورثة. • **مدة التكفل** :من 12 إلى 36 شهرًا حسب سنوات الاشتراك. **2-جهاز تشجيع ودعم ترقية التشغيل:** • **الفئة المستهدفة** :أرباب العمل في القطاع الاقتصادي (باستثناء المحروقات)، خاصة في قطاعات ذات أولوية (السياحة، الحرف، الفلاحة، البناء...). • **الإجراءات التحفيزية:** - خفض حصة رب العمل من الاشتراكات الاجتماعية (20%، 28%، 36% حسب الحالة والمنطقة). - إعفاءات من الاشتراك الإجمالي عند تكوين أو رسكلة العمال (من شهر إلى 3 أشهر). - إعانة شهرية للتشغيل (1000 دج لكل عامل بعقد غير محدد المدة، لمدة أقصاها 3 سنوات). **3-جهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات:** أداره CNAC من 2004 حتى جانفي 2022 قبل تحويله للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE. • **الفئة المستهدفة** :بطالون من 30 إلى 55 سنة، مؤهلون ولديهم مشروع استثماري. • **آلية التمويل:** تمويل ذاتي كلي من صاحب المشروع، أو تمويل ثلاثي (CNAC + بنك + صاحب المشروع (مع تخفيض 100% من الفائدة وفترة إرجاء 3 سنوات). • **خدمات المرافقة** :تكوين في تسيير المؤسسات، متابعة في كل مراحل المشروع، دعم في دراسة الجدوى والاعتماد.

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة **CNAC**، "**مهام الصندوق**"، تم الإطلاع عليها في 2025/08/12، على 13:52، خلال: https://www.cnac.dz/Ar/accueil.

وفي هذا الإطار، يكتسي دور الصندوق أهمية خاصة بالنسبة للحرفيين والبطالين ذوي المهارات التقليدية، حيث يشكل التمويل الموجه من طرفه أداة أساسية لولوج عالم المقاولة وإطلاق مشاريع فردية أو جماعية تساهم في خلق القيمة المضافة محليا. ويبرز الجدول الموالي تطور هذا النشاط التمويلي خلال الفترة (2014-2024)، من خلال رصد عدد المشاريع الممولة، وعدد مناصب العمل المستحدثة، والمبالغ الممنوحة لقطاع الصناعات التقليدية والحرف.

الجدول 54: عدد المشاريع الممولة والوظائف المنشأة والمبالغ الممنوحة لمشاريع الصناعات التقليدية والحرف من صندوق CNAC خلال 2014-2024.

السنة	عدد المشاريع الممولة	عدد الوظائف المنشأة	المبالغ الممنوحة (دج)
2014	2610	6949	8280803034,03
2015	3088	8128	10861005513,52
2016	2016	5144	7540000000
2017	700	1779	2580639324,49

2968360675,9	1867	735	2018
4495000000,31	2685	1062	2019
4156000000,69	1075	1117	2020
150999990,83	4464	1159	2021
3500000,31	23	09	2022
4123005,45	35	12	2023
50432787,1	40	15	2024

Source : Ministère de l'Industrie, Algérie, "**Bulletin statistique des PME**". Consulté le 11/08/2025, à 21:45, Par: https://www.industrie.gov.dz/.

كما يمكن ملاحظة تطور عدد المشاريع الممولة والوظائف المنشأة والمبالغ الممنوحة لمشاريع الصناعات التقليدية والحرف من صندوق CNAC بشكل أوضح من خلال الشكل رقم (28)، الذي يحول القيم الجدولية السابقة إلى تمثيل بياني، كما يلي:

الشكل 28: عدد الوظائف المنشأة وعدد المشاريع الممولة والمبالغ الممنوحة للصناعات التقليدية والحرف من صندوق CNAC خلال 2014-2024.

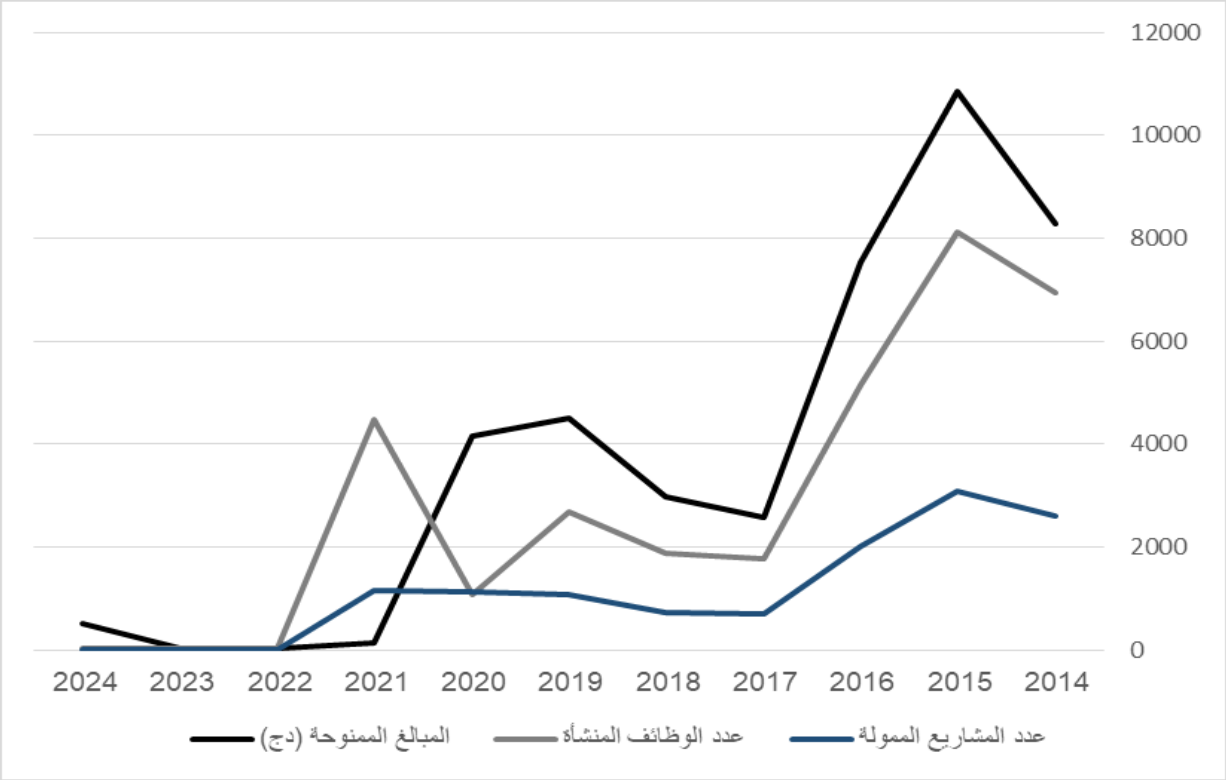

المصدر: من إعداد الطالبة بإستعمال برنامج Excel اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

يتضح من خلال المعطيات السابقة والممثلة في الشكل (28) أن أداء صندوق CNAC في مجال تمويل مشاريع الصناعات التقليدية والحرف قد مر بمراحل متباينة خلال الفترة 2014-2024. ففي البداية، عرفت

سنوات 2014–2015 ذروة النشاط التمويلي، حيث ارتفع عدد المشاريع الممولة من 2610 مشروعا سنة 2014 إلى 3088 مشروعا سنة 2015، أي بزيادة تقارب 18%، كما انعكست على ارتفاع الوظائف المنشأة من 6949 إلى 8128 وظيفة، إلى جانب زيادة المبالغ الممنوحة من 8,28 مليار دج إلى 10,86 مليار دج. غير أن هذه الديناميكية لم تستمر طويلا، إذ بدأت مؤشرات الصندوق في التراجع التدريجي خلال الفترة 2016–2019، حيث انخفض عدد المشاريع إلى 1062 مشروعا فقط سنة 2019، وتراجعت المبالغ الممنوحة إلى حدود 4,49 مليار دج. أما سنة 2020 فقد سجلت استمرار الانخفاض بمستوى 1117 مشروعا و1075 وظيفة، مع مبالغ في حدود 4,15 مليار دج. وفي الفترة 2021–2024 تعمق التراجع بشكل حاد، إذ انخفض عدد المشاريع من 1159 مشروعا سنة 2021 إلى 15 مشروعا فقط سنة 2024، أي بتراجع يفوق 98%، فيما انخفض عدد الوظائف المنشأة من 4464 إلى 40 وظيفة فقط، وتقلصت المبالغ الممنوحة إلى 50,4 مليون دج سنة 2024 مقارنة مع أكثر من 10 مليار دج في سنة الذروة 2015. وهو ما يعكس مسارا تنازليا متواصلا.

وعلى ضوء هذه النتائج، يمكن القول إن فعالية الصندوق كانت بارزة في مرحلته الأولى، إذ ساهم بوضوح في دعم المشاريع الحرفية وخلق مناصب شغل معتبرة. غير أن الانحدار الحاد الذي عرفه ابتداء من سنة 2016 ثم شبه التوقف بعد 2021، يكشف محدودية استدامة هذه السياسة التمويلية، وعدم قدرتها على المحافظة على نفس النسق على المدى الطويل. ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى إعادة هيكلة أجهزة الدعم ودمجها في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANADE)، إضافة إلى تغير أولويات التمويل العمومي وتراجع ثقة الشباب البطال في الجهاز بسبب تعقيد الإجراءات وضعف المرافقة بعد التمويل. وعليه فإن أثر صندوق CNAC في مجال الصناعات التقليدية والحرف كان إيجابيا وملموسا في بدايته، لكنه لم يدم طويلا بسبب العوامل المؤسسية والتنظيمية التي أفضت في النهاية إلى انكماش نشاطه.

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال ما تضمنه هذا الفصل أن السياسات العمومية الموجهة لدعم الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر قد تميزت بقدر كبير من الشمولية والتكامل، حيث مست أبعادا متعددة تشمل المورد البشري عبر برامج التكوين والتأهيل، والتنظيم المؤسساتي من خلال إنشاء أقطاب ونوى إنتاج محلية، إلى جانب الانفتاح على الشراكات والتعاون الدولي للاستفادة من الخبرات والتجارب الناجحة. كما أعطيت أهمية كبيرة لتشجيع التصدير، وتطوير نظم المعلومات، وتكثيف جهود الترويج، فضلا عن توفير آليات متنوعة للدعم المالي والتمويل.

وقد أبان التحليل عن وجود أثر ملموس لهذه السياسات، تجلى في توسع قاعدة الحرفيين المستفيدين، وارتفاع المشاركة في المعارض الوطنية والدولية، وتحسن فرص إدماج المنتوج التقليدي في الأسواق، إضافة إلى فتح آفاق جديدة أمام الحرفيين للاستفادة من برامج التمويل والتسهيلات الممنوحة لهم.

وعليه، يمكن القول إنّ الدولة الجزائرية استطاعت من خلال هذه السياسات أن تضع أسسا صلبة لترقية الصناعات التقليدية والحرف، بما يضمن مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني، والحفاظ على التراث الثقافي، وخلق فرص عمل جديدة، فضلا عن تعزيز موقع المنتوج الجزائري في الأسواق الإقليمية والدولية. وهو ما يعكس الأهمية المتزايدة التي يحظى بها هذا القطاع في الاستراتيجيات التنموية للجزائر، ويجعل منه رافدا حيويا للتنمية المستدامة بمختلف أبعادها.

خاتمة

خاتمة:

لقد حاولت هذه الدراسة الموسومة بـ: دور السياسات العمومية في دعم مشاريع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر –دراسة تحليلية تقييمية–، تقديم قراءة شاملة ومتكاملة حول واحد من أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وذلك من خلال تناول الموضوع من جوانبه النظرية والعملية والتطبيقية.

ففي البداية، شكل الإطار النظري للسياسات العمومية قاعدة أساسية لفهم طبيعة التدخلات الحكومية، حيث تبين أن هذه السياسات تمثل انعكاسا للإرادة العمومية في توجيه الموارد، ضبط التوازنات، وتحقيق أهداف تنموية متعددة. كما أن السياسات العمومية لا تقتصر على صياغة القرارات فحسب، بل تشمل مراحل الإعداد، التنفيذ، التقييم، بما يجعلها عملية ديناميكية مستمرة. هذا الطرح مكن من إبراز أن أي نجاح في دعم قطاع الصناعات التقليدية مرهون بمدى نجاعة السياسة العمومية الموجهة له.

ثم جاء الإطار المفاهيمي للصناعات التقليدية والحرف ليبرز طبيعة هذا القطاع وما يحمله من خصوصيات. فهو قطاع متنوع في فروعه (حرف النسيج، الخزف، الخشب، المعادن، الجلد، الحرف الفنية وغيرها)، قادر على خلق فرص عمل مستدامة، وعلى المساهمة في الناتج المحلي، إضافة إلى بعده الثقافي–الحضاري الذي يجعله حاملا لذاكرة الأمة وهويتها. لقد بين هذا الجزء أن الصناعات التقليدية ليست مجرد نشاط إنتاجي تقليدي، بل هي قطاع يدمج بين الأصالة والحداثة، ويستطيع أن يكون عنصر جذب للسياحة والاستثمار متى وضعت له السياسات المناسبة.

وانتقل البحث بعد ذلك إلى الجانب الوصفي التحليلي لواقع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، حيث تبين أن الدولة الجزائرية أولت منذ بداية الألفية الثانية أهمية متزايدة لهذا القطاع، سواء عبر الإصلاحات التشريعية والتنظيمية، أو عبر إنشاء هياكل داعمة ومؤسسات عمومية، أو من خلال برامج تمويل ومرافقة متعددة. وقد سمحت البيانات الواردة بتأكيد أن عدد الحرفيين والمؤسسات الناشطة عرف تزايدا ملحوظا، وأن عمليات التكوين والتأطير عرفت بدورها توسعا نسبيا. غير أن الواقع أظهر أيضا وجود تباينات بين الولايات، وبين مختلف الفروع الحرفية، حيث شهدت بعض المجالات ازدهارا، بينما عانت مجالات أخرى من خطر التراجع والاندثار.

استكمالا للإطار النظري، خصص الفصل الأخير للدراسة الميدانية والتقييمية، حيث جرى فحص مخرجات برامج الدعم الوطني (ANGEM، NESDA، CNAC) وصندوق ترقية الصناعات التقليدية. وأثبتت الدراسة أن التظافر بين هذه الآليات شكل رافعة تمويلية مكنت من تجسيد آلاف المشاريع في قطاع الحرف، مما ساهم في امتصاص البطالة وتوطين ثقافة الاستثمار المصغر لدى الحرفيين.

أولا: نتائج الدراسة

1. بينت الدراسة أن قطاع الصناعات التقليدية والحرف يمتلك قدرة معتبرة على استقطاب المبادرات الفردية ودعم المقاولاتية المصغرة، بما يسهم في تنشيط التنمية المحلية وتوسيع النسيج الاقتصادي؛

2. أظهرت النتائج أن مساهمة القطاع الاقتصادية ما تزال دون إمكاناته المتاحة، وهو ما يستدعي تحسين تنافسية المنتجات الحرفية وتطوير مناخ الاستثمار والتسويق؛

3. أوضحت النتائج أن عدد الحرفيين المسجلين عرف نموا ملحوظا خلال فترة الدراسة، بما يعكس جاذبية القطاع كمصدر للتشغيل والدخل، مع استمرار بعض الاختلالات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي وتمثيل المرأة ومستوى التأهيل؛

4. أظهرت الدراسة أن برامج التكوين الحرفي والمقاولاتي أسهمت في تنمية الموارد البشرية وتحسين فرص الإدماج الاقتصادي، غير أن فعاليتها تظل مرتبطة بمدى مواءمة التكوين مع متطلبات سوق العمل؛

5. بينت الدراسة أن سياسة دعم التصدير وفرت إطارا تحفيزيا من خلال الحوافز الجبائية والجمركية واللوجستية، وأسهمت في تحسين فرص ولوج المنتجات الحرفية إلى الأسواق الخارجية، إلا أن حجم الصادرات ما يزال دون الإمكانات المتاحة؛

6. بينت الدراسة نجاح مشروع رقمنة البطاقة المهنية للحرفيين، حيث بلغت نسبة الرقمنة حوالي 99% سنة 2024، مما ساهم في تحسين تسيير القطاع وتوفير قاعدة بيانات دقيقة، كما مثل التسويق الإلكتروني توجها واعدا لتوسيع الأسواق رغم محدودية الاستفادة منه؛

7. أظهرت الدراسة أن سياسات الترويج، من خلال المعارض والصالونات الوطنية والدولية والمنصات الرقمية، ساهمت في التعريف بالمنتجات الحرفية وتحسين فرص تسويقها، غير أن أثرها ظل محدودا بسبب عدم انتظام بعض التظاهرات والطابع الموسمي لعدد منها؛

8. بينت الدراسة أن سياسة الامتيازات الجبائية ساهمت في تخفيف العبء الضريبي وتحسين مناخ الاستثمار الحرفي، مما شجع على إنشاء واستمرار المشاريع الحرفية، إلا أن أثرها في استقطاب استثمارات جديدة ظل محدودا؛

9. أظهرت الدراسة أن أجهزة التمويل والدعم العمومي أسهمت بدرجات متفاوتة في إنشاء وتمويل المشاريع الحرفية، غير أن نتائجها تأثرت بإعادة هيكلة بعض الأجهزة وتوقف أو تجميد بعض آليات الدعم، مما أثر في استمرارية تمويل القطاع؛

10. بينت الدراسة أن فعالية السياسات العمومية الموجهة لقطاع الصناعات التقليدية والحرف لا ترتبط بحجم الموارد المالية فقط، وإنما أيضا بمدى التنسيق بين مختلف الهيئات المتدخلة، واستمرارية آليات الدعم، وفعالية المتابعة والتقييم.

ثانيا: اختبار فرضيات الدراسة

في ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة النظرية والتحليلية والتطبيقية، يمكن اختبار فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

1. اختبار الفرضية الرئيسية:

- **الفرضية الرئيسية:** تساهم السياسات العمومية المعتمدة في الجزائر في دعم مشاريع الصناعات التقليدية والحرف، إلا أن درجة فعاليتها تتوقف على كفاءة تنفيذ آليات الدعم والتنسيق والمتابعة بين مختلف الفاعلين.

- **نتيجة الاختبار:** أكدت نتائج الدراسة صحة هذه الفرضية؛ إذ بينت أن السياسات العمومية الموجهة للقطاع أسهمت في دعم مشاريع الصناعات التقليدية والحرف من خلال توفير آليات متنوعة للتمويل، والتكوين، والمرافقة، والترويج، والامتيازات الجبائية، وهو ما انعكس إيجابا على تطور عدد الحرفيين والمؤسسات الحرفية وتحسن بعض مؤشرات القطاع. غير أن الدراسة أظهرت أيضا أن فعالية هذه السياسات لم تكن متساوية، بل تأثرت بعدة عوامل، أهمها تفاوت تنفيذ برامج الدعم، ومحدودية آليات المتابعة والتقييم، الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية الرئيسية.

2. اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

- **الفرضية1:** يرتبط نجاح السياسات العمومية الموجهة لقطاع الصناعات التقليدية والحرف بمدى استنادها إلى مرجعيات تنموية ومؤسساتية واضحة.

- **نتيجة الاختبار:** أثبتت نتائج الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث تبين أن تدخل الدولة في دعم القطاع استند إلى مرجعيات قانونية ومؤسساتية وتنموية واضحة، تجسدت في إنشاء أجهزة وهيئات متخصصة، واعتماد برامج وطنية تستهدف المحافظة على التراث الثقافي، وتشجيع التشغيل الذاتي، وتعزيز التنمية المحلية، وهو ما وفر إطارا مؤسساتيا لتوجيه مختلف سياسات الدعم.

3. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

- **الفرضية 2:** يؤدي تنوع آليات الدعم المالي والتكويني والترويجي والمؤسساتي إلى تحسين أداء مشاريع الصناعات التقليدية والحرف.

- **نتيجة الاختبار:** أظهرت نتائج الدراسة أن هذه الفرضية تحققت جزئيا، إذ تبين أن تنوع آليات الدعم ساهم في تحسين أداء القطاع من خلال تسهيل التمويل، وتوسيع برامج التكوين، وتعزيز الترويج، وتطوير المرافقة المؤسساتية. غير أن الدراسة كشفت في المقابل أن أثر هذه الآليات لم يكن متجانسا، حيث تفاوتت نتائجها بحسب مستوى التنفيذ، واستمرارية البرامج، ودرجة استفادة الحرفيين منها، وهو ما يجعل تأثيرها مرتبطا بعوامل أخرى إلى جانب مجرد تنوعها.

4. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

- **الفرضية 3:** أسهمت السياسات العمومية المطبقة خلال الفترة (2014–2024) في تحسين مؤشرات قطاع الصناعات التقليدية والحرف.

- **نتيجة الاختبار:** أكدت نتائج الدراسة صحة هذه الفرضية مع التحفظ، حيث سجل القطاع تحسنا في عدد من المؤشرات، من بينها ارتفاع عدد الحرفيين، وتطور بعض برامج التكوين، وتحسن خدمات الرقمنة، وتوسيع المشاركة في التظاهرات والمعارض، إضافة إلى تعزيز جهود التصدير. إلا أن هذا التحسن لم يكن

منتظما، إذ شهدت بعض المؤشرات تراجعا خلال سنوات معينة نتيجة تجميد بعض أجهزة الدعم، وتوقف عدد من الصناديق، وتأثير جائحة كوفيد-19، مما جعل أثر السياسات متفاوتا بين مجالات الدعم المختلفة.

5. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

- **الفرضية 4:** تتوقف فعالية السياسات العمومية في قطاع الصناعات التقليدية والحرف على وجود حجم من الموارد المالية المخصصة للقطاع.

- **نتيجة الاختبار:** لم تؤكد نتائج الدراسة صحة هذه الفرضية بصيغتها الحالية. فقد أظهرت الدراسة أن توفير الموارد المالية يمثل عاملا مهما في دعم القطاع، لكنه ليس العامل الحاسم الوحيد في تحقيق فعالية السياسات العمومية. إذ بينت النتائج أن ضعف التنسيق بين الهيئات، ومحدودية المتابعة والتقييم، وتعقيد الإجراءات الإدارية، وعدم استمرارية بعض برامج الدعم، عوامل كان لها تأثير مباشر في مستوى فعالية السياسات، حتى في الحالات التي توفرت فيها الموارد المالية. وعليه، فإن فعالية السياسات العمومية ترتبط بمجموعة متكاملة من العوامل المؤسسية والتنظيمية، ولا تتحدد بحجم التمويل فقط.

6. خلاصة اختبار الفرضيات: بناء على نتائج الاختبار، تأكدت صحة الفرضية الرئيسية، كما تأكدت صحة الفرضيتين الفرعيتين الأولى والثالثة، في حين تحققت الفرضية الفرعية الثانية بصورة جزئية، أما الفرضية الفرعية الرابعة فلم تثبت الدراسة صحتها بصيغتها الحالية، إذ أظهرت النتائج أن الموارد المالية وحدها لا تكفي لضمان فعالية السياسات العمومية، وإنما تتطلب تكاملها مع آليات فعالة للتنسيق والمتابعة والتقييم.

ثالثا: التوصيات

وبناءا على هذه النتائج، يصبح من الضروري تقديم جملة من التوصيات العملية الموجهة لصانعي القرار والجهات المعنية، قصد تعزيز نقاط القوة ومعالجة مواطن القصور، بما يضمن النهوض بالقطاع وترسيخ دوره كرافد أساسي للتنمية المحلية والاقتصاد الوطني، تتمثل في:

1. تعزيز التنسيق المؤسسي بين وزارة السياحة والصناعة التقليدية، وأجهزة دعم المقاولاتية، وقطاع التكوين المهني، والغرف المهنية، من خلال إعداد برامج عمل مشتركة وتبادل قواعد البيانات الخاصة بالحرفيين؛

2. اعتماد نظام دوري للمتابعة والتقييم يعتمد على مؤشرات أداء واضحة (عدد المشاريع المستمرة، عدد مناصب العمل، حجم المبيعات، الصادرات...) لقياس فعالية سياسات الدعم وإدخال التعديلات اللازمة عند الحاجة؛

3. تبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنة الخدمات المتعلقة بالتسجيل والاستفادة من أجهزة الدعم، عبر توحيد الملفات الإدارية وتقليص آجال دراسة الطلبات؛

4. توجيه برامج التكوين نحو المهارات التي يتطلبها السوق، خاصة التسويق الرقمي، التجارة الإلكترونية، إدارة المشاريع، والتصدير، مع تعزيز المرافقة بعد انتهاء التكوين؛

5. تطوير منظومة التسويق الإلكتروني عبر دعم المنصات الرقمية الرسمية، وتحسين خدمات الدفع الإلكتروني والتوصيل، مع تكوين الحرفيين على استخدامها بفعالية؛

6. تعزيز برامج دعم التصدير بتبسيط إجراءات الاستفادة من الحوافز، ومرافقة الحرفيين في احترام معايير الجودة الدولية، والمشاركة المنتظمة في المعارض والأسواق الخارجية؛

7. ضمان الانتظام السنوي للمعارض والصالونات الوطنية والدولية، مع التركيز على تحويلها إلى فضاءات لعقد الشراكات والصفقات التجارية، وليس مجرد فضاءات للعرض؛

8. توسيع حماية المنتجات الحرفية من خلال تسجيل العلامات التجارية وعلامات الجودة والمؤشرات الجغرافية، مع نشر ثقافة الملكية الفكرية لدى الحرفيين؛

9. تحيين قاعدة البيانات الوطنية الخاصة بالحرفيين بصفة دورية، واستغلالها في توجيه برامج الدعم نحو الولايات والأنشطة الأقل استفادة، بما يحقق عدالة أكبر في توزيع الموارد.

رابعا: آفاق البحث المستقبلية

في ضوء النتائج المتوصل إليها، تفتح هذه الدراسة المجال أمام إنجاز بحوث مستقبلية تسهم في تعميق المعرفة العلمية بقطاع الصناعات التقليدية والحرف، وتدعم تطوير سياسات عمومية أكثر كفاءة وفعالية، ومن أبرز هذه الآفاق ما يأتي:

1. إجراء دراسات مقارنة بين التجربة الجزائرية وتجارب دول رائدة في مجال دعم الصناعات التقليدية والحرف، بهدف استثمار أفضل الممارسات وتكييفها مع خصوصية البيئة الجزائرية؛

2. إنجاز دراسات قياسية تعتمد نماذج الاقتصاد القياسي لقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمختلف سياسات الدعم، وتحديد أكثر الآليات فعالية في تحقيق أهداف التنمية المحلية؛

3. التوسع في دراسة دور التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية في تعزيز تنافسية المنتجات الحرفية، وتقييم أثر المنصات الرقمية على تسويق المنتجات ورفع حجم المبيعات والصادرات؛

4. دراسة مساهمة الصناعات التقليدية والحرف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، من خلال تثمين الموارد المحلية، وتشجيع الإنتاج الصديق للبيئة، والمحافظة على التراث الثقافي؛

5. بحث إمكانات تطوير آليات تمويل مبتكرة للمشاريع الحرفية، مثل التمويل التشاركي والصيرفة الإسلامية ورأس المال المخاطر، وتقييم مدى قدرتها على استكمال منظومة التمويل العمومي؛

6. إجراء دراسات متخصصة لتقييم الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم لقطاع الصناعات التقليدية والحرف، واقتراح السبل الكفيلة بتطويره بما يعزز جاذبية الاستثمار ويرفع كفاءة السياسات العمومية الموجهة للقطاع.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية.

❖ دستور الجزائر لسنة 2020، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82.

أ- الكتب:

1. ابن منظور: "**معجم لسان العرب**"، المجلد الأول، دار الصادر، بيروت- لبنان، الصفحة 208 .
2. المرشد: "**قاموس مدرسي عربي عربي**"، دار المرشد الجزائرية، الجزائر، 2005.
3. أبشر الطيب حسن: **الدولة العصرية دولة مؤسسات**، الدار الثقافية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة- مصر، 2000.
4. ابن خلدون عبد الرحمان: "**المقدمة، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 2007.
5. أندرسون جيمس: **صنع السياسات العامة**، ترجمة: عامر الكبسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الدوحة- قطر، 1998-.
6. الحنودي علي: **دراسة السياسات العمومية**، طباعة Rive Imprimerie، طبعة 2016، تطوان- المغرب.
7. الفهداوي فهمي خليفة : **السياسات العامة، منظور كلي في البنية والتحليل**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2001، عمان- الأردن.
8. درويش ابراهيم: **النظام السياسي: دراسة فلسفية تحليلية**، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر، 1968.
9. دي تانسي ستيفن: **علم السياسة- الأسس**، ترجمة: رشا جمال، الشكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت-لبنان، 2012.
10. ديدان مولود : **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء-الجزائر، 2023، الصفحة 24.
11. روبرت أ. دال، **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة: د. علا أبوزيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الخامسة، القاهرة- مصر، 1993.
12. شعراوي جمعة سلوى : **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، القاهرة- مصر، 2004، ص 31، **نقلا عن:** مثنى فائق مرعي، فرح ضياء المبارك: **السياسات العامة والحكومات المحلية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد- العراق، 2020.
13. عباس مراد علي: **دولة الشريعة قراءة في جدلية الدين والسياسة عند ابن سينا**، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان، 1999.
14. علي عمر أيمن: "**إدارة المشروعات الصغيرة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2007.
15. الفارس عبد الرزاق: "**الحكومة والفقراء والانفاق العام- دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية-**"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 1997.
16. فايز عبد السعيد محمد: **قضايا علم السياسة العام**، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، بيروت- لبنان، مارس 1986.
17. كامل محمد الخزرجي ثامر: **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2004.
18. مصطفي الحسين أحمد : **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**، المركز العلمي للداسات السياسية، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2002.
19. مجلس النواب: **تقييم السياسات العمومية**، الإطار المرجعي لتقييم السياسات العمومية، الرباط- المغرب، 2021.

ب- مذكرات وأطروحات الماجستير والدكتوراه:

1. براهيمي وهيبة : "**دور الدولة في توفير المناخ الإستثماري والتنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة مقارنة مع دراسة حالة قطاع الصناعات التقليدية والحرف**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص النقود والمالية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016/2015.
2. بن صديق نوال: "**التكوين في الصناعات والحرف التقليدية بين المحافظة على التراث ومطلب التجديد –دراسة أنتروبولوجية بمنطقة تلمسان–**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير، تخصص أنتروبولوجيا التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان–الجزائر، 2013/2012.
3. بوسليم صالح: "**الصناعة التقليدية بمنطقة تيديكلت _صناعة الفخار والجلود نموذجا_**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الثقافة الشعبية، فرع الفنون الشعبية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان– الجزائر، 2002/2001.
4. بوجمعة مهدية، "**دور آليات الدعم الاقتصادية في ترقية الصناعات اليديوية التقليدية والفنية كقطاع اقتصادي وثقافي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2023/2022.
5. بورياح سلمة: "**مكانة المؤسسات الإستشارية والبحثية في صنع السياسات العامة في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، تخصص رسم السياسات العامة، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2019/2018 .
6. تسابت عبد الرحمان: "**تقييم السياسات العمومية في الجزائر– مقاربة قطاعية–**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والتسيير العمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر–الجزائر، 2016/2015.
7. حمودي عبد المؤمن: "**السياسة العامة في الجزائر: حالة معالجة الأزمة السياسية الأمنية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3، 2018/2017.
8. الخطاب محمد جواد كاظم عبد المنعم: "**أثر الدعم والإستثمار في تأهيل المشاريع الزراعية**"، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال الزراعية، تخصص فلسفة في إدارة الأعمال الزراعية، جامعة سانت كليمنتش، بغداد،2012.
9. خليفة عبد الحليم: "**دور غرف الصناعة التقليدية والحرف في تعزيز تنافسية المنتج المحلي –دراسة حالة غرف الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر–**"، أطروحة دكتوراه العلوم، تخصص تسويق العمليات المصرفية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 17 ماي 2023.
10. شريط وليد: "**دور السياسات العمومية البيئية لقطاع النقل في الحد من ظاهرة التلوث البيئي في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة– الجزائر، 2022/2021.
11. شنيتي عبد الرحيم: "**دور التسويق السياحي في إنعاش الصناع التقليدية والحرفية –دراسة ميدانية حالة مدينة غرداية–**"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص تسويق الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان–الجزائر، 2010/2009.

12. شنزف زينب: "**تشكل الهوية الجماعية عند المقاولين الشباب –دراسة ميدانية لعينة من المقاولين الشباب أصحاب مؤسسات الصناعة التقليدية الحرفية بورقلة–**"، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص علم اجتماع الإدارة والعمل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2013.

13. صديقي شفيقة: "**دور المضمون الثقافي في تحديد قيمة المنتجات الموجهة نحو الأسواق الأجنبية –دراسة حالة المنتجات اليدوية التقليدية والفنية**"، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014/2013.

14. عطالله خالد: "**دور التخطيط في رسم السياسة العامة للتنمية الاقتصادية دراسة حالة: الجزائر (1999–2012)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسات المقارنة، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3، 2014/2013.

15. عقاري زكريا: "**تقييم السياسات العمومية للنقل الحضري: دراسة حالة النقل الحضري في الجزائر العاصمة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد النقل والإمداد، جامعة الحاج لخضر– باتنة1، 2016/2015.

16. غويني العربي: "**دور الدولة الاقتصادي في ظل التحولات الراهنة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2011/2010.

17. قدار مريم: "**إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2020/2019.

18. مدوري عبد الرزاق: "**تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسير، جامعة وهران، 2012/2011.

19. مطيع توفيق: "**تقييم السياسات العمومية في ضوء دستور 2011– التقييم البرلماني نموذجا–**"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة محمد الخامس، الرباط– المغرب، 2020/2019.

20. وهراني عبد الكريم: "**الصناعات التقليدية والحرفية بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي –دراسة حالة مدينة تلمسان**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان–الجزائر، 2008/2007.

ج– المقالات:

1. أبشر الطيب حسن: "**أهداف السياسات العامة ودورها في ترشيد مشروعات التنمية الإدارية**"، مجلة الإداري، العدد 01، 1992، مسقط–عمان.

2. أبو العزم كريم سيد محمد السيد: "**التنظيم الدستوري لصنع السياسات العامة: دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا وأمريكا**"، المجلة القانونية، المجلد 08، العدد 05، نوفمبر 2020، القاهرة –مصر.

3. أجانا حسن: "**السياسات العمومية مقاربة مفاهيمية**"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص، 2019.

4. أحمد ابراهيم، بن طاهر علي: "**مفهوم الأحزاب السياسية ودورها في عملية رسم السياسة العامة**"، مجلة أبحاث، المجلد 06، العدد 02، 2021.

5. بن العمودي جليلة: " **واقع قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر ودوره في تعزيز التنمية المحلية**"، جملة إضافات اقتصادية، المجلد 02، العدد 03، غرداية– الجزائر، أفريل 2018.

6. بن العمودي جليلة، دربال سمية: "**سياسة دعم المؤسسات الحرفية في الجزائر**"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02، العدد 01، جوان 2018.
7. بن حمودة محبوب: "**الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر: هل هي قابلة للابداع التكنولوجي؟**"، مجلة إضافات اقتصادية، العدد 01، الجزائر، أفريل 2017.
8. بن حمودة محبوب، بن عمار سهام: "**دعم الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر –حالة دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية الجزائر (1998-2015)**"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد 03، 2017.
9. بن حمودة محبوب، بن قطاف محمد: "**مساهمة مؤسسات الدعم في تمويل مشاريع الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر**"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية جامعة الجزائر3، المجلد05، العدد02، 2016.
10. بن نذير نصر الدين: " **الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مجلة الإبداع، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2011.
11. بوحديد ليلى، عقون شراف: "**واقع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر وآليات ترقيتها**"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 05،العدد 01، جوان 2019.
12. بوعوط فازية: "**الآليات القانونية لحماية مخرجات الصناعة التقليدية والحرفية**"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد 01، 2022.
13. جماعي أم كلثوم: "**تحديات واستراتيجيات تنمية الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 4، العدد 02، 2019، الجزائر.
14. جماعي أم كلثوم، بوشناقة أحمد: "**فاعلية استخدام أصول الملكية الفكرية في تعزيز القدرة التنافسية لمؤسسات قطاع الصناعة التقليدية والحرفية**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 04، ديسمبر 2017.
15. الحاج موسى منصوري، بوشري عبد الغني: "**إستراتيجية الجزائر لتطوير الصناعات التقليدية: مقاربة نظام الإنتاج المحلي**"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، جوان 2022.
16. حراق مصباح، بوقلع وداد، نمديلي بشرى: "**قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر –واقع وتحديات–**"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، جوان 2020.
17. حنصال أبو بكر: "**إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية**"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 07، 2018.
18. خليفي حسام، لعلاوي عمر: "**واقع استراتيجية ترويج منتجات الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر**"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، الجزائر، 2021.
19. دندن فتحي حسن: "**تقييم سياسة الدعم الحكومي للجزائر في الفترة 2000/ 2020**"، المجلة الجزائرية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 02، 2022.
20. دندن فتحي حسن، قدال زين الدين: "**الدعم الحكومي وانعكاساته على الموازنة العامة للدولة– دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2020/2010**"، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، 2022.
21. صالحي ناجية، رياض ريمي، مهاوة أمال: "**دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في توفير الدعم والتمويل المالي للصناعات التقليدية والحرف في الجزائر خلال الفترة 2015-2018**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، 2020.

22. عبد القادر عويس راوية: "**المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية: مصر نموذجا**"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 07، العدد 01، 2016.
23. العلواني عديلة: "**قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر واقع وآفاق**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 01، 2020.
24. عمارة البشير: "**سياسة الدعم الحكومي في الجزائر**"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2019.
25. عماري أحلام، وناسي سهام: "**الحرف والصناعات التقليدية في الجزائر**"، مجلة أنثروبولوجيا، المجلج 08، العدد 01، الجزائر، 2022.
26. المبارك نادية، أخو ارشيدة عبد الحكيم: "**أثر المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في التنمية**"، مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية وتكنولوجيا المعلومات، المجلد 09، العدد 01، 2023.
27. المراني مولاي هشام: "**المتدخلون في صنع السياسات العامة في المغرب**"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 04، العدد 08، ماي 2020.
28. مرعي العبيد مثنى فائق: **مقاربات نظرية في السياسات العامة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة– مصر، 2019.
29. المناور فيصل، العلبان منى: " **بناء السياسات العامة**"، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 157، 2022.
30. ناجم محمد أبو خويط، نبيل الطاهر المهدي صقر، أنور احمد محمد سمية: "**دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في تقليل من حجم البطالة في ليبيا**"، مجلة JEGE، المجلد 06، العدد 01، 2023.

د– المحاضرات والمداخلات:

1. بلخير آسية: "**مدخل إلى علم السياسة 2**"، محاضرة في العلوم السياسية، مقدمة لطلبة السنة الأولى علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، 2021–2022.
2. بوشنافة أحمد، عادل فاطمة الزهراء: "**أنظمة الإنتاج المحلية ودورها في تحقيق تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الصناعات التقليدية في الدول المغاربية**"، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية، بعنوان آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق أيام 05،04،03 ماي 2011.
3. سحانين الميلود: "**تقييم السياسات والبرامج العمومية**"، مطبوعة دروس موجهة إلى طلبة السنة الثالثة، تخصص اقتصاديات التنمية وتحليل اقتصادي واستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفة اسطنبولي، معسكر–الجزائر، 2018/2017.
4. تلمساني حنان: "**اقتصاد نقدي وأسواق رأس المال**"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس LMD، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان –الجزائر، 2022/2021.
5. مباركي محمد الهادي: "**المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية**"، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، المنعقد في 08–09 أفريل 2002، الجزائر.

هـ– الوثائق الرسمية (مراسيم، الأوامر، الجريدة الرسمية، التقارير).

1. المرسوم التنفيذي رقم 07–339 المؤرخ في 19 شوال عام 1428 الموافق لـ 31 أكتوبر 2007، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 97–140 المؤرخ في 23 ذي الحجة عام 1417 الموافق لـ 30 أبريل 1997 المحدد **لـ قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 70، الصادرة بتاريخ 05 نوفمبر 2007.

2. المرسوم التنفيذي رقم 64-194، المؤرخ في 03 يوليو عام 1964، المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للمكتب الوطني للصناعة التقليدية الجزائرية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 14 يوليو 1964.
3. المرسوم التنفيذي رقم 92-10، المؤرخ في 09 يناير 1992، المتضمن أحداث الغرف الجهوية للحرف، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04، الصادرة بتاريخ 19 يناير 1992.
4. المرسوم التنفيذي رقم 92-12 المؤرخ في 09 يناير 1992، المتضمن لأحداث الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 04، سنة 1992.
5. المرسوم التنفيذي رقم 93-06، المؤرخ في 02 يناير 1993، الحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-066 بعنوان "**الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية**"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 06 يناير 1993.
6. المرسوم التنفيذي رقم 97-100، المؤرخ في 29 مارس 1997، الذي يحدد تنظيم غرف الصناعة التقليدية والحرف وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 18، بتاريخ 30 مارس 1997.
7. المرسوم التنفيذي رقم 97-101، المؤرخ في 29 مارس 1997، الذي يحدد تنظيم الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 18، بتاريخ 30 مارس 1997.
8. المرسوم التنفيذي رقم 97-99، المؤرخ في 29 مارس 1997، المتضمن القانون الأساسي النموذجي لتعاونية الصناعة التقليدية والحرف، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 18، الصادرة بتاريخ 30 مارس 1997.
9. المرسوم التنفيذي رقم 80-16، المؤرخ في 31 يناير 1980، المتضمن تكملة تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الصناعات الخفيفة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، الصادرة بتاريخ 05 فبراير 1980.
10. المرسوم التنفيذي 15-124، المؤرخ في 14 مايو 2015، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيدي 97-142، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 26، بتاريخ 20 ماي 2015.
11. الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 10 جانفي 1996م الموافق لـ 19 شعبان 1416هـ المحدد للقواعد التي تحكم الصناعات التقليدية والحرف والنصوص التطبيقية لها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 03، الصادرة في يناير 1996، الصفحة 03.
12. الأمر 025-62، المؤرخ في أوت 1962، والمتعلق بتنظيم مديرية الصناعة التقليدية وصلاحيتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
13. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 02، المؤرخة في 06 جانفي 1993.
14. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 09، المؤرخة في 03 فبراير 2010.
15. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 56، المؤرخة في 28 سبتمبر 2008.
16. القانون رقم 82-12، المتضمن القانون الأساسي للحرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، الصادرة بتاريخ 21 أوت 1982.
17. القانون رقم 88-16، المؤرخ في 10 مايو 1988، المعدل والمتمم للقانون رقم 82-12، والمتضمن القانون الأساسي للحرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 11 مايو 1988.
18. المديرية العامة للضرائب: "**جباية الحرفي التقليدي**"، وزارة المالية، 2021.
19. المديرية العامة للضرائب، "**قانون الرسم على رقم الأعمال**"، 2024.
20. المديرية العامة للضرائب، "**قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**"، 2024.

21. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: "**إتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي غير المادي**"، المؤتمر العام لمنظمة اليونيسكو، الدورة 32، باريس–فرنسا، 17 أكتوبر 2003، الصفحة 04.
22. وزارة السياحة والصناعة التقليدية، المديرية العامة للصناعة التقليدية والحرف، "**مجهودات القطاع لتطوير الصناعة التقليدية في مجال التعاون القطاعي**"، ملف غير منشور، الجزائر، 2023، الصفحة 03.
23. وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية، "**مجهودات القطاع لتطوير الصناعة التقليديـــة**"، ملف غير منشور، 2024، الصفحة 03.
24. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: "**تقرير حول التنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، الجزائر،1998، الصفحة 86.
25. بسام فتوح، لورا القطيري: "**دعم الطاقة في العالم العربي**"، تقرير التنمية الإنسانية العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، الأمم المتحدة، 2012، الصفحة 11 .
26. جوسلين اتين–نوغ: "**دليل منهجي لجمع البيانات عن الحرف اليدوية**"، خطة العمل العشرية لتنمية الحرف اليدوية في العالم (1999/1990)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"، 1992.
27. الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية ANART: "**أطلس الصناعة التقليدية الجزائرية**"، الديوان الوطني للإحصائيات، 2016.

ز– مواقع إلكترونية.

1. أحلام محي الدين: "**الألبسة التقليدية... تراث وجبت حمايتة**"، المقابلة الأكاديمية والأبحاث العلمية أحسن طرق كشف الخبث والتشكيك، جريدة المساء، تم الإطلاع عليها في 2024/12/07، على الساعة 16:17، من خلال: https://www.el-massa.com/dz/
2. اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية: "**المعجم التاريخي للغة العربية**"، الشارقة– الامارات العربية المتحدة، تم الإطلاع عليه يوم (2024/06/14)، الساعة 14:13، من خلال:
https://www.almojam.org/root/5800/%D8%B5%20%D9%86%20%D8%B9/word/50968/%D8%B5%D9%8E%D9%86%D9%92%D8%B9%D9%8E%D8%A9
3. الأكاديمية البريطانية للبحث والتطوير : "**أهداف المشروعات الصغيرة** "، تم الإطلاع عليها في 2024/10/04، على الساعة 13:59، من خلال: https://batdacademy.com/ar/post/647 .
4. البنك الوطني الجزائري، "**تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA**"، تم الإطلاع عليها في 2025/08/11، على 16:59، خلال: https://www.bna.dz/ar/ .
5. بكة للتدريب: "**أنواع المشاريع الصغيرة وأهدافها وأسباب فشلها**"، نشرت 17 سبتمبر 2024، تم الإطلاع عليها في 2024/09/30، على الساعة 18:27، من خلال: https://bakkah.com .
6. بورغيدة بلال: "**النيوكلاسيكية**"، موقع Academia، شوهد يوم (28–04–2024)، الساعة (15:52)، تم الاسترداد من: https://academia-arabia.com/ar/reader/2/14093 .
7. سامية علي الحسنين: "اللهجات الحرفية –دراسة أنثروبولوجية لغوية في إحدى القرى التابعة لمركز السنبلاوين محافظة الدقهلية–"، أكاديميا العربية، تم الإطلاع عليه يوم (2024/06/14)، الساعة 15:53، من خلال: https://www.academia.edu/21893888/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%83%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9
8. سحر كامل خليل: "**السياسة العامة ووسائل مؤسسات المجتمع المدني في صنعه (دراسة نظرية)**"، كلية اقتصاديات الاعمال، قسم المصارف، جامعة النهرين، الصفحة 08، أنظر: https://2u.pw/3bt9J0qR.
9. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة **CNAC**، "**التعريف بالصندوق**"، تم الإطلاع عليها في 2025/08/12، على 13:52، خلال: https://www.cnac.dz/Ar/accueil.

10.فوترة: "**بطاقة الحرفي: بوابتك للتمكين القانوني وتطوير الحرفة**"، تم الإطلاع عليه يوم (2025/07/04)، الساعة 16:00، من خلال الرابط https://www.faoutara.net.

11.مديرية السياحة والصناعة التقليدية الجزائر، تم الإطلاع عليها في 2024/11/22، على الساعة 13:43، من خلال: https://alger.mta.gov.dz/ .

12.منظمة العمل الدولية: "**قوة المشاريع الصغيرة: تحرير إمكانات المنشآت الصغيرة والمتوسطة**"، نشرت أكتوبر 2019، تم الإطلاع عليها في 2024/09/30، على الساعة 17:55، من خلال: https://webapps.ilo.org/infostories/ar-AE/Stories/Employment/SMEs#intro

13.منظمة اليونيسكو: "**السياسات العمومية: تعريف**"، تم الإطلاع عليها في (2024/04/01)، على الساعة 14:30، من خلال: https://www.youtube.com/watch?v=aIajcFJmJy4 .

14.وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية، "**الصندوق الخاص بترقية الصادرات**"، تم الإطلاع عليها في 2025/08/05، على الساعة 19:17، من خلال https://commerce.gov.dz/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe?utm

15. وزارة التجارة وترقية الصادرات: " **المنصة الرقمية لتسيير الصندوق الخاص لترقية الصادرات FSPE**"، تم الإطلاع عليها في 2025/08/05، على الساعة 19:17، من خلال https://fspe.commerce.gov.dz/ .

16. وزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية، نشاطات الصناعة التقليدية والحرف: **مخطط عرض البطاقية الوطنية للصناعة التقليدية والحرف**، ملف تم الإطلاع عليه يوم (2025/07/04)، الساعة 16:16، من خلال الرابط: https://www.mta.gov.dz.

17. وزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية، نشاطات الصناعة التقليدية والحرف: **البطاقة الوطنية الرقمية للصناعة التقليدية والحرف**، تم الإطلاع عليه يوم (2025/07/04)، الساعة 16:23، من خلال الرابط: https://www.mta.gov.dz.

18. وزارة السياحة والصناعات التقليدية: "**مقاييس ومعايير علام الجودة**"، تم الإطلاع عليها في 2025/04/27، على الساعة 10:41، من خلال https://www.mta.gov.dz .

19. وزارة السياحة والصناعات التقليدية: "**الإحصائيات**"، تم الإطلاع عليها في 2024/12/29، على الساعة 17:00، من خلال: https://www.mta.gov.dz.

20. وزارة السياحة والصناعة التقليدية: "**ترقية الصناعة التقليدية**". تم الإطلاع عليها في 2024/11/11، على الساعة 16:06، من خلال https://www.mta.gov.dz.

21. وزارة السياحة والصناعة التقليدية، "**تطوير الصناعة التقليدية**"، تم الإطلاع عليها في 2024/11/22، على الساعة 14:20، من خلال: https://www.mta.gov.dz.

22. وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني: "**دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، تم الإطلاع عليها في 2024/09/30، على الساعة 17:30، من خلال: https://www.industrie.gov.dz/soutien-pme/ .

23. وزارة التكوين والتعليم المهنيين: "**مدونة الشعب المهنية وتخصصات التكوين المهني**"، تم الإطلاع عليها في 2025/04/03، على الساعة 17:09، من خلال https://mfp.gov.dz/?page_id=1319.

24. وكالة الأنباء الجزائرية: "**قطاع الصناعة التقليدية ساهم بـ 360 مليار دج في الناتج الوطني الخام سنة 2023**"، تم الإطلاع عليه يوم (2024/07/12)، على الساعة 17:21، من خلال: https://www.aps.dz/ar/economie/162612-360-2023

25. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، "**الخدمات المالية**"، تم الإطلاع عليها في 2025/08/11، على 16:59، خلال: https://www.angem.dz/ .

26. الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية ANART: "**صناعـــة الجلـود بالجزائر**"، الصالون الدولي للصناعة التقليدية، الطبعة 24، رياض الفتح مقام الشهيد الجزائر، تم الإطلاع عليها في 2024/12/07، على الساعة 17:27، من خلال: https://siat2024.dz/2019/10/03/5-tips-for-creating-content-thats-educational/

27. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة **CNAC**، "**مهام الصندوق**"، تم الإطلاع عليها في 2025/08/12، على 13:52، خلال: https://www.cnac.dz/Ar/accueil.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية:

A- Books:

1. Bérengére Baucher: **Le Robert, dictionnaire de Français**, le ROBERT-SEJER, Nouvelle édition, Paris-France, 2016.
2. Charles L. Cochran and Eloise F. Malone: **Public Policy: Perspectives and Choices**, Lynne Rienner Publishers, Third Edition, USA, 2005.
3. Cochran Charles L, Malone Eloise F: **Public policy: Perspectives and choices**, Lynne Rienner Publishers, USA, 2005.
4. J. Anderson: **Public Policy Making: An Inttroduction**, Houghton Mifflin Company, Boston -USA, 2003.
5. Kimberly Martin, Keith E. Lee Jr, John Powell Hall: **Public Policy Origins**, Practice, and Analysis, University of North Georgia, University Press, Dahlonega-Georgia, 2021.
6. Pierre Muller: **Que? Sais-je? Les politiques publiques**, irecteur de recherche (CNRS) au centre d'études européennes de Sciences-Po, Dixième édition mise à jour.
7. Thomas R. Dye: **Understanding Public Policy**, Englewood Cliffs: Prentice Hall, Seventh edition, New Jersey- USA, 1992.
8. Peter Knoepfel And others, Public Policy Analysis, The Polity Press, ISBN: 978 University of Bristol (UK), 2007.

B- Theses and Dissertations:

1. Baljit sigh, Mamta Sharma: "**Public Policy Making & Policy Analysis**", SELF LEARNING MATERIAL M. A. POLITICAL SCIENCE, M. A. POLITICAL SCIENCE, UNIVERSITY OF JAMMU, 2021, page 07.

C- Journal Articles:

1. Amina BEN MAHROUCHE, Ourdia LAOUDJ: "**L'application de l'approche Nucleus au secteur de l'artisanat en Algérie Un levier d'attractivité territoriale**", Revue Cahiers Economiques, Volume :10, Numéro:02, 2018.
2. Yongzhong Yang, Mohsin Shafi, Xiaoting Song, Ruo Yang: "**Preservation of Cultural Heritage Embodied in Traditional Crafts in the Developing Countries. A Case Study of Pakistani Handicraft Industry ",** journal Cultural Heritage Conservation and Sustainability, 25/04/2018.
3. B. Murthy & K. Latha: "**Chinese Entrepreneurship**", Journal of .Problems of small scale entrepreneurs in Nellore district, Vol 03, N 01, 2009.

D- Conference Papers / Presentations:

1. NoÎlla Richard: "**Handicrafts and Employment Generation for the Poorest Youth and Women**", UNESCO Intersectoral Programme on the Cross-Cutting Theme "Poverty Eradication Especially Extreme Poverty", NO 17, Paris- France, 2007.
2. Programme d'Appui à la mise en œuvre de l'Accord d'Association Algérie – UE (**P3A**). 2021. Brochure de présentation – Phase II. Alger : Délégation de l'Union européenne en Algérie, en partenariat avec le Ministère des Finances.
3. United nations industrial devlopment organization: "**Creative Industries and Micro & Small Scale Enterprise Development A Contribution to Poverty Alleviation**", Project XP/RAS/05/002, As a Joint Initiative by UNIDO and UNESCO, Private Sector Development Branch, Programme Development and Technical Cooperation Division, Vienna – Austria, page 29.

E- **Websites / Online Sources**:

1. Collège d'Europe, "**Poursuite de l'appui à la mise en œuvre de l'Accord d'Association Algérie – UE en 2020**", accessed on 07/08/2025, 19:09, by: https://www.coleurope.eu/fr/news/poursuite-de-lappui-la-mise-en-oeuvre-de-laccord-dassociation-algerie-ue-en-2020?utm .
2. Ministere des finances, "dispositif ANSEJ", Accès le 11/08/2025, à 19:19, par: https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/grands-dossiers/115-dispositif-ansej
3. Statista, Gross Domestic Product (GDP) in Algeria from 2019 to 2024, Retrieved [24/02/2025], from https://www.statista.com/statistics/408059/gross-domestic-product-gdp-in-algeria/
4. Guide fiscale de l'artisan, "Développement de l'artisanat. Retrieved from Ministry of Tourism and Traditional Industry", Accessed on 07/08/2025, at 19:56, by: https://www.mta.gov.dz/guide-fiscale-de-lartisan/?lang=fr.
5. Ministère de l'Industrie, Algérie, "**Bulletin statistique des PME**". Consulté le 11/08/2025, à 17:05, Par: https://www.industrie.gov.dz/.

قائمة الملاحق

الملحق 1

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة السياحة والصناعة التقليدية

مصنف

النصوص التشريعية والتنظيمية
المتعلقة بالصناعة التقليدية

جوان 2025

الفهرس(تابع)

العناوين	رقم ج/ رقم ص
2-2- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية و الحرف : - مرسوم تنفيذي رقم 97-101 المؤرخ في 21 ذي القعدة 1417 الموافق 29 مارس 1997، يحدد تنظيم الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف وعملها (ج ر عدد 18 – 30 مارس 1997)	رقم ج18 /ص 12
- مرسوم تنفيذي رقم 14-82 مؤرخ في 20 ربيع الثاني 1435 الموافق 20 فبراير 2014 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 97-101 المؤرخ في 21 ذي القعدة 1417 الموافق 29 مارس 1997 الذي يحدد تنظيم الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف وعملها. (ج ر عدد 11 -26 فيفري2014)	رقم ج11 /ص 12
-قرار مؤرخ في 17 محرم عام 1441 الموافق 17 سبتمبر سنة2019 ، يحدد حصص الاشتراكات السنوية للأعضاء المنخرطين المحصلة من غرف الصناعة التقليدية والحرف، لفائدة الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف وكيفيات دفعها. (ج ر عدد 62 -07اكتوبر2019)	رقم ج62 /ص 33
-مرسوم تنفيذي رقم 22 -353 مؤرخ في 23 ربيع الأول عام1444 الموافق 19 أكتوبر سنة 2022 ، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم المؤرخ في 21 ذي القعدة عام1417 الموافق 29 مارس سنة 1997 الذي يحدد تنظيم غرف الصناعة التقليدية والحرف وعملها. (ج ر عدد 70 -23 أكتوبر 2022).	رقم ج70 /ص 06
3-2-غرف الصناعة التقليدية و الحرف : - مرسوم تنفيذي رقم 97-100 مؤرخ في 21 ذي القعدة عام 1417 الموافق 29 مارس سنة 1997، يحدد تنظيم غرف الصناعة التقليدية والحرف وعملها (ج ر عدد 18-30 مارس 1997)	رقم ج18 /ص 17
معدل و متمم ب : * مرسوم تنفيذي رقم 03-472 مؤرخ في شوال عام 1424 الموافق 2 ديسمبر سنة 2003، يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 97-100 مؤرخ في 21 ذي القعدة عام 1417 الموافق ل 29 مارس سنة 1997 الذي يحدد تنظيم غرف الصناعة التقليدية و الحرف و عملها. (ج ر عدد 76 -09 ديسمبر 2003)	رقم ج76 /ص 13
* مرسوم تنفيذي رقم 09-323 مؤرخ في 22 شوال عام 1430 الموافق 11 أكتوبر سنة 2009، يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 97-100 المؤرخ في 21 ذي القعدة عام 1417 الموافق 29 مارس سنة 1997 الذي يحدد تنظيم غرف الصناعة التقليدية و الحرف و عملها (ج ر عدد 59 -14 أكتوبر 2009)	رقم ج59 /ص07
*مرسوم تنفيذي رقم 16 - 54 مؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1437 الموافق أول فبراير سنة 2016 يعدل ويتمم ا لمرسوم التنفيذي رقم 97 - 100 ا لمؤرخ في 21 ذي القعدة عام 1417ا لموافق 29 مارس سنة 1997 الذي يحدد تنظيم غرف الصناعة التقليدية والحرف وعملها(ج ر عدد 7 -07 فيفري 2016)	رقم ج03 /ص 09
قرار مؤرخ في 3 شوّال عام 1436 الموافق 19 يوليو سنة ، 2015 يحدّد شروط الترشح للانتخاب وكيفيات تنظيم الانتخابات وسيرها على مستوى مختلف هيئات غرف الصناعة التقليدية والحرف. (ج ر عدد 69 -28 ديسمبر2015)	رقم ج69 /ص 21
*قرار مؤرخ في 18 محرّم عام 1441 الموافق 18 سبتمبر سنة 2019 ، يحدد عدد مقاعد الجمعيات العامة لغرف الصناعة التقليدية والحرف وتوزيعها(ج ر عدد 64 -13 أكتوبر 2019)	رقم ج64 /ص 33
* قرار مؤرخ في 21 صفر عام 1445 الموافق 7 سبتمبر سنة 2023 يحدّد عدد مقاعد الجمعيات العامة لغرف الصناعة التقليدية والحرف وتوزيعها. (ج ر عدد 09-7 فبراير سنة 2024)	رقم ج09 /ص 21
*قرار مؤرخ في19 شوال عام 1444 الموافق 9 مايو سنة 2023، يحدد شروط ا لترشح للانتخاب وكيفيات تنظيم الانتخابات وسيرها على مستوى مختلف هيئات غرف الصناعة التقليدية والحرف. (ج ر عدد 21-24 مارس 2024)	رقم ج21 /ص 21

العناوين	رقم ج/ رقم ص
1/ القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية و الحرف	
- أمر رقم 96-01 مؤرخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق 10 يناير 1996 يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية و الحرف. (ج ر عدد 03 – 14 فيفري 1996)	رقم ج03 /ص 03
2/ مؤسسات تحت الوصاية	
2-1 الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية :	
- مرسوم تنفيذي رقم 92-12 مؤرخ في 4 رجب عام 1412 الموافق 9 يناير سنة 1992، يتضمن إحداث الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية. (ج ر عدد 4 -19 جانفي 1992)	رقم ج04 /ص 102
معدل ب:	
* مرسوم تنفيذي رقم 04-313 المؤرخ في 7 شعبان 1425 الموافق 22 سبتمبر 2004 يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 92-12المؤرخ في 4 رجب 1412 الموافق 9 يناير سنة 1992 و المتضمن إحداث الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية . (ج ر عدد 62 -26 سبتمبر 2004)	رقم ج62 /ص 09
- قرار مؤرخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2012 يتضمن أعضاء مجلس إدارة الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية. (ج ر عدد 37 -17 جوان 2012)	رقم ج37 /ص 35
-قرار مؤرّخ في 21 ذي القعدة عام 1440 الموافق24 يوليو سنة2019 ، يعدّل القرار المؤرّخ في 15ربيع الأول عام 1439 الموافق4 ديسمبر سنة2017 والمتضمن تعيين أعضاء مجلس إدارة الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية(ج ر عدد 63- 9 أكتوبر 2019).	رقم ج63 /ص 24
-قرار مؤرخ في 26 ذي الحجة عام1442 الموافق 23 غشت سنة 2020 ، يعدل القرار المؤرخ في 15 ربيع الأول عام 1439 الموافق 4 ديسمبر سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء مجلس إدارة الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية. (ج ر عدد 59-04 أكتوبر 2020).	رقم ج59 /ص 42
-قرار مؤرّخ في 29 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 13 جانفي سنة 2021 ، يتضمن تعيين أعضاء مجلس إدارة الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية (ج ر عدد 33-3ماي 2021).	رقم ج33 /ص 71
قرار مؤرّخ في 6 شعبان عام 1443 الموافق 9 مارس سنة2022، يعدل القرار المؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1442الموافق 13جانفي سنة 2021 والمتضمن تعيين أعضاء مجلس إدارة الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية. (ج ر عدد 29-24 أفريل 2022)	رقم ج29 /ص 24
قرار مؤرخ في 28 شوّال عام1444الموافق 18 مايو سنة 2023، يعدل القرار المؤرخ في 29 جمادى الأولى عام1442 الموافق 13 جانفي سنة 2021 والمتضمن تعيين أعضاء مجلس إدارة الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية. (ج ر عدد 61-17 سبتمبر 2023)	رقم ج61 /ص 24
قرار مؤرّخ في 23 شعبان عام 1445 الموافق 3 مارس سنة2024 ، يتضمن تعيين أعضاء مجلس إدارة الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية. (ج ر عدد 41-12 يونيو 2024)	رقم ج41 /ص 30
قرار مؤرّخ في26 رمضان عام 1446 الموافق 26 مارس سنة 2025 ، يعدل القرار المؤرخ في 22 شعبان عام 1445 الموافق 3 مارس سنة 2024 والمتضمن تعيين أعضاء مجلس إدارة الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية . (ج ر 27 -04 ماي 2025)	رقم ج27 /ص 19
3/ تعاونية الصناعة التقليدية و الحرف :	
- مرسوم تنفيذي رقم 97-99 مؤرخ في 21 ذي القعدة عام 1417 الموافق 29 مارس سنة 1997، يتضمن القانون الأساسي النموذجي لتعاونية الصناعة التقليدية والحرف. (ج ر عدد 18 -30 مارس 1997)	رقم ج18 /ص09
معدل ب:	
* مرسوم تنفيذي رقم 02-112 مؤرخ في 20 محرم عام 1423 الموافق 3 أفريل 2002، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 97-99 المؤرخ في 21 ذي القعدة عام 1417، الموافق 29 مارس سنة 1997 و المتضمن القانون الأساسي النموذجي لتعاونية الصناعة التقليدية و الحرف. (ج ر عدد 22- 03 أفريل 2002)	رقم ج22 /ص 10
4/ قائمة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف	
- مرسوم تنفيذي رقم 97-140 مؤرخ في 23 ذي الحجة عام 1417 الموافق 30 أبريل سنة 1997، يحدد قائمة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف. (ج ر عدد 27 -04ماي1997)	رقم ج27 /ص 07
معدل و متمم ب:	
* مرسوم تنفيذي رقم 07-339 مؤرخ في 19 شوال عام 1428 الموافق 31 أكتوبر سنة 2007، يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 97-140 المؤرخ في 23 ذي الحجة عام 1417 الموافق 30 أبريل سنة 1997 الذي يحدد قائمة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف . (ج ر عدد 70 -05 نوفمبر2007)	رقم ج70 /ص 17
- قرار مؤرخ في 4 صفر عام 1418 الموافق ل 9 يونيو سنة 1997 يحدد توزيع مقاعد الجمعيات العامة لغرف الصناعة التقليدية و الحرف حسب الدوائر الجغرافية. (ج ر عدد 70 -26 أكتوبر 1997)	رقم ج70 /ص 21
معدل ب :	
* قرار مؤرخ في 5 صفر 1424 الموافق ل 7 أفريل سنة 2003، يعدل القرار المؤرخ في 4 صفر عام 1418 الموافق 9 يونيو سنة 1997 الذي يحدد توزيع مقاعد الجمعيات العامة لغرف الصناعة التقليدية والحرف حسب الدوائر الجغرافية. (ج ر عدد 38 -200325 جوان 2003)	رقم ج38 /ص 15
* قرار مؤرخ في 17 شوّال عام 1432 الموافق 15 سبتمبر سنة 2011 يحدّد عدد مقاعد الجمعيات العامة لغرف الصناعة التقليدية والحرف وتوزيعها (ج ر عدد 09 -10 فيفري 2013)	رقم ج09 /ص 23
* قرار مؤرخ في28 سبتمبر 2016 يحدّد عدد مقاعد الجمعيات العامة لغرف الصناعة التقليدية والحرف وتوزيعها (ج ر عدد 01 -06 جانفي 2016)	رقم ج01 /ص 21
- قرار مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1421 الموافق 26 فبراير سنة 2001، يحدد عدد اللجان الفنية لغرف الصناعة التقليدية و الحرف و تكوينها و مجال اختصاصها و قواعد تنظيمها و عملها. (ج ر عدد 17-21 مارس 2001)	رقم ج17 /ص 27

الملحق 2

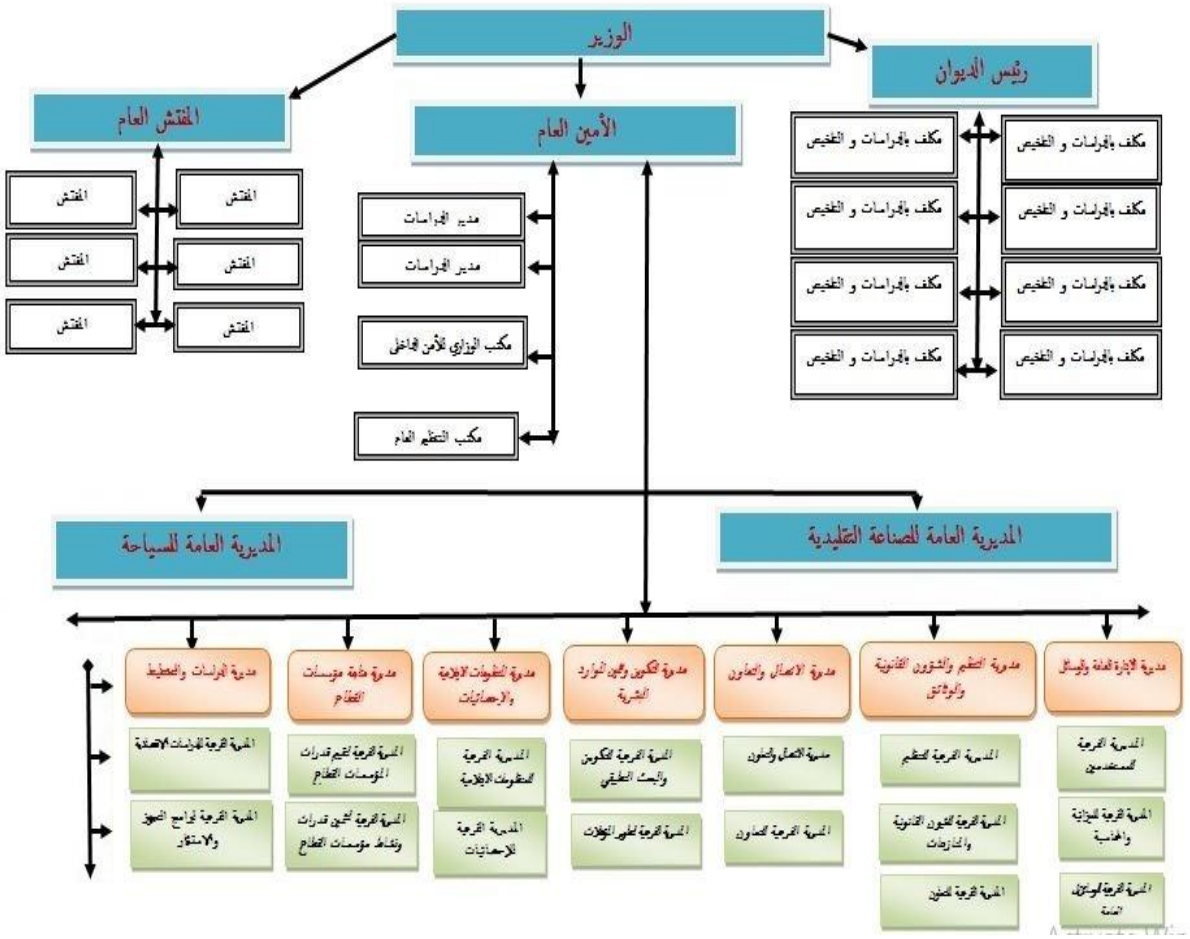

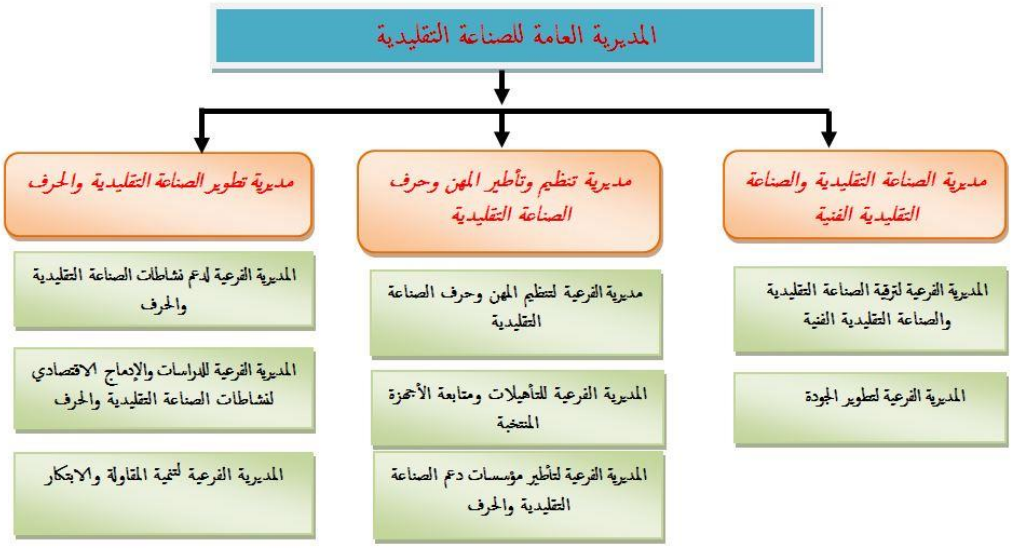

Source: https://www.mta.gov.dz/%d8%a7%d9%84%d9%87%d9%8a%d9%83%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%86%d8%b8%d9%8a%d9%85%d9%8a-%d9%84%d9%84%d9%88%d8%b2%d8%a7%d8%b1%d8%a9 /

الملحق 3

Source: https://www.mta.gov.dz/%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%86%d8%a7%d8%b9%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%82%d9%84%d9%8a%d8%af%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b2%d8%a7%d8%a6%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%b1%d9%81/#el-5812b12e

الملحق 4

الشعبة المـهنية: **فن - ثقافة والتراث** الرمز :**ACP**

رقم التسلسلي	رمز التخصّص	تسمية التخصّص	مستوى التأهيل	الشهادة المسلّمة	مدة التكوين بما في ذلك العطل والتربص التطبيقي في الوسط المهني	شروط الإلتحاق بالتكوين	نمط التكوين المفضل
1	ACP1801	بناء في التراث المبني	3	ش.ت.م	18 شهرً	طور المتوسط	ت.ت
2	ACP1802	تقنية الحفاظ على التراث المبني	3	ش.ت.م	18 شهرً	الرابعة متوسط	ت.ت
3	ACP1804	تقني في الحفاظ على التراث المبني	4	ش.ت	24 شهرًا	الثانية ثانوي	ت.ت
4	ACP1805	تقني في ترميم التراث المبني	4	ش.ت	24 شهرًا	الثانية ثانوي	ت.ت
5	ACP0701	ترميم المواقع الأثرية و المعالم التذكارية	5	ش.ت.س	30 شهرًا	الثالثة ثانوي	ت.ت
6	ACP1806	الحفاظ على التراث المبني	5	ش.ت.س	30 شهرًا	الثالثة ثانوي	ت.ت
7	ACP1807	تسيير أشغال ترميم التراث المبني	5	ش.ت.س	30 شهرًا	الثالثة ثانوي	ت.ت

التخصص الذي طرأ عليه تغيير في شروط الإلتحاق بالتكوين

الشعبة المـهنية: **الحرف التقليدية** الرمز : **ART**

رقم التسلسلي	رمز التخصّص	تسمية التخصّص	مستوى التأهيل	الشهادة المسلّمة	مدة التكوين بما في ذلك العطل والتربص التطبيقي في الوسط المهني	شروط الإلتحاق بالتكوين	نمط التكوين المفضل
1	ART0701	النقش على الخشب	2	ش.ك.م	12 شهرًا	طور الابتدائي	ت ح/ت ت/ ت ب
2	ART0702	الحدادة الفنية	2	ش.ك.م	12 شهرًا	طور الابتدائي	ت ح/ت ت/ ت ب
3	ART0703	نقش على الجبس	2	ش.ك.م	12 شهرًا	طور الابتدائي	ت ح/ت ت/ ت ب
4	ART0704	صناعة الخزف / تخصص فخار	2	ش.ك.م	12 شهرًا	طور الابتدائي	ت ح/ت ت/ ت ب
5	ART0705	النسيج التقليدي	2	ش.ك.م	12 شهرًا	طور الابتدائي	ت ح/ت ت/ ت ب
6	ART0706	النحاسيات	2	ش.ك.م	12 شهرًا	طور الابتدائي	ت ح/ت ت/ ت ب
7	ART0707	السلالة	2	ش.ك.م	12 شهرًا	طور الابتدائي	ت ح/ت ت/ ت ب
8	ART0708	النقش على الرخام و الحجر	2	ش.ك.م	12 شهرًا	طور الابتدائي	ت ح/ت ت/ ت ب
9	ART0709	صناعة الحلي التقليدي	2	ش.ك.م	12 شهرًا	طور الابتدائي	ت ح/ت ت/ ت ب
10	ART0710	الطرز	2	ش.ك.م	12 شهرًا	طور الابتدائي	ت ح/ت ت/ ت ب
11	ART0711	طلاء، حروف و زخرفة	2	ش.ك.م	12 شهرًا	طور الابتدائي	ت ح/ت ت/ ت ب
12	ART0712	الزخرفة على الزجاج	2	ش.ك.م	12 شهرًا	طور الابتدائي	ت ح/ ت ت/ ت ب
13	ART1210	النفخ على الزجاج	2	ش.ك.م	12 شهرًا	طور الابتدائي	ت ت
14	ART0713	صناعة الخزف / تخصص الزليج	2	ش.ك.م	12 شهرًا	طور الابتدائي	ت ح/ ت ت/ت ب

التخصصات التي طرأ عليها تغيير في شروط الإلتحاق بالتكوين

الشعبة المـهـنية: **الحرف التقليدية** الرمز: **ART**

رقم التسلسلي	رمز التخصّص	تسمية التخصّص	مستوى التأهيل	الشهادة المسلّمة	مدة التكوين بما في ذلك العطل والتربص التطبيقي في الوسط المهني	شروط الإلتحاق بالتكوين	نمط التكوين المفضل
15	ART1201	المنسوج	2	ش.ك.م	12 شهرًا	طور الابتدائي	ت ح/ ت ت/ت ب
16	ART1202	الفريدة	2	ش.ك.م	12 شهرًا	طور الابتدائي	ت ح/ ت ت/ت ب
17	ART1801	تنجيد	2	ش.ك.م	12 شهرًا	طور الابتدائي	ت ح/ ت ت/ت ب
18	ART1203	الطرز التقليدي	2	ش.ك.م	12 شهرًا	طور الابتدائي	ت ح/ ت ت/ت ب
19	ART1204	الفخار التقليدي	2	ش.ك.م	12 شهرًا	طور الابتدائي	ت ح/ ت ت/ت ب
20	ART1205	صناعة السروج	2	ش.ك.م	12 شهرًا	طور الابتدائي	ت ح/ ت ت/ت ب
21	ART1206	المنتجات الجلدية التقليدية	2	ش.ك.م	12 شهرًا	طور الابتدائي	ت ح/ ت ت/ت ب
22	ART0714	الألبسة التقليدية	3	ش.ت.م	18 شهرًا	طور الابتدائي	ت ح/ ت ت/ت ب
23	ART0715	صياغة المجوهرات	3	ش.ت.م	18 شهرًا	الطور المتوسط	ت ح/ ت ت/ت ب
24	ART0716	صناعة و صيانة الآلات الموسيقية الوترية	3	ش.ت.م	18 شهرًا	نهاية الطور الابتدائي	ت ت
25	ART1207	فن الخط	4	ش.ت	24 شهرًا	الثانية ثانوي	ت ح/ ت ت/ت ب
26	ART1208	فن الزجاج / تخصص الزجاج الملون	4	ش.ت	24 شهرًا	الثانية ثانوي	ت ح/ ت ت/ت ب
27	ART1209	صياغة وصناعة الحلي	5	ش.ت.س	30 شهرًا	الثالثة ثانوي	ت ح/ ت ت/ت ب

التخصصات التي طرأ عليها تغيير في شروط الإلتحاق بالتكوين

الشعبة المـهـنية: **الصناعة الجلدية** الرمز: **CPX**

رقم التسلسلي	رمز التخصّص	تسمية التخصّص	مستوى التأهيل	الشهادة المسلّمة	مدة التكوين بما في ذلك العطل والتربص التطبيقي في الوسط المهني	شروط الإلتحاق بالتكوين	مط التكوين المفضل
1	CPX1801	خياطة تركيب الأحذية المنتجات الجلدية و الألبسة الجلدية	1	ش.ت.م.م	12 شهرًا	طور الابتدائي	ت ت
2	CPX1802	تركيب وتشطيب الأحذية	1	ش.ت.م.م	12 شهرًا	طور الابتدائي	ت ت
3	CPX0701	السكافة وتصليح منتجات المواد اللينة	2	ش.ك.م	12 شهرًا	الطور الابتدائي	ت ح/ ت ت/ ت ب
4	CPX0702	التجهيز و التأثيث الداخلي للمركبات	2	ش.ك.م	12 شهرًا	طور الابتدائي	ت ت
5	CPX0703	مشغل الآلات الميكانيكية للدباغة	2	ش.ك.م	12 شهرًا	طور الابتدائي	ت ت
6	CPX0704	المنتجات الجلدية الصناعية	2	ش.ك.م	12 شهرًا	طور الابتدائي	ت ت
7	CPX0705	عامل في تحضير الدباغة	2	ش.ك.م	12 شهرًا	طور الابتدائي	ت ت
8	CPX1201	مفصل، محضير الأحذية ، والمنتجات الجلدية ، القفاز و الملابس الجلدية	2	ش.ك.م	12 شهرًا	طور الابتدائي	ت ت
9	CPX1803	نموذج تدرج للأحذية والمواد اللينة	3	ش.ت.م	18 شهرًا	الرابعة متوسط	ت ت
10	CPX0706	الدباغة	4	ش.ت	24 شهرًا	الثانية ثانوي	ت ت
11	CPX0707	الأحذية و المنتجات الجلدية	4	ش.ت	24 شهرًا	الثانية ثانوي	ت ح/ ت ت/ ت ب
12	CPX1804	الصناعة الجلدية / الخيار: دباغة- بياضة	5	ش.ت.س	30 شهرًا	الثالثة ثانوي	ت ح/ ت ت/ ت ب
13	CPX0708	التصنيع والإنتاج الآلي للأحذية	5	ش.ت.س	30 شهرًا	الثالثة ثانوي	ت ح/ ت ت/ ت ب
14	CPX1805	مراقبة الجودة في الصناعات الجلدية	5	ش.ت.س	30 شهرًا	الثالثة ثانوي	ت ح/ ت ت/ ت ب

التخصصات التي طرأ عليها تغيير في شروط الإلتحاق بالتكوين

الشعبة المـهـنية: **النسيج والألبسة** الرمز : **THC**

رقم التسلسلي	رمز التخصص	تسمية التخصص	مستوى التأهيل	الشهادة المسلمة	مدة التكوين بما في ذلك العطل والتربص التطبيقي في الوسط المهني	شروط الإلتحاق بالتكوين	نمط التكوين المفضل
1	THC1202	إنتاج النسيج/ **خيار**: الحياكة	1	ش.ت.م.م	12 شهرا	طور الابتدائي	ت ت
2	THC1203	إنتاج النسيج/ **خيار**: الغزل	1	ش.ت.م.م	12 شهرا	طور الابتدائي	ت ت
3	THC1204	إنتاج النسيج/ **خيار**: التلفيف، التجميع و إعادة الفتل	1	ش.ت.م.م	12 شهرا	طور الابتدائي	ت ت
4	THC1205	إنتاج النسيج/ **خيار**: تحضير الغزل	1	ش.ت.م.م	12 شهرا	طور الابتدائي	ت ت
5	THC1206	تحضيرالانسجة / **خيار**: التسدية - التبويش	1	ش.ت.م.م	12 شهرا	طور الابتدائي	ت ت
6	THC1207	تحضيرالانسجة / **خيار**:عاقد- مركب	1	ش.ت.م.م	12 شهرا	طور الابتدائي	ت ت
7	THC1208	تحضيرالانسجة / **خيار**: مركب السلسلة	1	ش.ت.م.م	12 شهرا	طور الابتدائي	ت ت
8	THC1209	منظف ومشحم تجهيزات الغزل	1	ش.ت.م.م	12 شهرا	طور الابتدائي	ت ت
9	THC1210	منظف مشحم تجهيزات النسيج	1	ش.ت.م.م	12 شهرا	طور الابتدائي	ت ت
10	THC0703	ميكانيك تصليح آلات الغرز	2	ش.ك.م	12 شهرا	الرابعة متوسط	ت ت
11	THC1212	ميكانيك تصليح آلات الخياطة و الحياكة	2	ش.ك.م	12 شهرا	الرابعة متوسط	ت ت

التخصصات التي طرأ عليها تغيير في شروط الإلتحاق بالتكوين

الشعبة المـهـنية: **النسيج والألبسة** الرمز : **THC**

رقم التسلسلي	رمز التخصص	تسمية التخصص	مستوى التأهيل	الشهادة المسلمة	مدة التكوين بما في ذلك العطل والتربص التطبيقي في الوسط المهني	شروط الإلتحاق بالتكوين	نمط التكوين المفضل
12	THC1211	التفصيل الصناعي	2	ش.ك.م	12 شهرا	نهاية الطور الابتدائي	ت ت
13	THC0701	الخياطة	2	ش.ك.م	12 شهرًا	نهاية الطور الابتدائي	ت ح/ ت ت/ ت ب
14	THC0702	خياطة الألبسة الجاهزة	3	ش.ت.م	18 شهرًا	الرابعة متوسط	ت ح/ ت ت/ ت ب
15	THC0704	صناعةالأنسجة / **خيار** : معالجة الأنسجة	3	ش.ت.م	18 شهرًا	الرابعة متوسط	ت ت
16	THC1213	ميكانيك ضبط آلات النسيج	3	ش.ت.م	18 شهرًا	الرابعة متوسط	ت ت
17	THC1214	ميكانيك ضبط آلات الغزل	3	ش.ت.م	18 شهرًا	الرابعة متوسط	ت ت
18	THC1215	ميكانيك ضبط آلات معالجة الأنسجة	3	ش.ت.م	18 شهرًا	الرابعة متوسط	ت ت
19	THC1216	ميكانيك ضبط آلات تحضير النسيج	3	ش.ت.م	18 شهرًا	الرابعة متوسط	ت ت
20	THC0705	ميكانيك ضبط تجهيزات النسيج	4	ش.ت	24 شهرًا	الثانية ثانوي	ت ت
21	THC1217	خياط ألبسة السيدات	4	ش.ت	24 شهرًا	الثانية ثانوي	ت ح/ ت ت/ ت ب
22	THC1218	خياط ألبسة الرجال	4	ش.ت	24 شهرًا	الثانية ثانوي	ت ح/ ت ت/ ت ب

الشعبة المـهنية: **النسيج والألبسة** الرمز: **THC**

رقم التسلسلي	رمز التخصّص	تسمية التخصّص	مستوى التأهيل	الشهادة المسلمة	مدة التكوين بما في ذلك العطل والتربص التطبيقي في الوسط المهني	شروط الالتحاق بالتكوين	نمط التكوين المفضل
23	THC1801	نموذج التدرج في صناعة الألبسة	4	ش.ت	24 شهرًا	الثانية ثانوي	ت ح/ ت ت/ ت ب
24	THC1802	أساليب الملابس	5	ش.ت.س	30 شهرًا	الثالثة ثانوي	ت ح/ ت ت/ ت ب
25	THC1803	أساليب النسيج	5	ش.ت.س	30 شهرًا	الثالثة ثانوي	ت ت
26	THC1804	تنظيم و إطلاق النسيج	5	ش.ت.س	30 شهرًا	الثالثة ثانوي	ت ت
27	THC1805	صناعةالأنسجة / **خيار:** معالجة النسيج	5	ش.ت.س	30 شهرًا	الثالثة ثانوي	ت ت
28	THC1806	إنتاج النسيج / **خيار:** هياكل النسيج	5	ش.ت.س	30 شهرًا	الثالثة ثانوي	ت ت
29	THC0707	تصميم الأزياء	5	ش.ت.س	30 شهرًا	الثالثة ثانوي	ت ح/ ت ت/ ت ب
30	THC0708	تسيير إنتاج الألبسة	5	ش.ت.س	30 شهرًا	الثالثة ثانوي	ت ح/ ت ت/ ت ب
31	THC0706	صيانة أجهزة صناعة الألبسة	5	ش.ت.س	30 شهرًا	الثالثة ثانوي	ت ت

الملحق 5

19 رمضان عام 1446 هـ
19 مارس سنة 2025 م

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19

21

وزارة السياحة والصناعة التقليدية

قرار مؤرخ في 24 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 26 نوفمبر سنة 2024، يحدد مستويات علامة النوعية والأصالة لمنتوجات الصناعة التقليدية.

إنّ وزيرة السياحة والصناعة التقليدية،

– بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 24-374 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 18 نوفمبر سنة 2024 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 92-12 المؤرخ في 4 رجب عام 1412 الموافق 9 يناير سنة 1992 والمتضمن إحداث الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97-100 المؤرخ في 21 ذي القعدة عام 1417 الموافق 29 مارس سنة 1997 الذي يحدد تنظيم غرف الصناعة التقليدية والحرف وعملها، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97-272 المؤرخ في 16 ربيع الأول عام 1418 الموافق 21 يوليو سنة 1997 الذي يحدد كيفيات تنظيم البطاقية الوطنية للصناعة التقليدية والحرف وعملها، المعدل،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97-390 المؤرخ في 17 جمادى الثانية عام 1418 الموافق 19 أكتوبر سنة 1997 والمتضمن شروط تسليم علامات النوعية والأصالة ودمغ منتوجات الصناعة التقليدية وكيفياتها وشكلها،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05-277 المؤرخ في 26 جمادى الثانية عام 1426 الموافق 2 غشت سنة 2005 الذي يحدد كيفيات إيداع العلامات وتسجيلها، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-199 المؤرخ في 3 رجب عام 1429 الموافق 6 يوليو سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين إلى السلك الخاص بالإدارة المكلفة بالصناعة التقليدية،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10-257 المؤرخ في 12 ذي القعدة عام 1431 الموافق 20 أكتوبر سنة 2010 والمتضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية وتحديد مهامها وتنظيمها، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 16-05 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1437 الموافق 10 يناير سنة 2016 الذي يحدد صلاحيات وزير السياحة والصناعة التقليدية، المعدل والمتمم،

تقرر ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 97-390 المؤرخ في 17 جمادى الثانية عام 1418 الموافق 19 أكتوبر سنة 1997 والمتضمن شروط تسليم علامات النوعية والأصالة ودمغ منتوجات الصناعة التقليدية وكيفياتها وشكلها، يهدف هذا القرار إلى تحديد مستويات علامة النوعية والأصالة لمنتوجات الصناعة التقليدية.

المادة 2 : تتضمن علامة النوعية والأصالة "**صناعة تقليدية جزائرية**"، مستويين :

– المستوى الأول : العلامة الجماعية "**صناعة تقليدية جزائرية**".

– المستوى الثاني : العلامة الجماعية "**صناعة تقليدية جزائرية منتوج منطقة**".

المادة 3 : يقصد بالعلامة الجماعية "**صناعة تقليدية جزائرية**"، العلامة التي تستعمل لإثبات مصدر ومكونات إنتاج مواد الصناعة التقليدية أو كل ميزة مشتركة على المستوى الوطني والتي تتميز بمجموعة من المواصفات المتمثلة في :

– طابع تقليدي جزائري أصيل مستوحى من الفن المحلي،

– مستوى الجودة من حيث اختيار المواد المستعملة والعناية في التنفيذ،

– صنع أساسا يدويا أو أحيانا يستعين بآلات.

المادة 4 : تسلّم العلامة الجماعية "**صناعة تقليدية جزائرية**" لمنتوج أو لمنتوجات الصناعة التقليدية، وفق المعايير المحددة في دفتر شروط علامة النوعية والأصالة للمستوى الأول، المرفق بالملحق الأوّل بهذا القرار.

المادة 5 : تعرّف العلامة الجماعية "**صناعة تقليدية جزائرية**" بميثاق بياني يمثل الرمز التعريفي البصري الموحد لمنتوج أو لمنتوجات الصناعة التقليدية، الذي يرفق بأصل هذا القرار.

المادة 6 : تجسد العلامة الجماعية "**صناعة تقليدية جزائرية**" بشارة على شكل ثماني الأضلاع، تتضمن عبارة "**صناعة تقليدية جزائرية**" باللغة العربية، وعبارة "**ALGERIAN HANDCRAFTS**" بالأحرف اللاتينية، ورسم يَدَيْن على شكل دائرة في الوسط، بداخلها عبارة "**الجزائر**" محاطة بهلال.

يرفق نموذج الشارة بالملحق الثاني بهذا القرار.

المادة 7 : يقصد بالعلامة الجماعية "**صناعة تقليدية جزائرية منتوج منطقة**"، العلامة التي تستعمل لإثبات مصدر المنتوج ومكوناته أو كل ميزة مشتركة على مستوى منطقة محددة جغرافيا، تتضمن إضافة إلى المواصفات المنصوص عليها في المادة 3 أعلاه، الخصائص الآتية :